فهرس أبحاث مؤتمر الوسطية الدولي الأول في لبنان

تمهيد بقلم دولة الرئيس نجيب ميقاتي ٢
نصّ المؤتمر الصحفي للإعلان عن المؤتمر الدولي الأول للوسطية في لبنان ٣
كلمة د. عبد الإله ميقاتي في المؤتمر الصحفي للإعلان عن مؤتمر الوسطية..... ٤
إفتتاح المؤتمر الدولي الأول للوسطية في لبنان..... ٦
الدكتور عبدالإله ميقاتي - كلمة جمعية العزم والسعادة الاجتماعية ٧
كلمة الأمين العام للمنتدى العالمي للوسطية المهندس مروان الفاعوري ١٠
سماحة المفتي الشيخ الدكتور مالك الشعار - مفهوم مصطلح الوسطية ١٣
سماحة السيد محمد علي أبطحي - الوسطية: طريق بين العداء للدين واستغلاله..... ١٦
دولة الرئيس الأستاذ نجيب ميقاتي – راعي المؤتمر مؤتمر الوسطية ١٩
رسالة إلى المؤتمر الدولي الأول للوسطية في لبنان ٢٢
دولة الرئيس الدكتور سليم الحص - الوسطية: ما لها وما عليها..... ٢٣
الوسطية والإسلام..... ٢٥
الأب الدكتور أنطوان ضو - الوسطية في الإسلام..... ٢٦
المهندس مروان الفاعوري - الوسطية : التأصيل – والتطبيق / المنتدى العالمي للوسطية نموذجاً ٣٠
الأستاذ الدكتور محمد أحمد الخطيب - الوسطية بين الإفراط والتفريط..... ٥٥
الأستاذ الدكتور عبدالحليم عويس - الوسطية والسلام الفكري العالمي..... ٦٥
معالي الدكتورة ماشطة بنت إبراهيم - معالم الوسطية في المنهج الإسلامي الحضاري / ماليزيا نموذجاً..... ٨٠
موقع الوسطية في الحياة السياسية ٨٩
معالي الأستاذ عمر مسقاوي - الوسطية والسياسة ٩٠
الدكتور سعد الدين العثماني - دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي..... ٩٣
المحامي الأستاذ منتصر الزيات - الوسطية والتوازن السياسي..... ١٠١
الدكتورعدنان السيد حسين - الوسطية السياسية: أساس الاستقرار السياسي على المستويين الوطني والعالمي ١٠٦
الأستاذ محمد طلابي - المصالحة الوطنية عنوان الوسطية في الفكر السياسي : تعالوا إلى كلمة سواءً بيننا وبينكم)) ١١٣
النقيب المحامي الأستاذ جورج موراني - الوسطية والتعددية..... ١٣٥
الدكتور محمد نديم الجسر - الاستبداد والديموقراطية..... ١٤١
النقيب المحامي الأستاذ رشيد درباس - الاحتلال والمقاومة..... ١٤٩
موقع الوسطية في القضايا المعاصرة ١٥٧
الدكتور عبد الغني عماد - الوسطية منهج موحد للأمة ١٥٨
الأستاذ الدكتور محمد أحمد الحاج - سبيل النهوض الحضاري..... ١٧٢
الأستاذ الدكتور فايز الربيع - حوار الحضارات..... ١٧٤
الدكتورة مريم آية أحمد وعلي - الوسطية: طريق المجتمع إلى السلام الفكري..... ١٩٥
الأستاذ الدكتور محمد أحمد حسن القضاة - أسس الحوار مع الآخر وأهميته في الفكر الإسلامي ٢٠٧
الوسطية في النظم الاقتصادية ٢٢٣
الأستاذ جاك حنّا صرّاف - الوسطية الاقتصادية: ركن التنمية المستدامة / مقاربة اجتماعية – اقتصادية ٢٢٤
المستشار الدكتور محمد شوقي الفنجري- الوسطية في الاقتصاد الإسلامي..... ٢٣١
الدكتور علي الشطي - الإسلام والتوازن الاقتصادي ٢٥٤
الدكتور أحمد إبراهيم منصور - الوسطية أداة توازن للمعرفة الاقتصادية : الاقتصاد الإسلامي أنموذجاً .. ٢٨٤
البيان الختامي وتوصيات المؤتمر الدولي الأول للوسطية في لبنان ٢٩٩

الوسطية سبيل الخلاص
تمهيد بقلم دولة الرئيس نجيب ميقاتي

قال الله تعالى في كتابه الكريم ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) (البقرة: ١٤٣)، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم «خير الأمور أوسطها»، فهل هناك أفضل بيان وتبيان للخط الذي يتوجب على المرء اتباعه في فكره وسلوكه؟

إنني أرى نفسي في خط الوسطية الذي طبع عملي وأسلوبي على الدوام... حكمة واعتدال من دون خنوع، وصلابة المبدأ لا مبدأ الصلابة.

لقد برهنت التجارب السابقة في التاريخ اللبناني بشكل قاطع أن أحداً لا يمكنه أن يختصر طائفة أو فئة أو مجموعة لأن الوطن للجميع، ولبنان لا يمكن أن يحكم إلا بالتوافق، فلبنان بلد التوافق بامتياز، ولا أفضلية لأي فئة أو فريق على الآخر إلا بمقدار خدمته لوطنه وتفانيه في سبيله، خارج منطق الأكثرية والأقلية السياسية والطائفية والمذهبية والمناطقية والمحاصصة.

في السياسة اللبنانية الداخلية انتهجت الوسطية لاقتناع ثابت لدي طوال حياتي أنها باب الخلاص في لبنان، و أن مبادئ التسامح وحسن التعاطي والاعتدال والوسطية هي السبيل الأسلم للوصول بالوطن إلى شاطئ الأمان.

المطلوب منا نحن اللبنانيين أن نحوّل أولوياتنا إلى بناء المستقبل المشرق لأبنائنا، وهذا لن يتحقق إلا بقيام دولة قوية، قادرة وعادلة، يتساوى فيها جميع أبنائها في الحقوق والواجبات بعيداً عن نظريات الأكثرية والأقلية، الغالب والمغلوب، والضعيف والمستقوي.

لبنان لا يمكن أن يستمر إلا بنهج الوسطية... وقد كُتِب علينا نحن اللبنانيين أن نعيش معاً بروح الأخوة والاعتدال واحترام الآخر، ومطلوب من كل طرف أن يضحي في سبيل الطرف الآخر، ومن هذا المنطلق أعتبر أن فكر الوسطية هو الذي سيغلب في النهاية.

إنني أهنئ الإخوة الذين قاموا بالإعداد للمؤتمر الدولي الأول للوسطية في لبنان وتنظيمه، وأثمّن جهود المشاركين والمفكرين والباحثين، وأدعو الغيورين على مصلحة لبنان إلى مضاعفة جهودهم والتعاون معا لبلورة فكر ونهج التيار الوسطي... سبيل الخلاص.

نصّ المؤتمر الصحفي
للإعلان عن المؤتمر الدولي الأول
للوسطية في لبنان

كلمة د. عبد الإله ميقاتي في المؤتمر الصحفي للإعلان عن مؤتمر الوسطية
في نقابة الصحافة - بيروت

بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢

سعادة النقيب الأستاذ محمد بعلبكي المحترم

أيها الإخوة الأكارم

يسرني باسم جمعية العزم والسعادة الاجتماعية أن أعلن لكم من منبر نقابة الصحافة اللبنانية عن إقامة المؤتمر الدولي الأول للوسطية في لبنان، تحت عنوان:

«الوسطية: مشروع الإنسانية الحضاري»

وذلك بالتعاون مع المنتدى العالمي للوسطية، يقام هذا المؤتمر في طرابلس في فندق كواليتي إن بتاريخ ١١ و١٢ و١٣ نيسان ٢٠٠٨م، وذلك برعاية دولة الرئيس نجيب ميقاتي وحضوره، ومشاركة عدد من المفكرين والباحثين من لبنان ومن مختلف الدول العربية والإسلامية، أذكر منهم سماحة السيد محمد علي أبطحي رئيس مؤسسة حوار الأديان، المهندس مروان الفاعوري الأمين العام للمنتدى العالمي للوسطية، ومعالي الدكتور محمد حلايقة نائب رئيس مجلس الوزراء الأردني السابق، والدكتور محمد الحاج عضو مجلس النواب الأردني، والدكتور عبدالحليم عويس من علماء الأزهر الشريف وغيرهم.

وقد تم اختيار هذا الموضوع لأننا على اقتناع بأن الوسطية هي نهج الخلاص من المشكلات والتعقيدات التي يعانيها لبنان والمنطقة والعالم، وهي الحل الأمثل لما يحكى عن صراع الحضارات، فالأديان السماوية تدعو إلى التسامح ولا تقوم إلا على الاعتدال. أما لغة التطرف من أي جهة كانت فهي تولّد العنف والعنف المضاد. وهذا ما نشهده للأسف في أكثر من منطقة في العالم.

والوسطية هي منهج فكري أصيل يُعنى بالبحث عن الحقيقة وتحصيلها حيثما كانت، والاستفادة منها، وهي موقف يتسم بالتوازن في التفكير ويتمسك بالأصول والثوابت ويقبل الاختلاف في الفروع والمتغيرات. والوسطية في السياسة لا تعني حلاً توافقياً بين يمين أو يسار، أو تكتيكاً سياسياً بين موالاة ومعارضة، وهي دعوة إلى اجتناب كل مظاهر الغلوّ والتطرف، وإلى تحرٍّ متواصل للحق والصواب والعدالة الاجتماعية. وحسبنا في ذلك أن الوسطية في الإسلام ليست تشريفاً للأمة بل هي تكليف لها، كما جاء في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) (البقرة: ١٤٣).

والوسطية ليست محصورة في أمة دون غيرها من الأمم، بل هي انفتاح وتلاقٍ وحوار بين الجميع، ولذلك فهي مشروع الإنسانية الحضاري. وهي تدعو إلى ثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر، واحترام المبادئ الديمقراطية وحق الاختلاف.

وشمولية الوسطية لا تعني على الإطلاق أنها قد تكون بين الإيمان والكفر، أو بين الحق والباطل، أو بين حب الوطن والخيانة، بل هي وسطية بين الإفراط والتفريط وبين الإسراف والتقتير. وهي وسطية بين أطراف النزاع في الوطن الواحد، تحق الحق بالحجة، وتبطل الباطل بغير عداوة. إنها منهج حياة وطريق نجاة.

إننا ندرك أن موضوع الوسطية ما زال بكراً ويحتاج إلى مزيد من الأبحاث في السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما في السلوك الديني؛ وهو يحتاج إلى مزيد من التثبيت والنشر بين الناس ليصبح منهاجاً للحياة ومشروعاً حضارياً متقدماً.

لذلك كله، كان لا بد من جهود فكرية، وعلمية، وثقافية مبدعة، تعمل على بلورة الفكر الوسطي وتضع لذلك خططاً وبرامج تطبيقية لنشره.

من هنا كان انطلاق فكرة عقد هذا المؤتمر الجامع الذي دُعي إليه نخبة من السادة العلماء والباحثين الأجلاء من لبنان والعالمين العربي والإسلامي، لنلتقي معاً في بيئةٍ حيويةٍ للحوار لتكوين رؤيةٍ واضحة نحو تطوير المفهوم السياسي لفكر الوسطية المعاصر، مرجعيتنا في ذلك تكوين وسطية لبنانية الإطار، عربية الهوية، إسلامية المنطلق، إنسانية التوجه، سمتها التوازن، وقوامها الاعتدال، ليس فيها للجمود مكان، أو للانفلات موقع.

الدكتور/ عبد الإله ميقاتي

المشرف العام على جمعية العزم والسعادة الاجتماعية

إفتتاح المؤتمر الدولي الأول
للوسطية في لبنان

الدكتور عبدالإله ميقاتي -
كلمة جمعية العزم والسعادة الاجتماعية

دولة الرئيس نجيب ميقاتي راعي هذا المؤتمر

أصحاب الدولة

صاحب السماحة مفتي طرابلس والشمال

أصحاب المعالي والسعادة

أصحاب السماحة والسيادة والفضيلة

ضيوف طرابلس الأكارم

أيها الحفل الكريم

أيها الإخوة الكرام

يسرني أن أرحّبَ بكم جميعاً باسم جمعيةِ العزمِ والسعادةِ الاجتماعية في مؤتمرِنا الدوليِّ الأول في لبنان تحت عنوان «الوسطية: مشروع الإنسانية الحضاري».

كما أرحبُ ترحيباً خاصاً ومميزاً بضيوفِ طرابلس، الإخوةِ المفكرين َوالباحثينَ من مختلف الدولِ العربيةِ والإسلاميةِ، الذين يشاركونَنا في هذا المؤتمرِ في بلدهم الثاني لبنان بين إخوةٍ ومحبين.

باسمكم جميعاً أعلن افتتاح مؤتمرنا هذا تحت عنوان: «الوسطية: مشروع الإنسانية الحضاري».

يأتي مؤتمرُنا هذا، وجمعيةُ العزمِ والسعادةِ تحتفلُ بمرورِ عشرينَ سنةً على تأسيسِها من قبلِ الأخوينِ الأستاذ طه والرئيس نجيب ميقاتي، لتكونَ مَعْلَماً حضارياً مُمَيَّزاً على طريقِ العدالةِ الاجتماعيةِ، وفي سبيلِ رفاهِ الإنسانِ عبرَ الرعايةِ والتنميةِ البشرية. وما مؤتمرُنا اليوم، إلا دليلُ إيمانِنا الراسخِ بأن التنمية الفكرية على أُسُسِ الاعتدالِ والوسطية، هي المنهاجُ القويمُ على صراطِ اللهِ المستقيم، للوصولِ بالمجتمعِ إلى عيشٍ رغدٍ كريم، وأمانٍ واستقرارٍ مستديم.

لقد أقرَّ القرآنُ الكريمُ وسطية الأمةِ الإسلاميةِ بقوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاس)) البقرة: ١٤٣، وهذا ليس تشريفاً للأمة وحسب بل هو تكليف لها أيضاً، وقد أعطى العلماءُ في تفسيرهِم لهذهِ الآيةِ بُعداً شمولياً للوسطية، مَع بَقائِها دائماً في إطارِ الحقِّ والعدالةِ، فلا تتعداهُما، حيث يقولُ أحدُهم عن الأمة الإسلامية إنها «تجري وراء الحقِّ

عند أيةِ طائفةٍ، فتأخذهُ، ولا تُعاديها بسببِ ما عِندها من الباطل، وتُضيفُ الحقَّ، الذي تَقْتَبِسُهُ من هنا وهنالك إلى شخصيتِها، ويكونُ صاحبُها كالحاكمِ العادل، الذي يشهد على الطائفتين، ويمتحنُ الحقَّ بينهما».

وشموليةُ الوسطية لا تعني على الإطلاق أنها قد تكون بين الإيمان والكُفر، أو بين الحلال والحرام، أو بين الحق والباطل، أو بين سيادةِ الوطنِ والارتهانِ إلى الخارج، أو بين مقاومةٍ واحتلال. وهي لا تعني أبداً التخاذلَ أو الانكفاءَ، أو التهرُّبَ من اتخاذِ موقفٍ، إنما هي وسطيةٌ بين الإفراطِ والتفريطِ، وبين الإسرافِ والتقتير، وبين الاحتكارِ والإغراقِ في السوق، وهي وسطيةٌ بين أطرافِ النزاعِ في الوطنِ الواحد تُحِقُّ حقَّهم بالحُجَّةِ والدليل، وتبطلُ باطِلَهُم بغيرِ عداوةٍ أو تذليل، لا تساومُ ولا تتوسَّطُ في الثوابتِ والأصول، وتدعو إلى الحوارِ والاعتدالِ في المتغيراتِ والفروع. إنها مِنهَجُ حياةٍ وطريقُ نجاةٍ، وأسلوب تعاطٍ، وممارسةٌ وسلوك.

وإذا كانَ وَسَطُ الدائرةِ يتميز بأنه على مسافة واحدة من الأطراف، وهو مركزُ الثِّقْلِ فيها، ومُلتقى المحاورِ على اختلافِها، فإن أهلَ الوسطيةِ والاعتدالِ في دائرةِ المجتمع هم أهْلُ التلاقي والحوار، مهما تعدَّدَت الأطرافُ واختلفتْ. وكلما ازدادَ وزنُ الفكرِ الوسطيِّ في المجتمع؛ كانَ هذا المجتمعُ أكثرَ أماناً واستقراراً. وهذا ما ينطبق بدوره أيضاً على الاقتصاد، فكلما ازدادَ حَجْمُ الطبقةِ الوسطى، كان الاقتصادُ أكثرَ نمواً وازدهاراً، ولنا في ماضي الاقتصادِ اللبناني خيرُ شاهدٍ ودليل.

وأهميةُ الفكرِ الوسطيِّ تَكْمُنُ في إيمانِه بالتعدديةِ، وسَعْيِهِ الدائمِ لتحقيقِ الوفاقِ والتعايشِ وقبولِ الآخر، واحترامِه ورَفْضِهِ للعنفِ وانفتاحِه على الحوارِ مع الجميعِ دونَ إفراطٍ في السعيِ إلى الأهدافِ، أو تفريطٍ في المبادىء والقيمِ، ومع مراعاة للواقع، وتفريقٍ بين الثابتِ والمتغير، والأصولِ والفروع، وفهمٍ للأولويات.

والوسطيةُ ليستْ محصورةً في أمةٍ أو طائفة دونَ غيرِها من الأممِ أو الطوائف، بل هي انفتاحٌ وتلاقٍ وحوارٌ بين الجميع، وهي لُبُّ مشروعِ الإنسانيةِ الحضاري.

ولذلك كله حُقَّ لأهل الوسطِ أن يكونوا شهداءَ على من سِواهم.

وحُقَّ لأهلِ الوسطيةِ أن يكونوا ملتقى الجماعاتِ، ولا تلتقي الجماعاتُ إلا على الحقِّ المبين.

وحُقَّ لأهلِ الوسطيةِ أن يكونوا مُنْطَلَقَ الحوارِ الهادىء، مهما كَبُرَ الخِلاف، ففي الحوارِ الهادىءِ تُولَدُ الحقيقةُ، مهما بَعُدَتِ الشُّقة.

وحق لأهلِ الوسطيةِ أن يأتلِفوا ليكونوا مركزَ الثِّقْلِ في المجتمع، ومحطة الأمانِ والاستقرارِ فيه.

أيها الإخوة، إن مجتمعاتنا العربية والإسلامية، هي اليومَ بأشدِّ الحاجةِ إلى أن تُدركَ أهمية الفكرِ الوسطيِّ في منطلقاتِه وأبعادِهِ ومراميهِ، وما يجري على الساحتين العربيةِ والإسلاميةِ ليس

إلا بسببِ فهمٍ خاطىءٍ للمبادىءِ والأصولِ وممارساتٍ متطرفةٍ لقناعاتٍ متغيرةٍ، يستفيد منها الأعداءُ ولا تحققُ مصالحَ أصحابِها.

لذلك كانت دعوتُنا لهذا المؤتمرِ بالتعاونِ مع المنتدى العالمي للوسطية في الأردن، حتى يكون خطوة على طريقِ الأمانِ والاستقرارِ وجمعِ الكلمةِ ورصِّ الصفوف.

إننا ندركُ أنَّ موضوعَ الوسطيةِ ما زال بكراً ويحتاجُ إلى مزيدٍ من الأبحاثِ في السلوكِ السياسيِّ والاقتصاديِّ والاجتماعيِّ، كما في السلوكِ الديني؛ وهو يحتاجُ إلى مزيدٍ من التثبيتِ والنَّشْرِ بين الناسِ ليصبحَ مِنهاجاً للحياةِ ومشروعاً حضارياً مُتقدِّماً. من هنا كان لا بدَّ من جهودٍ فكريةٍ، وعلميةٍ، وثقافيةٍ مبدعة، تعمل على بلورةِ الفكرِ الوسطيِّ وتَضَعُ لذلك خُطَطاً وبرامجَ تطبيقيةً لنشره، ونحن نعوّل في هذا على محاضرينا وضيوفنا من المفكرين والباحثين، وعلى النقاشِ والحوارِ في محاورِ المؤتمرِ المختلفة.

أهلاً وسهلاً بكم جميعاً في مؤتمركُم العامرِ بحضوركُم جميعاً وبمشاركَتِكُم الفاعلة. وفقكم الله لكل خير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

•••••
•••
•

كلمة الأمين العام
للمنتدى العالمي للوسطية
المهندس مروان الفاعوري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منَّ على العالمين بإنزال النور المبين، وتكفَّل بحفظه إلى يوم الدين... والحمد لله رب الناس الذي كرَّم أمتنا فبوأها مواقع الوسطية بين الأمم، وشرَّفها بمهمة الشهود الحضاري على الناس.

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، إمامنا وحبيبنا وقرّة أعيننا نبينا ورسولنا الهادي البشير سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ثم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة الأستاذ نجيب ميقاتي الأكرم

العلماء الأجلاء

أصحاب الدولة والسماحة والمعالي والعطوفة والسعادة

أيها الحفل الكريم

أرحب بكم ترحيباً يليق بمقامكم، وأحييكم بتحية الإسلام فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله الذي وفقنا لمرضاته.

يطيب لي بداية أن أتقدم من الإخوة القائمين على مؤتمرالوسطية بالشكر، أجزله وأوفاه على كريم الرعاية والحفاوه، وطيب الضيافة في مدينة طرابلس والتي تتجدد دوماً مع الأيام لأداء رسالتها في التواصل الحضاري حيث غدت ملتقىً تتوافد إليه مواكب العلماء والباحثين من مختلف أقطار الأرض، اجتمعوا على كلمة الحق والريادة، ساعين لإظهار الدور الحقيقي والريادي للأمة الخالدة، المرتكزة على موروثٍ غني، وفكر إسلامي ثري، شكّل عبر التاريخ حضارة جامعة، أضاءت ظلمة هذا الكون وملأته عدلاً وتسامحاً، رفدت المسيرة الإنسانية بصور زاهية ونماذج رائده في شتى الحقول والمعارف.

والمنتدى العالمي للوسطية، هو هيئة إسلامية عالمية تضم نخبة من العلماء الأجلاء، والشخصيات الإسلامية ورجالات الفكر من شتى بقاع الأرض، عكست عبر مسيرتها آفاقاً فكرية متراحبة، وأطراً ثقافية إنسانية متأصلة، ينطلق المنتدى عبر أهدافها إلى جمع كلمة الأمة، وتوحيد المسلمين وتحقيق الرفعة والتقدم للأمة الخالدة.

هذا المنتدى يرى أن الوسطية التي نؤمن بها هي دعوة للحق، وانتصار للعدل والإنسان. وسطية الانتماء للأصل والاتصال بالعصر. ثبات في الأصول والكليات، وتيسير في الفروع والجزئيات. وسطية تجمع بين فهم الماضي ومعايشة الحاضر واستشراف المستقبل.

وسطية جامعة موحدة ترفض الفرقة وتأبى التشرذم. وسطية تفتح أبواب الدين على فضاءات الحياة والحضارة الإنسانية. وسطية تُؤصِّل لقيم العدل، ومقاومة ثقافة الانغلاق والتطرف. وسطية تسعى لتعميم الهوية الفكرية والثقافية لإنسانية الإسلام وتأكيد وإبراز صورة الإسلام الحقيقية لكي تسع الكون فكراً وثقافة وسلوكاً.

أيها الإخوة الحضور

لقد حمل تيار الوسطية على عاتقه الإسهام في مسيرة إصلاح الأمة من خلال المراجعات الفكرية والثقافية التي يتصدى لها العلماء والمفكرون وقادة الرأي الذين يُعبّرون عن أصالة الفكر المعتدل المتزن لتعميق التواصل بدل التقاطع والتدابر، وإحلال الائتلاف مكان الاختلاف، وتعميق معاني الحب والتآلف والتعايش، ليكون هذا التيار تياراً جامعاً موحداً لها على طريق النهضة، يؤكد منعة الأمة بتوحيد قادتها ونخبها الفكرية على قاعدة خيارات الشعوب وضرورات الحكام.

أيها الحضور الكريم...

وفي نظرة متأملة لتاريخنا الزاهر نجد أن أمتنا قد نهضت وارتقت وأسهمت عندما كان الفكر المعتدل المتوازن، المنسجم مع ذاته، المتسق مع النواميس الكونية، المُحْتَرِم للعقل، البعيد عن الشطط والغلو والإفراط والتفريط هو الفكر السائد والمتداول... ولمّا غاب هذا الفكر استُنزفت طاقات الأمة بالصراع والكراهية، وقُوِّض أمن الأفراد والمجتمعات، وغرق العالم الإسلامي في أمواج الفتنة والانقسام والتمزق، وتخلف عن ركب الحضارة، وسارت سفن التقدم والازدهار بعيداً عن شواطئ أمتنا.

إن ما يمنح الأمة الإسلامية جدارتها، لتكون حضارتها ملجأً لخلاص البشرية من بحور الظلم أن يعمل أبناؤها على ربط الدين بواقع الأمة وظروف حياتها، وأن يفتحوا أبواب الحوار مع النفس ومع الآخر. فلا يمكن أن نغلق العقول أو نبني الجدران أو ننعزل عن الآخرين فنحن جزء من هذا العالم الذي أصبح بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصالات قرية واحدة، وهذا يحتم علينا أن نؤسس ونعمل من أجل أن تأخذ هذه الأمة دورها في الحضارة الإنسانية المعاصرة، وهذا لن يتمّ إلا في عالم يحفظ للأفراد كرامتهم، ويكفل إنسانيتهم، متساوين في الحقوق والواجبات (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) الحجرات: ١٣.

إن الوسطية والاعتدال تنبثق مفاهيمها من منظور إنساني يقيم العدل، فلا نعتدي ولا نظلم ولا نطغى، ولا نؤذي، ولا نستبد، بل نصون حقوق وكرامة الجميع، ونفسح لكل اجتهاد أمين أن

يثري الخبرة الإنسانية على صعيد الوطن والعالم... ندرك جوهر رسالة الإسلام الذي لخصه الرسول الأعظم، المرسل من رب العالمين رحمة للعالمين، بقوله النبيل: «بعثت لأتمم مكارم الأخلاق».

أيها الحضور الكريم...

إنّ أمتنا عانت وما زالت تعاني اختلال فكر البعض، الذي انتقل من دائرة التكفير إلى خانة التفجير، فغدا يفجِّر الدماء والأنفس والأموال والمنشآت، ويحيل سكينة المجتمعات وطمأنينتها إلى بؤر من الاحتقان والتوتر، ولذلك لا بدّ لتيار الوسطية من أن يعمل على تجفيف منابع الغلو بالتعرف إلى أسبابها ومكوناتها، ثم على تجفيفها برؤية موضوعية علمية فيها اتصال بالأصل وانتماء إلى العصر، ثبات على الأهداف ومرونة في الوسائل، جمع بين الأصالة والمعاصرة، نقدِّر التراث من غير تقديس ولا تبخيس ولا نقسم الناس بين قديس أو إبليس.

إنّ غايتنا الدعوة إلى الله والوصول إلى المثل الأعلى والوجه الأسمى لتطبيق الدين في واقع الناس، من خلال معرفة الواقع المعيشي والتفكر في مرحلية التدرج به من حاله التي هو عليها إلى الحالة المنشودة والغاية المبتغاة.

ولأن الحياة يعتريها تغيّر مستمر، وتعتريها تقلبات دائمة، لذلك تأبى وسطية الإسلام الانفصال عن العصر وعدم معرفة ما يدور فيه، «فالحكمة ضالة المؤمن ينشدها أنى وجدها فهو أحق بها».

أيها الحضور الكريم...

إننا ننشد لهذه الوسطية الدعوة إلى إصلاح ينبع من داخلنا وبإرادتنا وفق ثوابتنا الفكرية، إصلاحاً يقوم على التراضي الوطني في كل بلد ووطن، على الحرية وعلى الكرامة وعلى الشورى وعلى العدل، وعلى أن تشارك الشعوب في رسم مستقبلها، وأن تكون جنباً إلى جنب تلتحم مع قادتها حتى تحقق النهضة الشاملة على مستوى التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والحكم الراشد.

وفي الختام نتوجه بالشكر إلى دولة الرئيس نجيب ميقاتي على كريم رعايته وإلى الأخوين الدكتور عبد الإله ميقاتي والدكتور وسيم قلعجية وإليكم أيها الإخوة الأحبة والى كل من ساهم في إنجاح مؤتمرنا هذا ليكون لبنة مباركة في تاريخ أمتنا الرشيد وحضارتها المباركة، وشجرة طيبة تؤتي أكُلها كل حين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

• • • • •
• • •
•

سماحة المفتي الشيخ الدكتور مالك الشعار -
مفهوم مصطلح الوسطية

إن مصطلح الوسطية من الألفاظ الحادثة التي نشأت في عصرنا في حمأة الصراع المسعور الذي تشهده بلادنا اليوم فتسفك دماء بريئة، وتنتهك حرم، وتستباح بلاد. لذلك ليست عندنا مشكلة مع المصطلحات وإنما في ما تدل عليه. ولا شك أن المقصد من هذا المصطلح هو طرح التشدد الذي يظهر في عديد من المواقف سواء كانت من بعض المسلمين أو من غيرهم، وللإنصاف نقول: إن كثيراً من مواقف التشدد التي نراها من بعض المتدينين هي ردات فعل على مواقف مقابلة موغلة في التحلل والتفلت من أحكام الدين، فالأول إفراط والثاني تفريط، وكلا الأمرين مُجانب للهدي النبوي الشريف. فشرع الله عدل بين الغالي فيه والجافي عنه، لا إفراط ولا تفريط، على ما قاله الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى.

مفهوم اليسر والسماحة في الإسلام

وقد يتذرع المفرط بيسر الشريعة وسهولتها، فنقول: نعم، الله جلَّ شأنه وضع هذه الشريعة المباركة حنيفية سمحة سهلة، حفظ فيها على الخلق قلوبهم، وحببها إليهم بذلك، فلو عملوا على خلاف السماحة والسهولة لدخل عليهم في ما كلفوا به ما لا تخلص به أعمالهم، ألا ترى إلى قوله تعالى: (وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ) الحجرات: ٧. فقد أخبرت الآية – كما يقول الإمام الشاطبي – أن الله حبب إلينا الإيمان بتيسيره وتسهيله، وزينه في قلوبنا بذلك، وبالوعد الصادق بالجزاء عليه.

فالتيسير صفة عامة للشريعة الإسلامية في أحكامها الأصلية، وكذا في أحكامها الطارئة عند الأعذار، فلا توجد فيها مشقة غير معتادة، لأن «الشارع لم يقصد إلى التكليف بالشاق والإعنات فيه».

لكن ليس معنى اليسر والسماحة في الدين ترك العمل والتكاسل عن الطاعات والعبادات، كما ليس معنى التشديد فيه الأخذ بالأكمل فيها، كلاّ، بل المراد الالتزام بالتوسط فيها، بلا إفراط ولا تفريط.

نعم، هذا هو المنهج الوسط، وهو صراط الله المستقيم، فلا ميل إلى جانب الإفراط والتعمق والتشديد على النفس وعلى الآخرين، ولا إلى جانب التيسير الشديد والتساهل الذي يصل إلى حد التحلل والانسلاخ من الأحكام.

وكما نقل الإمام ابن القيم – رحمه الله تعالى – عن بعض السلف: «إن دين الله بين الغالي فيه والجافي عنه».

وفي هذا الصدد أيضاً كلام جميل للإمام الشاطبي حيث قال – رحمه الله تعالى – «فإذا نظرت في كلية شرعية فتأملها تجدها حاملة على التوسط، فإن رأيت ميلاً إلى جهة طرف من الأطراف، فذلك في مقابلة واقع، أو متوقع في طرف آخر.

فطرف التشديد –وعامة ما يكون في التخويف والترهيب والزجر- يؤتى به في مقابلة من غلب عليه الانحلال في الدين. وطرف التخفيف – وعامة ما يكون في الترجي والترغيب والترخيص – يؤتي به في مقابلة من غلب عليه الحرج في التشديد. فإذا لم يكن هذا ولا ذاك رأيت التوسط لائحاً، ومسلك الاعتدال واضحاً، وهو الأصل الذي يرجع إليه، والمعقل الذي يلجأ إليه»

(أ. هـ. الموافقات).

الوسطية منهج حياة

وقديماً قالوا: إن الفضيلة وسط بين رذيلتين. وسواء اطّرد هذا القول أم لم يطرد فإن الحقيقة تضيع بين الإفراط والتفريط، والناس يعانون كثيراً الغلو الشديد والإهمال البارد.

والغلو في الدين قد ينتج عن خطأ في الفكر أو عوج في الطبع، وغالباً ما يزيغ عن الحق وينتهي بالانسلاخ عن الدين الصحيح، لذلك يقول الله تعالى لنبيه: (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ) المائدة: ٧٧.

هناك من يبالغ في التعبد فينحرف يميناً بالابتداع والحماس الكاذب، وهناك من ينحرف يساراً بالإهمال المنتهي بالجحود والتمرد.

يقول الشيخ محمد عبدالله درّاز: «كأنه أشار باليمين إلى طرف الإفراط والتعمق في الدين، وباليسار إلى طرف التفريط والتقصير، وكلاهما منحرف عن سواء السبيل وعن الوسط الذي لا يميل إلى أحد الجانبين. ونحن لو تتبعنا أنواع البدع والضلالات الاعتقادية وفتن الشبهات، التي أشارت إليها أحاديث افتراق الأمة على بضع وستين شعبة، أما البدع والضلالات العملية وفنون الشهوات التي أشارت إليها أحاديث فتح الدنيا وبسطها لهذه الأمة وتنافسهم فيها وجعل بأسهم بينهم... إلخ، لوجدناها لا تعدو هذين الطرفين».

إن الإسلام يجعل التوسط فضيلة في شؤون الدين والدنيا جميعاً، ففي مجال التعبد يرفض الإسلام الجهد المضني ويؤثر الاعتدال المستمر، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن لكل شيء شرة – حماساً ونشاطاً – ولكل شرة فترة – برود وعجزاً – فإنْ صاحبها سدد وقارب فارجوه، وإن أشير إليه بالأصابع فلا تعدوه».

وفي شؤون الدنيا يكره الإسلام التبذير والتقتير ويحب الإنفاق المعقول، وقد وصف الله عباد الرحمن فقال: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) (الفرقان ٦٧).

والوسطية فضيلة تبرز في توجيهات الإسلام الاجتماعية والاقتصادية، ففي العلاقة بين الرجال والنساء مثلاً أبى أن تكون المرأة حبيسة البيت أو طريدته! وأن تكون نظرة الرجل إليها نظرة السجان أو الصياد!

وفي الناحية الاقتصادية أقر الإسلام حق الملكية الفردية، بيد أنه كبح جماحه بقيود الحلال والحرام، وانتقص أطرافه بحقوق الضعاف والمتعبين. وبذلك ضمن إنتاجاً غزيراً لأن الحوافز قائمة، وحفظ الجماعة من التفكك لأن التواصي بالرحمة لم يدع ثغرة إلا سدها، ونجت الشعوب من الشيوعية الكافرة والرأسمالية الجائرة.

والمفروض أن المسلمين يتعلمون من نبيهم هذه الحقائق ويعونها ويطبقونها، فإن الله سائلهم عن الهدايات التي بلغتهم، هل انتفعوا بها ونفعوا بها الناس؟

وما من أمة إلا وهي موقوفة لتواجه هذا الحساب يوم القيامة: (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا) (النساء ٤١).

نعم، ومحمد صلى الله عليه وسلم شهيد على المسلمين، إنه آخذهم بتلك التعاليم الجليلة، وسيدلي بهذه الشهادة أمام الله. كما أن المسلمين سيُسألون، هل علموا كما تعلموا؟

إن الأمم كلها مكلفة أن تسمع منهم وتستفيد! وهم شهداء على الأمم لأنهم حملة الرسالة العامة ومبلغو «الوسطية» التي شرحناها آنفا، وكما كان محمد صلى الله عليه وسلم أستاذاً لهم فهم أساتذة لسائر شعوب الأرض!

ذلك معنى قوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) (البقرة ١٤٣).

والمؤسف أن الأمة المكلفة بذلك فرطت في البلاغ والتعليم! بل فرّطت في العمل والتأسّي بنبيها! بل لقد أصبحت اليوم ذيلاً لأحزاب الميمنة والميسرة في الشرق والغرب ونسيت الصراط المستقيم! (من مقال للإمام محمد الغزالي رحمه الله).

• • • • •
• • •
•

سماحة السيد محمد علي أبطحي -
الوسطية:
طريق بين العداء للدين واستغلاله

قبل أي شيء أود أن أعرب عن سعادتي للمشاركة في هذا اللقاء الذي يحمل اسم «الوسطية» بدعوة من الأستاذ نجيب ميقاتي الذي يعتبر رمزاً للوسطية في هذا البلد.

أثبتت التجارب انه اذا كانت الوسطية ضرورة في كل مسائل الانسانية الحياتية، إلا أنها في مجالي الدين والسياسة، لا تعتبر الوسطية أمراً يجب توفره، بل ضرورة وحاجة إنسانية. وعندما يدور الحديث عن الوسطية، فمن الطبيعي التوقف عند بعدي هذه الوسطية.

من جهة الإفراط في مجال الدين، والعداء للدين الذي ينتشر على الصعيد العالمي، طبعاً ما أقصده من العداء للدين ليس بالتحديد العلمانية، وأعتقد أن الأزمة التي يشهدها العالم اليوم هو الإغراق في الدين لدى قادة مسؤولين كباراً في العالم، بل إن ما اقصده في هذا البحث، هو المواجهة الممزوجة بالإهانة التي تحدث في تعامل الغرب مع الإسلام، والإسلاموفوبيا نتيجة لها. هذه المواجهة مع الدين لها جذور تاريخية، إما لمواجهة العنف الديني أو بسبب الالتزام المتطرف بالدين الذي يعتبر المؤمنين بالأديان الأخرى كفرة ويريد المواجهة والصراع معهم. والمادية وإهمال القيم المعنوية كانتا أيضاً سبباً في أزمات كثيرة وصورة أخرى للعداء مع الدين.

من ناحية أخرى فإن استغلال الدين يقع في الجهة المقابلة لموجة العداء للدين هذه. والحقيقة هي أن الدين في عالم اليوم هو جوهرة ثمينة، لأنه إن لم يكن ثميناً ولم يحظ بميول واسعة باتجاهه، لما بذلت كل هذه الجهود الكبيرة من أجل استغلاله أو توظيفه، من هنا فإن الدين كغيره من مصادر القوة الأخرى في العالم، وجد متصدين له، وهؤلاء المتصدين يسعون للاستفادة من هذا البعد خدمة لأهدافهم وليس خدمة لأهداف الذين جاؤوا بهذه الأديان. هذا الواقع الأليم يحدث للأسف في كل الأديان، ويمتلك في الوسط الإسلامي قوة وقدرة كبرى. قطعاً إن أعمال العنف التي تحدث باسم الإسلام، لا يمكن أن تمت بصلة لهذا الدين الإلهي. الله الذي خلق كل البشر على صورة واحدة وشجعهم على السلام والمحبة والصداقة وعرَّف الإسلام بأنه دينٌ وسط. إلاَّ أن المستغلين حتماً شاهدوا وأدركوا مجالاته فعمدوا إلى نشر العنف. وللأسف فإن أرضية قبول شعارات العنف الديني في الدول الإسلامية تشكلت عن طريق سياسات القوى الكبرى وخصوصاً إسرائيل وأميركا في العالم.

في حرب أفغانستان، عندما رغب الأميركيون وحلفاؤهم في المنطقة الاستفادة من عنصر الدين لتوجيه ضربة الى عدوهم السياسي الكبير في تلك الأيام، أي الاتحاد السوفياتي، عندها ولأول مرة انتشر مصطلح «مجاهد» في وسائل الإعلام الأميركي وحلفائه الإقليميين وتحول إلى قيمة دينية. وكانت المجتمعات الاسلامية عامة تنظر إلى كلمة جهاد ومجاهد على أنها ذات

جذور تاريخية وتعود إلى مرحلة الرسول. لكن وسائل الإعلام الغربية وحلفاءها ساهموا، وقبل غيرهم، في عصرنة مفهوم الجهاد. طبعاً القاعدة هي أن القوى الكبرى بإمكانها أن تكون البادئة في الاستفادة من الدين على هذا النحو، لكن يجب أن نعلم أن نهاية هذا الأسلوب ليست في يد من بدأه. إن الفاجعة المرَّة والمعادية للإنسانية التي تمثلت في انهيار برجي التجارة الأميركيين على يد المجاهدين الذين تربوا برعاية أميركية، هي مثال على هذه المشاكل والأزمات الناجمة عن استغلال الدين.

من ناحية أخرى، نحن مثقفي العالم الإسلامي عملنا بجهد لإرساء الكثير من العقائد المقبولة من الغرب مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان والحرية والحوار والمساواة. ولو فتشنا عن جذورها الدينية وتطابقاتها مع معتقدات شعوب المنطقة وبلدنا، وبعض الأشخاص تحملوا الكثير من العناء والمشاكل من أجل إنجاز هذا الهدف. لكن للأسف بقينا عاجزين عن إيجاد جواب لسؤال يطرحه الجيل الحالي، وهو إذا كان الغرب يعتقد بهذه الشعارات، إذاً لماذا تسحب وتلغى هذه القيم عندما تصل إلى الحدود الإسرائيلية وتتغاضى عنها القوى الكبرى، وتوزّع البشر إلى إنسان من الدرجة الأولى وآخر من الدرجة الثانية، تساوي بين دم فرد إسرائيلي ومئات الفلسطينيين وتنتهي كل الوسائل السلمية إلى طريق مسدود، وفي ظل هذه الأوضاع، من الطبيعي أن يفتح المجال أمام المتطرفين ودعاة العنف الديني.

في هذه الثنائية المتطرفة العداء للدين والاستغلال العنيف للدين، تبقى الوسطية هي السبيل الوحيد الذي يمكنه أن يضع المستقبل المر بعيداً عن المجتمع البشري.

لا شك أن تنافساً وسباقاً خطيراً بدأ بين الغرب والإسلام، ما سيجعل المستقبل محفوفاً بالمخاطر أمام الإسلام والغرب على حد سواء. أحد أوجهه إهانة المقدسات الدينية وعدم الاعتناء بأحاسيس أكثر من مليار مسلم، والوجه الآخر التظاهرات والاشتباكات والتهجم على السفارات و....

إذا أخذنا بالاعتبار السيطرة الغربية على وسائل الإعلام العامة، فإن هذا السباق لن يحمل معه مستقبلاً سلمياً. فإن الحقد الذي تخلقه هذه الإهانات داخل المجتمع الإسلامي وردود الأفعال الطبيعية التي تنتج من ناحية أخرى، تحمل بعداً خطيراً جداً. خطر يساهم من ناحية في استمرار الذعر من الإسلام ومن ناحية أخرى ذعر من الغرب، والدُّعَران يسوقان العالم باتجاه أزمة خطرة. حروب دينية جديدة، كما حدث تاريخياً ستنشأ من كل هذا الحقد. لقد شكلت إهانة المقدسات دائماً الشرارة لاشتعال حروب كبيرة تاريخياً. وفي ظل هذه الأوضاع ليس أمام الإنسانية سبيل سوى العودة إلى الاعتدال والوسطية. ويجب السيطرة على العداء للدين. وعلى الغرب أن يكون أكثر منا قلقاً من العداء للدين. ويجب علينا مواجهة استغلال الدين أيضاً. وفي الوقت نفسه أن نضع مصلحة الدين والناس في الأولوية وليس مصلحة الذين يقتاتون على الدين أو مواجهته. وعلى الدين أن يعمد إلى الوسطية من أجل استمراريته، والطريق الوحيد لحل هذه

الاشكالية هو الحوار بين المفكرين وعلماء الدين وليس الأشخاص الذين يطلقون الإهانات أو يحرضون على العداء ولا يمتون للحوار بصلة. المدعوون للحوار والتحاور هم فقط العلماء.

في ظل هذه الظروف فإن واجب المفكرين والعلماء الغربيين والمسلمين ومن أجل إنقاذ ونجاة العالم هو سحب بساط الأنشطة الفكرية من تحت أرجل المعادين للدين والمتطرفين ودعاة العنف الديني لكي تستطيع البشرية الاستفادة من العناصر الإيجابية في الدين من أجل الحفاظ على الأخلاق والتسامح أو «الهدوء الديني»، لكي يستطيع المتدينون الاستفادة من الإنجازات الأخلاقية والسياسية والتكنولوجية للغرب والتفكير بمستقبل زاهر للبشرية في إطار تعاون مشترك.

في النهاية وللأسباب التي ذكرتها، أكرر شكري للقائمين على هذا المؤتمر الذي اختاروا له اسم «الوسطية: مشروع الإنسانية الحضاري» الذي يشكل ضرورة إنسانية معاصرة.

ولبنان كان على مدى التاريخ البلد الوحيد الذي جسد رمز التسامح والعيش المشترك بين كل الأديان، وآمل أن يعود لبنان مستقبلاً إلى سابق عهده من الحيوية والديمقراطية بعد حل كل مشاكله التي يعانيها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

•••••
•••
•

دولة الرئيس الأستاذ نجيب ميقاتي – راعي المؤتمر
مؤتمر الوسطية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة والسماحة والسيادة وضيوفنا الأعزاء، الإخوة في المنتدى العالمي للوسطية، السادة الحضور:

أهلاً بكم في طرابلس، فيحاء المدن الصادقة في إيمانها، العميقة في علم أهلها، الحرة في قرارها، الباقية على عهدها منذ فجر الإسلام.

نلتقي اليوم حول مفهوم لم يأخذ حقه من النقاش في لبنان. وسأكون صريحاً بالقول إنه لم يأخذ حصته من النجاح أيضاً.

«الوسطية» التي نجتمع في مؤتمرها الدولي الأول هنا، ما زالت أسيرة المجالس، تهمس في كلامها، تتمهل في سيرها، ترتبك في حركتها، ليس لقلة في عديد المنتمين إلى هذا الفكر، وهم أكثر بكثير من واقع تأثيرهم، وليس لضعف في اقتناعهم وهم على وفائهم لهذا الاقتناع رغم الصعاب، ولكن لأنّ الأزمات التي عاصرها لبنان منذ عشرات السنوات أتاحت للشموليين في السياسة والمغالين في الدين تقاسم المنابر ومواقع القرار.

هؤلاء يحللون – من الحلال – التوتر، ويحرّمون الاستقرار والأمان للناس. يعلنون صراحة وبجهارة أنهم أصحاب الحق الحصري في مستقبلنا ومستقبل أبنائنا. ويتهمون من لا يغالي في دينه بالكفر، ومن يسعى للانفتاح السياسي بالردّة. ديننا والحمد الله، دين يسر يعمّق في نفوس المؤمنين السكينة والأمان. بلادنا بتنوع ثقافات أهلها مرجع في العلم ومصدر للتنور والانفتاح والاعتراف بالآخر واحترامه. فمن أين أتت ثقافة المغالاة في الدين والإلغاء للآخر في السياسة؟

لهذا نجتمع اليوم. نتبصر من العلماء والمفكرين والباحثين. نستمع لصاحب الخبرة. نشجّع على علنية الوسطية وانتشارها. نحاجج عقل وفكر من يتردد في سلوك درب المغالاة أو الشمولية.

الإخوة الحضور

لا أكشف سراً إذا ما قلت إن بيننا الكثيرين من الإخوة الذين يملكون أسئلة أكثر مما في جعبتهم من أجوبة. وبيننا أيضاً من هو راغب في انتهاج الوسطية أكثر ممّن هو قادر عليها. ولا أستغرب أيضاً أن يكون بيننا من لا يرى في الوسطية سبيلاً لنيل حقه.

أتمنى ألا تأخذوا من صراحتي استشعار تردد أو تراجع، لأن الوسطية في مفهومي نهج يقوم على مفاهيم العدل في وجه الظلم، والاستقامة في وجه الخطأ، والاعتدال بين تطرّفين.

هي ليست حياداً بين سيادة وتبعية ولا هي خيار بين احتلال ومقاومة. بل هي المؤمنة بحق المواطنين بسيادتهم على أرضهم وحقهم في تحريرها بكل الوسائل. لكن أهم ما في الوسطية التي أتحدّث عنها، أنها لا تنجرّ وراء الشعارات الفارغة من القدرة، ولا تحتمي بجهل الناس للتغرير بعقولهم، ولا تستغل ظلماً لتبني على ركامه حقاً. ولا تستثير عاطفة – ومن منا ليس عاطفياً – لكي تصنع من حرائقها قوة سياسية أو دينية أو مناطقية.

الوسطية هي الواقعية في السياسة دون ابتذال، واليسر في الدين دون تخلّ، والعدل ولو بالقول حين يستحيل الفعل. الواقعية السياسية – من وجهة نظري – هي الدولة بمفهومها الشامل الدستوري القانوني الديمقراطي العادل. هكذا أفهم تعبير «أهل الأمة» التي أنتمي إليها. والاعتراض عليها حين يخطئ فيها مسؤول أو أكثر، يكون سلمياً وعبر المؤسسات الدستورية. لقد عرفنا الفوضى، وسار الكثر منا خلف الشعارات الفضفاضة الرنانة. فماذا حققنا؟ أترك الجواب لكم، ولكل قارئ للتاريخ.

أيها الحفل الكريم،

في زمن الانقسام السياسي الحاد الذي يعيشه لبنان وصخب المواقف المتناقضة من هنا وهناك يبدو الكلام عن الوسطية والاعتدال أقرب ما يكون إلى التغريد خارج السرب، وما نشهده على الساحة السياسية اللبنانية هو النقيض المباشر للوسطية. إلا أننا على اقتناع ثابت بأن الوسطية هي الناظم الحقيقي لمعادلات العيش الواحد وتوازنات الحكم في الدولة وهي الضامن الحقيقي للوحدة الوطنية ومقياس لعلاقات لبنان بدول محيطه العربي، بل وبدول العالم أجمع.

لقد أثبت تسلسل الأحداث والوقائع، ماضياً وحاضراً، أن لغة الاعتدال هي الراجحة ولو بعد حين، وأن التطرف لا يمكن أن يكون بديلاً عن الوسطية والواقعية السياسية، وأن التسامح والحوار هما المسار الطبيعي نحو الحل.

من هذا المنطلق جاء اتفاق الطائف ليطوي حقبة أليمة من تاريخ لبنان وليرسي صيغة حكم تحفظ ثوابت الكيان وتوازنات الدولة، فما بالنا اليوم نسعى لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، والانقلاب على ما دفعنا ثمنه باهظاً بشراً وحجراً؟ وماذا ينفع السجال على الأكثرية والأقلية فيما الغالبية الساحقة من اللبنانيين باتت تحت خط الفقر أو تصطف على أبواب السفارات طلباً للهجرة يأساً وقنوطاً وعوزاً؟

صحيح أن الواقع بات معقداً إلى حد كبير ومتداخلاً مع معطيات خارجية لا تخفى صعوبتها على أحد، إلا أن الحل يكمن أولاً وأخيراً بأيدي اللبنانيين أنفسهم، إذا كانت لديهم النية الصادقة وعقدوا العزم على إخراج وطنهم من كبوته. من هنا فإنني أجدد الدعوة إلى الإخوة المتخاصمين، في الموالاة والمعارضة، إلى موقف وسطي يعيد فتح الحوار وصولاً إلى «كلمة سواء لبنانية» تعيد بناء جسور الثقة المفقودة وتنتج مصالحة وطنية حقيقية. فمهما تباعدنا وتخاصمنا لا مفر من أن نجتمع مجدداً على الخير لبلدنا وشعبنا والسعي إلى بناء الأفضل لأجيالنا.

قد يعتقد البعض أن الرهان على حل يأتينا من الخارج، أو على تدخل لصالح هذا الفريق أو ذاك، هو الخيار الصحيح، لكنني أصارحكم، من موقع المتابع والمطلع، بأن أي صيغة يتفق عليها الخارج ستفرض فرضاً على اللبنانيين ولن تراعي مصالحهم، بل مصالح من فرضها، وأي صيغة يستقوي فيها فريق على فريق، ستكون مؤقتة ولن تدوم، وسيدفع اللبنانيون بعد مدة ثمناً آخر لأي استئثار أو هيمنة، لأن مفاعيل التسويات الخارجية تنتهي بانتهاء الواقع الذي أملى فرضها، والمتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة وغير الثابتة.

وحده الخيار الوطني الطوعي هو المدخل الطبيعي لحل أزمتنا إذا أردنا أن نبقى إخوة وشركاء مصير، وتحررنا من عقدة التبعية والاستقواء بالآخرين. لا قوة تدوم إلا قوة وحدتنا وتآزرنا، لا كرامة لنا إلا إذا حافظنا على استقلالية قرارنا، لا هوية لنا إذا جيّرنا قراراتنا إلى الخارج.

إن الوسطية التي تلتقون على اسمها وحولها اليوم، هي صون للاعتدال، وحماية من الجنوح نحو التطرف، وهي فخر للذات، وتحمي الوطن والأمة من تذويب الهوية والضياع.

أيها الإخوة

أتمنى لكم التوفيق في مناقشات هذا المؤتمر للخروج بأفكار وخلاصات تساعد على الخروج من الواقع المأزوم في لبنان وخارجه، وعلى تغليب لغة العقل والحوار على التطرف. وأسأل الله أن يهدينا جميعاً سواء السبيل وأن يجعلنا من أولئك الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه. عشتم وعاش لبنان.

رسالة إلى المؤتمر الدولي الأول للوسطية في لبنان

دولة الرئيس الدكتور سليم الحص -
الوسطية: ما لها وما عليها

كثيراً ما تكون الوسطية فضيلة، والمقصود الوسطية في الفكر والعمل، في النهج والسلوك والتوجه، في المضمار السياسي كما في الميادين الاقتصادية والثقافية وخلافها، ولكن الوسطية لا تعني بالضرورة الوقوف في منتصف الطريق بين عقيدةٍ وخلافها، بين فكرةٍ ونقيضها، بين توجه وعكسه، وإنما تعني في كل الحالات التعقل والتروّي والانفتاح على الرأي الآخر واعتماد الحوار والنقاش البنّاء سبيلاً للوصول إلى تسوية تعود بالخير على المجتمع والوطن.

وحجتنا في هذا القول نستمدها من طرح السؤال: هل من الوسطية في شيء أن يكون أحدنا على مسافة واحدة من الإيمان والكفر، من التوحيد والإلحاد، من الصدق والكذب، من الأمانة والخيانة، من الصديق والعدو؟ إن وقفنا مثل هذا الموقف فنحن لا نسلك طريق الوسطية بمعناها المحمود، وإنما نكون قد فرّطنا في ثوابت وقيم ومبادئ يجب أن نتمسك بها إرضاءً لله وللضمير وتجاوباً مع مقتضيات الصالح العام في المجتمع. فلن تكون الوسيطة فضيلة إذا كانت ستؤول بنا إلى التخلي عن فضائل أو عقائد أو قيم من المفترض أن نتمسك بها وألا نفرط فيها من قريب أو بعيد.

إذا كانت الوسطية تقضي بالاكتفاء بنصف حرية ونصف سيادة ونصف استقلال لبلادنا ، فنحن نرى الفضيلة، ليس في الوسطية وإنما في التطرف، إذا كان التطرف يعني الحرية والسيادة والاستقلال كاملة غير منقوصة. فالتطرف في تلك الحال سيكون مكرمة وليس مأخذاً أو عيباً أو نقيصة.

وإذا كانت الوسطية تقضي بأن نشيح عن التمسك المطلق بالقيم الإنسانية والأخلاقية والحضارية التي نؤمن بها، فلا كانت الوسطية، ومرحباً بالتطرف. مرحباً بالتمسك المطلق بالثوابت على هذا المستوى.

نعم، نحن نرى في الوسطية فضيلة بمعنى الانفتاح على الرأي الآخر والاستعداد لملاقاة الآخر في منتصف الطريق في أمور وقضايا خلافية أو جدلية. هذا من صلب فلسفة الديمقراطية. فالتصلب في الرأي ولو على الباطل في تلك الحالات ليس من الديمقراطية في شيء. فالتصلب بهذا المعنى يعادل التفرد والإملاء، وكلاهما نقيض الديمقراطية.

الإصلاح عموماً ينطلق من وجهات نظر قد تكون متضاربة. ويصح هذا على الإصلاح السياسي كما على الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيره. فلا يستحيل مشروع الإصلاح في هذه الميادين برنامجاً تغييرياً، برسم التنفيذ عملياً، إلا بالاتفاق بين أصحاب الآراء المتباينة على خطوات عملية تترجم عملية الإصلاح على أرض الواقع. فالإصلاح على

المستويات كافة موضوع جدلي، يستوجب النقاش، ويتطلب التوصل إلى توافق على صيغ مشتركة للحلول المطروحة. فالوسطية يفترض أن تكون رائد المتحاورين حول قضايا الإصلاح، وإلا لما كان إصلاح.

العقائد الدينية ليست من المواضيع الجدلية، فالإيمان منطلقها ومرساها. والمثل العليا على الصعيد الاجتماعي ليست مادة جدلية، فالمُثل تبقى مُثلاً، ولو أن التزامها سيبقى قاصراً عن تحقيق المبتغى، إذا ما اقترن التطبيق باعتبارات معينة تتعارض مع مصالح حيوية لفئات معينة من أصحاب القرار.

تتحدث الدول والسلطات المحلية عن سياسات واستراتيجيات لها أهداف سامية معينة، سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي. وقد تتضارب هذه الأهداف مع مصالح آنية لفئات نافذة في المجتمع أو بين أصحاب القرار، وعند ذلك يخضع تطبيق السياسات والاستراتيجيات المعتمدة إلى مقتضيات مصالح شعبية حيوية ولو آنية. هنا تكون الوسطية هي طريق المخرج من المأزق، والمخرج في تلك الحال يسمى ديمقراطياً إذ هو يعبر عن مصالح وبالتالي إرادات شعبية. وهذا جوهر الديمقراطية..

خلاصة القول: أن الوسطية ليست فضيلة بالمعنى المطلق، وإنما هي فضيلة في التصدي لقضايا جدلية تهم المجتمع، وهي ليست فضيلة عند التعاطي مع ثوابت وقيم وعقائد تخرج عن نطاق الجدل والمناقشة. الحرية الاقتصادية والاشتراكية والشيوعية، واستطراداً الرقابة على النشاط الاقتصادي وتنظيمه، وكذلك أيضاً ضبط الاحتكارات وتنظيم الأسواق والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، كلها سياسات تقبل النقاش والجدل، نظراً لتفاوت نوعيات الإجراءات المطلوب اتخاذها ومدى ما يمكن بلوغه من الأهداف المعلنة عملياً. هذه المسائل ومثيلاتها في شتى ميادين الحياة العامة في أي بلد هي من المواضع الجدلية التي تتضارب في شأنها وجهات النظر، وهي ليست من الثوابت. لذا فإن التوصل إلى حلول في شأنها قد يملي اعتماد الوسطية سبيلاً للتوفيق بين منطلقات متعارضة.

هذا رأينا في فلسفة الوسطية كما نفهمها. نحن نرى فيها فضيلة في مجالات معينة، ولا نرى لها مكاناً في التعاطي مع شؤون إيمانية أو ثوابت وطنية أو قومية أو إنسانية.

• • • • •
• • •
•

الوسطية والإسلام

الأب الدكتور أنطوان ضو -
الوسطية في الإسلام

الوسطية في الإسلام هي قيمة إنسانية ودينية وحضارية وثقافية وسياسية واجتماعية، وفي الوقت نفسه هي كنز مشترك للعالمين.

الأمة الإسلامية هي وسطية كما جاء في القرآن الكريم: **(وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ)** (البقرة: ١٤٣)، وهي لا تعني فقط الحق والعدل والاعتدال، إنما هي أيضاً أمة الحرية والتسامح والتراحم والمحبة وسائر القيم والفضائل.

الوسطية هي ثقافة إسلامية شاملة تطال حياة الإنسان والمجتمع والدولة والأمة والعالم كله.

ودعوة القرآن الكريم ليست موجهة إلى الأمة الإسلامية فقط إنما هي دعوة إلى المسلمين ليكونوا شهوداً على الناس، وشركاء مع كل الناس في بناء عالم الأخوة والعدل والتضامن والأمن والاستقرار والسلام.

الأمة الإسلامية في مفهومها المعاصر لم تعد مقتصرة على المسلمين فقط، وهي لم تكن كذلك عبر تاريخها الطويل، إنما هي أمة أهل الكتاب وسائر الشعوب والأمم شرقاً وغرباً والكون بكامله كما خلقه رب العالمين.

الأمة الإسلامية ليست أمة جغرافية وقومية. واليوم، المسلم يعيش في قرية كونية جديدة، فهذا العصر وتقنياته أزال الحدود والحواجز بين الدول والأمم والشعوب وقرّب بين الناس، ودعاهم إلى العيش معاً بشراكة ووحدة وأمان وسلام.

المسلمون اليوم، هم مسؤولون عن خلاص وسلام جميع الناس في الأمتين العربية والإسلامية. وانتشار المسلمين في العالم يحملهم مسؤولية جديدة في خلاص الأمة وخلاص العالم معاً.

وإن أمة المسلمين هي أمة الناس جميعاً، وهي تحتضن أمماً متعددة وهي مسؤولة معهم عن عيشهم الكريم وأمنهم واستقرارهم وحياتهم وكرامتهم وحرياتهم. (لا إكراه في الدين) وإذا كان الخلق كله من الله فالأرض خلقت لجميع الناس بلا استثناء.

وبعد، ماذا نقول عن دعوة المسلمين والمسيحيين الجديدة الذين أصبحوا يشكلون أكثر من ٥٥ في المئة من سكان الأرض، أليسوا مسؤولين معاً عن خلاص أنفسهم وخلاص العالم كله، ألا نؤمن معاً بأن الله تعالى هو خالق السموات والأرض والإنسان والحيَوان والنبات والكواكب وكل شيء. ألم يحمّلنا الله تعالى مسؤولية الحفاظ على هذا الكون وإدارة شؤونه بصدق وإخلاص.

الوسطية هي دعوة للانفتاح والتواصل والرفض المطلق لمبدأ الانغلاق والغلوّ والفصل.

الاعتراف بالآخر

إن الاعتراف بالآخر المختلف وبالتنوع والتعدد والهوية والخصوصية لا يعني إطلاقاً انقساماً وتقسيماً، ونزاعاً وصراعاً، أو تطهيراً عرقياً أو دينياً أو إلغاءاً للآخر، إنما يعني التلاقي والتقارب والتفاهم والعيش معاً والتعاون والتضامن والتفاعل والشراكة والوحدة في التنوع. لكن حق الاختلاف مقدس، والحرية مقدسة، والمسؤولية حق وواجب. الاختلاف لا يعني بأي شكل من الأشكال الخلافات والنزاعات والصراعات والحروب والعدوان، إنما الاختلاف يعني الحوار والنقاش.

إن الإسلام يدعو المسلمين والآخرين إلى معرفة الذات والآخرين ويدعوهم إلى التعاون والفهم الحقيقي والتسامح معهم.

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) (الحجرات: ١٣).

لقد خلق الله الناس ليتعرف بعضهم إلى بعض ولكي يعيشوا بعدل وسلام ورحمة وليبتعدوا عن الظلم.

جاء في الحديث القدسي: «يا عبادي إني حرَمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرّماً فلا تظالموا»(٥) .

وإذا كان العدوّ مستعداً للسلام الحقيقي فالقرآن الكريم يقول: **(وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)** (الأنفال: ٦١).

أما إذا لم يُبْد العدوّ رغبة في السلام، فيصبح الجهاد ضرورة للدفاع عن الحق، فالإسلام يدعو إلى معركة أخلاقية (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ) (البقرة: ١٩٠).

وقد أوصى الإسلام المسلمين بالتسامح إزاء كل الناس: (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (الممتحنة: ٨).

الإسلام لا يفقد الأمل بالمصالحة والسلام. يقول القرآن الكريم: (إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (الممتحنة: ٧).

أما الأعداء الذين يظلمون فلا سلام معهم: يقول القرآن الكريم: (إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) (الممتحنة: ٩).

السياسة هي علم وفن وأخلاق وقيم ورؤى ونضال متواصل من أجل خدمة الإنسان والمجتمع والدولة وتعزيز حق الإنسان في الكرامة والحرية والعدالة والمساواة بين الجميع.

السياسة هي خدمة الآخرين بصدقية وحل مشاكلهم ومساعدتهم باحترام ومحبة وبناء مستقبل أكثر إنسانية وعدلاً وسلاماً ورفاهاً.

السياسة هي التي تقاوم الظلم والاستبداد والعنف والكراهية والحرب والاحتلال. وبقدر ما تلتزم السياسة بقضايا الاستقلال والسيادة والحرية فهي مسؤولة في الوقت نفسه عن مقاومة العدوان والاحتلال من أجل الحرية والتحرير والتحرر.

إن النظام السياسي الديمقراطي عليه أن يكون في خدمة الوطن والمواطن، والعمل السياسي يهدف إلى تعزيز قيم الحرية والعدالة والانفتاح والمعالجة والتواصل، وهو لا يثمر من دون صدقية وشفافية واستقامة وإخلاص.

إننا بحاجة في هذا الزمن إلى الشجاعة والمثابرة والعزم في إجراء المصالحة الوطنية وتعزيز الخير العام والمشاركة والمسؤولية والعيش المشترك والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان وإلى الحوار بين الشرق والغرب.

إن عالمنا المعاصر رغم تقدمه وتطوره وإنجازاته فهو لا يزال بأمسّ الحاجة إلى تعزيز القيم الإنسانية والروحية والأخلاقية والحضارية والثقافية والعلمية والسياسية والاجتماعية والتنموية، من أجل أن تصبح الحياة فيه أكثر كرامة وحقاً، وحرية وعدلاً، وانفتاحاً ومسؤولية، وتسامحاً ومصالحة، وتعاوناً وتضامناً، وعدالة وتنمية، وسلاماً ومحبة ومساواة وازدهاراً اجتماعياً ومدنياً. وهذه هي رسالة المسلمين والمسيحيين معاً.

وينتاب الوضع العالمي في مطلع القرن الحادي والعشرين الخلل والخطر، والاستغلال والهيمنة، والظلم والعنف، وإشعال نار الحروب من أجل المتاجرة بالسلاح، ووضع اليد على ثروات الدول والشعوب من أجل استئثار فئة معينة بخيرات الأرض منتهجين سياسة مغرضة وظالمة فهؤلاء لا يستحقون إلا التنديد ومقاومة أعمالهم ومشاريعهم وأفكارهم الاستغلالية بشتى الطرق.

الفكر الوسطي يعني دوماً الاعتراف بالآخر المختلف وبالتنوع والديمقراطية والمشاركة الحقيقية والعيش المشترك والتفاهم والوفاق وحل النزاعات بالحوار والمفاوضات واللا عنف.

الفكر الوسطي يرفض الظلم والاستبداد والقهر والاضطهاد والهيمنة.

الفكر الوسطي يميز بين الخير والشر، بين الحق والباطل، بين الإيجابية والسلبية، بين الثابت والمتحول، بين الغلو والإفراط والتشدد، وبين التعقل والتروي والانفتاح والحوار والنقاش البناء وتغيير الذهنيات: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) (الرعد: ١١).

أخيراً، لا تعني الوسطية، بأي شكل من الأشكال الميوعة والتردد والكسل والتنازلات إنما هي حركة تحرر من فضاء الغلو والتطرف والجهل بالآخر والعنف والعداء للانصراف إلى الحوار الجدي لحل مشاكلنا وبناء مستقبلنا.

إن التربية على الحوار والوسطية والاعتدال هي أولوية في حياتنا الشخصية والعائلية والاجتماعية والوطنية والإسلامية والمسيحية والعربية والعالمية.

•••••
•••
•

(•) راجع صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ج٤، ص١٩٩٤، القاهرة، ١٩٩٥.

المهندس مروان الفاعوري -
الوسطية : التأصيل – والتطبيق / المنتدى العالمي للوسطية نموذجاً

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

فإن معرفة الغلوّ أمر حتمي على الأمة، حتى تعرف ما بها، وتكتشف ما يتهددها، فهي تعاني مثلث الغزاة والغلاة والمستبدين، فكم من دول سقطت نتيجة غلوّ حكوماتها، حتى لم تجد من يعينها، ولعل بلادنا عرفت منهج الوسطية، فأبت إلاّ أن تكون وسطية كما أراد لها الله.

ولسوء الحظ لم تنل تيارات الوسطية السياسية والفكرية، نفس القدر من الاهتمام البحثي الذي نالته تيارات التطرف.

ولا تزال تيارات التطرف قائمة لسببين:

١- أنها تعطي الحكام المستبدين مبرراً لاستمرار الأحكام العرفية داخلياً.

٢- أنها تعطي المبرر للقوى الاستعمارية باستمرار التدخل الخارجي والاحتلال بهدف مصادرة إمكانات الأمة الاقتصادية والسياسية.

وقد شهدت الساحة السياسية العربية خلال العقدين الماضيين حضوراً مكثفاً لدعاة الوسطية ذات الطابع السياسي، منها على سبيل المثال حركة النهضة التونسية، والعدالة والتنمية في المغرب، وحزب الوسط الإسلامي السوداني، وحزب الوسط الإسلامي الأردني الذي تأسس عام ٢٠٠١، وحزب «الوسط الجديد» في مصر، ومنتدى الوسطية السعودي، والمنتدى العالمي للوسطية في عمّان، والمركز العالمي للوسطية في الكويت.

وبوجه عام يمكن القول إنّ ثمة تغيرات جدية أدخلها دعاة الوسطية الإسلامية على خارطة الفكر الإسلامي المعاصر، بحيث يمكن النظر إلى هذه المدرسة باعتبارها «الطرح الثالث» لتجربة العمل الإسلامي التي عرفها العالم العربي طوال القرن الماضي.

إن منهج تيار الوسطية يعبّر عن درجة متقدمة من الوعي السياسي «الإسلامي» طالما افتقدته الساحة العربية منذ نشأة الدولة الوطنية قبل نصف قرن ونيف، وهو الذي تعرض لقدر كبير من التشويه بفعل الصراع الضاري بين الدولة وتيارات التطرف الذي استمر قرابة عقود ثلاثة (من السبعينات وحتى نهاية التسعينات)، ما أثار الشكوك حول فرص «إنضاج» تجربة سياسية «إسلامية» مدنية.

ومن جهة ثانية تمثل هذه التيارات خروجاً عن التصنيف التقليدي لتيارات الإسلام السياسي بين معتدل وعنيف، كي تضيف معياراً جديداً للتصنيف يتمثل في الكفاءة السياسية، أي

قدرة هذه المدرسة على استيعاب مفاهيم الديمقراطية والعمل المدني، والتعاطي الواقعي في ممارساتها السياسية.

وهي في الوقت نفسه تتمتع بمرجعية دينية تحكم رؤيتها لذاتها وللآخرين، شأنها في ذلك شأن التيارات الإسلامية المعتدلة إلا أنها لا تنطلق في ممارستها السياسية من خلفية دعوية، ولا تمثل المرجعية بالنسبة إليها سوى «حاضنة حضارية» تَسَع جميع صنوف الاختلاف السياسي والديني داخل الوطن الواحد.

ومن جهة ثالثة، تقدم هذه المدرسة رؤية متميزة لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، تمكنت خلالها من حل تلك الإشكالية التاريخية التي لطالما لازمت جميع تيارات الإسلام السياسي. وتجاوزت بها أطروحات العديد من التيارات الإسلامية «المعتدلة»، خصوصاً في ما يتعلق بقضايا المواطنة والمرأة والنظرة للغرب.

ومن جهة أخيرة، تتمتع هذه المدرسة الوسطية بدرجة عالية من المرونة الفكرية، تسمح لها بتطوير أفكارها وآلياتها، وتجعلها في حالة تقدمٍ دائمة واشتباك مجدد ومتجدد مع قضايا العصر، وذلك مقارنة بمثيلاتها «المتقوقعة» داخل جدران «النص الجامع»، دون القدرة على تجاوزها، ما أدى إلى جمودها السياسي والفكري، وقلّل من فرص إدماجها في الحياة المدنية.

لكن هل يمكن النظر لتيارات الوسطية الإسلامية، باعتبارها وصلاً لمشروع النهضة العربية الذي طرحه الآباء المؤسسون، النورسي والأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا؟

يمكن القول إنَّ المدرسة الوسطية الإسلامية الحديثة قد تعد أحد أشكال «الإحياء» الديني، ولكن في صورته التجديدية، بيد أن أبرز ما يميز هذه التيارات، عما طرحه مفكرو النهضة «الأوائل» أنها صهرت وقدمت، ولو نسبياً، كثيراً من الثنائيات التوفيقية، والتي تراوحت ما بين الأصالة / المعاصرة، التراث / التحديث، التقليد / التجديد. ساعدها في ذلك الانطلاق من أرضية واقعية، رسختها عقود «الحصاد المر» للخبرة العنيفة التي مرت بها التجربة الإسلامية بمختلف أطيافها على مدار العقود الخمسة الماضية، كما أنها تفادت الإغراق في الأطروحات «الرومانسية» التي عطلت المشروع النهضوي العربي في بداياته الناصعة.

لم يكن غريباً، والحال كهذه، أن تحظى فكرة «عالمية» الإسلام، بوصفه إطاراً حضارياً، بمكانة مركزية في أفكار وبرامج هذه المدرسة، ما خلّصها من مأزق الدمج «القسري» بين استحقاقات الهوية الذاتية (الخصوصية الحضارية)، وسيولة أفكار التحديث والعولمة، وذلك عبر تبني فلسفة «المشترك الإنساني الواحد» على نحو ما جاء به برنامج حزب الوسط الأردني و»الوسط الجديد» في مصر.

نظرة عابرة على أوضاع المدرسة الوسطية الإسلامية، تكشف مدى الحضور المتواضع لهذه التيارات داخل مجتمعاتها العربية، وذلك باستثناء حزب العدالة والتنمية في المغرب الذي يلقى حضوراً سياسياً متزايداً منذ فوزه الملحوظ في انتخابات عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٧.

في حين تبدو الحاجة ملحّة الآن إلى تدعيم حضور هذه التيارات في العالم العربي، ليس فقط لنجاح معظمها في فك الكثير من شفرات العمل السياسي «الإسلامي» التي استعصت، ولا تزال، على كثير من التيارات الدينية الأخرى، وإنما أيضاً لكونها، بمشروعها الحضاري المشار إليه آنفاً، تمثل خط الدفاع الحقيقي أمام الهجوم «المنهجي» الذي يمارسه الغرب منذ وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، تجاه القيم والثقافة الإسلامية. فضلاً عن كونها تطرح نموذجاً سياسياً «إسلامياً» متقدماً يتفادى أخطاء التيارات السالفة، ويستوعب متطلبات الوضع الراهن بكل تعقيداته الفكرية والسياسية والقيمية، وإذا كان ما تقدم يشكل آفاقاً للرؤى والطموح فإن هذه الرؤى تستند إلى تأصيل عميق للوسطية مرتبطٍ بالقرآن الكريم والسنة المطهرة.

من معاني الوسطية

الوسطية لُغةً: بناء صحيح يدل على العدل والنّصف وأعدل الشيء أوسطه ووسطه. وهي تأتي بفتح السين وسكونها فتقول وسَط، وسْط - وعندما تأتي بالتسكين تعني ظرفاً بمعنى (بين) فأوسط الشيء أفضله وخياره.

أصول قاعدة التوسّط في التصوّر الإسلامي حسب منطوق الآيات القرآنية الكريمة:

في القرآن الكريم: في كتاب الله خمس آيات في مادة (وسط) هي على الترتيب:

١- ((فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا (٤) فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا)) (العاديات ٤ - ٥).

٢- ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاس)) (البقرة ١٤٣).

٣- ((فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)) (المائدة ٨٩).

٤- ((قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ)) (القلم ٢٨).

٥- ((حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ)) (البقرة ٢٣٨).

الوسط هو العدل قال تعالى: ((قَالَ أَوْسَطُهُمْ)) (القلم ٢٨) أي أعدلهم والعدل هو الذي لا يميل إلى أحد الطرفين من الخصماء، وإذا قيل رجل أوسطنا نسباً، فالمعنى أكثرهم فضلاً كواسطة القلادة وأصل هذا أن الأتباع يتحوشون الرئيس فهو وسطهم وهم حوله، إن الخلق الفاضل إنما سمّي وسطاً لا من حيث إنه خلق فاضل فحسب بل من حيث إنه متوسط بين رذيلتين هما طرف الإفراط والتفريط - مثل الشجاعة فإنها خلق بين الجبن والتهور قال صلى الله عليه وسلم خير الأمور أوسطها - في تفسير قوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)) (البقرة ١٤٣).

ومعروف ما رواه الطبري بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)) (البقرة ١٤٣). قال: «عدولاً»[١].

وقد ساق الطبري عدداً من الروايات في هذا المعنى. ثم ذكر تفسير هذه الآية منسوباً إلى بعض الصحابة والتابعين، كأبي سعيد ومجاهد وغيرهما، حيث فسّروها بـ «عدولاً».

وكذلك نقل تفسير ابن عباس لها «جعلكم أمة عدولاً». وقال ابن زيد: هم وسط بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين الأمم.

١- قال الإمام الطبري:

وأما الوسط فإنه في كلام العرب: الخيار، يقال منه: فلان وسط الحسب في قومه، أي متوسط الحسب إذا أرادوا بذلك الرفع في حسبه.

وهو وسط في قومه وواسط، قال زهير بن أبي سلمى في الوسط:

هم وسط يرضى الأنام بحكمهم إذا نزلت إحدى الليالي بمعظم

قال: وأنا أرى الوسط في هذا الموضع هو الوسط الذي بمعنى الجزء، الذي هو بين الطرفين، مثل وسط الدار.

وأرى أن الله - تعالى ذِكرُه - إنما وصفَهم بأنهم وسط لتوسّطهم في الدين، فلا هم أهل غلوّ فيه، ولا هم أهل تقصير فيه، ولكنهم أهل توسّط واعتدال فيه، فوصفهم الله بذلك، إذ كان أحب الأمور إلى الله أوسطها.

وأما التأويل فإنه جاء بأن الوسط العدل - كما سبق - وذلك معنى الخيار، لأن الخيار من الناس عدولهم[٢].

٢- قال ابن كثير[٣]:

وقوله تعالى: ((وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)) (البقرة ١٤٣). الوسط هنا: الخيار والأجود، كما يقال في قريش: أوسط العرب نسباً وداراً، أي خيرها.

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسطاً في قومه، أي أشرفهم نسباً.

ومنه الصلاة الوسطى، التي هي أفضل الصلوات، وهي العصر، كما ثبت في الصحاح وغيرها.

وروى الإمام أحمد[٤] عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُدعى نوح يوم القيامة فيقال له: هل بلّغت؟ فيقول: نعم، فيُدعى قومه فيقال لهم: هل بلّغكم؟ فيقولون: ما أتانا من نذير، وما أتانا من أحد، فيقال لنوح: من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته، قال: فذلك قوله: ((وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)) (البقرة ١٤٣). قال الوسط: العدل، فتُدعَون فتَشهدون له بالبلاغ، ثم أشهد عليكم». أخرجه البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجة [٥].

٣- وقال ابن الجوزي في تفسيره لهذه الآية:

سبب نزولها أن اليهود قالوا: قبلتنا قبلة الأنبياء، ونحن عدل بين الناس، فنزلت هذه الآية.

والوسط: العدل، قاله ابن عباس وأبو سعيد ومجاهد وقتادة.

وقال ابن قتيبة: الوسط: العدل الخيار، ومنه قوله تعالى: ((قَالَ أَوْسَطُهُمْ))(القلم ٢٨)، أي: أعدلهم وخيرهم.

وأصل ذلك أن خير الأشياء أوسطها، والغلوّ والتقصير مذمومان.

قال أبو سليمان الدمشقي: في هذا الكلام محذوف، ومعناه جعلت قبلتكم وسطاً بين القبلتين، فإن اليهود يصلّون نحو المغرب، والنصارى نحو المشرق، وأنتم بينهما[٦].

٤- قال صاحب المنار:

((وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)) (البقرة ١٤٣). هو تصريح من قوله: ((وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ)) (البقرة ٢١٣). أي على النحو من الهداية ((جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)).

قالوا: إن الوسط هو العدل والخيار، وذلك أن الزيادة على المطلوب في الأمر إفراط، والنقص عنه تقصير وتفريط، وكل من الإفراط والتفريط ميل عن الجادّة القويمة، فهو شر ومذموم، فالخيار هو الوسط بين طرفي الأمر، أي المتوسط بينهما[٧].

٥- وقال الشيخ عبد الرحمن بن سعدي:

((وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)) (البقرة ١٤٣). أي: عدلاً خياراً. وما عدا الوسط فأطراف داخلة تحت الخطر، فجعل الله هذه الأمة وسطاً في كل أمور الدين، وسطاً في الأنبياء بين من غلا فيهم، وبين من جفاهم، بأن آمنوا بهم كلٌ على الوجه اللائق بذلك.

وتبرز الوسطية في سلوك المسلمين في:

١- الشعائر: في نحو قوله تعالى: ((وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا)) (الإسراء: ١١٠).

إن وسطية الشعائر ماثلة في قواعد التشريع، إذ إن العديد من القواعد الفقهية التي وضعها الأئمة الأعلام لضبط الفروع الفقهية جاءت مُعبرة بشكل واضح عن هذه الوسطية. ومن ذلك:

- المشقة تجلب التيسير.
- الضرورات تبيح المحظورات.
- ارتكاب أخف الضررين.
- الاضطرار يرفع البراءة.
- الضرر الخاص يتحمل لصالح رفع الضرر العام.
- الأصل في الذمة البراءة.
- الأمر إذا ضاق اتسع.

- فقه الأولويات.
- فقه الأقليات.

فهذه القواعد تحقق التوازن الدقيق والضبط المحكم الذي يعصم من الميل نحو أحد طرفي المعادلة. إنه التوازن الذي أقام الله عليه بناء الكون كله: ((وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ)) (الحجر: ١٩). إن وسطية الشعائر في الإسلام يجسدها قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٩) فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)) (الجمعة:٩-١٠)، فالتكاليف ليست كثيرة ولا شاقة، كما أنها لا تتعارض مع متطلبات الحياة من سعي لرزق، وكدح لتأمين معاش، ونصَب لتوفير حاجة، وجهد لتحقيق عمارة، وبذل لقيادة ركبٍ، وإنشاء حضارة.

٢- الإنفاق: في نحو قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)) (الفرقان : ٦٧). وقوله تعالى: ((وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ)) (الإسراء: ٢٩).

٣- المعاملات: في نحو قوله تعالى: ((وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ)) (الأنعام: ١٥٢).

٤- القضاء: في قوله تعالى: ((فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا)) (الحجرات: ٩).

٥- الخيرية: في قوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)) (البقرة: ١٤٣). وقوله تعالى: ((قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ)) (القلم: ٢٨).

التوسط في المعاش بين الارتماء في أحضان الدنيا وبين الرهبانية المنقطعة: ((وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا)) (القصص: ٧٧).

٦- الزمان: في قوله تعالى: ((حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى)) (البقرة: ٢٣٨). وهاهنا وفي وسطية زمان لا يضيرها إن كان المعنى صلاة الفجر أو صلاة العصر (وهو الراجح).

٧- والمكان: في نحو قوله تعالى: ((فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا)) (العاديات:٥). بالإشارة هنا إلى وسطية المكان إذ بعثرته الخيل وبعثرته في مكان ما - توسطت جمعاً ففرقته وبعثرته.

موقع الوسطية في الشريعة الإسلامية

إن العقيدة الإسلامية قائمة على الوسطية بين الروحانية والمادية، بين العقلانية والوجدانية، والموزونية الفردية والجماعية، ويصحب الغلوَّ دائماً جهل وتعصب وهوى. لأن

الوسطية منطقة تقع بين أقصَيين متضادين منحدرين من ذات اليمين ومن ذات الشمال وهما طرفان متباعدان أوسطهما القمة المرتفعة بينهما.

إن الوسطية مرتبطة بالاستقامة، ومرتبطة باليسر ورفع الحرج لأن التنطع والتشديد حرج من جانب عسر التكليف، والإفراط أو التفريط حرج في ما يؤدي إليه من فساد ورقّة في الدين وتعطيل المصالح وعدم تحقيق مقاصد الشّرع، إن اليسر يعني اللين وهو ضد العسر - ورفع الحرج يعني كل ما أدى إلى مشقة زائدة في البدن أو النفس أو المال حالاً أو مالاً. قال تعالى: ((وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)) (الحج ٧٨) – قال الضحاك في تفسيرها جعل الدين واسعاً ولم يجعله ضيقاً. لقد كان قول الرسول صلى الله عليه وسلم يوم الحج الأكبر عندما كان يسأل عن ترتيب مناسك الحج «افعل ولا حرج». قال تعالى: ((يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)) (البقرة ١٨٥). ((وَنُيَسِّرُكَ لِلْيُسْرَى)) (الأعلى ٨). ((فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (٥) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا)) (الانشراح ٥ - ٦). ((وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا)) (الطلاق ٤). ((سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا)) (الطلاق ٧). وفي رفع الحرج ((وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)) (الحج ٧٨). ((ما يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)) (المائدة ٦). ((لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)) (البقرة ٢٨٦). ((رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا)) (البقرة ٢٨٦). ((رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا)) (البقرة ٢٨٦). ((لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)) (الأعراف ٤٢). ((لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ)) (التوبة ١٢٨).

كما أنّ الوسطية تعني العدل والحكمة ((أُمَّةً وَسَطاً)) (البقرة ١٤٣). أي عدلاً وقد جاءت الوسطية في أصل الاعتقاد وفي التشريع والتكليف وفي العبادات وفي الشهادة والحكم على الناس، قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا)) (النساء ١٣٥) ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)) (المائدة ٨). ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)) (النساء ٥٨). ((وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ)) (النحل ١٢٦). ((وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا)) (الإسراء ٣٣). والوسطية أمر بمعروف ونهي عن منكر وهذا الأمر يكون باللين ((اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى (٤٣) فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)) (طه ٤٣ - ٤٤). ((ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ)) (النحل ١٢٥). والحكمة هي الفهم والعقل والعقول المسورة والألباب الرزينة وإصابة الصواب في الأقوال والأفعال، وهي فعل ما ينبغي في الوقت الذي ينبغي. وهي أي الوسطية في الأخلاق والمعاملة ((وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ)) (القلم ٤). ((وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا)) (لقمان ١٨). ((وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ

عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا)) (الفرقان ٦٣). وهي في كسب المال وإنفاقه ((وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)) (الفرقان ٦٧). ((وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ)) (الإسراء ٢٩). وهي وسطية في مطالب النفس وشهواتها ((قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ)) (الأعراف ٣٢). ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا)) (البقرة ١٦٨). وهذا لا يعني ترك العنان للنفس لتعمل كل شيء ((وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ)) (محمد ١٢). ((يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)) (الأعراف ٣١). وإنّ أهم أسباب الغلوّ هو الجهل بحقيقة الوسطية بل الجهل بمكانتها في الإسلام.

وفي السُّنة من الروايات ما يؤكد استقامة الرسول صلى الله عليه وسلم على منهج الوسطية ورفضه أن تكون هناك مغالاة في العبادة أو السلوك، منها:

١- «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق فإن المُنْبَتَّ لا ظهراً أبقى ولا أرضاً قطع، وقال: «لن يشادَّ الدينَ أحدٌ إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة»[٨].

٢- ومنها الدعاء: «وأسألك القصد في الفقر والغنى، والعدل في الغضب والرضا»[٩].

٣- ومنها: «أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، ولكن أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»[١٠].

٤- ومنها حديث أنس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفطر من الشهر حتى نظن أنه لا يصوم منه، ويصوم حتى نظن أنه لا يفطر منه شيئاً، وكان لا تشاء أن تراه من الليل مصلياً إلا رأيته ولا نائماً إلا رأيته»[١١]. وقالوا أيضاً قال: دخل النبي صلى الله عليه وسلم فإذا حبل ممدود بين الساريتين فقال: «ما هذا الحبل؟» قالوا: هذا الحبل لزينب إذا فترت تعلقت به، فقال: «حُلُّوه، فليصل أحدكم نشاطه فإذا فتر فليرقد»[١٢]. وفي الأخرى: «فإذا نَعستِ فنامي».

٥- ومن المعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم آخى بين أبي الدرداء وسلمان الفارسي. فرأى سلمان أم الدرداء وهي شعثة فقال لها: ما شأنك؟ قالت: أخوك أبو الدرداء يقوم الليل ويصوم النهار، فقال سلمان: «إنَّ لربك عليك حقاً، ولنفسك عليك حقاً، ولأهلك عليك حقاً، فأعط كل ذي حق حقه»، قال صلوات الله وسلامه عليه: «صدق سلمان».

٦- ومنها: ما جاء في وصية أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه لابنه الحسن عند وفاتـه: (واقتصد يا بني في معيشتك، واقتصد في عبادتك، وعليك بالأمر الدائم الذي تطيقه).

وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصحابه وخطّ خطاً مستقيماً وخط منه وحوله تفرعات ثم قرأ: ((وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ)) (الأنعام ١٥٣).

الوسطية تعني إعطاء المواقف حقها في القرار العادل والصائب فهي الحزم عند أبي بكر في المسلمين عند وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وموقفه من المرتدين، وهي لين عمر عندما صعد المنبر واعترف بخطئه أمام امرأة.

قال وهب بن منبِّه: «إن لكل شيء طرفين ووسطاً، فإذا أمسك بأحد الطرفين مال الآخر، وإذا أمسك بالوسط اعتدل الطرفان، فعليكم بالأوسط من الأشياء»[١٣].

٧- عن أبي محمد عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: «أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أني أقول: والله لأصومنّ النهار، ولأقومنّ الليل ما عشت، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنت الذي تقول ذلك؟ فقلت له: قد قلته بأبي أنت وأمي يا رسول الله قال: فإنك لا تستطيع ذلك، فصم، وأفطر، ونم، وقم، وصم من الشهر ثلاثة أيام فإن الحسنة بعشر أمثالها وذلك مثل صيام الدهر قلت: فإني أطيق أفضل من ذلك: قال: فصم يوماً، وأفطر يومين، قلت: فإني أطيق أفضل من ذلك. قال فصم يوماً وأفطر يوماً فذلك صيام داود صلى الله عليه وسلم: لا أفضل من ذلك، ولأن أكون قبلت الثلاثة الأيام التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إليّ من أهلي ومالي».

«إن الله لم يبعثني معنتاً ولا متعنتاً ولكن بعثني معلماً ميسراً»[١٤]. وقال لمعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري لما بعثهما إلى اليمن: «يسّرا ولا تعسّرا - بشّرا ولا تنفّرا». «إن الدين يُسر ولن يشادّ أحدٌ الدين إلاّ غلبه فسددوا وقاربوا وأبشروا»[١٥] «إن خير دينكم أيسره» «إن الله رضي لهذه الأمة اليسر وكره العسر».

«إني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجوَّز كراهية أن أشُقَّ على أمِّه».

أولاً: تجليات الوسطية في بعدها السياسي

إن وجود الأحزاب السياسية في الظروفِ الحالية للمجتمعات الإسلامية ضرورة لتقدمها، ولحرية الرأي فيها، ولضمانِ عدم استبداد الحاكمين بالمحكومين (التوازن في العلاقة بين الحاكم والمحكوم)، وهو استبداد واقع في جلِّ هذه المجتمعات أو كلها.

وفقه القواعد الأصولية الإسلامية يقوم - من بين ما يقوم عليه - على قاعدة عظيمة: وهي «عدم احتكار الحقيقة والقبول بالآخر». فهل يمكن أن تقوم قائمة لنظامٍ سياسي إسلامي في العصر الحاضر وهو يُنْكِرُ على الناس اختلاف الرأي، وهو فطرة، أو وهو يُنْكِرُ على الناس

حرية التعبير عن الرأي، وهي حق أزلي، أو وهو يُنْكِرُ على الناس التجمع لبيان ما يرونه حقاً أو يعتقدونه باطلاً، وهو أمرٌ ربّاني؟!

إن منطق المصلحة السياسية ومنطق القواعد الفقهية، والقراءة الصحيحة للنصوص والتاريخ، إن ذلك كله شاهد لضرورة التعددية السياسية من المنظور الإسلامي.

منطلقات ومبادئ الوسطية في المجال السياسي

وإذا كانت تجارب المشاركة الحزبية في العالم الإسلامي قليلة بالمقارنة مع عدد الدول ويرجع ذلك أساساً لسيادة أنظمة ديكتاتورية وغير ديمقراطية تصادر الحريات وتصادر حق الاتجاهات الإسلامية على الخصوص في تأسيس أحزاب سياسية تحت ذرائع متعددة فينبغي الإشارة والتأكيد أن بعض تلك الحركات لا تزال محكومة بمنطق الرفض وفكر الاعتزال والمقاطعة والنظر إلى الانخراط بالعمل السياسي باعتباره شركاً تنصبه الأنظمة لتتبع الحركات الإسلامية وإفراغها من محتواها. في حين أن البعض الآخر منها لا يزال محكوماً بمخلفات الصدام وآثار المناطحة السياسية التي قادت عدداً من قياداته ورموزه وأجياله إلى المحن والسجون والمنافي والاغتيال، في حين أن فريقاً ثالثاً لا يزال محكوماً بآثار الصدمة التي واجهها المسلمون في المشرق العربي على الخصوص بسقوط «دولة الخلافة»، ومن ثم توقف سقف فكرهم السياسي عند شعار إقامة «دولة الخلافة» دون أن يكون لديهم تصور معاصر لهذا المطلب يكشف تجلياته الواقعية وتنزيلاته الدستورية وفي مقابل ذلك تفاعل دعاة الوسطية مع واقعهم السياسي من خلال إعمال فقه الأولويات وفقه الموازنات وفقه المقاصد وتعاطت مع واقعها السياسي المحلي والجهوي والعالمي للدفع بتجربة المشاركة السياسية والحزبية وقطعت أشواطاً متقدمة في ذلك الاتجاه.

- ترجيح مبدأ المشاركة والمخالفة

الأصل عند الإنسان المسلم هو المشاركة لا المقاطعة، والمقاطعة والمنابذة كلاهما استثناء يقدر بقدره، ولا يشترط في المشاركة أن تؤدي إلى إزالة المفاسد كلها، بل إذا رجح أنها ستزيل بعضها أو تقلل منها كان الإقبال عليها أولى. فإذا لم تجلب تلك المشاركة بعض المصالح فلا أقل من أن تمنع من اتساع دائرة المفاسد انطلاقاً من القاعدة التي أشرنا إليها سابقاً: درء المفاسد مقدَّم على جلب المصالح.

- مبدأ التدرج

باعتباره سنّة تخضع لها الظواهر الكونية والطبيعية والظواهر الاجتماعية أيضاً، فالأخذ بهذا المبدأ في مجال التعبير السياسي هو أولى حيث تتميز الظواهر الاجتماعية والثقافية والسياسية بطابعها المعقد. كما تثبت التجارب التاريخية أن السعي للقفز على هذه السنّة كان مصير أصحابه الفشل والاصطدام بالواقع العنيد بحيث لا يخدم قضية الإصلاح بقدر ما يؤخرها حقباً طويلة.

• العمل في نطاق السعة وتحقيق الممكن التاريخي

ومن لوازم الأخذ بسنّة التدرج العمل من أجل الإصلاح في نطاق السعة والممكن مع الإبقاء على وضوح الرؤية والمنهج وشمولية الأهداف، ومعناه أيضاً الاشتغال بدائرة التأثير والعمل على تحصين مكتسبات الأمة والحفاظ عليها وتوسيع دائرتها بدل الاشتغال بدائرة الاهتمام التي قد لا تعدو أن تكون أحلاماً وتمنيات قد تكون مشروعة ولكنها لا تدخل في نطاق الممكنات التاريخية.

والنتيجة تكون في هذه الحالة تضييع الفرص المتاحة وعدم ملء الفراغات والمساحات المقدور عليها وتركها للخصوم السياسيين والمناوئين المتربصين.

شروط نجاح منهج الوسطية في المجال السياسي

أ- وجود حد أدنى من الانفتاح السياسي لدى الأنظمة الحاكمة وقبولها لحد أدنى من التعددية ومن الاعتراف بحق التوجهات السياسية في إنشاء أحزاب ذات مرجعية إسلامية.

ب- أن تقبل تلك الاتجاهات بمبدأ التداول السلمي للسلطة واحترام قواعد العمل الديمقراطي كآلية لذلك التداول. ومعنى ذلك إقرار الطرفين بمبدأ الاعتراف المتبادل، لأنه لا سبيل للوجود السياسي الحزبي في إطار النفي المتبادل بين الطرفين والإقصاء المضاد أي الإيمان الحقيقي بالتعددية السياسية كخيار استراتيجي وليس خياراً تكتيكياً. كيف لا والإسلام يقر بالتعددية المذهبية والقومية والعرقية والثقافية داخل المجتمع المسلم.

ج- إقرار الدول الإسلامية التي تنصّ دساتيرها على أن دينها الرسمي هو الإسلام على ذلك مهما تكن مظاهر الانحراف والمخالفة الظاهرة في الممارسات والمؤسسات على اعتبار أن الإقرار الدستوري بالإسلام ديناً للدولة هو شبيه بإقرار الفرد باللسان إذ يحكم لصاحبه بالإسلام ويطالب بعد ذلك بالعمل بمقتضياته.

نستطيع أن نحدد بعض النتائج المرجوة للوسطية في المجال السياسي في ما يأتي:

١- من بين المرجحات الموضوعية للمشاركة السياسية ذات المرجعية الإسلامية ذلك الموقف المناهض الذي تقابَل به هذه المشاركة من لدن القوى المعادية لحق الأمة في الحرية والديمقراطية، بل منع قيام مثل هذه التجارب، وذلك حتى تبقى تلك الحركات هامشية موشومة بالصورة النمطية التي كوّنها عنها الإعلام المعادي، إن ذلك كله يشهد لرجحان خيار الوسطية في المجال السياسي، ولذلك كانت الوسطية - فعلاً وممارسة - في الوسط السياسي محاربة ولا تزال، ويسعى خصومها دائماً إلى حشرها في الزاوية حتى يسهل دمغ جميع تيارات الصحوة الإسلامية بالصورة التي تقدمها بعض المجموعات الغالية المعزولة القائمة على أساس فكر الغلوّ وسلوك العنف وذلك لتبرير الدكتاتورية وأحكام الطوارئ.

٢- نقل الصحوة الإسلامية من مرحلة الشعارات إلى مرحلة البرامج ومن فكر المواجهة والتدمير إلى فكر الإصلاح والتغيير ومن ساحات التنظير والفرار إلى مراكز الفعل وصنع القرار.

٣- ومن مقاصد خصوم الصحوة الإسلامية وتيار الوسطية السعي دوماً إلى حصرها في الهامش وحرمانها من الاحتكاك بالواقع والاقتراب منه والتعرف عليه في مفرداته وتعقيداته بما يترتب عن ذلك من إعمال الفكر والاجتهاد لإبداع الحلول له في نطاق أحكام ومقاصد الشريعة، ذلك أن رجال الصحوة الإسلامية إذا تمكنوا من هذا وأضافوه إلى رصيدهم من الأمانة والاستقامة الخلقية فإنهم ينالون بذلك ثقة مضاعفة من شعوبهم، وكان ذلك سبيلاً في فوات مصالحهم وامتيازاتهم وإظهار عورهم وفشلهم (ومن هنا فإن قوى الاعتدال أشد خطراً على أعداء هذه الأمة من قوى التطرّف والعنف والعجز).

الإسهام في تقديم صورة عملية لإمكانية اقتران الممارسة السياسية والحزبية بالمبادئ والقيم الإسلامية في زمن ساد فيه الاعتقاد بأنهما نقيضان لا يجتمعان وأمران لا يتلازمان، وإعطاء شحنة من الأخلاق والقيم في الممارسة السياسية وهو ما نسميه نحن بالإسهام في تخليق الحياة السياسية.

ثانياً: الوسطية في البعد الاجتماعي والحضاري

- الإيمان بالتعددية الحضارية الثقافية التشريعية والسياسية والاجتماعية ((لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ)) (المائدة: ٤٨).
- العمل على تنمية آفاق التواصل الحضاري، ومن ذلك الإفادة من الآخر في المنهج العلمي في التكنولوجيا الإدارية المتقدمة، وتجديد الإحساس بقيمة الوقت وقيمة العدل في ظل مناخ كريم، والدعوة إلى قيام شراكة إنسانية قويمة، قوامها التبادل العادل للمصالح، والسعي الجاد لخفض أصوات الغلاة من الطرفين.
- التأثير في الضمير الغربي تجاه مآسي المسلمين من منطلق إنساني، مثل الذي يحدث في فلسطين والعراق ونحوهما.
- الدعوة إلى تأسيس فقه الأقليات المسلمة في مجتمع غير المسلمين على قاعدة (لا تكليف إلا بمقدور) أي على قدر السعة والطاقة بما يحقق للمسلمين الحفاظ على هويتهم دون انكفاء، والتفاعل دون ذوبان.
- التركيز على المنظومة القيمية في علاقاتنا مع الآخر، والقائمة على وحدة الأصل الإنساني ومنطلق التكريم الإلهي للإنسان ((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)) (الإسراء: ٧٠)، وإحياء مبدأ التعارف ((لِتَعَارَفُوا)) (الحجرات: ١٣)، وتعميق الأخوة الإنسانية

(وأشهد أن العباد كلهم إخوة)، والتعامل بالبر والعدل مع المسالمين ((أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ)) (الممتحنة: ٨). والمجادلة بالتي هي أحسن.

- العمل على إيجاد القواسم المشتركة والإعلاء من شأن الأنساق المتفقة، فالحضارات تتقاسم أقداراً من القيم مثل العدل والمساواة والحرية.. الخ، وأهل الحكمة من كل ملة يستحقون الشكر والعرفان.
- لا يرى الآخر (الغرب تحديداً) كتلة واحدة، بل يتعامل معه على أساس أنه دائرة واسعة الأرجاء، متعددة المنافذ، يمكن مخاطبتها بموضوعية لرعاية المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، دون حيف أو ظلم لتحقيق الأمن والسلام العالميين.
- تأكيد الالتزام الواضح بالحرية وحقوق الإنسان، ومشروعية الخلاف الفكري والتعدد الديني والثقافي والتداول السلمي للسلطة، والدفاع عنها بوصفها أساساً من مبادئ الإسلام، ونبذ العنف في العمل السياسي دون خلط له بالجهاد.
- الدعوة إلى إحياء مبدأ التساكن الحضاري، واستكمال التوازن المفقود في الحضارة الغربية بالأساس الأخلاقي والبعد الإنساني عبر قدوة ذات مصداقية، يتطابق فيها المثال والواقع، ويكون بدلالة الحال أبلغ من دلالة المقال.
- العمل على الإسهام في علاج مشكلات المجتمعات الأخرى خاصة المجتمعات الغربية. من انحلال أسري وتفكك اجتماعي، وانهيار أخلاقي وانحراف جنسي وتعصب عرقي، والعمل على إبراز تلك الإسهامات.

كما أوصى القرآن بجدال أهل الكتاب بالتي هي أحسن ((وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ)) (العنكبوت: ٤٦).

أما عن الآيات التي وردت عن النهي عن موالاة غير المسلمين أو غير المؤمنين فتحكمها ضوابط عديدة منها:

١- إن النهي ليس عن اتخاذ المخالفين في الدين أولياء بوصفهم شركاء وطن أو جيران دار أو زملاء حياة، وإنما هو نهي عن توليهم بوصفهم جماعة معادية للمسلمين، تتخذ من تحيزها الديني لواء تستجمع به قوى المناوءة للمسلمين والمحادَّة لله والرسول.

٢- إن المودة المنهي عنها هي مودة المحاربين لله ورسوله، لا مودة مجرد المخالفين ولو كانوا سلماً للمسلمين.

٣- إن غير المسلم الذي لا يحارب الإسلام قد تكون مودته واجبة وصلته فريضة دينية، وذلك شأن الزوجة الكتابية وأهلها الذين هم أخوال أبناء المسلم وجدته وجده.

٤- إنه لا شك في أن الإسلام يُعلي الرابطة الدينية على كل رابطة سواها، ولكن ذلك لا يعني أن يُلقي المسلم بالعداوة إلى غير المسلم لمجرد المخالفة في الدين أو المغايرة في العقيدة، والاستثناء - عندما تقوم دواعيه وأسبابه – أن يمتنع المسلم عن موالاتهم أو مودتهم، انتصاراً لدينه، وانحيازاً لأهل عقيدته.

لقد باشر النبي صلى الله عليه وسلم رئاسة الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة بعد هجرته إليها، حيث أمر بكتابة الصحيفة التي تنظم العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين من سكان المدينة والتي عرفت باسم «صحيفة المدينة» أو «دستور المدينة».

وجاء في الصحيفة أن «المؤمنين أمة من دون الناس»، وأن «اليهود أمة مع المؤمنين» وأن «أهل الصحيفة بينهم البر دون الإثم» وأنهم يكونون «يداً على من دهم يثرب» وأن «اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين» وأن بينهم «النصر والأسوة» وهو هنا بمعنى المساواة وأنه «ما كان من حدث بين أهل الصحيفة أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله تعالى وإلى محمد رسول الله» وأنه «لا يخرج من أهل المدينة أحد إلا بإذن محمد» وأن أهل الصحيفة «يتعاقلون معاقلهم الأولى بالقسط بين المؤمنين بالمعروف» إلى غير ذلك من الأمور التي ذكرت تفصيلاً في مواضعها من كتب تاريخنا وكتب الحديث، وكتب الوثائق النبوية وكتب النظام السياسي الإسلامي المقارن، فهذه الوثيقة تجعل غير المسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها لهم من الحقوق مثل ما للمسلمين، وعليهم من الواجبات مثل ما على المسلمين، وهذه الصحيفة هي أول دستور مدون في التاريخ كله لم يسبق إلى مثله أحد ولم ينسج على منواله أحد، إلى أن صنع الإنجليز بعد ثورتهم في سنة ١٢١٥م وثيقتهم التي سموها (العهد الأعظم).

وعلى أساس نصوص هذه الوثيقة النبوية مضت الحياة في المدينة المنورة إلى أن نقضت اليهود العهود ((أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ)) (البقرة: ١٠٠)، وهم يقولون عن الناس كافة ((لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ)) (آل عمران: ٧٥) وكان بعد نقضهم العهد أن تم طردهم من المدينة المنورة ثم من جزيرة العرب كلها.

١- علاقة المجتمع الإسلامي بغير المسلمين

تجدر الإشارة بدءاً إلى أنه وجب التمييز بين الموقف العقدي للإسلام من الديانات والعقائد الأخرى، حيث يقوم هذا الموقف على مجادلة التصورات الأخرى ونقدها وبيان زيفها، وبين الموقف العملي والسلوكي تجاه أهل الديانات الأخرى، إذ يقوم هذا الموقف على ضمان حقهم في الاعتقاد والعبادة. وفي المقابل أفسحت الحضارة الإسلامية مجالاً واسعاً لأهل الديانات الأخرى لمجادلة العقيدة الإسلامية أيضاً، وهو ما ولّد علماً قائماً بذاته ألا وهو «علم المناظرة».

أما على المستوى العملي، فإن القاعدة الأساسية التي تحكم نظرة الإسلام لغير المسلمين، ألا وهي مبدأ المواطنة الكاملة، والذي يتضمنه قوله تعالى: ((لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ

فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)) (الممتحنة ٨).

هذه القاعدة السلوكية مبنيّة على مجموعة أخرى من الأصول والأحكام التي يمكن تحديدها في ما يأتي:

١- تأكيد الإسلام لسُنة الاختلاف

الاختلاف في الإسلام سنة كونية ما فتئ القرآن يثير انتباه المسلمين إليها؛ اختلاف في مظاهر الكون، واختلاف في البشر وفي أجناسهم وألسنتهم وألوانهم؛ اختلاف في الألوان والأطعمة... اختلاف في العقائد والتوجهات والمذاهب. فالاختلاف سنة لا سبيل إلى إلغائها وتجاوزها، بل ينبغي فهمها وإحسان التعامل معها.

قال تعالى: ((وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ)) (هود ١١٨ - ١١٩).

وقال: ((لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)) (المائدة ٤٨).

وقال: ((وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا)) (البقرة ١٤٨).

٢- تقرير مسؤولية الإنسان في شأن الاختيار العقدي والديني

يقرر الإسلام أن الإنسان مسؤول مسؤولية ذاتية عن اختياره الديني والعقدي، ومن ثم فإن منهج الدعوة ليس هو سبيل الإكراه أو السيطرة، وإنما هو العمل على تحرير العقول من الأوهام ورفعها إلى مستويات من الإدراك والتعامل الحر؛ لا استعباد الناس حتى وإن كان ذلك من أجل مصلحتهم.

((فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ (٢١) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ)) (الغاشية ٢١ – ٢٢). ((وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ)) (ق ٤٥). ((فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ)) (الكهف ٢٩). ((أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ)) (يونس ٩٩). ((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)) (البقرة ٢٥٦).

وقد ورد في مناسبة نزول هذه الآية الأخيرة أن الأنصار كانوا في الجاهلية إذا كانت منهم امرأة لا يعيش لها ولد، تنذر إن عاش لها ولد أن تهوّده، فلما جاء الإسلام وأسلموا كان كثير من أبناء الأنصار يهوداً فقالوا لا ندع أبناءنا بل نكرههم على الإسلام، فنزلت الآية.

٣- الدفاع عن حرية المعتقد

اعترفت الشريعة الإسلامية، منذ البداية للإنسان بحرية المعتقد، وهو ما لم تتوصل الهيئات الأممية إلى إقراره إلاّ في القرن الأخير. ولم يكتف الإسلام بإقرار حرية المعتقد للناس جميعاً، بل سيّج هذا الحق بضمانات كثيرة تصل إلى إعلان الجهاد ضد الطغاة والجبارين الذين لا يحترمون هذا الحق. قال تعالى: ((أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (٣٩) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ)) (الحج ٣٩-٤٠).

وهكذا يقرر هذا النص القرآني أنه لولا مقاومة بعض الناس، وهم المؤمنون، لبعض الناس، وهم الظالمون، لهدّمت «صوامع»، وهي معابد الرهبان و«بِيَع» هي كنائس النصارى، و«صلوات» أي كنائس اليهود، و»مساجد» أي مصليات المسلمين. وهو يقدم الصوامع والبيع والصلوات على المساجد تأكيداً لدفع العدوان عنها، فهي إذن دعوة إلى ضمان حرية العبادة للجميع وليس للمسلمين وحدهم، ويكلف المسلمين بالدفاع عن هذا الحق للجميع، ويأذن لهم بالقتال من أجل ذلك.

٤- تقرير مبدأ الكرامة الإنسانية

يقرر الإسلام كرامة الإنسان، من حيث هو إنسان بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الدين، حيث يقول القرآن: ((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)) (الإسراء ٧٠).

إنهم إذن أعزة في ذواتهم، ولهم مكانة متميزة عن غيرهم من المخلوقات، وذلك مرتبط بأصل آدميتهم لا باختيارهم العقدي، مما يعتبر إدانة للتمييز العنصري والعرقي أو الديني.

٥- إقرار مبدأ التعارف والتساكن والتعايش

((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)) (الحجرات ١٣).

يدعو الإسلام إلى التجمع والتعايش والتساكن وتبادل المنافع والمصالح في أخذ وعطاء، وفي تأثر وتأثير دائمين، بعيداً عن أية عصبية جنسية أو عنصرية إقليمية أو نعرة ثقافية، إذ لا فضل لأحد على أحد إلاّ بالأعمال الصالحة.

٦- أصل القسط والبر مع المخالفين في الدين

يؤكد الإسلام على ضرورة الإحسان والعدل في العلاقة مع المخالفين في الدين، ومجادلتهم بالتي هي أحسن، قال تعالى: ((لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ

وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)) (الممتحنة ٨). وقال: ((وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ)) (العنكبوت ٤٦).

وقد ورد في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلّفه فوق طاقته أو أخذ شيئاً منه بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة».

وبعث الخليفة عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص، عامله على مصر، يوصيه بالأقباط خيراً، ويقول: وإن معك أهل الذمة، وقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم وأوصى بالقبط فقال: وأن استوصوا بالقبط خيراً، فإن لهم ذمة ورحماً، ورحمهم أن أم إسماعيل منهم. وقد قال صلى الله عليه وسلم: «من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فأنا خصمه يوم القيامة». فاحذر يا عمرو أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم لك خصماً، فإن من خاصمه فالله خصمه.

حقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي

تلك بعض الأصول التي تؤسس لمبدأ التسامح في الحضارة الإسلامية، وهي الأصول التي كان لها أكبر الأثر في تعامل المسلمين مع غيرهم داخل المجتمعات الإسلامية وفي ضمان حقوقهم، ولا يتسع المجال للتفصيل في بيان هذه الحقوق، ولكن نكتفي بإشارة مقتضبة.

فمن هذه الحقوق التي تنص عليها كتب الفقه الإسلامي:

١- مباشرة التصرفات المالية من بيع وشراء وامتلاك والتصرف فيها حسب مقتضيات القانون.

٢- التمتع بالمرافق العامة للدولة كالمواصلات ومشروعات الري والإنارة ومياه الشرب ونحو ذلك.

٣- كفالة الدولة لهم في حالة العجز عن العمل أو إن لم يجدوه أو قصّر عملهم عن تحصيل كفاءتهم، ففي كتاب خالد بن الوليد في صلحه مع أهل الحيرة يقول: وجعلت لهم أيّما شيخ ضعف عن العمل، أو أصابته آفة من الآفات، أو كان غنياً فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه، طرحت جزيته وعيل من بيت مال المسلمين ما أقام بدار الهجرة ودار الإسلام.

٤- تمتيعهم بالحقوق والحريات، مثل حرية الخطابة والكتابة، الرأي والاجتماع والاحتفال وإظهار شعائرهم، والحق في انتقاد الحكومة وعمالها ورئيسها.

٥- الحق في تولي الوظائف، ما عدا الوظائف التي لها طبيعة دينية خاصة في المجتمع الإسلامي؛ مثل الإمامة وقيادة الجيش، لأن الإمامة في الدول الإسلامية نيابة عن صاحب الشرع وحراسة الدين والدنيا. وهكذا أباح الفقهاء تولي غير المسلمين لوزارات التنفيذ وغيرها من الوظائف. فقد عيَّن النبي صلى الله عليه وسلم عمرو بن

أمية الضمري، وهو غير مسلم، سفيراً له في الحبشة. كما سمى عدداً من المشركين في عدد من الوظائف، مثل تعليم القراءة والكتابة والقيام بمهام استعلامية. ونفس الشيء بالنسبة إلى عمر بن الخطاب الذي سمى في ديوانه عدداً من الكتبة الذميين. وذلك ما لاحظه «آدم متر» وعجب له حيث قال: من الأمور التي نعجب بها كثرة عدد العمال والمتصرفين من غير المسلمين في الدولة الإسلامية.

٦- الدفاع عنهم إذا تعرضوا للظلم ولو كان ذلك بالقتال، والسعي في إطلاق سراحهم إذا تعرضوا للأسر. وفي ذلك يقول العلامة الأندلسي ابن حزم: إن من كان في الذمة وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه؛ وجب علينا أن نخرج بالكراع والسلاح ونموت دون ذلك صوناً لما هو في ذمة الله وذمة رسوله. (المحلى لابن حزم).

والتسليم بالتعددية البشرية تبعاً للتسليم بحق الاختلاف يقود بغير جهد كبير إلى التسليم بحق التعددية في المذهب السياسي. ولا يجوز للدعاة إلى إصلاح سياسي يستند إلى الإسلام أن تغيب عنهم حقيقة يشهد بها تاريخ البشرية في مختلف أديانها: أن أسوأ صور الظلم وأفدحها، وأبشع حالات الطغيان وأقساها، ما كان مستنداً إلى نظرة دينية يُسَاءُ فيها استخدام نصوص الدين الصحيحة بتأويلها على وفق أهواء الظالمين، أو يدس فيها على الدين ما ليس منه لتحقيق نزواتهم، والقضاء على خصومهم. وهذه الحقيقة تجعل بيان جوهر الموقف الإسلامي من التعددية السياسية باعتبار حق الاختلاف حقاً إنسانياً أصيلاً ألزم الآن منه في أي وقت مضى.

ونشير في هذا السبيل إلى حقيقة قيام البناء الاجتماعي في الإسلام على الجوانب المادية والروحية معاً؛ لأنه في النهاية يعني شعور الجميع بمسؤولية بعضهم عن بعض، وأن كل واحد منهم حامل لتبعات أخيه ومحمول على أخيه، يُسأل عن نفسه ويسأل عن غيره. ولـهذا كان للتكافل الاجتماعي الذي يحفظ البناء الاجتماعي شعبتان: شعبة مادية: وسبيلـها مدّ يد المعونة في حاجة المحتاج وإغاثة الملـهوف، وتفريج كربة المكروب، وتأمين الخائف، وإشباع الجائع، والإسهام العملي في إقامة المصالح العامة وقد أطلق الإسلام على هذا النوع من التعاون المادي عناوين مختلفة تشمل أنواعاً مختلفة من العلاج والتكافل مثل (الإحسان - الزكاة - الصدقة - الحق المعلوم - الإنفاق في سبيل اللـه - كفالة اليتيم - صلة الأرحام.. الخ). وشعبة أخلاقية قوامها تكافل المسلمين جميعاً وتعاونهم المعنوي بالتعليم والنصح والإرشاد والتوجيه.. أو بإيجاز: التعاون على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قولاً وفعلاً.. والإسلام يجعل هذا التكافل الأدبي فريضة لازمة على كل مسلم، بل جاء على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم أنه الدين كلـه بالنسبة إلى جميع الطبقات. «الدين النصيحة» قالوا: لمن يا رسول اللـه؟ قال: «للـه ولرسولـه ولأئمة المسلمين وعامّتهم..». أما حقوق الأقليات، لقد كان تعبير الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية عن خصوصياتها الثقافية أحد سمات عصر النهضة في الإسلام - الذي سبقت الإشارة إليه - وذلك ضمن إطار الوحدة الجامعة لدار الإسلام. في حين أن الطائفية والافتئات على حقوق الأقليات كان أحد ظواهر عصر الركود. وإن إقرار حق المواطنة غير

المنقوص لهذه الأقليات في ظل الدولة القطرية اليوم، ربما كان فيه خروج على اجتهاد الفقهاء، لأن (الذمة) مرتبطة بـ (العهد) أو المعاهدات بين الدولة الإسلامية والدول الأخرى.

مضامين ودلالات

إن دعاة الوسطية ينظرون إلى واقع البشرية اليوم، وملء نفوسهم يفيض مشاعر اعتزازٍ لا تحدّ، وآيات تقدير لا تعد، يكنونها لهذا الدين، ولماضيه التليد، وإرثه المجيد، وهديه الرشيد، ويتوقون ليوم تسعد فيه البشرية بقيادة الإسلام لركبها: تحقيقاً للعدل، وحملاً للكلّ، ونشراً للسلم وردعاً للظلم، فالمسلمون ما فتئوا - في وقت الاستضعاف وشيوع الظلم والإجحاف - يرتكزون على اعتزازهم بهذا الدين، وما به من قيم حق وعدل وفضيلة، فيزداد إيمانهم وتقوى إرادتهم، ويتحملون الصعاب ويبذلون الجهد فيغير الله ما بهم من حال، فإذا أورثهم الله الأرض ومن عليها، لم يُر منهم استعلاء ولا تكبر ولا بطر للحق ولا غمط للناس، ولا «تصفية لحسابات قديمة»، والتاريخ يشهد بذلك منذ فتح مكة وقول الرسول صلى الله عليه وسلم لأهلها الذين آذوه وأرادوا قتله: «اذهبوا فأنتم الطلقاء». مروراً بما فعله المسلمون عندما هزموا التتار الذين دمروا بغداد ومشوا بالفساد، فما عرف التاريخ أن المسلمين ثأروا لأنفسهم بعد انتصارهم، بل عفوا وأصلحوا كما أمرهم ربهم وحققوا معنى الوسطية.

كما أن هذا التسامح الكريم، والتعامل الشريف، والمخالقة النبيلة، التي يبديها الإسلام للمخالف لا يجوز أن ينظر إليها في إطار غير إطارها، فيظن بالإسلام وأهله ضعفاً وهواناً يفضي بهم إلى أن يذوبوا في غيرهم من الكيانات البشرية، التي تمثل حضارة غير حضارتهم، وتوجهاً غير توجههم، فالمسلمون أمة قائمة برأسها، تتمتع بخصائصها الذاتية المتميزة، يؤمنون بمشروعية الاختلاف ويرفضون الإقصاء ويؤمنون بحق الآخر في الوجود، فهم كما وصفهم رسولهم الكريم: «أمة من بين الأمم تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم».

إن العالم المعاصر يعيش في فوضى فكرية تتمثل في تغيير المفاهيم، وقلب المعايير، وازدواجية المكاييل، ومحاولة تشويه صورة المسلمين وحضارتهم، والمساس بمقدساتهم وقيمهم وأخلاقهم، والإساءة للإسلام فكراً وممارسة.

ولذلك جاء تأسيس المنتدى العالمي للوسطية لرسم المنظومة الفكرية الإسلامية المتكاملة ولتأكيد دور الأمة الإسلامية وعطاءات حضارتها الإنسانية المتنوعة تجلية للصورة السمحة وتجليات المسلمين في كل عصر من عصور الحياة البشرية، وتأصيلاً فكرياً وشرعياً لمنهج الوسطية والاعتدال، تلك الوسطية التي تمثل نهجاً حضارياً، وإطاراً فكرياً وأنموذجاً يحتذى، ومثالاً يقتدى.

ولإيماننا العميق في منتدى الوسطية بأن إعادة إحياء منهج الاعتدال يتطلب تأكيد أهمية المنهج الوسطي بين أبناء أمّة الإسلام نفسها، والتعريف بالإسلام وبقيمه الإنسانية لدى شعوب

العالم كافةً، والتواصل الحثيث القائم على قيم الحوار والتسامح ونبذ العنف لرسم منظومة فكرية متكاملة تعتمد الرؤية الوسطية فكراً وارتكازاً استراتيجياً مستديماً، وليس تكتيكاً مرحلياً. ولأن تيار الوسطية والاعتدال يحمل على عاتقه الإسهام في مسيرة إصلاح الأمة من خلال المراجعات الفكرية والتي يتصدى لها العلماء والمفكرون وقادة الرأي الذين يعبرون عن أصالة الفكر المعتدل المتزن، لتعميق التواصل بدل التقاطع والتدابر، وإحلال الائتلاف مكان الاختلاف، وتعميق معاني الحب والتآلف والتعايش، ليكون هذا التيار تياراً جامعاً موحداً لها على طريق النهضة، يؤكد على منعة الأمة بتوحيد قادتها ونخبها الفكرية على قاعدة خيارات الشعوب وضرورات الحكام.

لقد شهد القرن العشرون سلسلة حركات إسلامية تولت الإجابة عن أسئلة النهضة وشروطها، تناغمت وتواصلت في أطراف العالم الإسلامي واتخذت طابعاً تنويرياً أوصى بدور أكبر للعقل في فهم النصوص وتأويلها، وتوضحت ملامح التنوير في الخطاب الإسلامي من خلال طرح الإسلام رسالة تسامح ومحبة، يصدق ما بين يديه من النبوة والحكمة، ويحترم كفاح الإنسان من أجل العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي وقت واحد تقريباً ظهرت حركة محمد عبده وجمال الدين الأفغاني في مصر وعبد الرحمن الكواكبي في سوريا والحركة المهدية في السودان واكتمل ذلك بأعمال مالك بن نبي في الجزائر ومحمد إقبال في باكستان، ومحمد الغزالي في مصر، وعدد من المشاريع التنويرية التي تشكل ظاهرة الصحوة الإسلامية الجديدة.

وفي هذا السياق يمكن فهم مشروع الوسطية الذي أطلقه منتدى الوسطية للفكر والثقافة في عمان قبل سنوات ووجد حاضنته الفكرية من خلال عدد من رموز العمل الإسلامي في البلاد العربية.

وعلى الرغم من أهمية هذا المنطلق الفكري للوسطية، فإن ما حتّم تسريع الجهود في هذا السبيل هو تلك التطورات المتسارعة التي شهدها العالم الإسلامي في السنوات الأخيرة، فقد تفجرت العلاقة داخلياً بين الأنظمة وبعض التيارات الإسلامية وخارجياً بين الإسلام والغرب كنتيجة مباشرة لمظالم الغرب وأخطاء السياسة الأمريكية في انحيازها الكامل للمشروع الإسرائيلي المدمر للأمة العربية والإسلامية، الأمر الذي شد من أزر قوى التشدد والتطرف ومن ثم أسهم بشكل مباشر في فصم العالم إلى فسطاطين متناقضين لا يتصور أي جمع بينهما.

وهنا تتجدد الحاجة إلى تكوين تيار وسطي يؤمن بثوابت الإسلام الكبرى ويطلق رسالة التجديد والتنوير على أساس من المصالح العليا للأمة الإسلامية.

من أجل ذلك كانت هذه المبادرة من المنتدى العالمي للوسطية، والذي يحتضنها اليوم بهدف البحث في تأسيس هذه الحاضنة الفكرية الإسلامية الرائدة التي تؤمن بكفاح الإنسان وتنتهج الحوار والتكامل مع كل سعي نبيل يهدف إلى بناء علاقة صحيحة بين الإسلام والحياة.

يتأسس الفكر الوسطي على قاعدة عريضة رسمها القرآن الكريم ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) (البقرة: ١٤٣) كما وجد الإسلام في رسالته الأولى سبيلاً للتكامل مع كل سعي إنساني مبرور أنّى كان منطلقه في الجغرافيا أو التاريخ أو الحاضر.

وهي حقيقة عبر عنها القرآن الكريم بقوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)) (البقرة: ٦٢).

إن الأمل الذي هذه النخبة إلى أن تكون حاضنة صحيحة وعملية لدعاة الفكر الوسطي المعتدل الذي يرى في الإسلام مشروعاً يتكامل مع السعي الإنساني وليس نقيضاً له، ويتحمل مسؤولياته في مواجهة التطرف والتعصب سواء ظهر عبر المشروع الصهيوني المدمر أو الحركات الخوارجية المتطرفة التي استحلت قتل العباد ونهب البلاد في سبيل إنجاز أفكارها السياسية.

لقد واجهت الوسطية الإسلامية الأولى المشروع الخوارجي الذي أطلق القول بتكفير الأمة واستحل دماءها، وإلى جانب المواجهة العسكرية مع التطرف وتبعاته في المشروع الخوارجي فقد أطلق فقهاء الأمة جملة من المواثيق الواضحة بهدف حماية المسلم في دمه وماله وعرضه ومنعت التعرض لأهل القبلة مهما ظهر منهم الاختلاف في الرأي، في حين نظمت علاقة المسلم مع أبناء الأديان الأخرى على قاعدة الحوار والاحترام مع أهل الكتاب وسنّت في نظرائهم سنة أهل الكتاب، ووفرت للمختلفين دينياً وثقافياً فرصة المشاركة في بناء الدولة والحياة إلى الحد الذي مكنهم من المساهمة بوضوح في بناء الحضارة الإسلامية.

إن الوسطيّين في العالم الإسلامي اليوم هم الأكثرية الصامتة التي تتشكل منها المجتمعات ويجد المسلم نفسه بالفطرة رافضاً للتطرف والتعصب والانفلات والتسيب، ومن خلال القرآن والسنة فإن المسلم قادر على فهم معنى قول الله سبحانه: ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ)) (الأنبياء: ١٠٧).

ولكن يجب القول إن التيارات المتشددة تولت تقديم أدلة من ظاهر النص شوشت على المسلمين صفاءهم الأول وأعادت الجدل في مسألة العلاقة بالآخر المختلف فكرياً حيث يتم على سبيل المثال إطلاق القول بمظاهر كثيرة من الشرك في الأقوال والأفعال ثم يتولى فريق آخر تقديم تأويل ظاهري للنص ((فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ)) (التوبة: ٥) وبذلك أريقت دماء وأرواح كثيرة وشهد العالم الإسلامي ارتفاعاً غير مسبوق في إراقة الدماء وانتهاك الحياة وقدم الأدلة لأعداء الأمة لوصم هذا الدين بالعنف والجبر والكراهية.

ويتحمل هذا الملتقى مسؤولية الربط بين نشاطات التواصل والتكامل بين الحركات المعتدلة في البلاد العربية التي تتبنى الخطاب الإسلامي المستنير ولا ترى فيه نقيضاً لما أنجزه

الإنسان في سعيه الحضاري، ومن ثم لبناء شبكة علاقات تكاملية لتعزيز صوت الاعتدال والتسامح ليعيش الناس بأمن وسلام.

ولأن العالم الإسلامي يمر بمحنة صعبة وامتحان عسير، وبسبب جهل بعض المسلمين بحقائق الإسلام، اهتزت الهوية الإسلامية، وحصل الجنوح إلى أعمال تعدّ رد فعل عكسياً متعيناً لسوء أعمال المعتدين والمحتلين والمتعصبين الحاقدين على الإسلام، والجاهلين بمبادئه وأنظمته والتسبب بارتكاب إساءات فكرية وسلوكية، واعتداءات متكررة على بعض الدول الإسلامية والعربية، كانت هناك ضرورة لتوضيح الوسطية في الإطار والمضمون.

أهمية تعميق منهجية الوسطية

موضوع الوسطية، والتوازن، والاعتدال من الموضوعات التي ينبغي أن يعنى بها السياسيون والعلماء والمربُّون لاضطراب الموازين عند الكثيرين من أبناء المسلمين ما بين غالٍ متشدد وجاف مفرّط، ومما يبين أهمية الموضوع ما يأتي:

١. إن التوازن في الشخصية مطلب إنساني فطري وشرعي، ومبدأ تربوي إذ جاءت النصوص من الكتاب، والسنّة آمرة به محذرة مما سواه من الإفراط والتفريط.

٢. إن التوازن، والوسطية، والاعتدال صفة الفطرة والمنهج الإسلامي في عقائده وتشريعاته، وهي الأنسب للإنسان، وإمكاناته، وتتناسب مع ضعفه، وعجزه، وقدرته، ولهذا فالخروج عن الوسطية ابتداع في الدين، وخروج عن المنهج الرباني القويم.

٣. في عرض هذا الموضوع علاج للمتحمس الغالي، والمتباطئ المتثاقل الجافي، فيحذر الأوّل من مغبة غلوّه، ويخوف الثاني من عاقبة تقصيره، وتفريطه.

٤. بروز ظاهرة الشطط عند البعض ما بين غالٍ متشدد، ومفرّط متساهل والتي أخذت مجالات عدة سواء كانت في العقائد، أو في السلوك والأخلاق والسمات، وهذا كله يحتاج إلى تأكيد مبدأ التوازن، والوسطية في شخصية المسلم لكي تتضح معالمها في أذهان الناشئة.

٥. إن التوازن، والوسطية غاية كل مسلم، ومطلب كل مؤمن إذ يقول في كل ركعة ((إِهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيم)) (الفاتحة: ٦) وهو الوسطية التي جاء بها نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وسار عليها خلفاؤه من بعده.

٦. إن ظهور تيار الوسطية يعني الإنجاز والتخطيط الاستراتيجي البعيد عن الارتجال في الشروع في النهضة الحضارية للأمة وخروجها من مأزقها ومواجهة أعدائها.

وعليه فإن من أبرز وسائل بناء الفكر الوسطي ما يلي:

١- تقرير ومناقشة المعنى الصحيح للوسطية، وأنها لا تعني التنازل عن ثوابت الأمة وعقيدتها، وتبيين أن القرآن والسنة بيّنا معنى الوسطية وطريقها، وأنها هي الصراط المستقيم، وإنشاء المراكز والمنتديات التي تباشر ذلك.

٢- مناقشة الأمور، والقضايا المثارة في الوقت الحاضر التي سببت الاختلاف، والفرقة، وطرحها الطرح الشرعي المؤصل بالطرق المقنعة والحوار الهادف.

٣- تبيين مخاطر الغلوّ والإفراط على الأمة، وأن ذلك لا ينبع إلاّ من قلة العلم، والجهل، وضعف التأصيل، وغياب المرجعية.

٤- تبيين مخاطر الجفاء والتفريط، وأن ذلك الأمر إذا فشا وذاع كان خطره على الأمة جميعاً، فلا بد من إدراك السفينة حتى لا تغرق.

٥- تبيين أن الطريق المستقيم (الذي هو الوسطية) في أمور وقضايا الأمة لا بد أن يكون من مرجعية موثوقة تتأكد حاجتها إلى مواكبة العصر والتواصل مع مختلف المجامع الفقهية، وتفعيل الاجتهاد، والاستفادة من المختصين في العلوم الأخرى، وتأسيس مراكز للدراسات، والبحوث العلمية المساندة للفتوى، وتكوين لجان للفتوى في مختلف الأمور والنوازل.

٦- إن مرحلة الشباب مرحلة تغلب عليها العاطفة، وسرعة الانفعال والتأثر فلا بد من النظر بعين الاعتبار لاستغلال هذين العاملين في توجيه الشباب نحو النافع لما يخدم مصالح الأمة، ويعيد لها مجدها.

٧- طرح ومناقشة حال الفِرق التي ضلّت بسبب الغلوّ والإفراط وتكليف طلاب العلم القيام ببحوث في ذلك، مع مراعاة القدرة على مناقشة ودحض الشبه والافتراءات.

٨- الممارسة العلمية الواقعية لمنهج الوسطية من قبل العلماء وطلاب العلم والدعاة، مما يتيح للطلاب أن يروا القدوة الصالحة التي هم في أمسّ الحاجة إليها.

٩- تربية النشء على هذا المنهج تربية عملية شاملة، مما يقضي على الخلل الموجود في محيط المجتمع المسلم سواء أكان إفراطاً أم تفريطاً.

١٠- تصحيح وتبيين أن هناك لبساً في فهم الوسطية، وممارساتها من قبل بعض الجماعات والدعاة، وهذا اللبس أدى إلى أنهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً فرأينا التنازل مع الأعداء باسم المصلحة، وضعفاً في حقيقة الولاء والبراء بحجة تأليف القلوب والدعوة إلى الله، ومصانعة لبعض الظالمين بدعوى دفع الشر والفتنة، وهكذا. ولذلك لا بد من تصفية المنهج مما علق به ليكون وفق الكتاب والسنّة، ومنهج سلف الأمة، فلن يصلح آخر هذه الأمة إلاّ بما صلح به أولها.

١١- تربية النشء على أهمية الحوار كوسيلة للتعبير عن الرأي وأسلوب للحياة، وتأطيره لتحقيق التعايش من خلال منهجية شاملة تلتزم بالأصول، والضوابط الشرعية.

١٢- إفهام الناس أن الاختلاف والتنوع الفكري سنّة كونية، وحقيقة تاريخية، لذا لا يمكن إلغاؤه وتجاوزه، وإنما يخفف من آثاره الضارة اعتماد منهج القرآن الكريم في الحكم على الآراء والأشياء والأشخاص بتحري الحقيقة، والموضوعية، والعدل والتعايش مع هذا الاختلاف وضبطه، والتفريق بين الثوابت والاجتهادات في مجال التنوع والاختلاف وتحديد مرجعيته بالكتاب والسنة.

١٣- ترسيخ وممارسة ضمان حرية التعبير عما يراه المسلم حقاً وفق الضوابط الشرعية المعتبرة بما لا يتعارض مع محاسبة من يمس الثوابت الشرعية، والمصالح المتفق عليها، أو حريات الآخرين.

١٤- ضرورة إفهام الناس لاستيعاب الظروف الإقليمية والدولية ومراعاتها واتباع المصالح القائمة على العدل في تأسيس العلاقات الدولية والاستفادة من الطاقات العلمية والفكرية في تأصيل العلاقات الدولية على منهج الإسلام، وطرح المبادرات التي تبين حلول الإسلام للمشكلات العالمية.

هذا ويهدف المنتدى العالمي للوسطية حسب نظامه إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- بناء منظومة وشبكة عالمية للعلماء الموثوقين الذين يشكلون هيئة عالمية ومنتدى دولياً للوسطية ويتصدون إلى تحقيق الأهداف الآتية: توضيح مفاهيم الوسطية الإسلامية بين أبناء الأمة ومؤسساتها وتعزيز قدرة الأمة على القيام بدورها الحضاري من خلال وسطيتها.

٢- نشر رسالة الأمة الوسطية والتعريف بها بين الأمم والشعوب.

٣- التصدي لمشكلات الأمة وتقديم التصورات والبرامج والحلول لتجاوزها من خلال الرؤية الوسطية الإسلامية.

٤- تعزيز قيم الحرية والعدالة وكافة حقوق الإنسان والدفاع عنها وذلك باعتبارها من أسس رسالة الوسطية الإسلامية.

٥- الدعوة إلى الكلمة السواء بين الأمم والشعوب وما يحققها من التسامح والاحترام والحوار ونبذ العنف والعدوان.

٦- معالجة ظواهر الغلو والتطرف والإرهاب أنّى كان مصدرها من خلال الحوار والإقناع الذي تتمظهر من خلاله.

٧- تعزيز دور المرأة المسلمة في بناء المجتمع وتعزيز مساهمتها في النشاط الفكري والثقافي.

٨- بناء منظومة فكرية متكاملة تعتمد الرؤية الوسطية وتشمل كافة مناحي الحياة الإنسانية.

٩- تعزيز نقاط الالتقاء وجوامع الاشتراك بين الأمم والدول والجماعات والمؤسسات والنظريات بما يحقق الوئام والسلام في الأرض.

١٠- إقامة آصرة تعاون والتقاء و تشاور وتكامل بين كافة القوى والشخصيات الإسلامية الحاملة للواء الوسطية عبر العالم .

١١- نشاء مرجعية فكرية تنضج الأفكار والبرامج الوسطية وتتكامل مع المشاريع الإسلامية المطروحة ، وتحقق للأمة مرجعية ذات مصداقية موثوقة .

١٢- يعمل المنتدى على الحفاظ على الهوية الإسلامية للأمة لتبقى دائماً أمة وسطاً، شهيدة على الناس، آمرة بالمعروف، ناهية عن المنكر.

١٣- يعمل المنتدى بجميع الوسائل المشروعة، لمواجهة التيارات الهدامة والدعوات المعادية للإسلام، والأخطار الثقافية، داخلية كانت أم خارجية، بنشر الفكر الإسلامي الوسطي.

١٤- يعمل المنتدى على مواجهة الغلو في الدين والانحراف في تأويل نصوصه، بما تمليه وسطية الإسلام وسماحته وشموله: عقيدة وشريعة وعبادة ومعاملة وفكراً وسلوكاً.

١٥- يعمل المنتدى على توحيد قوى الأمة بمختلف مذاهبها واتجاهاتها، وتوحيد جهود العلماء ومواقفهم الفكرية والعلمية، في قضايا الأمة الكبرى لتواجه التحديات صفاً واحداً.

اللهم هذا هو الجهد المقلّ فإن أحسنت فبتوفيقك وفضلك وإن أسأت فبعجزي وضعفي فاغفر لي وتقبّل مني.

والسلام عليكم أيها الأساتذة الفضلاء والسادة الأجلاء ورحمة الله وبركاته.

• • • • •

• • •

•

الأستاذ الدكتور محمد أحمد الخطيب -
الوسطية بين الإفراط والتفريط

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه أجمعين، الذي بُعث رحمة للعالمين لينقذهم من الظلمات إلى النور وبعد،

فمن خصائص الإسلام (الوسطية)، وتعني: التوسط أو التعادل بين طرفين متقابلين أو متضادين، بحيث لا ينفرد أحدهما بالتأثير، ويطرد الطرف المقابل، وبحيث لا يأخذ أحد الطرفين أكثر من حقه، ويطغى على مقابله.

والتوازن الموجود في هذا الدين، أكبر من أن يقدر عليه الإنسان، بعقله المحدود، وعلمه القاصر، ولهذا لا يخلو منهج أو نظام يضعه بشر من الإفراط أو التفريط.

والخالق سبحانه وتعالى هو القادر على إيجاد المنهج الذي يقوم على العدل والتوازن، لأن كل شيء في هذا الوجود يقوم على هذين الأمرين، فظاهرة التوازن واضحة جلية فيما أنزله الله من عقائد وشرائع، وهي واضحة أيضاً في الكون الذي يحيط بنا.

لقد اختار الله (الوسطية) شعاراً يميز هذه الأمة من غيرها، وذلك لأنها الرسالة التي ختم بها الرسالات الإلهية، فالوسطية صفة مهمة تليق بالرسالة الخالدة التي اختارها الله للبشرية.

ولعل ظاهرة التعصب والعنف التي تعصف بالمجتمعات البشرية في عصرنا الحديث، ومنها المجتمعات الإسلامية، تحتم علينا الرجوع إلى مفهوم الإسلام الصحيح القائم على وسطية الحق والعدل. ومن هنا بدا واضحاً مدى حاجة المسلمين إلى توضيح مفهوم الوسطية وبيان حقيقته، حتى لا يضيع بين إفراط وتفريط.

إن منهج الوسطية هو حبل النجاة، لأمتنا من التيه والضياع، الذي يهدد حاضرها ومستقبلها، فمعظم قضايانا تضيع فيها الحقيقة بين طرفين متباعدين، طرف الغلو والتطرف، وهو الذي يرهق الأمة ويوقعها في الحرج ويعسر عليها ما يسر الله، ويعقد ما سهله الدين، ينكفئ على الماضي، ولا يعايش الحاضر.

والطرف الآخر، طرف التسيب والتفريط والتقصير، فلا يكاد يتشبث بعقيدة، أو يتمسك بفريضة، أو يحرم حراماً، الدين عجينة لينة في يديه، يشكله كيف يشاء، ومتى شاء، ليس فيه ثوابت، بل كل شيء فيه قابل لاجتهاد جديد، أو لقراءة جديدة.

وفي هذا البحث حاولت أن أبين معنى الوسطية وأدلتها من القرآن والسنة، ومعنى الإفراط والتفريط، مبيناً بعد ذلك منطلقات وأسس الوسطية.

راجياً الله أن يلهمني الصواب في هذا البحث، فما أصبت فيه فهو بتوفيق وفضل من الله، وما أخطأت فيه فهو جهد بشري فيه الخطأ وفيه الصواب.

الفصل الأول

مفهوم الوسطية بين الإفراط والتفريط

١- تمهيد في مفهوم الوسطية

المتأمل في ما ورد في القرآن والسنة حول مفهوم الوسطية، يتضح له أن هذا المصطلح لا يصح إطلاقه إلا إذا توفرت فيه صفتان:

١- الخيرية

٢- العدل

فالوسطية تلازمها الخيرية، فلا وسطية من دون خيرية، ولا خيرية من غير عدل، فكل وسطية لابد لها من الخيرية والعدل.

وقد جاء وصف هذه الأمة بالوسطية في قوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ)) (البقرة: ١٤٣) لتدل على هذا التلازم بين الخيرية والعدل، يقول الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره لهذه الآية: إن الوسط هو الخيار، وذلك أن الزيادة على المطلوب في الأمر إفراط والنقص عنه تقصير وتفريط، وكل من الإفراط والتفريط ميلٌ عن الجادة القويمة[١].

فوصف هذه الأمة بالوسطية، تدل على أنها من العدول الأخيار، لأنه في ما عدا الوسط، فالأطراف مهددة بالخطر إما بالإفراط والمغالاة، وإما بالتفريط والتقصير.

لهذا فقد قال تعالى: ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)) (آل عمران: ١١٠) فالخيرية في هذه الأمة لم تكن إلا بسبب الأمر بالمعروف الذي لا يقود إلا للخير، والنهي عن (المنكر) والذي لا يقود إلا للظلم والفساد، وهذا كله يدل على الإيمان ويؤدي إليه.

وعلى هذا فالوسط المراد والمقصود منه هو العدل والخيرية، وبذلك يتسع ليشمل كل خصلة محمودة لها طرفان مذمومان، فإن السخاء وسط بين البخل والتبذير، والشجاعة وسط الجبن والتهور، والإنسان مأمور أن يتجنب كل وصف مذموم، وكلا الطرفين وصف مذموم ويبقى الخير والفضل للوسط[٢]. ولا يلزم لكل ما يعتبر وسطاً في الاصطلاح أن يكون له طرفان، فالعدل وسط ولا يقابله إلا الظلم، والصدق وسط ولا يقابله إلا الكذب[٣].

٢- الإفراط والغلو

الإفراط هو مجاوزة الحد، والإسراف، يقال: أفرطت في قولك، إذا أسرفت فيه وتعديت، وفي هذا يقول تعالى: ((قَالَا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى)) (طه: ٤٥).

والغلو في معناه لا يختلف عن معنى الإفراط، فهو كذلك مجاوزة الحد، إذ يدل على ارتفاع ومجاوزة، فيقال: غلا السعر وذلك بارتفاعه.

وقد جاءت آيتان في القرآن الكريم فيهما نهي عن الغلو، قال تعالى في الآية الأولى: ((يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)) (النساء: ١٧١). أما الآية الثانية فهي قوله تعالى: ((قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ)) (المائدة: ٧٧).

وقد عُرف الغلو في الاصطلاح بأنه: المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوز الحد[٤]، وهو كذلك مجاوزة الحد في الأمر المشروع، وذلك بالزيادة فيه أو المبالغة إلى الحد الذي يخرجه عن الوصف الذي أراده وقصده الشارع العليم الخبير الحكيم[٥].

والهدي النبوي ينهى عن الغلو ويحذر منه، وقد وردت أحاديث عديدة تنهى عن الغلو منها:

قوله صلى الله عليه وسلم: «إياكم والغلو في الدين فإنه أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين»[٦].

قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تشددوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم فإن قوماً شددوا عل أنفسهم فشدد الله عليهم»[٧].

قوله عليه الصلاة والسلام: «إن هذا الدين يسر، ولن يُشادّ الدين أحد إلا غلبه، فسددوا، وقاربوا، وأبشروا»[٨].

وكل هذه الأحاديث تبين أن الغلو خروج عن المنهج وتعدّ للحد، وعمل ما لم يأذن به الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم.

والغلو يكون في الأمور الآتية[٩]:

١- إلزام النفس أو الآخرين بما لم يوجبه الله عز وجل عبادة وترهباً، ومقياس ذلك الطاقة الذاتية، حيث إن تجاوز الطاقة في أمر مشروع يعتبر غلواً.

٢- تحريم الطيبات التي أباحها الله على وجه التعبد، أو ترك الضرورات أو بعضها، ومن أدلة ذلك قصة النفر الثلاثة الذين سألوا عن عبادة الرسول صلى الله عليه وسلم.

وكذلك لو اضطر مسلم إلى شيء محرم، وترك ذلك مما أدى إلى التهلكة، فإن ذلك من التشدد، وبيان ذلك أن الله هو الذي حرم هذا الشيء في حالة اليسر، وهو سبحانه الذي أباح أكله في حالة الاضطرار.

٣- أن يكون الغلو متعلقاً بالحكم على الآخرين، حيث يقف من بعض الناس موقف المادح المغالي، ويقف من آخرين موقف الذامّ الجافي، ويصفهم بما لا يلزمهم شرعاً كالفسق أو المروق من الدين.

٤- أن الغلو ليس هو الفعل فقط، بل قد يكون تركاً، فترك الحلال كالنوم والأكل ونحوه يعد غلواً كذلك.

إن الحكم على العمل بأنه غلو، أو أن هذا المرء من الغلاة، باب خطير لا يقدر عليه إلا العلماء الذين يدركون حدود هذا العمل، وتبحّروا في علوم العقائد وفروعها، لأن الحكم على الشيء فرع من تصوره، فقد يكون الأمر مشروعاً ويوصف صاحبه بالغلو، لذا نرى اليوم أن الملتزمين بشرع الله، والمتمسكين بالكتاب والسنة يوصفون بالغلو والتطرف والتزمت ونحوها، ولذلك فإن المعيار في الحكم على الأفراد والجماعات هو الكتاب والسنة، وليست الأهواء والتقاليد والأعراف والعقول[١٠].

وللإفراط والغلو مظاهر منها[١١]:

١. عدم الاعتراف بالرأي الآخر: فالتعصب للرأي، لا يفتح نافذة للحوار مع الآخرين، لأن من شأن هذا أن يؤدي إلى الانغلاق والجمود وعدم معرفة ما عند الآخر من رأي أو فكر، وهذا يمنع التطور نحو الأفضل، ويقطع أوصال أي مجتمع يصاب به، إذ يعطل أدوات الإنتاج فيه، ليبقى المتعصب ذاتاً بلا عمل منتج، بل هادم لنفسه قبل مجتمعه.

٢. الغلظة والخشونة في الدعوة، فالإسلام دين الرحمة والعدل، والله تبارك وتعالى خاطب نبيه صلى الله عليه وسلم بقوله: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)) (آل عمران: ١٥٩)، فالغلظة لا تؤدي إلا إلى التنفير.

٣- سوء الظن بالناس: وهو ما حذر منه سبحانه وتعالى بقوله: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ)) (الحجرات: ١٢)، وفي الصحيح: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث»[١٢]، وأصل هذا كله هو الغرور والإعجاب بالذات، والازدراء للآخرين، يقول عليه الصلاة والسلام: «إذا قال الرجل: هلك الناس، فهو أهلكهم»[١٣]، أي فهو أشدهم هلاكاً بغروره بنفسه، وسوء ظنه بالناس واتهامه لهم واستعلائه عليهم.

بواعث التطرف والغلو[١٤]

١- الفهم الخاطئ لبعض النصوص الشرعية

إن الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية من أهم البواعث والأسباب المؤدية إلى التعصب والغلو عند بعض الناس، إذ يأخذون أطرافاً من الآيات أو الأحاديث، ويفهمونها فهماً يقوم على الأهواء، ولا يستند إلى علم صحيح، بعيداً عن أقوال أهل العلم من المفسرين والمحدثين، وبعيداً أيضاً عن روح الإسلام وحقيقته المشرّفة.

وقد أدى ذلك عند هؤلاء إلى تكفير المجتمعات الإسلامية، من غير النظر في النصوص بشكل علمي صحيح، مما جعلهم يجتزئون بعض النصوص ويغفلون بقية النص، ليصلوا بعد ذلك إلى ما تريده أهواؤهم ومقاصدهم.

إن الجهل بالعلم الشرعي هو سبب الفهم الخاطئ للنصوص الشرعية، وهو الباعث للتعصب والتطرف.

ومن المؤكد أن الجهل والفهم الخاطئ، هما السبب كذلك للسطحية في إصدار الأحكام والفتاوى بحق الناس من تكفير وإخراج عن الدين والملة، وما كان قتل الخليفة الثالث عثمان رضي الله عنه إلا بسبب الجهل والفهم الخاطئ من قبل الخوارج، مما أدى إلى القتل والتدمير الذي أحدثوه في جسد الأمة بعد مقتل عثمان رضي الله عنه.

٢- الإعجاب بالنفس

فقد نهى الله عن العجب والكبر فقال: ((وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ)) (لقمان: ١٨)، كما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الكبر فقال: «ألا أخبركم بأهل النار؟ قالوا: بلى، قال: «كل عُتلٍ جوَّاظٍ مستكبر»[١٥]، والعتل: الجافي الشديد الخصومة بالباطل، والجوَّاظ: الفظ الغليظ المتكبر في مشيته.

والإعجاب بالنفس يؤدي إلى التطرف، فالمعجب بنفسه يرى نفسه أكبر من غيره، وأن رأيه أفضل من رأي غيره، وأنه على الحق والإيمان، وأن غيره على الكفر والضلال، والمعجب بنفسه يقف عند بعض ظواهر النصوص دون الإحاطة بجملتها، فيخطّئ المنهج القويم الذي سار عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويصدر الأحكام من عند نفسه.

ومن أهم أسباب الإعجاب بالنفس، الصدارة للعمل قبل النضج وكمال التربية، وذلك أن الظروف قد تجعل بعض الناس يتصدرون العمل قبل أن يستوي عودهم، وقبل أن تستكمل شخصيتهم، وحينئذ يعتقد البعض أنه ما وضع في هذا الموقع إلا لما يحمله من علم ومؤهلات، وما لديه من مواهب وإمكانيات.

٣- التفريط أو (التقصير):

بعد أن بيّنا معنى الغلو والإفراط، وما يدل عليه، وأهم مظاهره وبواعثه، نقف الآن مع ما يقابلها، وهو التفريط والتقصير في أمر الله.

وذلك أن المنهج الإسلامي يقوم على الوسطية القائمة على الخير والعدل، وهو لذلك لا يقبل الغلو والتعصب، وبالمقابل لا يقبل التفريط والتضييع في حق الله وما أنزله من أحكام وشرائع، فالخيرية في هذه الأمة ما دامت تضع يدها على الظالم فتمنعه من ممارسة ظلمه مهما كانت الأسباب والدوافع.

فالتفريط في اللغة هو التقصير، وقد وردت هذه الكلمة ومشتقاتها في كتاب الله وكلها تدل على التقصير والتضييع، منها:

قوله تعالى: ((قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّى إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا)) (الأنعام: ٣١)، أي: يا ندامتنا على ما ضيعنا فيها.

قوله تعالى: ((وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا)) (الكهف: ٢٨)،أي كان أمره ضياعاً وهلاكاً، لأنه ترك أوامر الله ونواهيه.

قوله تعالى: ((أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ)) (الزمر: ٥٦)، أي يا حسرتي على ما ضيعت من العمل بما أمرني الله به، وقصرت في الدنيا في طاعة الله[١٦].

وتفسير هذه الآيات يدل على ذم الترك والتهاون والتقصير والتضييع في أحكام الله وشرائعه، لأن مآل المتهاون المضيع غضب الله وعذابه وهلاكه، وهلاك المضيع مثل هلاك المغالي، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «هلك المتنطعون».

فالإسلام يعلّم المسلم أن يحذر من تطرف كلا الفريقين، وأن يلتزم المنهج الوسط، أو الصراط المستقيم، لما فيه من بعد عن الميل والانحراف.

٤- الوسطية هي الصراط المستقيم

فالصراط المستقيم يدل على الوسطية، لأنه لا اعوجاج فيه، وهذا ما وضحه لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعن جابر بن عبدالله قال[١٧]:كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم، وخطّ خطين عن يمينه، وخطّ خطين عن يساره، ثم وضع يده على الخط الأوسط، فقال: هذا سبيل الله، ثم تلا هذه الآية: ((وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)) (الأنعام: ١٥٣). فالصراط المستقيم إنما هو الطريق السوي الواقع وسط الطرق الجائرة عن القصد[١٨].

وقد ذكر القرطبي في تفسيره: أن رجلاً قال لابن مسعود: ما الصراط المستقيم؟ قال: تركنا محمد صلى الله عليه وسلم في أدناه، وطرفه في الجنة، وعن يمينه جواد، وثم رجال يبدعون من مرّ بهم، فمن أخذ في تلك الجواد انتهت به إلى النار، ومن أخذ عن الصراط انتهى به إلى الجنة، ثم قرأ ابن مسعود: ((وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ)) (الأنعام: ١٥٣).

فالصراط المستقيم يمثل قمة الوسطية وذروة سنامها وأعلى درجاتها، وإن الوسطية تعني الخيرية، سواء أكانت خير الخيرين أم خيراً بين شرَّيْن، أم خيراً بين أمرين متفاوتين.

والمقياس في تحديد الخيرية هو الشرع، وليس هوى الناس أو ما تعارفوا عليه، وذلك لأن بعض الناس قد فهم الوسطية بمعنى التنازل أو التساهل والمداهنة[١٩]، وهذا مناقض لمعنى الصراط المستقيم ومعنى الوسطية، كما جاءت به الآيات القرآنية وأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، ومن هنا فقد علّم الإسلام المسلم أن يسأل الله الهداية للصراط المستقيم كل يوم ما لا يقل عن سبع عشرة مرة، هي عدد ركعات الصلوات الخمس المفروضة في اليوم والليلة،وذلك حين يقرأ فاتحة الكتاب في صلاته فيقول داعياً ربه: ((إِهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيم (٦) صِرَاطَ الّذينَ أنْعَمْتَ عَلَيْهِم غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم ولا الضَّالّيْن)) (الفاتحة: ٦ - ٧).

فمنهج الإسلام المستقيم وحده ينفرد بهذه الميزة (الوسطية) دون غيره من الملل، والمعنى في ذلك أن كلا الطرفين (المغضوب عليهم والضالين) يمثلون الإفراط والتفريط. فالإسلام يُعلم المسلم أن يحذر من تطرف كلا الفريقين، وأن يلتزم المنهج الوسط، أو الصراط المستقيم[٢٠].

الفصل الثاني

منطلقات وأسس الوسطية

هناك العديد من المنطلقات والأسس التي يجب أن تنطلق منها الوسطية في المنهج الإسلامي منها:

١- اليسر ورفع الحرج

اليسر ورفع الحرج مرتبة عالية بين الإفراط والتفريط، وبين التشدد والتنطع، وبين الإهمال والتضييع[٢١].

وذلك أن رفع الحرج والسماحة والسهولة راجع إلى الاعتدال والوسط، فلا إفراط ولا تفريط، فالتنطع والتشدد حرج من جانب عسر التكليف، والإفراط والتقصير حرج فيم يؤدي إليه من تعطيل المصالح وعدم تحقيق مصالح الشرع[٢٢].

وقد وردت آيات كثيرة تبين أن هذا الدين دين يسر، وان الله قد رفع الحرج عن هذه الأمة فيما اضطرت إليه، فلم يكلفها إلا وسعها، منها:

قوله تعالى: ((اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)) (البقرة: ١٨٥).

قوله تعالى: ((وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)) (الحج: ٧٨).

قوله تعالى: ((مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)) (المائدة: ٦).

قوله تعالى: ((وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا)) (الطلاق: ٤).

وهناك أحاديث كثيرة تخص اليسر والتيسير والتخفيف على الناس منها:

١- أخرج البخاري في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما أرسل معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري قال لهما: «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا»[٢٣].

٢- وروت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله لم يبعثني متعنتاً، ولكن بعثني معلماً ميسراً»[٢٤].

٣- قوله صلى الله عليه وسلم: «يا أيها الناس إن منكم منفّرين، فأيكم أمّ الناس فليوجز، فإن من ورائه الكبير والضعيف وذا الحاجة»[٢٥].

وهذا النهج الذي وضحه لنا الله تبارك وتعالى ورسوله، لا يعني التفريط والتساهل والتهاون بحجة أن هذا الدين يسر، فلا إفراط ولا تفريط، وكذلك قال سفيان الثوري: إنما العلم أن تسمع بالرخصة من ثقة، فأما التشديد فيحسنه كل أحد.

وإذا كان التيسير مطلوباً في كل زمان، فهو أشد ما يكون طلباً في هذا العصر، الذي غلبت فيه الماديات على المعنويات، وتعقدت فيه حياة الناس، وكثرت العوائق على الخير والمغريات بالشر.

والتيسير المطلوب هنا: لا يعني تبرير الواقع، أو مجاراة الغرب، أو إرضاء الحكام.

ولا أعناق النصوص حتى تفيد التيسير قسراً، فيحلوا الحرام، ويبدلوا الأحكام، فهذا مرفوض، فهو كموقف الذين يعسرون ما يسر الله، ويعرضون عن كل قول فيه تخفيف على عباد الله[٢٦].

٢- الحرية

إن أهم ما يميز الإنسان هو ما حباه الله من عقل، لذلك فإن توظيف هذا العقل واستخدامه بكفاءة هو الطريق الأمثل لكي يعيش الإنسان سعيداً ناجحاً في هذه الحياة، والعقل كما نعلم هو مناط الفكر والتفكير والاختيار، بداية من الاختيار بين الخير والشر، وحتى الاختيار بين البدائل في مجالات حياته المختلفة، وإذا لم يتح للإنسان بدائل مختلفة للاختيار فإن وظيفة العقل تتوقف، وبالتالي يفقد الإنسان أهم سمة من سمات تميزه دون باقي المخلوقات[٢٧].

لذلك فإن الحرية النابعة من قيم المجتمع واختياراته العقائدية قيمة أساسية يجب أن تسود في أي مجتمع يريد أن يصل إلى مستوى حضاري متقدم، فالإسلام يدعو إلى

الحرية في مجالات الحياة كلها، لأن اختفاء الحرية ووجود الاستبداد الفكري والسياسي يولد التطرف وينشئ أجيالاً لا تتسم بالتعصب والتزمت.

٣- الأخلاق والقيم

وهي أحد المنطلقات الهامة التي لا يمكن للأمة الوسطية أن تقوم بدونها، لأنها هي الضمانة الأساسية لاستمراريتها، والقيم الأخلاقية المطلوبة ليست المثالية التي تعتبر الإنسان ملاكاً، وهي أيضاً ليست الإفراط في الواقعية التي تعتبر الإنسان كالحيوان، وتبرر له من السلوك ما لا يليق به[٢٨].

إضافة إلى ذلك فإن من الوسطية رفض موقف الذين يعتبرون العبادات الشعائرية هي كل شيء في الدين وإن لم تؤثر في أخلاقهم وسلوكهم، وموقف الذين يعتبرون الأخلاق كل شيء وإن لم يؤدوا فرائض ربهم[٢٩].

٤- وضع التكاليف في مراتبها الشرعية

إن فهم التكاليف والأعمال فهماً متوازناً، يضعها في مراتبها الشرعية، وينزل كل تكليف منزلته وفق ما جاءت به النصوص، فلا يجوز أن يُكبّر الصغير، ولا أن يُصغّر الكبير، ولا يؤخر ما حقه التقديم، ولا يقدم ما حقه التأخير، ومن هنا وُجب تقديم العقيدة على العمل، والأصول على الفروع، والفرائض على النوافل[٣٠].

٥- السلام وفريضة الجهاد

فالإسلام يدعو إلى السلام مع كل من بسط يده للسلام، لتجنيب البشرية الحروب المدمرة بغير ضرورة، والسعي إلى الصلح والمعاهدات بين الدول، هذا مع التمسك بفريضة الجهاد في سبيل الله للدفاع عن حرمة الدين والمقدسات، وعن أرض الإسلام، وأمة الإسلام، وإعداد أقوى ما يستطاع من العدة العسكرية لإرهاب الأعداء، وتوعية الأمة بأن الجهاد مفروض عليها فرض عين لتحرير أرضها من كل سلطان أجنبي مسلط عليها، ولهذا كانت مقاومة الاحتلال فرضاً دينياً مؤكداً حتى يطرد من أرض الإسلام[٣١].

• • • • •

• • •

•

(١) تفسير المنار ٢ / ٤.
(٢) الوسطية في الإسلام / د. زيد عبدالكريم الزيد: ١٨.
(٣) المصدر السابق: ٣٣.
(٤) فتح الباري / ابن حجر: ١٣ / ٢٥٦.

(٥) الوسطية في القرآن الكريم / د.علي الصلابي: ٤٣.
(٦) سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٨ رقم الحديث ٣٠٢٩.
(٧) سنن أبو داود ٤ / ٢٧٧ رقم الحديث ٤٩٠٤.
(٨) صحيح البخاري ١ / ١١٦.
(٩) الغلو في الدين / عبدالرحمن بن معلا اللويحق: ٨٣، ٨٤.
(١٠) الوسطية في القرآن الكريم / د.علي محمد الصلابي: ٤٦.
(١١) انظر: التطرف حقيقته وبواعثه / إفتاء القوات المسلحة الأردنية ٢٨ – ٣٠.
(١٢) حديث متفق عليه: البخاري / كتاب الوصايا، ومسلم كتاب / البر.
(١٣) مسلم / كتاب البر.
(١٤) انظر: التطرف وحقيقته وبواعثه - مديريه الإفتاء في القوات المسلحة الأردنية: ٣٨ - ٧٢.
(١٥) متفق عليه: البخاري / كتاب الأدب. مسلم / كتاب الجنة.
(١٦) تفسير الطبري: ٢٤ / ١٩.
(١٧) أخرجه ابن ماجه، باب اتباع رسول الله: ١ / ٦ رقم الحديث ١١.
(١٨) كلمات في الوسطية الإسلامية ومعالمها / د. يوسف القرضاوي ص ١٣.
(١٩) الوسطية في القرآن الكريم / د. علي الصلابي ص ٥٧.
(٢٠) كلمات في الوسطية الإسلامية / د. يوسف القرضاوي ص ١٣ – ١٤.
(٢١) المصدر السابق ص ١٠٢.
(٢٢) رفع الحرج في الشريعة الإسلامية / د. صالح بن حميد ص ١٣.
(٢٣) شرح صحيح البخاري، فتح الباري، كتاب الآداب: ١٠ / ٥٤١.
(٢٤) أخرجه مسلم، كتاب الطلاق ٢ / ١١٠٤ رقم ٤٧٨.
(٢٥) أخرجه مسلم / شرح مسلم للنووي، كتاب الصلاة ٤ / ١٨٤.
(٢٦) كلمات في الوسطية / د. يوسف القرضاوي ص ٤٣.
(٢٧) الحضارة الوسط / محمود عاكف ص ٢٥.
(٢٨) المصدر السابق ص ٣٠.
(٢٩) كلمات في الوسطية / د. يوسف القرضاوي ص ٤١.
(٣٠) المصدر السابق ص ٤٠.
(٣١) المصدر السابق ص ٤٥.

الأستاذ الدكتور عبدالحليم عويس -
الوسطية والسلام الفكري العالمي

شارات وإضاءات

- إن أي مجتمع في بدايته لا يكون قد شاد بعد «عالم أشيائه»، بل كل ما هنالك أن «عالم أفكاره» يبدأ في التكوين، دون أن يشتمل - أحياناً - إلا على بوادر تفكير إيديولوجي.
- إن النشاط الاجتماعي والثقافي لفكرة ما مرتبط في الواقع ببعض الشروط النفسية الاجتماعية التي بدونها تفقد الفكرة فاعليتها.
- وإذاً ففاعلية الفكرة رهن بشروط نفسية واجتماعية؛ تتنوع بتنوع الزمان والمكان.
- من مظاهر الخلل الخلط بين صحة الأفكار وفعاليتها، فإن (فكرة أصيلة لا يعني ذلك فعاليتها الدائمة. وفكرة فعالة ليست بالضرورة صحيحة، والخلط بين هذين الوجهين يؤدي إلى أحكام خاطئة تلحق أشد الضرر في تاريخ الأمم).

مالك بن نبي - (مشكلة الثقافة - مشكلة الأفكار)

الوسطية.. من إلى السلام الفكري العالمي

- لا أريد أن أقفز إلى (السلام الفكري العالمي) الذي تحققه الوسطية، على أساس أن هذا السلام إنما هو نتيجة طبيعية للمنهجية الوسطية، في عالم الفكر أو في عالم الحوار الفكري، والثقافي العالمي القائم على الموضوعية الكاملة التي تعلمها لنا الآية القرآنية ((قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ)) (آل عمران: ٦٤) والآية الأخرى: ((قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)) (سبأ : ٢٤).

- إن هذا (السلام الفكري العالمي) هو مرحلة تالية للسلام الفكري الذي يجب أن يتحقق في داخل الإنسان المسلم الفرد... وفي داخل الأسرة المسلمة، التي تمثل الخلية الأساس التي يقوم عليها المجتمع، ومن ثم (السلام الفكري) الذي يجب أن يتحقق في داخل المجتمع الإسلامي... والحضارة الإنسانية!

- إن (السلام الفكري) الذي ينبغي أن تبرز إشعاعاته وتجلياته عبر ثلاثية الفرد - رجلاً كان أو امرأة - والأسرة.. والمجتمع.. هو الطريق الأكثر فعالية وجذباً.. لتحقيق السلام الفكري العالمي...

- ولئن كانت الوسطية هي المنهجية المعتمدة في كل هذه المراحل، فإن الحصاد (السلام الفكري) سيكون إفرازاً طبيعياً لكل مرحلة سابقة... ومن ثم يعمل عمله في المرحلة التالية، وتكتمل دوائر السلام في داخل الكيان الإنساني كله.

- في بداية الدعوة نزل الوحي على رسول الله (عليه الصلاة والسلام) يأمره بتحقيق القراءتين المعرفية والكونية، حتى ولو كان أمياً. فالتعامل مع المعرفة أو الثقافة والكون لا يقتضي بالضرورة الإلمام بالكتابة والقراءة بمعناهما الحرفيين.

- فكم تعامل فلاسفة في العصر اليوناني وأبدعوا - حتى وإن كانت لهم أخطاء - مع المعرفة والكون دون أن يمتهنوا القراءة والكتابة.

- وكم ظهر فلاسفة في الهند والصين ومصر، وكانوا عباقرة؛ مع أنهم لا يعرفون القراءة والكتابة...

- وتعويضاً عن القصور في المجال المعرفي التقليدي القائم على التراكم الكمي المعرفي - ركزوا على تراكم الكيف المعرفي من خلال التدبر العميق في الآيات الكونية.. وفي آيات الوحي التي من الممكن أن تكون قد وصلت إليهم...

- إن المنهجية الوسطية - في شتى مجالاتها - هي التي أضاءت الطريق لتحريك الإرادة الإنسانية في اتجاه المزج بنسب متوازنة بين عناصر الحضارة من عقل وعقيدة، ومادة (تراب)، ووقت، وبهذه المنهجية استطاع الإنسان امتلاك (رأسمال حضاري فطري) وتقدم هذا الإنسان - من خلال عالمه الهادئ الفطري جداً - من خلال هذه الخمائر الأولية للحضارة، يشق طريقه نحو عالم الإبداع في عالم الجامعات والطائرات ووسائل الاتصال المختلفة.

- فالتناغم الفكري الذي يربط بين العقل والقلب والمادة والروح... دون صراع، هو السبيل لميلاد (إنسان) يتميز بالعدل مع نفسه ومع كل القوى من حوله...

- وهو السبيل لميلاد (أسرة) تقوم على عنصري التكامل العادل، والتراحم النفسي والوجداني.

- وهو السبيل لميلاد (مجتمع) تنتظمه الوسطية في كل أموره ويحتكم إليها كل أعضائه، رجلاً كان أو امرأة، غنياً أو فقيراً، حاكماً أو محكوماً.. قوياً أو ضعيفاً، شرقياً أو غربياً... فكلهم راضٍ بما أراده الله له، متفاعل من خلال الموقع الذي وضعه الله فيه، وهو يتكامل مع الآخرين، ولا يصطدم بهم، لأن ميزان الوسطية العادلة يحكم الجميع.

- إن الوسطية تعني - في مجمل دلالاتها المعجمية والاصطلاحية - العدل والتوازن، والقصد، والاستقامة، وإنصاف الآخرين، والموضوعية، والخيرية القيمية والعقدية التشريعية...

ولهذا سميت الأمة الإسلامية بالأمة الوسط ((وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ)) (البقرة: ١٤٣) أي لتكونوا الأمة المعتدلة التي تعيد الناس إذا ما جنحوا وازدوجت معاييرهم إلى الصراط المستقيم.. صراط البُعد عن الإفراط والتفريط والظلم، في حالتي الرضا

والبغض، والسلم والحرب، والقوة والضعف... صراط إشباع جوانب المادة والعقل والروح، في نسيج واحد، وبنسب متوازنة... بصراط التدرج والتكامل بين حقوق الإنسان الفرد، وحقوق الأسرة، والجيران، مسلمين وغير مسلمين وحقوق الوطن - بكل شرائحه - وحقوق الأرحام.. وحقوق الله... قبل كل ذلك، وفوق كل ذلك.

§ § §

إن الوسطية - إلى جانب معانيها اللغوية والاصطلاحية الدالة على العدل والخيرية والتوسط والتوازن، تحقق - وظيفياً - لكل إنسان - (السلام الفكري والروحي) المستمد من ابتعاده عن النظرة الجانحة إلى الانحراف، إفراطاً وتفريطاً، والتي تريد - تحت ضغط الخوف من الله (التقوى) والمغالاة لدرجة الخروج عن شمولية الجوانب. والاكتفاء بتكثيف جانب على حساب جانب. وإهمال ما أتاحه الله من جوانب ضرورية لتعمير الكون وتحقيق الاستخلاف.

- وما نظن بهؤلاء النفر الثلاثة الذين تقالّوا عبادتهم، فقرر أحدهم أن يصوم فلا يفطر، وقرر الثاني أن يقوم الليل ولا ينام، وقرر الثالث أن يحرّم النساء على نفسه. ما نظن بهؤلاء الثلاثة إلا أنهم في قمة الإخلاص والتجرد والعبودية الكاملة لله... لكن هؤلاء الثلاثة - لو مشوا في الطريق الذي أرادوه - سيكونون من أبعد الناس عن (الوسطية) الضابطة لإيقاعات النشاط الدنيوي والأخروي وإبداعاته. وسوف يجدون أنفسهم - بعد فترة وجيزة- قد فقدوا السلام الفكري الداخلي، نتيجة اضطراب القوى والنزعات والإمكانات الداخلية... فللجسم حاجاته، من الغذاء والجنس والترويح والنوم. وللمجتمع - كذلك - حاجاته، كما أن العمل والكدح في الأرض سنة من سنن الوجود، وكل ذلك يحتاج إلى جسد وعقل مؤهلين قادرين على تحقيق الفعالية وشروط الاستخلاف.
- ولهذا عالجهم الرسول (بالوسطية الإسلامية)، وبين لهم أنه - وهو أتقاهم لله وأخشاهم له - يصوم ويفطر ويقوم وينام ويتزوج النساء، وأن هذه (الوسطية والتوازنية) من شأنها أن تحقق أفضل الصلات لله إن توافرت لها كلها نية العبادة وحسن الغاية.
- وأن هذه الوسطية المحققة للسلام الفكري المنتظم لشتى شؤون الحياة هي سنته وطريقته، ومن رغب عن سنته (عليه الصلاة والسلام) فليس منه. أي ليس مؤمناً بسنة الرسول (عليه الصلاة والسلام)، وليس - من ثم - على نهج القرآن والسنة الشريفة.
- ولنلاحظ هنا إشارة الرسول (عليه الصلاة والسلام) الرائعة حين بين لهؤلاء النفر الثلاثة - أنه مع ممارسته لكل جوانب العبادة والحياة - أتقاهم لله وأخشاهم لله. فكأن هذه الممارسة (الوسطية) هي المحققة الحقيقية للتقوى والانسجام الفكري والروحي.
- أما المنهج اللاوسطي القائم على رفض الحياة وإغفال حق الطاقات المختلفة الضرورية، وتكثيف العبادة في جانب على حساب الجوانب الأخرى، فحسبه أن الرسول رفضه، وأظهر شيئاً من الغضب عندما سمع به. وأظهر خروجه عن منهجه

للأمة كلها. حتى تعلم الأمة طبيعة هذا الدين - ومن ثم - تعمل في إطار الوسطية العادلة.

§ § §

- السلام الفكري العالمي

• فإذا انتقلنا من مستوى الفرد والأسرة والمجتمع الإسلامي إلى مستوى السلام الفكري العالمي الذي يؤصله الإسلام، من خلال التنظير الفكري (القرآن والسنة)، ومن خلال السلوك الإسلامي الوسطي مع العالم الذي يقوم على احترام فكر الآخرين وحريتهم العقدية والتعايش مع أفكارهم بعيداً عن الإكراه أو التشويه والسب والقذف اللاأخلاقي (كما يفعل هؤلاء الرسامون والإعلاميون والفنانون في الغرب حين يسيئون إلى الرسول والمسلمين في جميع الأرض). قال تعالى: ((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)) (البقرة: ٢٥٦)، وقال تعالى: ((وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ)) (الأنعام: ١٠٨).

- ولقد سعى الإسلام إلى أن تقوم بين الناس (علاقات إنسانية) في السلم وفي الحرب، والعلاقات الإنسانية أزكى وأشمل من العلاقات القانونية والدولية والرسمية، ذلك لأن الإسلام ينظر إلى الإنسان على أنه أخ للإنسان، وكل الناس مخاطبون في القرآن بعبارات تدل على هذه الشمولية؛ التي لا تفرق بين الناس من ناحية الأصل والحق الإنساني... يقول الله تعالى في كتابه الكريم ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا)) (الحجرات: ١٣)، ويقول: ((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)) (الإسراء: ٧٠)، ويقول: ((يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ)) (الإنشقاق: ٦)، وعندما مرت جنازة يهودي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قام الرسول إجلالاً لهذه الجنازة، أي لهذا الإنسان الذي أنهى رحلة الدنيا وهو الآن يعبر إلى الآخرة ليلقى ربه بما كسبت يداه «فملاقيه»؛ فالرسول يستشعر عمق هذه اللحظة وروعتها، ويعرف ما وراءها، فهذا الإنسان المكرّم ليس حيواناً يساق إلى مكان الذبح؛ بل هو إنسان كان له عقل وبصمات في هذه الحياة، إيجابية كانت أو سلبية، ((أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ)) (المؤمنون: ١١٥)، إن هذا الإنسان (الميت) اليهودي إنسان على أية حال وتربطه بالجماعة الإنسانية علاقة إنسانية يجب أن تقدر في كل الأحوال.

وجدير بالذكر أن هذه العلاقة لا ترتبط بدين أو وطن أو قوم أو حياة أو موت؛ ولهذا جسد الرسول هذه العلاقة؛ ليعطي للمسلمين وللإنسانية درساً لا يجوز أن ينسى أو يهمل؛ وعندما تساءل أحد الصحابة عن موقف الرسول التكريمي لهذا اليهودي رد عليه الرسول بعبارته الرائعة قائلاً: أليست نفساً، فالنفس عضو من أعضاء الكيان الإنساني؛ بصرف النظر عن عضويتها القانونية أو الدولية.

- لقد كان العدل - ولا يزال - أساس الملك، وأساس العلاقات الإنسانية؛ (والعدل هو الوسطية) أما الحرية والمساواة فيقومان في الإسلام على أساس العدل، وإلا فهما امتداد ظالم على حساب حقوق الآخرين، فحين تمتد الحرية الفردية لتلتهم حقوق الأفراد الآخرين؛ فإنها تتحول إلى ظلم وتصبح عبئاً على العلاقات الإنسانية، وكذلك حين يتساوى الخامل مع العامل، والجاهل مع العالم، والضعيف مع القوي يختل الميزان، ويرتفع السفلة والأراذل على حساب المجدين والأذكياء، ويوسّد الأمر إلى غير أهله وتختل موازين الحق والعدل، وتضيع معالم الوسطية الفكرية والروحية والأخلاقية بصفة عامة.

لقد كان من الضروري أن يكون لدى الوسطية الإسلامية مشروعها للسلام الفكري العالمي وذلك لأن الإسلام دين عالمي بطبيعته، وتتمثل هذه الطبيعة العالمية في الإسلام القائم على العدل والرحمة في جوانب ثلاثة أساس وهي:

أ- عالمية الزمان، فهو الدين الخاتم، الذي ليس بعده دين حتى آخر الزمان.

ب- عالمية المكان، فهو الدين الذي حطم الله به الحدود المكانية.

ج- عالمية معالجة القضايا المتصلة بالإنسان، علاجاً يتفق مع الطبيعة الإنسانية في مراحل حياتها المختلفة.

ومن جانب آخر ترتكز هذه العالمية الإسلامية على عدة مبادئ منها:

١- وحدة الأصل الإنساني.

٢- الهدف من تلك التجمعات البشرية.

أما المبدأ الأول: فقد ظهر في مثل قوله تعالى: ((يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)) (النساء: ١).

وأما المبدأ الثاني: فيظهر في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا)) (الحجرات: ١٣)، فالتعارف وليس التدابر هدف أصيل يسعى القرآن الكريم إلى تأكيده بعد تأكيد وحدة الأصل البشري، وفي ظل هذين المبدأين يسقط من حساب الإسلام الصراع بكل مظاهره وأشكاله، ليتأكد معنى الوحدة الإنسانية العالمية كأظهر خصائص هذا الدين، وفي ضوء ذلك كله، ينتهي دور الأخلاقيات غير الإنسانية - من الصراع والعنصرية والأثرة وهضم حقوق الآخرين واحتقارهم[١].

§ § §

وقد زعم بعض الجاهلين أن الإسلام ينكر الديمقراطية ويتخذ موقف الخصومة والعداء منها، ولا يبالي بحقوق الإنسان ولا يعمل على دعمها وتأكيدها... والحق أن الإسلام لا يعادي إلا التجاوز لحرمات الله وثوابت الدين، وكل ما لا يتجاوز هذا النطاق، فهو طيب، مباح، أو واجب.

والإسلام في الحقيقة أول من نادى بحقوق الإنسان وشدد على ضرورة حمايتها واحترامها، فمقاصد الشريعة الإسلامية تتمثل في حماية حياة الإنسان ودينه وعقله وماله وأسرته وعرضه وأمنه.

كما أكد الإسلام مبدأين أساسيين لحقوق الإنسان وهما الحرية والمساواة... في إطار العدل والشرع.

- والإنسان في المنظور الإسلامي - كل إنسان - مخلوق كرمه الله وأسجد له ملائكته واتخذه خليفة في الأرض ((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)) (الإسراء: ٧٠).
- والحكم في الإسلام لا بد أن يقوم على أساس من العدل والشورى. والشورى مبدأ أساسي ملزم، وكان النبي عليه الصلاة والسلام يستشير أصحابه ويأخذ برأيهم.
- وأتاح الإسلام الفرصة لتعدد الآراء، وأباح الاجتهاد وشجع عليه، حين جعل للمجتهد المخطئ أجراً، وللمجتهد المصيب أجرين ما دام المجتهد مستوفياً شروط الاجتهاد.

§ § §

وحتى في الحروب وهي كره للمسلمين ((كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ)) (البقرة: ٢١٦) تتمثل أسبابها في الدفاع عن النفس، وفي رد العدوان: ((أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ)) (الحج: ٣٩).

بالإضافة إلى تأمين الدعوة إلى الله، وإتاحة الفرصة للضعفاء الذين يريدون اعتناقها وللناس جميعاً لكي يعرفوها، ومن ثم يقررون رفضها أو قبولها بعد أن يعرفوها من مصادرها الحقيقية.

ومن دوافع الحروب المشروعة المطالبة بالحقوق المسلوبة والمغتصبة، كما في فلسطين، والعراق، وأفغانستان، وأيضاً نصرة الحق والعدل في أي مكان في العالم.

لكن هذه الحروب تخضع في الإسلام لضوابط تتجلى فيها الوسطية العادلة، حتى في أشد ساعات الحياة وفي صورتها الاستثنائية الشاذة وهي الحروب. ومن هذه الضوابط التي وضعها الإسلام عدم الاعتداء على المدنيين من شيوخ وأطفال ونساء وعبَّاد في دور عبادتهم، فلا قتال إلا مع المقاتلين، ولا عدوان على غير المقاتلين، شريطة ألا يساعدوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وإذا جنحوا للسلم وانتهوا عن القتال فيقبل منهم، بالإضافة إلى المحافظة على الأسرى ومعاملتهم المعاملة الحسنة التي تليق بالإنسان، وكذلك المحافظة على البيئة، فينهى عن قتل الحيوان إلا أن يشارك في القتال، وتحريق الأشجار، وإفساد المياه والزروع والثمار، وتلويث الآبار، أو هدم البيوت أو اغتصاب النساء.!!

§ § §

نزل القرآن على نبي أمّي، وعلى أمة أميّة، لكن هؤلاء الأميين كانوا يجلسون بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ليزكيهم بالفكر الذي يحقق لهم الرقي الوجداني والعقلي، ويعطيهم مفاتيح بناء الحياة على السلام مع النفس والآخرين، قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ)) (البقرة: ٢٠٨).

• وكان صحابة رسول الله -وهم أميون- يجلسون بين يديه وعن جانبه يتخولهم بالموعظة، ويغذيهم وينميهم ويطهرهم ويزكيهم بالمنهج الرباني الذي يتنزل عليه من السماء، ويقوم هو بتفسيره وتعليمه ليكون منهج صلاح وسلام للإنسان من داخله ومن خارجه. ومن خلال دروس القرآن التي ينقلها النبيّ ويشرحُها للناس حقّق للأميين رقياً فكرياً أصبحوا به خير أمة أخرجت للناس وخير سفراء للإسلام في أي مكان حلّوا فيه، وفي أي امتحانات أحاطت بهم. بهذه التربية القرآنية النبوية، تحقق لهم سلام فكري جعلهم دائماً يشعرون بالمسؤولية ويجتهدون للوصول إلى درجة الإحسان وهي أعلى مراتب الصفاء الفكري والطهارة السلوكية حين تُمارس العمل والعبادة على أساس أن الله يراك ويُراقبك في كل حركة وكلمة وفعل.

وقد انتصر هذا الفكر المرتبط بالروح والإيمان والمحرك لكل الفعالية الإنسانية - على عالم المحسوس والقيم المادية، فأصبح أبو بكر الصديق رضي الله عنه بفضل هذه التربية الروحية الفكرية - قادراً على أن يتبرع بكل ماله. وأصبح (عمر) قادراً على أن يتبرع بنصف ماله، وأصبح (عثمان) رضي الله عنه قادراً على أن يتنازل عن كل قافلته التجارية لوجه الله، مع أن تُجَّار المدينة ساوموه على أن يعطوه ربحاً عظيماً، وأصبح الأنصار قادرين على تقديم أعظم نموذج إيماني عرفه التاريخ، حين خلطوا إخوانهم المهاجرين بهم، وقاسموهم أموالهم، وكان هذا بدافع الحبّ والإيمان والتربية الأخلاقية النبوية بعيداً عن أية شوائب مصلحية. قال تعالى: ((وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)) (الحشر: ٩).

ويضرب العلامة الجزائري مالك بن نبي مثلاً على تألق الروح والفكر فوق كل مستويات الواقع المادي المحسوس. وذلك في شخصي بلال بن رباح أولاً، (والغامدية) - المؤمنة العظيمة (الزانية) - ثانياً. فعندما يتحرر الفرد جزئياً من قانون الطبيعة المفطور في جسده، ويخضع وجوده في كليته إلى المقتضيات الروحية التي طبعتها الفكرة الدينية في نفسه، فإنه يمارس حياته في هذه الحالة الجديدة حسب قانون الروح. وهذا القانون نفسه هو الذي كان يحكم بلالاً حينما كان تحت سوط العذاب يرفع سبابته ولا يفتر عن تكرار قولته المعروفة «أحد!. أحد!.» إذْ من الواضح أن هذه المقولة لا تمثل صيحة الغريزة فصوتُ الغريزة قد صَمَتَ، ولكنه لا يمكن أن يكون قد ألغي بواسطة التعذيب. كما أنها لا تمثل صوت العقل أيضاً؛ فالألم لا يتعقل الأشياء[٢].

إنها صيحة الروح التي تحررت من إسار الغرائز بعدما تمت سيطرة العقيدة عليها نهائياً في ذاتية «بلال بن رباح»... وصيحة الروح هذه إنما تألقت وتفوقت بتأثير الفكر الذي غرسته التربية النبوية القرآنية فيها... ولهذا تساوت الروح مع الكلمة، وورد في بعض الكتب المقدسة أنه في البدء كانت الكلمة... كما ورد أنه في البدء كانت الروح!! وقد كان المجتمع الإسلامي يحكمه هذا التغير نفسه فقد كان شأنه شأن «بلال». لا يتحدث بلغة غريزة اللحم والدم من ناحية، كما أن صوت العقل - بمعادلاته الجامدة - كان لا يزال صامتاً في هذا المجتمع الوليد من ناحية أخرى. واللغة السائدة في هذا العصر كانت روحية المنطق، إذ هي بنت الروح - أولاً - وقبل كل شيء وأيضاً بنت الفكر المستقى مباشرة من فم النبي العظيم ناقل القرآن ومفسره.. إنها الروح في صوت بلال؛ كانت هي التي تتكلم، وتتحدى بلغتها الدم واللحم، كما أن ذلك الصحابي - بلالاً - كان يتحدّى بسبابته المرفوعة، وهو يقول «أحد. أحد» الطبيعة البشرية، ويرفع بها في لحظة معينة، مصير الدين الجديد. كما أنها هي نفسها التي كانت تتحدث بصوت تلك «المرأة الزانية» (الغامدية)[٣] التي أقبلت إلى «الرسول» لتعلن عن خطيئتها وتطلب إقامة حدّ الزنا عليها بإصرار - لا حدود له. فالوقائع هذه جميعها تخرج عن معايير الطبيعة المادية والغرائزية وتخضع لموازين الروح والكلمة وحدهما.

§ § §

القرآن والوسطية واستمرارية السلام الفكري

لم ينشئ القرآن جيل الصحابة الذي رباه الرسول صلى الله وعليه وسلم وحسب، بل امتدت أشعته، وما يقدمه من إضاءات فكرية فاعلية في التاريخ، وإلى يومنا هذا، وإلى يوم القيامة.. فهو - كما وصفه أحد المستشرقين - ما زال غضاً طرياً كأن عهده بالوجود أمس. فالقرآن -بإضاءاته وإشعاعاته- هو هو لم يأته الباطل قط، ولم يعمل فيه البشر، حتى ولو تآمر بعض البشر عليه، وحاولوا تحريفه، كما حاولت كثير من الترجمات (لمعانيه) إلى اللغات المختلفة، بتأثير الضغط الكنسيّ، ولكن كل ذلك ذهب كما ذهب كلُ زبد، وكل زيف، وبقي القرآن الذي تعهد الله بحفظه -كما هو - ناطقاً بالحق، حجةً على البشرية، مهيمناً على ما سبقه من كتب نُسبت إلى الله، وأكثر صفحاتها تحتشد بما لا يليق بجلال الله وعظمته ووحدانيته، وبما لا يليق بعصمة الأنبياء وكرامتهم الإنسانية، وبمنزلة الاصطفاء. لكن المشكلة عبر العصور جاءت من المتلقي، الذي تغير قلبه، واختلط، بكثير من الشوائب، وجدانه وعقله، ولم يعد هو الإنسان الصحابي أو التابعي... بل غيّر وبدّل، وحاول التلفيق، فضاع سلامه الفكري الداخلي، واختلت موازينه في التعامل الخارجي، وفَقد إشعاع القرآن والعبادات، وانضباط عالم المعاملات، ولم يعد (وسطياً) ينتمي إلى أمة الوسطية الشهيدة على الناس الآمرة - بالفعل والقول - بالمعروف، والناهية - بالفعل والقول - عن المنكر. والمؤمنة بالله إيماناً مطلقاً واثقاً لا يتزعزع ولا يهن ويخور أمام جبابرة العالم وطغاته ومنحرفي العقل باسم العقلانية.

§ § §

إن القرآن قادر - لو فتح الناس قلوبهم له كما فتحها الصحابة والتابعون - في كل وقت على إخراج أجيال قريبة من الأجيال السابقة، ذلك أن القرآن لا يعطي مدلوله الحقيقي ولا ينتج كنوزه ويكشف أسراره ويقدم ثماره إلا للمتلقي النقي التقي صاحب القلب المفتوح، والعقل الصادق الراغب رغبة حقيقية في تعلمه والاستفادة منه والعمل بمقتضاه، وقد ورد عن بعض الصحابة رضي الله عنهم قوله: كنا نؤتى الإيمان قبل أن نؤتى القرآن»، ولذلك كانوا يتذوقون القرآن ويتفاعلون معه، ويدركون معانيه وأهدافه، ويصنعون به ذلك التاريخ المجيد الذي صنعوه في أقصر وقت وبأقل التكاليف ((فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)) (الأعراف: ١١٨). ولنلاحظ هنا الجمع بين النذير والبشير، أي: الوسطية.. في الترهيب والترغيب. وكما أحسن الصحابة فقه كتاب الله، علينا أن نحسن نحن أيضاً هذا الفقه، ونعمل بتوجيهاته كما عمل الصحابة...

فحين عَرَّف القرآن الصحابة أن الله سميع بصير وأنه ((مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)) (المجادلة: ٧)، و ((يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ)) (سبأ: ٢) وأن ((كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ)) (المدثر: ٣٨)، قويت مراقبتهم لأعمالهم ومحاسبتهم لأنفسهم، بفضل ما حصل لهم من اليقين بأن الله تعالى يراهم ويحاسبهم على أعمالهم. وحين علموا أن الله ((بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ)) (المؤمنون: ٨٨)، وأنه ((لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)) (الزمر: ٦٣)؛ مات في نفوسهم التطلع لغيره تعالى، وقوي عندهم التطلع إلى الله، والتوكل عليه وانتظار الفرج منه، وعدم خشية الجبابرة والطغاة، وتربوا على مواجهة الضراء بالصبر، والسراء بالشكر. وحين علموا أن سبحانه ((هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)) (الذاريات: ٥٨). وأنه ((يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ)) (الرعد: ٢٦) وأنه ((مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ)) (فاطر: ٢)، أيقنوا بأن الرزق من الله، فلم يعد أمره يقلقهم ولا يشغلهم، فلم تذلّ قلوبهم لأحدٍ من البشر، ولم ينكّس رؤوسهم الطمع ولا البخل.

وحين علموا أن الله هو الذي يحيي ويميت، وهو الذي يملك أمر الدنيا والآخرة، تعلقت قلوبهم بالله في السر والعلن، وتحررت نفوسهم من الخوف والجبن، وأصبح ذكر الله سبحانه حياً في قلوبهم. وحين علموا أن الله يثيب على الحسنة بعشر أمثالها وقد يزيد، ويعاقب على السيئة بمثلها وقد يعفو، وأنه تعالى أعد الجنة للمؤمنين، وفيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وأعد النار للكافرين، وفيها من العذاب ما تهون أمامه جميع شدائد الدنيا، تخلصوا من شهوات المال والجنس وظلم الآخرين والاستعلاء عليهم، واستعلوا على شهوة الغمز والتجريح، وشهادة الزور وحب الانتقام والتشفي، وتحرروا من الشح والخوف، والاستسلام لعواطف القرابة أو الصداقة أو الجوار[٤]، أو الجوانب المؤثرة الأخرى.

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم، يحرصون على اتّباع الرسول صلى الله عليه وسلم وتمثّل أخلاقه والتقليد له في عبادته لله ومعاملته للناس، لعلمهم أن ذلك هو شرط رجاء الله واليوم الآخر ((لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا)) (الأحزاب: ٢١)، ((وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ (٥٢) وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)) (النور: ٥٢، ٣٢).

ولعلمهم بأن الفعل هو الثمرة المقصودة بالقول، والأقوال والنصوص اللفظية في حقيقة أمرها أدوات لتبليغ أمر الله ونهيه، فإذا لم يتبعها صاحبها بالعمل والتطبيق وقع في دائرة المقت ولامس قلبه والعياذ بالله النفاق ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ)) (الصف: ٢، ٣). وفي الحديث: «آية المنافق ثلاث، إذا حدّث كذب وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان»[٥].

لقد كان كل واحد من الصحابة يرى أنه مؤتمن على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في العمل بهما والتبليغ لهما وحراستهما من محاولات تحريف الغالين، وزيغ المبطلين، وعبث المبتدعة والمفسدين، وتعطيل الظلمة والمستبدين، فكل واحد كان حارساً على الإسلام مبلغاً له مدافعًا عنه بماله ونفسه ورأيه، وبكل ما آتاه الله تعالى من قوة لا يؤتى الإسلام من قبله[٦].

لقد كان كل واحد منهم رضي الله عنهم كما يقول الشيخ البشير الإبراهيمي «يقظ الضمير، متأجج الشعور، مضبوط الأنفاس، دقيق الوزن، مرهف الحس، متتبعاً لما يأتي الناس وما يذرون من قول أو عمل، سريع الاستجابة للحق إذا دعا داعيه، وإلى نجدته إذا ريع سربه، أو طرق بالسر حماه».

«كانوا يأخذون أنفسهم بالفزع لحرب الباطل لأول ما تنجم ناجمته، فلا يهدأ لهم خاطر حتى يوسعوه إبطالاً ومحواً، ولا يسكتون عليه حتى يستشري شره ويستفحل أمره فتستغلظ جذوره ويتبوأ من نفوس العامة مكاناً مطمئناً».

«وكانوا يذكرون دائماً عهد الله، وأنه أخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق، وأن الحق هو ما جاء به محمد عن ربه لهداية البشر وصلاح حالهم».

«وكانوا يزنون أنفسهم دائماً بميزان الكتاب والسنة، فما وجدوه من زيغ أو عوج قوّموه في الحال بالرجوع والإنابة، كما يفعل المفتُونون بالجسمانيات في عصرنا هذا في وزن أبدانهم كل شهر»[٧].

§ § §

ولتأكيد منهج الوسطية في تحقيق السلام الفكري، أقام الإسلام شرائعه على التدرج والبدء بالأهم فالمهم، والابتعاد عن مسائل الخلاف والأخذ بالتيسير وانتهاج التبشير والترغيب. قال

تعالى: ((وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)) (الحج: ٧٨)، ((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)) (البقرة: ٢٥٦).

وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا[٨].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وأبشروا واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة (آخر الليل)»[٩].

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بال أعرابي في المسجد فقام الناس إليه ليقعوا فيه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «دعوه وأريقوا على بوله سجلاً من ماء أو ذنوباً من ماء، فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين»[١٠].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما خيَّر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه، وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه في شيء قط، إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله تعالى»[١١].

لقد أكرم الله سبحانه صحابة رسول الله إكراماً ليس له مثيل، لاتّباعهم منهج رسول الله في العدل والرحمة والأخذ بأسباب القوة، فجعلهم نجوماً بأيها اقتدينا اهتدينا، وأكرم البشرية فنقلوا لها الإسلام كما أنزله على محمد صلى الله عليه وسلم وحكموه فيها وأقاموا حياتهم على هداه، فعمَّ نوره أرجاء الأرض وأضاء دربها ومسالكها المختلفة، وأنار جوانب النفس البشرية بالعقيدة والعبادات الصحيحة والآداب الرفيعة والخلق القويم، ولجم شهواتها وقيد هواها بالأوامر والنواهي الربانية التي لا خيار معها ولا مراجعة فيها، فانتقلت البشرية التي دانت به من الجهل إلى العلم، ومن الضلالة إلى الهدى ومن الخوف إلى الأمن، ومن الفوضى إلى النظام، ومن التباغض إلى التَحَابْ، ومن التنابذ إلى التآخي، ومن التنافر إلى التعارف، ومن الاضطراب إلى الاستقرار، ومن الاستبداد إلى العدل.

لقد قاد الإسلام العالم الإسلامي الذي آمن به، وخضع لأحكامه، إلى السعادة والخير بأصلين كبيرين هما (القوة المصحوبة بالرحمة) ووسيلتين كبيرتين من وسائله في إرساء النظام والأمن والاستقرار وهما (العدل المتبوع بالإحسان) وبأحكامه الهادية للتي هي أقوم في عمارة الأرض وبناء الدولة وإصلاح المجتمع وتربية الأفراد[١٢].

إن القوة وحدها لا خير فيها، لأنها استبداد واستغلال واستعباد وقهر، والرحمة وحدها لا خير فيها، لأنها ضعف وخور وهوان، والعدل وحده لا يكفي لأنه قد يفضي إلى الجفاء، والإحسان وحده لا خير فيه، لأنه قد يفضي إلى الاستهتار ويشجع على التمرد، أما إذا اجتمعت القوة والرحمة، وتكامل العدل والإحسان، فإن الخير يعم والحقوق تحفظ، والتكامل يتحقق بين شرائح الأمة ونخبها المختلفة، وصولاً إلى التقدم والترقي والكمال الذي تستطيعه الطبيعة البشرية.

الأخلاق الوسطية... والسلام الفكري

كان الرسول صلى الله عليه وسلم يدعو المسلمين إلى التفاؤل، انطلاقاً من تحريم القرآن لليأس، تطبيقاً لقوله تعالى: ((وَلَا تَيْئَسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ)) (يوسف: ٨٧).

وعندما رأى رجلاً مهموماً يجلس في المسجد وعرف أن عليه ديناً يؤرقه، فتح له مفاتيح الأمل. حين نصحه بأن يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحَزَن ومن العجز والكسل ومن الجُبن والبخل ومن غلبة الدين وقهر الرجال». ولا شك أن أكبر طارد للهمّ، وأكبر عامل في تحقيق الانسجام الروحي والفكري، هو الرضا بقضاء الله وقدره مع الأخذ بسنن الله في التغيير.

لا شك أن أكبر عامل لتحقيق هذا الهدف النفسي والأخلاقي، هو التوسط والتوازن في التعامل مع الخير والشر، والسّراء والضراء، والصديق والعدو، والمسلم وغير المسلم.. وفي هذا الإطار نجد بين أيدينا فيلسوفاً مسلماً مثل أبي محمد علي بن سعيد بن حزم (ت / ٤٥٦هـ) يرى أن الحياة الاجتماعية تدور حول هدف واحد يراه غاية النشاط الإنساني كله، فكرياً أو سلوكياً، وهو هدف (طرد الهمّ)، وهو - كما يقول ابن حزم - غرض يستوي الناس كلهم في استحسانه، وطلبه، ولا يتحركون حركة بل ولا يتكلمون كلمة إلا من أجله. فمن مخطئ وجه سبيله ومن مقارب للخطأ، ومن مصيب[١٣] وهو «هدف قد اتفقت الأمور كلها عليه.. وكل الأهداف الأخرى لا تحظى بمثل الإجماع المعقود عليه، إذْ في الناس من لا دين له.. ومن لا يستحسن أذى الناس.. ومن يريد الخمول على الصيت والشهرة.. ومن لا يريد المال.. ومن يبغض اللذات.. ويؤثر الجهل على العلم، وليس في العالم كله من يستحسن الهم ولا يريد طرحه[١٤]. وليس من سبيل لطرد «الهم» إلا التوجه إلى الله عز وجل بالعمل للآخرة[١٥].

ويكاد ابن حزم يشير إلى دور (الوسطية) في طرد الهموم والمؤرقات والصراعات الفكرية الداخلية، حين يرى أهمية الجمع بين (اللذات المعنوية والحسية).. لكنَّ (ابن حزم) يفضل (اللذات المعنوية) على اللّذات الجسمية معتمداً على مقياس مقنع وهو أن الذين يلجأون إلى اللّذات الروحية، يفضلونها على اللّذات المادية، وهم قد ذاقوا من اللّذات المادية وعرفوا... وقارنوا، وفضَّلوا اللذات المعنوية، أما أصحاب اللذات المادّية فلم يجرّبُوا اللذات الروحية فالأولون أصدق حكماً[١٦].

ويرى ابن حزم أن هناك مرضين لهما خطورة كبيرة على السلام الفكري في مستوى الفرد والمجتمع، وهذان المرضان هما العُجب والكذب. ويرفض ابن حزم العُجْب (الكبر) في كل حال. فسواء كان مصدره «الفضل»[١٧] أو «الفعل»[١٨] أو «الشجاعة» أو «الجاه» أو «المال»[١٩] أو «الحسن» أو «النسب»، فكل ذلك يدل على نقص، وهو مرض يحتاج إلى علاج، وهذا المرض يتفرع عنه التّيه والزهو والكبر والنخوة والتعالي[٢٠] ورفض فكر الآخرين - ابتداءً من باب التضخم الذاتي والاستعلاء الفكري. أما الكذب - فهو الداء الذي لا برء منه عند ابن حزم، فما رؤي قط كذاباً ترك الكذب ولم يُعد إليه، وهو أصل كل فاحشة وجامع كل سوء،

وجالبٌ لمقت الله عزَّ وجل[٢١] وهل الكفر إلا كذب على الله عز وجل[٢٢] أي أن الكفر جزء من الكذب.

وفي إطار اهتمام الوسطية الإسلامية بالأخلاق كطريق لتحقيق السلام الفكري الفردي والجماعي، شرع الإسلام للحاجات المادية، وأعطاها حقها من الوجود والفعالية والتكريم، ولم يركز على الروحانيات وحدها، على أساس أن الحاجات الأولى لا تشبع العلاقات الإنسانية وحدها، والثانية وحدها لا تصلح كذلك للحياة وحدها تعميراً أو تنمية، ومن هنا ربط الإسلام ربطاً عجيباً متناسقاً بين الروح والمتطلبات المادية، وتميزت وسطيَّته في بنائه للسلام الفكري داخل الكيان الإنساني من خلال آليات تغرس في الإنسان القيم الإيجابية مثل قيم الحق والعدل والصدق والتواضع، وحب الآخرين والرحمة، وتدرّبه على أن يكون كائناً أخلاقياً على نهج الرسول محمد صلى الله عليه وسلم الذي حصر إرسال الله له في أنه بُعث ليتم - بعد غرس عقيدة التوحيد - مكارم الأخلاق[٢٣]. بينما حصر الله رسالة نبيه عليه السلام في أنه أرسله رحمة عامة ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ)) (الأنبياء: ١٠٧).

§ § §

لقد كان الرسول آية في الرفق والرحمة بالخدم وبالضعفاء. يقول أنس بن مالك رضي الله عنه: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خُلُقاً» متفق عليه. وعنه رضي الله عنه قال: «ما مَسَسْتُ ديباجاً ولا حريراً ألين من كف رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولقد خدمت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين، فما قال لي قطُّ أفٍّ، ولا قال لشيء فعلته: لمَ فعلته؟ ولا لشيء لم أفعله: ألا فعلت كذا؟» متفق عليه. أيُّ أخلاق هذه وأي سمو هذا؟ إنه الكمال البشري في أبهى صوره وأشكاله، وكم كان الإسلام عظيماً ونبيه صلوات الله وسلامه عليه يخالف الأعراف القائمة وقتها بقوله: «إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم» رواه مسلم.

وهذا السلوك النبوي دَرْسٌ لأدعياء الرحمة الكذابين الذين يرفعون الشعارات الجوفاء، ويمارسون أقسى وأعنف الجرائم في حق كل من يقع تحت أيديهم من الشعوب ومن الأفراد، فتحت ذريعة تحرير البلاد والعباد وترسيخ الحرية والديمقراطية، خربوا البلاد واسترقوا الأحرار من العباد وساموهم صنوف العذاب في أبي غريب وغوانتنامو وفي سجون الكيان الصهيوني، وحتى في حق كل الشعوب الإسلامية والعربية.

وبالإضافة للتوجيهات التربوية التي تزرع القيم الإيجابية - ثمة توجيهات أخرى تقوم بتطهير عالم النفس الداخلي، واجتثاث القيم السلبية مثل أمراض الحسد والحقد والغش والظلم والأثرة وغيرها.

كما أن هذه الوسطية تتمثل في المحافظة على حقوق الإنسان الفكرية والعملية دون تفرقة بسبب اللون أو المال أو التعليم - شريطة أن تتوازن الحقوق مع الواجبات - وقد حفلت نصوص

الوحي بالحث على العدل والخير والإحسان لكل البشر، سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين، أي لكل خلق الله من البشر في أوقات السلم وفي أوقات الحرب، وفي الموادعة أو الخصومة. فالعدل غير محدّد بالظروف أو الاعتبارات المصلحية أو الزمان أو الأجناس، بل هو فوق كل الاعتبارات، وهو صمام أمان لتحقيق السلام الفكري في إطار الفرد والمجتمع الإنساني كله!!

إن هذا الطابع العالمي للرسالة الإسلامية، يجعل الوسطية وتحقيق السلام الفكري العام خصيصة أساسية في الأخلاق الإسلامية التي يجب أن تكون مطلقة تشمل كل الناس، وألا تكون أخلاقاً عنصرية تحترم قوماً وتجاملهم على حساب الآخرين - كما يقع الآن في عالم الإنسان الأول أو الأبيض الشمالي - فالأخلاق الإسلامية عكس ذلك، ولا تخضع إلا للحق وللعدل المطلقين، وللرحمة العالمية. ونحن نجد من فقهنا لرسالة الإسلام - قرآناً وسنة - أن هذه الرسالة بطبيعتها رسالة رحمة وسلم وسلام وأمان للناس كافة.

• • • • •

• • •

•

(١) د. محمد عبدالستار نصار: ما بين الإسلام والغرب: صراع أم حوار، ص ١٨٨ - ضمن أعمال ندوة الإسلام والغرب.. حوار أم صراع، كلية دار العلوم، ٢٠٠٢م، القاهرة.

(٢) مالك بن نبي: شروط النهضة ص ٦٧، ٦٨. ترجمة عبدالصبور شاهين - ندوة مالك بن نبى - بيروت.

(٣) مالك بن نبي: شروط النهضة ص ٦٨ - المرجع السابق.

(٤) انظر – بتصرف - الشيخ عبدالله جاب الله: المنهج السلمي في التغيير الاجتماعي، دار المعرفة، الجزائر ص ١٦٤ – ١٦٥ - ١٦٦.

(٥) متفق عليه عن أبى هريرة رضى الله عنه.

(٦) انظر - بتصرف - الشيخ عبدالله جاب الله، المنهج السلمي.

(٧) آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي: ج ٤ / ١١١.

(٨) رواه الشيخان.

(٩) رواه البخاري.

(١٠) رواه البخاري.

(١١) رواه البخاري.

(١٢) انظر - بتصرف - الشيخ عبدالله جاب الله، المنهج السلمي.

(١٣) ابن حزم الأندلسي: رسالة في مداواة النفوس ص ١١٦، من رسائل ابن حزم، بتحقيق إحسان عباس - مكتبة الخانجي بمصر والمثنى ببغداد.

(١٤) ابن حزم الأندلسي: المصدر السابق ص ١١٧.

(١٥) ابن حزم الأندلسي: المصدر السابق ص ١١٨ - ١١٩.

(١٦) ابن حزم الأندلسي: المصدر السابق ص ١١٦.

(١٧) ابن حزم: الرسائل مصدر سابق ١٥٠.

(١٨) ابن حزم: الرسائل مصدر سابق ١٥١.
(١٩) ابن حزم: الرسائل مصدر سابق ١٥٣.
(٢٠) المصدر السابق ١٥٨.
(٢١) ابن حزم / طوق الحمامة ٨٥ تحقيق الطاهر مكي / مصر.
(٢٢) طوق الحمامة ٨٦، ٨٧.
(٢٣) حديث: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» رواه أحمد، ومالك، والبزار.

معالي الدكتورة ماشطة بنت إبراهيم -
معالم الوسطية في المنهج الإسلامي الحضاري / ماليزيا نموذجاً

تمهيد

تمر أمتنا الإسلامية بمرحلة متوترة وعصبية تسببت فيها عوامل متشابكة منها ما هو خارجي سواء كان مدبراً أو غير مدبر، ومنها ما هو ذاتي ناتج عن سوء فهم لروح الدين أو عن إهمال الدين وعدم التمسك بتعاليمه.

وهذه المشاكل والعوامل ليست قاصرة على بلد أو شعب بعينه من شعوب العالم الإسلامي، بل توزعت بطول خريطته وعرضها لتتنوع وتتشكل على حسب ظروف كل بلد وشعب.

في هذه المرحلة ارتأت حكومة ماليزيا، تحت قيادة صاحب الدولة سري عبدالله بن حاج أحمد بدوي رئيس الوزراء الماليزي، أن تقوم بإعداد منهج إسلامي حضاري شامل يقوم عليه حكم البلاد التي تتكون من عرقيات وديانات وثقافات مختلفة فكان عماد هذه الفكرة هو انتهاج مبدأ الاعتدال والوسطية الذي يتناسب مع شتى أطياف الشعب الماليزي مسلمين وغير مسلمين وذلك إيماناً واعتقاداً منا بأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان لما تتميز به من شمول وعدل في الأحكام وعالمية في الرسالة وسَعة ومرونة تضمن التعايش بين جميع البشر بغض النظر عن دينهم أو جنسهم أو لونهم.

١- تعريف بالمنهج الإسلامي الحضاري

قامت الحكومة الماليزية بوضع عدة خطط تنموية في ضوء التعاليم الإسلامية، مراعية في ذلك المحافظة على تحقيق التوازن الروحي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي والقانوني في جميع النواحي الحضارية. والحكومة على إدراك تام بأن الإسلام ليس مجرد شعائر واقعية، وعلى ضوء ذلك قامت الحكومة بتبني منهج الإسلام الحضاري من أجل نشر وبث الوعي لدى أبناء المجتمع بالمفهوم الحقيقي للإسلام أملا أن يقودهم هذا المنهج إلى نهضة ورفعة الأمة والوطن.

إن منهج الإسلام الحضاري لا يعد مذهباً جديداً، وإنما هو وسيلة تتخذ من أجل إعادة الأمة الإسلامية إلى الأسس القائمة على القرآن والسنة المطهرة بصفتهما عماد الحضارة في الإسلام، وهو بدوره يكون العامل المحول للفكر الإنساني لتغيير المفاهيم الخاطئة حول هوية الإسلام وحقيقته، ومن ثم تكوين مفهوم واضح عنه كما بينه النبي صلى الله عليه وسلم ، وبذلك فإن هذا المبدأ لا يطعن أبداً في مبادئ العقيدة والشريعة والأخلاق في الإسلام بقدر أنه يركز على بث الوعي والإدراك التام بشمولية هذا الدين الحنيف وواقعيته، والقدرة على ترجمته

وتطبيقه في كافة مجالات الحياة. كما أن هذا المنهج يثبت أن الإسلام يمنح المسلمين القوة الدافعة لبناء حضارتهم والمضي قدما نحو الفلاح في الدارين.

يركز منهج الإسلامي الحضاري على التنمية وتشييد الحضارات وفق المنظور الإسلامي الشامل، ويكون ذلك بتكثيف الجهود من أجل رفع مستوى الحياة والمعيشية من خلال الإلمام والتمكن من العلوم والمعارف، والتنمية الروحية والمادية، وسيبقى تراث الحضارة الإسلامية المجيدة دافعاً وحافزاً لرقي الأمة المعاصرة في شتى نواحي الحياة.

تم وضع أسس عامة لمنهج الإسلام الحضاري تساعد على تحويل فكر المسلمين بصورة شاملة ومنتظمة دون التأثر بعوامل قبلية أو حزبية، كما يتطلب هذا المنهج تغيير نظرة المسلمين للعالم. وبناء على ذلك يتم التركيز على مفاهيم معينة كالتي تتعلق بالحياة والعمل بوصفهما عبادة، ومفهوم خلافة الإنسان لإعمار الأرض، ومسؤولية تحقيق التقدم والنجاح الحضاري في كل ميادين الحياة، ولا سيما تلك المفاهيم المتمشية مع مقاصد الشريعة، ومن أبرزها ما يركز على المحافظة على الدين والعقل والنفس والمال والنسب، والعرض بالإضافة إلى بعض الأمور والضرورية لحياة البشر، مثل تحقيق المحافظة على البيئة وكيان الأسرة والعدل والأمن.

إن منهج الإسلام الحضاري الذي تتبناه وتطبقه ماليزيا سيكون دليلاً يثبت قدرتها على أن تكون نموذجاً للدولة الإسلامية المتقدمة، والتي تسلك مسلك الوسطية كما يدعو إليه الإسلام، وهذا يتمشى مع السياسة الحالية للدولة وكذلك المستقبلية كتطلعات عام ٢٠٢٠ وسياسة تنمية الدولة وغيرها. وعلى هذا فإن منهج الإسلام الحضاري يؤكد على قيم ومفاهيم التنمية العالمية التي لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع ظروف المجتمع المتعدد الأجناس.

٢- وسطية المنهج في الناحية الدينية

تعتبر ماليزيا إحدى الدول النامية التي يبلغ عدد سكانها ستة وعشرون مليون نسمة ويتكون سكانها من أجناس مختلفة يعتنقون أديان مختلفة يعتنق أكثر من٦٠% منهم الإسلام والباقون حوالي ٤٠% يعتقنون أدياناً أخرى، ويتكون المسلمون من كل الأجناس ملايو صينيون هنود وأجناس أخرى.

ينص الدستور الماليزي في الفقرة الأولى من البند الثالث من الباب الأول على أن الدين الإسلامي هو الدين الرسمي للدولة، ومع السماح لمعتنقي الديانات الأخرى بإقامة وممارسة شعائرهم بسلام وأمان في أي مكان من أرض ماليزيا، وعلى هذا الأساس فإن جميع سكان ماليزيا بدياناتهم المختلفة يقيمون شعائرهم الدينية بكل محبة وتسامح في جو من الاحترام المتبادل فلا إكراه في الدين.

وعدالة الحكومة وأمانتها تتم بإعطاء كل ذي حق حقه بقدر ما يستحقه عملاً بقوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)) النحل: ٩٠.

وتطبيق العدالة في الإسلام لا يأخذ بعين الاعتبار الأنساب، والألوان والمعتقدات، والمراكز الاجتماعية، والمادية، وقد دلت على ذلك الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية حيث قال الله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)) (المائدة: ٨). وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «وأيم الله، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

ويقصد بالأمانة أيضاً أداء الواجبات على أكمل وجه، وقد أكد القرآن الكريم والسنة النبوية أهمية ذلك.

وقال الله جل وعلا في محكم التنزيل: ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)) (النساء: ٥٨)، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا إيمان لمن لا أمانة له.»

ويحرص منهج أو مشروع الإسلام الحضاري حرصاً تاماً على أن تنهج قيادة الدولة نهج العدل، والأمانة في القيام بواجباتها نحو الشعب على اختلاف فئاته، وأعراقه، كما أن الإدارة الحكيمة العادلة، والقيادة الأمينة هي التي تحرص على الاعتدال في نفقاتها المالية، وتجد في بناء دولة قوية ومتقدمة تتنزل عليها بركات السماء والأرض، تصديقاً لوعده الحق: ((وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)) (الأعراف: ٩٦)، وقوله تعالى: ((وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا)) (الجن: ١٦).

٣- وسطية المنهج في الناحية الاجتماعية

نظراً لما يتميز به الوضع الماليزي من ظروف خاصة من الناحية الاجتماعية لتعدد الأجناس والمعتقدات والثقافات فقد أولت الحكومة الماليزية هذه الناحية اهتماماً كبيراً، ومن ذلك ما قامت به من وضع الخطط قصيرة وطويلة المدى لتحقيق الأهداف الآتية:

أولاً: حرية استقلال الشعب

لأن الحرية هي القيمة الكبرى في الحياة الإنسانية وهي الحافز للعمل والإبداع وبها يكون الإنسان مستقلاً وسيداً في قراراته، وقد خلع عن رقبته طوق العبودية، والتبعية وكسر قيد الإذلال، والاستغلال، وحرية المجتمع من أهم المبادئ التي يرتكز عليها منهج الإسلام الحضاري كيف لا وهدفه هو تكوين مجتمع يتمتع بعزة النفس، واستقلالية التفكير، ومن أبرز نتائج هذه الحرية الإبداع، والتفكير، والابتكار، وأن النفس الحرة الأبية هي وحدها القادرة على إيجاد الأفكار البناءة والمبتكرة التي تساهم في رقي الفرد، والأسرة، وتحضّر المجتمع، والوطن، وهذا يتفق مع التكريم الذي منحه الله تعالى، للإنسان، قال تعالى ((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)) (الإسراء: ٧٠). وينبغي أن يتحرر المجتمع في تفكيره من آثار الاستعمار القديم، وأن يكون أكثر انفتاحاً وقبولاً لتطور

الآخرين وتقدمهم وازدهارهم، وأن يتجنب الجمود في التفكير، ويرفض الممارسات السلبية التي تجعل النفس مرهونة بالإرث الاستعماري.

وحرية الفكر لا تعني أن يكون المجتمع غير خاضع للنظام، أو متمرداً على حكم القانون، وإنما ينبغي أن يستغل المجتمع هذه الحرية من أجل إيجاد مجتمع راسخ الأركان، ودولة قوية البنيان، وفي هذا الاتجاه يجب استغلال المواهب وتوظيف القدرات الفردية من أجل أن تتعمق في النفس جذور الإسلام الحضاري كأساس للهوية، وتتوطد العلاقات الأسرية، ويتحقق التكافل الاجتماعي، وتقوى الدولة كل ذلك بدافع الوطنية والولاء للوطن، والشعب الحر يكون قادراً على حسن الاختيار، وخوض المنافسات، كما يكون في الوقت نفسه، منفتحاً، رحب الصدر لقبول الحق والصواب بعيداً عن التعصب والتقليد الأعمى للأعراف والثقافة المحلية المتعارضة مع تعاليم الدين، والاستفادة من العالم في ما من شأنه المساهمة في بناء حضارة إسلامية نرجوها، ونتطلع إلى تحقيقها وفق معاييرنا الدينية الأصلية. إن حرية النفس، والفكر، واستقلال القرار ليست مجرد شعارات دعائية، أو عبارات سطحية المعنى، بل إنها مطالب سامية تستلزم التضحية الكاملة، والكفاح المتواصل لتحقيقها والعمل بها لنهضة البلاد، وتسنّمها موقع الريادة الإنسانية وأستاذية العالم.

ثانياً: التمكن من العلوم والمعارف

فالعلم هو المرتكز الأساسي لنهضة الأمة، والوسيلة التي يستعان بها على عمارة الأرض، وتسخير ما فيها، وترقية الحياة، والانتفاع بالطيبات من الرزق، إن التمكن والإلمام التام والمتكامل بالعلوم يفتح للمسلمين آفاقاً رحبة للريادة والتفوق في مختلف فروع المعارف الحديثة، ولا شك أن هذا المبدأ يعد عاملاً مهماً، وأساسياً لتكوين الشخصية الوطنية المتوازنة، والمتآلفة وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المبدأ في قوله تعالى: ((يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)) (المجادلة: ١١).

ويشجع الإسلام على طلب العلم والمعرفة، واستكشاف الطبيعة، وابتكار التكنولوجيا، والتعمق في دراسة الكون. وإدراكاً لأوضاع الأمة الإسلامية المتردية في مجالات كثيرة، وأنها لا تزال متخلفة عن ركب التكنولوجيا والعلوم، فإن المشروع يحث على بذل الجهود الحثيثة في مجال البحث العلمي والتعليم، ويجعلهما هدفاً علمياً، ومن ثم تسير عملية بناء النهضة الفكرية، والروحية، والجسدية للأمة على أسس واضحة ودعائم قوية، تتميز بالتوازن، والتكامل، والشمولية والتنظيم، تحقيقاً لقوله تعالى: ((إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ)) (آل عمران: ١٩٠).

وفي خضم التحديات المعاصرة ودعايات العولمة، فإن المشروع يهتم بمجالات العلوم الحيوية والاستراتيجية ويدعم الجهود المتواصلة في سبيل التطور العلمي، والتكنولوجي النافع للإنسانية والخادم لدورها، ومقاصد خلقها كما يهتم بالسياسات التربوية التي تؤدي إلى إنتاج موارد بشرية لا تمتاز فقط بسعة الثقافة، ومتانة المعارف وقوة العلوم، وإجادة المهارات، بل تتمتع بسمو الأخلاق وعلو المبادئ مما يساعد بشكل فعال على نهضة الدولة والشعب. ورفعة الأمة والعالم.

وأن التفوق العلمي يمكن الوصول إليه من خلال خطة عمل تربوية تتضمن الاهتمام باللغة العربية، وفروض الإسلام العينية، إلى جانب دراسة علوم فروض الكفاية. وتشجع الدولة نظام التعليم المزدوج والمتكامل وهو التعليم الذي يجمع بين علوم الوحي وعلوم العصر والمعارف الإنسانية، وستتمكن الدولة بذلك من إيجاد الأجيال المؤهلة لرفع شأن البلاد خاصة، والأمة الإسلامية عامة.

ثالثاً: ترسيخ القيم الفاضلة والأخلاق الحميدة

يهدف هذا المنهج أيضاً إلى العناية بالأخلاق الفاضلة، والقيم المعنوية السامية، في كل المجالات والجوانب، وأن تكون هي الأساس لتربية الأجيال، وتتمثل أهم الدعائم التي تقوم عليها حضارة الأمة، وتقدم الدولة كما يتصورها المشروع النهوضي في الثقافة الرفيعة، والأخلاق الحسنة، وبهما تتكون هوية الدولة، وتبرز شخصيتها القومية لذلك يهتم المشروع الحضاري بالحفاظ على ميزة تباين الثقافات وتعددية الأديان من منطلق التمسك بالقيم الأخلاقية السامية الواردة فيها، ولما لها من أثر مباشر في سعادة الأمة، وحفظ أمن المجتمع بكافة أعراقه، وطوائفه كما أنها ترفع من شأن الشعب، ومكانته ليكون موضع إجلال واحترام من الآخرين، وقد أمر الله تعالى في محكم التنزيل بالقول الحسن والكلام الطيب: ((وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا)) (البقرة: ٨٣)، وقال تعالى: ((وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)) (الإسراء: ٥٣)، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «البر حسن الخلق»، وقوله صلوات الله وسلامه عليه: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق». وبذلك نجد أن النهضة الاقتصادية والتكنولوجية في ماليزيا تسير في اتجاه متوازٍ مع رقي الثقافة وسمو الأخلاق لدى شعب متعدد الأعراق إلا أن انتشار بعض الأمراض الاجتماعية كالانحلال الخلقي، والمادية الجامحة، والغزو الثقافي والتفرق والتنازع يمثل تحديات كبيرة أمام تطبيق مشروع الإسلام الحضاري.

إن النهضة الاقتصادية والعلمية من المنظور الحضاري الإسلامي ينبغي أن تقوم على دعائم أخلاقية، وثقافية سامية، وهذا لا يتحقق ما دام هناك فاصل يفرق بين التطور المادي والسمو الأخلاقي، وقد حكى لنا القرآن الكريم قصص السابقين، وفيها عظة وعبرة وكيف كانت نهاية الدول الطاغية الباغية والشعوب الجاحدة المستكبرة جراء الانهيار

الخلقي الذي أصاب كيان مجتمعها، وكذلك الحال مع كل مدنية متفسخة من الأخلاق ومتمردة على القيم مصيرها الزوال والدمار.

٤- وسطية المنهج في الناحية الاقتصادية

بما أن الاقتصاد الجيد هو عماد أي دولة متقدمة فقد روعي هذا الجانب وأخذ حيزاً كبيراً في هذا المنهج ومن ذلك ما اشتمل عليه من المبادئ الآتية:

أولاً: تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة

ويقصد بها التنمية بكامل أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والروحية والمادية والثقافية والحضارية، وتجعل صلاح الإنسان غاية وهدفاً لها، وإن الإسلام يولي اهتماماً خاصاً بالاقتصاد ولا سيما في إطار نهضة الدولة، فمعالم النهضة الاقتصادية المتوازنة، والشاملة كما يحددها المشروع تجمع بين تطبيق الممارسات الاقتصادية القائمة على أسس أخلاقية من جهة، والقدرة على تنفيذ البرامج الاقتصادية بشكل فعال، وفق التطورات والمتغيرات التي تحدث في محيط الاقتصاد المحلي، والعالمي من جهة أخرى، وهذا ما يدعو إليه الإسلام في قوله تعالى: ((فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)) (الجمعة: ١٠).

ومن أجل تحقيق ذلك يدعو المشروع إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأن يقوم كل قطاع بأداء دوره بشكل فعال، ومتكامل، وقد أكدت العناية بهذا الجانب في خطة مشروع الإسلام الحضاري من خلال تمجيد دور المبادرة الفردية، وتوسيع نطاقها في الحياة الاقتصادية وعلى هذا فإن كل فرد من أفراد المجتمع ملزم باغتنام الفرص المتاحة لتحقيق أعظم قدر من الإنجازات الاقتصادية، وأن يكون في مشاركته ما يضيف قيمة حقيقية للمجتمع.

وستواصل الدولة بكل ما في وسعها بذل الجهود من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال تنفيذ استراتيجيات اقتصادية معينة، منها: محو مشكلة الفقر، والاستغلال التام للقوى العاملة، واستقرار الأسعار، والنمو الاقتصادي المستديم وهذه الاستراتيجيات الاقتصادية تتوافق تماماً مع ما يسعى إليه مشروع الإسلام الحضاري. وعلاوة على ذلك فإن هذا المبدأ يساعد الدولة على التخصيص الأمثل والاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية ومن ثم تتيح للشعب فرصاً واسعة، ومجالات متعددة يستطيع من خلالها كل فرد إثبات قدراته، وتوظيف مواهبة المهنية، وفي الوقت نفسه يسعى هذا المبدأ بشكل مستمر إلى تأكيد ضرورة الارتفاع بمستوى الكفاءة والإنتاجية في القطاعين العام والخاص ويدعم تطوير نظام التعليم ليلبي حاجة المجتمع، خاصة في المجالات الصناعية والحيوية.

ومن جانب آخر فإن تحقيق هذا المبدأ يستوجب أن تكون الخطط، التنموية، والسياسات الاقتصادية متوافقة مع التطلعات الواقعية مع الأخذ بعين الاعتبار كل التحديات الاقتصادية الراهنة، وبالرغم من أن القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات يساهمان بفعالية في النمو الاقتصادي للبلاد، فإن الدولة تولي في الوقت نفسه عناية كبيرة للقطاع الزراعي ضماناً لاستقرار الدولة، وأمنها الغذائي، وانطلاقاً من فكرة أن الإسلام يلزم حاكم الدولة بتوفير ضروريات الحياة ومن بينها الغذاء، فإن الجهود المبذولة لتطوير القطاع الزارعي ستستمر ولا سيما بعد التطورات العلمية التي أنجزت في مجال التكنولوجيا الزراعية، والهندسة الوراثية. ومن هنا يتضح لنا أن مشروع الإسلام الحضاري يطرح نظاماً متكاملاً وتصوراً شاملاً للتنمية المتوازنة ومن خلاله تكون النهضة الاقتصادية عاملاً دافعاً إلى تكوين مجتمع متحضر ورسالي، يندفع أفراده إلى العمل الصالح بهمة عالية، ونحو غاية سامية.

ثانياً: تحقيق الرفاة الاجتماعي والحياة الكريمة

يهدف هذا المنهج أيضاً إلى العناية بسلامة الحياة واستقرارها، وجودتها وتوفير متطلباتها الضرورية. فقد أولى الإسلام عناية خاصة للمستوى المعيشي للمجتمع، وكان شديد الحرص على أن تكون الحياة متميزة بالرفاهية وقد جعل هذا الدين الحنيف تحقيق المستوى العالي، والرفيع للحياة بكل جوانبها هدفاً أساسياً يطمح إليه، والإسلام يوجب على الفرد طلب العلم، والجد في تحصيله، ومن ثم يكون قادراً على تحقيق النجاح في حياته الدنيوية، بينما تكون الحياة الأخروية ثمرة الرفعة والسمو الذي توصل إليه الفرد في كل مجالات الحياة بما فيها الناحية الروحية، والمادية على هديٍ من التعاليم الإسلامية استجابة لقوله تعالى: ((وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ)) (القصص: ٧٧).

ولتحقيق الرفاهية لا بد للدولة من توفير ما يفي بسد الحاجات الأساسية للشعب، وتوفير متطلبات الحياة الكريمة من المأكل والملبس والمأوى، والعلاج والأمن، والسلامة العامة، وحماية الحقوق الأساسية، وقد ثبت أن تعاليم الإسلام تراعي المصالح الضرورية التي من دونها لا يمكن تحصيل الحياة، وحفظها ولذلك فإن الدولة الحكيمة العادلة تسعى دائماً إلى توفير وسد حاجيات الناس، كما ويجب على الدولة أن تكثف الجهود لمواكبة ركب التقدم في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أملاً في تحقيق أكبر الإنجازات الحضارية التي تجعلها في مقدمة ركب الحضارة والتقدم الإنساني.

إضافة إلى ذلك، يعطي مشروع الإسلام أولوية خاصة للروابط الأسرية، لأن الأسرة الصالحة هي اللبنة الأولى للمجتمع الصالح، والنواة التي منها تنشأ الأجيال على الخير والفلاح، ولو قامت كل أسرة بأداء وظيفتها، وواجبها المطلوب، لتمكن الناس من القضاء على كثير من المشكلات والأمراض الاجتماعية التي تجتاح المجتمع. وفي هذا السياق يتجه الاهتمام بالمرافق والخدمات العامة في إطار حماية المجتمع، وحفظ سلامته،

وبذلك يتضح لنا أن هذا المبدأ من مبادئ الإسلام الحضاري يسعى إلى تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع في شتى النواحي.

٥- وسطية المنهج في التعامل مع الآخر

يعتمد هذا المنهج أسلوب العدل والاعتدال في التعامل مع الآخر سواء في الداخل والخارج فالحوار البناء والتواصل الإيجابي وتبادل المصالح هو الأساس الذي تقوم عليه علاقات حضارية إنسانية طيبة ودائمة، أما الغطرسة والتقوقع وإملاء الشروط واستعراض القوة فلن تأتي للبشرية إلا بمزيد من الصراعات والأزمات المتلاحقة التي تجلب للبشر الفقر والمرض والجهل والمصير المجهول. وعليه فحفظ حقوق المرأة واحترامها ينتج أبناء متوازنين ذوي تربية طيبة متحضرة، فالأم مدرسة، كما يقول أمير الشعراء أحمد شوقي، إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق، وكما أن الأقليات في أي مجتمع إذا شعرت بالظلم والاضطهاد حلت الضغائن في القلوب واهتز عرش المجتمع وتململ الإنتاج ولذلك وضع هذا المنهج مبدأ حفظ حقوق الأقليات والمرأة هذا المبدأ لضمان رعاية حقوق الأقليات العرقية والدينية، وكذلك لاحترام المرأة وتقدير مكانتها وتعزيز دورها الإيجابي في المجتمع. إن التعليم من منظور مشروع الإسلام الحضاري هو حق مكفول لكل فرد من أفراد المجتمع دون تمييز وتفريق وسواء كان من الأغلبية أو الأقلية، ومن واجب الدولة قانوناً ضمان المحافظة على حقوق جميع الأفراد والتي تشمل حفظ حماية النفس، والدين، والمال، والعرض، والعقل، كما هو منصوص عليه في مقاصد الشريعة الإسلامية، وعليه لا يحق لأي أحد كائناً من كان إنكار هذه الحقوق بسبب العرق أو الدين، أو اختلاف الجنس ذكراً أو أنثى، ويُعَد ذلك مخالفة ينكرها الشرع ويعاقب عليها القانون، وفي هذا امتثال لما في كتاب الله العزيز حيث قال الله تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)) (الحجرات: ١٣).

وقد نص الدستور الاتحادي لدولة ماليزيا على وجوب ضمان الحقوق والمحافظة عليها، وتم تضمين قوانين الحريات الأساسية في القسم الثاني من الدستور. وقد نتج إثر ذلك مكاسب، واستحقاقات للنساء والأقليات تجعلهم على قدم المساواة مع الرجال والأغلبية والحصول على فرص متساوية في إدارة الدولة، ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والدينية والسياسية.

ويهتدي مشروع الإسلام الحضاري في هذا الصدد بالهدي النبوي الشريف، فقد وصى الرسول صلى الله عليه وسلم بالنساء خيراً وكانت حياته صلى الله عليه وسلم مثالاً في الرفق بهن، وتكريمهن، ولا تزال كلماته الخالدة في خطبة حجة الوداع تنادي في المسلمين: «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله وإن لكم عليهن ألا يوطئن فراشكم أحداً تكرهونه فإن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف».

إن هذا المنهج يعزز مشاركة المرأة خاصة المسلمة في الحياة العامة، من أجل أن تمارس دورها الذي ينسجم وطبيعتها وإمكانياتها. وغني عن القول أن حركة المرأة في المجتمع المسلم،

مرسومة ومحسوبة كي لا تميل الشهوات بها ميلاً عظيماً، وكي يكون مردود مشاركتها إيجابياً لصالح المجتمع ولصالح المرأة في هذا المجتمع.

وأما صون كرامة غير المسلمين فالتاريخ الإسلامي زاخر بالأمثلة الرائعة التي تثبت أن غير المسلمين كانت لهم مكانة، وأن الحاكم المسلم لا يمكنه أن ينكر عليهم حقوقهم بل منحهم حق حرية التدين وممارسة شعائرهم الدينية. وبوأهم مراكز في الهيكل الإداري للحكومة، فكان منهم الوزراء والمسؤولون أي أن التاريخ الإسلامي أثبت لنا أن غير المسلمين كانوا يحظون بحياة كريمة وآمنة تحت ظل القيادة الإسلامية وهذا ما تحاول أن تسير عليه دولة ماليزيا.

إن منهج الإسلام الحضاري يقوم على مبادئ راسخة تتألف من العدل والحكمة وأداء الأمانة وتحمل المسؤولية تجاه كل أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم وأعراقهم وأديانهم ودون التقليل من شأن أي فئة من الفئات والقانون بدوره يحمي جميع الحقوق وتحرص المحاكم والهيئات العدلية أن تقوم بدورها في حل القضايا المتعلقة بهذه الحقوق عند حدوث أي نزاع وذلك عملاً بقوله تعالى: ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)) النساء: ٥٨.

أما على المستوى الدولي فقد حاز هذا المنهج الإسلامي الحضاري القبول، بل هناك من يطالب بتوسيع نطاقه ليكون فكراً ومنهجاً إسلامياً عالمياً، بعد أن قام رئيس الوزراء بشرح هذا المنهج في باكستان والهند والسعودية وجامعة أكسفورد وأستراليا ونيوزيلاندة.

خـــاتـمـــة

إن علينا جميعاً قادة ومفكرين، علماء وأمراء، أن نكون على وعي تام بأن عالمنا اليوم في أشد الحاجة إلى الاعتدال والقصد التوسط في كل أموره الدينية والدنيوية فقد عانينا كثيراً التعصب والتقوقع والاستبداد بالرأي، وإن لم يفق عقلاء هذا العالم ليتداركوا ما يحيق بهذا الكوكب من فتن ومخاطر بيئية بسبب أفعال بعض الأفراد والجهات غير المسؤولة فلن نجد لنا مفراً من تلقي المصائب والكوارث التي لن تميز بين مسلم ومسيحي ويهودي وبوذي، بين طيب وشرير أو كبير وصغير. نسأل الله أن يرزقنا الحكمة والقصد في كل الحال، وأن يجنبنا حب القيل والقال من دون عزم وأفعال والله المستعان.

• • • • •

• • •

•

موقع الوسطية في الحياة السياسية

معالي الأستاذ عمر مسقاوي -
الوسطية والسياسة

تحت عنوان "الوسطية مشروع الإنسانية الحضاري" عقدت جمعية العزم والسعادة مؤتمرها الدولي الأول للوسطية في لبنان. هي وسطية مستمدة من الإرشاد القرآني، تنزلت بها آية ترسم لختام الرسالات السماوية دورها الموحد في عالم جديد سيأتي على تواتر الخطى ابتداء من القرن السادس الميلادي إلى نهاية العالم في غياب الرسل والأنبياء وفي اندفاع نحو التكاثر المستبد بالطبيعة.

ومن هنا كانت الآية الكريمة: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) (البقرة: ١٤٣).

وهكذا غدت هذه الآية منهجاً لمسار مسؤولية الرسالة الإسلامية في موكب الإرشاد الإبراهيمي الجامع للأديان السابقة للإسلام.

في تفسير هذه الآية يقول الإمام محمد عبده، كما نقل السيد رشيد رضا في تفسيره، إن تعبير ((جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)) له دلالة أكبر من الدعوة إلى اختيار المنهج الوسط. فالقرآن لم يقل اختار المنهج الوسط الذي هو العدل لأن لفظ الاختيار هو التمهيد للتعليل الآلي من الفعل وهذا لا يتفق مع مفهوم الشهادة لأن الشاهد على الشيء لا بد أن يكون عارفاً به من قبل. لذا من كان متوسطاً بين شيئين كشاهد فإنه يرى أحدهما في جانب وثانيهما في الجانب الآخر ومن هنا فإن لفظ الوسط هو إشعار السببية فكأنه دليل على نفسه بأن المسلمين خيار وعدول لأنهم وسط ليسوا من أرباب الغلوّ في الدِّين ولا من المفرطين فيه في الاخلاق والعقائد والأعمال.

من هنا فالوسطية على هذا ليست نزعة أخلاقية بل نزعة عقلية هي معيار لحسن الخلق كما هي معيار لفاعلية العزم وسعادة النتائج. وهذا يعني أن الوسطية منهج وأسلوب تناول المشكلات في مفهوم العقيدة الدينية ولذا وصف الله في الآية التالية الجدل في أساس الوسطية بأنه السفه فيقول تعالى: ((سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ)) (البقرة: ١٤٢).

ويقول المفسر البيضاوي أن القرآن يجيب على أولئك الذين خفت أحلامهم بالتقليد بأن ((لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ)) وهو توطين النفس في إعداد الجواب وهو: ليست صخرة بيت المقدس بأفضل من سائر الصخور في مادتها وجوهرها وليس لها منافع وخواص لا توجد في غيرها، ولا هيكل سليمان نفسه من حيث هو حجر وطين أفضل من سائر الأبنية، وكذلك يقال عن الكعبة والبيت الحرام وإنما يجعل الله للناس قبلة لتكون جامعة لهم في عبادتهم.

هذا المفهوم التجريدي يسوقنا إلى الموضوعية في كل شأن كمنهج وأسلوب من هنا نستطيع أن نتحدث عن السياسة بمعيار الوسطية الموضوعية في حل المشكلات.

فالسياسة هي أسلوب العمل المشترك وهو مشترك دائماً لأن رفاق الطريق الذين تتباين نظرتهم إلى الأمور لا بد أن يتلاقوا حتماً في الوسائل التي تفضي إلى حل المشكلات، وهم يتلاقون لأن ارتباطهم بالزمان والمكان يفضي بهم إلى التماثل والتكامل. لقد قال غاندي إن الهند لن تدخل مرحلة الاستقلال ما دام السائر في شوارع بومباي معرّضاً لاحتمال إصابته ببصقة تُقذف من شرفة مطلة على الطريق.

هذا الربط بين العمل السياسي والبيئة الاجتماعية هو الإطار لمعنى السياسة في معيار الوسطية لأن النظام السياسي لا بد أن يؤثر في تربية المواطن وأن يعمل لصالحه في النهاية.

فشبكة العلاقات الاجتماعية هي موضوع السياسة حينما تتنامى بصورة طبيعية وتتداخل التعدديات المختلفة في جوار التواصل ووحدة المشكلات وليس بالتعاقد الوفاقي لأن المجتمع في النهاية إنجاز التاريخ الذي لا يستغني ولا يستشير ثم تفاعل مع المكان والزمان وحينما يخرج النظام السياسي عن مداره التاريخي تحكمه مصادفة التوافق وهشاشة الوفاق.

فالدين لا يأخذ طريقه إلى التاريخ إلا حين نجد تفسيره العملي في شبكة العلاقات الاجتماعية، إنه محراث البيئة ومعين الانصهار لأنه يضع الروابط الاجتماعية فوق مستوى المنفعة المتبادلة أو التعاقدية الوفاقية.

فلبنان في أزمته الحاضرة هو في أزمة مصطلحات في التخاطب السياسي، إنه في زمن السفه الفكري كما وصف التعبير القرآني، وهو يتفتت إلى توافقات تشبه لعبة البازل الجغرافية لأنه أصبح خارج التاريخ. ولنا المثل اليوم في العراق الذي كان صيغة تاريخية واحدة فانفرط إلى صيغ إتنية ومذهبية كان يجمعها تراث واحد اغتنى بها مضموناً واغتنت به تاريخاً دون تمييز، وغدا صلاح الدين الأيوبي ذو الأصول الكردية ذاكرة حية في عالمنا العربي في مواجهة إسرائيل والصهيونية ومرمى ذاكرة الاستعمار لتأكيد انتصار الحضارة الغربية على هذا التراث في عبارة اللنبي على قبر صلاح الدين.

من هنا لا يمكن أن يكون تعدد الأديان مشكلة للبحث في إطار صياغة وطنية كما يحاول معالجتها أصحاب الحوارات المنبرية لأن المشكلة الأساسية هي في مستوى إدراك الملتزمين بالدين لحقيقة دورهم الاجتماعي في مداه الوطني وذلك هو الجدير بالبحث في بناء تربوي موحد يرسي بناء الوطن.

فالدين هو الرابط الذي يحزم التاريخ ليقدمه إلينا إرثاً نسعد بمنجزات العطاء فيه ونتجاوز في رحابه الضعف الإنساني حين بلغنا جميعاً ذلك النسيج التراثي المشترك كذاكرة مشتركة ومن خلال هذا النسيج تتخذ التنشئة الوطنية سبيلها نحو المفهوم السياسي كأساس لحل المشكلات وليس لاستعراضها.

وفي الختام نشير إلى تعريفٍ للسياسة قدّمه المفكر الجزائري الأبرز مالك بن نبي فيقول: «إن درجة حضارةٍ مّا هي بمقدار ملاحظاتنا للطريقة التي يتبعها الإنسان المتفاعل مع بيئته، ونحن نرى انعكاس ذلك في الميدان السياسي إذ هو الميدان الذي تتجلى فيه الخصائص الأخلاقية والفكرية والاجتماعية التي تتصف بها بيئة معينة.

فهناك علاقة مباشرة بين السياسة والحياة. فالأولى تخطيط للثانية وما السياسة في جوهرها إلا مشروع ينظم المتغيرات المتتابعة في ظروف الإنسان وأوضاع حياته، هذه العلاقة التي تحدد وضع الفرد باعتباره غاية كل سياسة، وعليها أن تُعِد الفرد نفسه لتحقيق هذه الغاية. وهكذا يُعَد الانسان عنصراً في المشروع السياسي في وجهتين: باعتباره ذاتاً تحقق الغاية من السياسة وموضوع عين هذه الغاية المرجوة.

فإذا ما طبقنا هذه الاعتبارات على مجال النشاط السياسي وجدنا أن هذا النشاط لكي يكون علم اجتماع تطبيقياً لا مجرد نشاط فوضوي يجب أن يقوم على مبدأين:

١ ـ أن نتبع سياسةً تتفق ووسائلنا،

٢ ـ أن نوجِد بأنفسنا وسائل سياستنا.

• • • • •

• • •

•

الدكتور سعد الدين العثماني -
دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي

أولاً - في معايير الاستقرار السياسي

الاستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار. ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات، كما تختلف تعريفاته ومعاييره لدى الباحثين، لكنه يستبطن قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين. وبتعبير آخر إن الاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع، بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه. فكثير من الباحثين يذهبون إلى أن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي.

ومن معايير الاستقرار السياسي ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات، واتخاذ مواقف أقل تشدداً وتوترا من قبل الأطراف السياسية والمدنية.

وبهذا يظهر أن الاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية أو الأمنية، على أهميتها في ذلك، ولا يتأتى بالمزيد من الإجراءات الردعية أو الإكثار من الممنوعات والضغوطات، وإنما يتم ببناء حياة سياسية سليمة، ترفع مستوى الرضا الشعبي ومستوى الثقة في الحياة السياسية وفي مؤسسات الدولة والمجتمع، وتبث الأمن والطمأنينة، ومن ثم الاستقرار. إن العديد من الدول تملك ترسانة عسكرية كبيرة وأجهزة أمنية متطورة، والكثير من مظاهر القوة المادية، إلا أن استقرارها السياسي هش، سرعان ما يعاني التداعي والاهتراء والضعف مع أي ضغط أو تحول. وفي المقابل نجد دولاً تعرف استقراراً مقبولاً أو صلباً، وتواجه أزماتها وتقاوم المؤامرات التي تتعرض لها بإمكاناتها الذاتية، على الرغم من أنها قد لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة، ولا مؤسسات أمنية متطورة. وكأن الدول ذات البنيات السياسية الهشة تستعيض عن تلك الهشاشة بالوفرة في القوة العسكرية والأمنية، مع أن القمع لا يصنع أمناً ولا استقراراً، بل يضاعف من عوامل وأسباب التوتر السياسي والاجتماعي، وربما انفجارهما.

ثانياً - في مفهوم الوسطية

يرتبط مصطلح الوسطية بلفظ الوسط ومعانيه في اللغة. لذلك ننطلق منها لتحديد مفهومه.

يقول ابن منظور: «وسط الشيء ما بين طرفيه». وهو قد يأتي صفة، وإن كان أصله أن يكون اسماً من جهة أن أوسط الشيء أفضله وخياره، كوسط المرعى خير من طرفيه لأنه أخصبها عادة، وكوسط الدابة للركوب خير من طرفيها لتمكن الراكب. ومنه قوله تعالى: ((وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ)) (الحج: ١١)، أي على شك، فهو على طرف من دينه غير متوسط فيه ولا متمكن. ومنه أيضاً الأثر: خيار الأمور أوساطها. فلما كان وسط الشيء أفضله وأعدله جاز أن يقع صفة، وذلك مثل قوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)) (البقرة: ١٤٣)، أي عدلاً، ثم قال ابن منظور: «فهذا تفسير الوسط وحقيقة معناه وأنه اسم لما بين طرفي الشيء وهو منه»[١].

أما الراغب الأصفهاني فينطلق من كون الوسط يقال تارة في ما له طرفان مذمومان كالجود الذي هو بين البخل والسرف، ليؤكد أنه لفظ يستعمل استعمال القصد المصون عن الإفراط والتفريط، فيمدح به، مثل ما تستعمل ألفاظ السواء والعدل والنصفة، نحو قوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)) (البقرة: ١٤٣).

إن الوسطية المذكورة في الآية وإن شرحت لدى المفسرين بالخيرية والعدل، فإن هذه الصفات، بالنظر إلى أصل المفهوم، ناتجة عن البعد عن طرفي الإفراط والتفريط. وهو ما أكده العديد من العلماء المعتبرين. فذهب ابن جرير الطبري إلى أن الله تعالى إنما وصف المسلمين بأنهم وسط لتوسّطهم في الدّين، فلا هم أهل غلو فيه ولا هم أهل تقصير فيه، قال: «ولكنهم أهل توسّط واعتدال فيه، فوصفهم الله بذلك، إذ كان أحبّ الأمور إلى الله أوسطها»[٢]. أما ابن قيم الجوزية فبعد أن يؤكد أن دين الله تعالى بين الغالي والجافي، وأن خير الناس النمط الأوسط بعيداً عن تقصير المفرطين وغلو المعتدين، يقول: «وقد جعل الله سبحانه هذه الأمة وسطا، وهي الخيار العدل لتوسطها بين الطرفين المذمومين، والعدل هو الوسط بين طرفي الجور والتفريط»[٣].

ومن هنا فإن الوسطية هي حالة من التوازن بين التشدد والشذوذ من جهة، والتهاون والتقصير من جهة ثانية. وهي منهج في الحياة، يرتبط بمختلف جوانب النشاط البشري، فهي منهج في فهم الشرع، ومنهج في التدين، ومنهج في العمل السياسي، ومنهج في التعامل مع الآخرين.

وتيار الوسطية تيار ممتد عبر التاريخ، ليس وليد حالة تاريخية واجتماعية راهنة، إنما هو نتاج لحركة التجديد والإحياء الإسلاميتين عبر التاريخ قادها عبر عصور مختلفة عدد من العلماء والمفكرين الإسلاميين عبر التاريخ.

ولئن عرفت المجتمعات المسلمة في مراحل متعددة، بروز أفكار وسلوكيات متشددة، أخذت من الدين الجوانب الأكثر صعوبة، بل وبالغت فيها، حتى تصوّر بعض الناس أنها هي

الجانب الأهم من الحياة ومن الدين، فإن التيار الأعم والأكثر شعبية وانتشاراً عبر تاريخ المسلمين هو تيار الوسطية والاعتدال. وقد خط القرآن الكريم وخط الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك منهجاً وسطياً واضحاً لا لبس فيه من خلال التوجيهات المحذرة من الغلو، والمرغبة في التيسير والتخفيف، ومن خلال سيل من المبادئ والقواعد التي جعلت تيار الوسطية تياراً أصيلاً ضارباً في أعماق التاريخ الإسلامي.

ومن المعروف أنه توجد مقاربات واجتهادات مختلفة في الفكر السياسي الإسلامي، منها الموسع والمضيّق. ومن هنا الحاجة إلى تبين أهم سمات وتأثيرات المنهج الوسطي.

ثالثاً - سمات التوجه الوسطي في المجال السياسي

ليس التوجه الوسطي في المجال السياسي مدرسة واحدة، ولا توجهاً نمطياً، لكن له سمات. إن كان من الصعب استقصاؤها جميعاً فمن الممكن الوقوف عند أهمها:

١- السياسة فكراً وممارسة في المدرسة الوسطية مجال اجتهاد كما بين ذلك العلماء الذين كتبوا في السياسة الشرعية، كما أنها مجال مقاصد لدخولها في دائرة المعاملات (التي يسميها علماؤنا: العاديات). وهذا من معاني القاعدة الأصولية: «الأصل في العبادات والمقدرات التعبد، والأصل في العاديات الحكم والمقاصد»[٤].

وبالتالي فإن الأحكام السياسية الشرعية المنصوص عليها في الكتاب والسنة محدودة جداً، أما الباقي ففضاء واسع لإبداع الفكر البشري في ظل المرجعية الإسلامية. فلم يحدد الإسلام شكلاً معيناً للدولة ومؤسساتها، وطبيعة العلاقات في ما بينها، ولم يحدد طريقة للتداول على السلطة ولا لاختيار الحاكم، ولا لكثير غيرها من أساسيات الفكر السياسي.

كما أن إجراءات السياسة الشرعية لدى الفقهاء المعتبرين إجراءات تهدف إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد وفق الضوابط الشرعية، وإن لم يرد بذلك الإجراء نص، وعنها ينقل ابن قيم الجوزية قول أبي الوفاء بن عقيل:«السياسة ما كان فعلاً بحيث يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحي»[٥].

٢- والمجال السياسي - من ثم - مجال يحتاج إلى حذر شديد لأن الجمود فيه - مثل التسيب سواء بسواء - عمل على عكس ما يريده الشرع، لذلك يعيب ابن القيم على أناس تشددوا هنا «فسدّوا على أنفسهم طرقاً صحيحة من طرق معرفة الحق والتنفيذ له، مع علمهم وعلم غيرهم قطعاً أنها حق مطابق للواقع، ظناً منهم منافاتها لقواعد الشرع، ولعمر الله، إنها لم تناف ما جاء به الرسول، وإن نفت ما فهموه هم من شريعته باجتهادهم، والذي أوجب لهم ذلك: نوع تقصير في معرفة الشريعة، وتقصير في معرفة الواقع وتنزيل أحدهما على الآخر»[٦].

٣ - المجال السياسي مجال اختلاف الاجتهادات وتعدد الآراء، وواجب المسلم فيه طاعة الله بحسب الاستطاعة، وتحري المصلحة قدر الإمكان، وقد يوافق الصواب كما قد لا يوافقه، «لكن لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، فإذا اتقى العبد الله ما استطاع آجره الله على ذلك، وغفر له خطأه، ومن كان هكذا: لن يكون لأحد أن يذمه ولا يعيبه ولا يعاقبه...»[٧]. وقد اتفق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها على إقرار كل فريق للفريق الآخر على العمل باجتهادهم[٨]. وهذا يعني أخذ الفعل السياسي من منطلق النسبية والأولويات والفرص المتاحة والإمكانات الذاتية لا من منطلق الأحكام المطلقة والمواقف الحدية.

وهكذا فإن التعددية السياسية ومفارقة النظام الأحادي المنغلق أصل من أصول الوسطية، وتعني في جوهرها التسليم بتعدد وجهات النظر واختلاف الآراء باعتبارها واقعاً وحقاً لمختلف الأطراف، لا يملك أحد ولا أي سلطة حرمانهم منها. ويجب ألا ينظر إليها على أنها مشكلة أو عائق، ولكن على أنها غنى وإثراء.

٤ - تنطلق الوسطية من الجمع بين ثوابت الدين المرتبطة بالمجال السياسي وعطاءات التجربة الإنسانية. وتلك الثوابت الدينية هي بالأساس القيم السياسية المنصوص عليها في القرآن والسنة. ومن تلك القيم احترام كرامة الإنسان وحرياته المدنية وحريته في التعبير، واحترام معايير الصدق والشفافية والعدل، وإقامة الشورى. وتبقى الوسائل لتنزيل تلك القيم في الواقع مفتوحة في الغالب الأعم لإبداع الأمة واجتهاداتها التي تختلف من عصر إلى عصر ومن بيئة إلى بيئة.

وهذه السمة يمكن الاصطلاح عليها بالتجديدية. وهي تقتضي تجاوز كثير من الاجتهادات البشرية في فهم الدين وتنزيله والتي كانت مرتبطة بظروفها وأعراف زمانها ومستواها الحضاري. ومن تلك الاجتهادات في الفكر السياسي تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب أو إلى ثلاث بإضافة دار العهد، وكذلك اعتبار غير المسلمين في الدولة أهل ذمة بحقوق وواجبات مختلفة عن المواطنين المسلمين، أو اعتبار تولي المسؤولية أبدية بالنسبة إلى رئيس الدولة. فتلك على الراجح اجتهادات كانت تستجيب لحاجات واقع تغيرت وانقضت مبرراتها.

والوسطية تجديدية بطبيعتها، وآلياتها في ذلك مبنية على الاستفادة من منجزات الآخرين، ومن عطاءات الحضارة الإنسانية، مما يمكن من تفاعل مستمر مع الواقع وحاجاته، ومع الفكر وتطوراته.

٥- الخطاب السياسي الوسطي خطاب يتميز بسمات الرفق واليسر والسماحة، وهو خطاب مطمئن، رفيق، ميسر متلطف، متودد... ((ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)) (النحل/١٢٥)، ((وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ)) (فصلت: ٣٤)،

«المؤمن يألف، ولا خير في من لا يألف ولا يؤلف»[٩]. وعدم تمثل هذه السمة يجعل الخطاب السياسي مصدر توجس وخوف، وربما مصدر رعب وفزع، يؤدي إلى فقد الأصدقاء وتكثير الأعداء، وفتح جبهات لا مبرر لها.

ومن الوسطية العمل بطريقة منظمة ومتدرجة ورفيقة تراعي الواقع، وتحاول الارتفاع به إلى النموذج المأمول في تدرج، وعلى قدر الوسع والاستطاعة، ودون هزة عنيفة، لأن العالم «تارة يأمر، وتارة ينهى، وتارة يبيح، وتارة يسكت عن الأمر أو النهي أو الإباحة»، وهو «قد يؤخر البيان إلى وقت التمكن (منه)، كما أخر الله سبحانه إنزال آيات وبيان أحكام إلى وقت تمكن رسول الله صلى عليه وسلم تسليماً إلى بيانها»، «فإذا حصل من يقوم بالدين من العلماء أو الأمراء أو مجموعهما، كان بيانه لما جاء به الرسول شيئاً فشيئاً بمنزلة بيان الرسول لما بعث به شيئاً فشيئاً، ومعلوم أن الرسول لا يبلغ إلا ما أمكن علمه والعمل به، ولم تأت الشريعة جملة، كما يقال: إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع، فكذلك المجدد لدينه والمحيي لسنته: لا يبلغ إلا ما أمكن علمه والعمل به...»[١٠].

والسر في ذلك أن تحقيق الإصلاحات المأمولة بأسلوب متدرج وبتبني الحلول الوسط، قاعدة راسخة للنجاح، تمكن من التقدم إلى الأمام ومن تحقيق الإنجازات، بينما لن توصل العجلة إلى الهدف إن لم تضعه أو تشوش عليه.

رابعاً - تفاعلات الوسطية والاستقرار

بمقارنة بسيطة لمعايير الاستقرار السياسي وسمات الوسطية يظهر كيف أن التوجه الوسطي يوفر أفضل الشروط والظروف لتحقيق الاستقرار السياسي والحفاظ عليه. ويتم ذلك من خلال أربعة مداخل على الأقل نتوقف عندها هنا:

١- زرع الثقة والتنافس الإيجابي

أول آلية تؤثر من خلالها الوسطية في الاستقرار هي توفير منهج متوازن في العلاقات مع المحيط، فانطلاقاً من سمات الوسطية تُبنى تلك العلاقات على التوازن والاعتدال والحوار المفتوح مع الجميع، وعلى البحث الجاد عن نقاط التلاقي مع باقي التيارات الفكرية والسياسية على الساحة. فإن التيار الوسطي يأبى بطبيعته منطق الوصاية والانغلاق وأحادية التفكير.

فالفكر الوسطي الإسلامي يؤمن بالآخر ولا يرفضه، ويعمل على تأسيس علاقة حوارية وتفاعلية راقية معه. وهو حوار ممتد في المكان مفتوح مع الجميع، وحوار ممتد في الزمان، مستمر لا ييأس أو يتوانى. وهو في المقابل أيضاً حوار متأن، بعيد عن العجلة وإصدار الأحكام المتسرعة. وهذه السمات للحوار مع الآخرين تضمنها القرآن الكريم بتناوله مشاهد متنوعة وغنية من حوار الأنبياء والمصلحين عبر التاريخ مع

الآخرين. كما أن السنة النبوية شاهد عملي ومتنوع للحوار مع الجميع. لذلك فإن على تيار الوسطية الاستفادة من أي تيار موجود في مجتمعه وفي المجتمعات الأخرى، والاطلاع على تجاربه وفق حوار لا يتوقف.

وإن من ثمرات الوسطية زرع الثقة بين مختلف مكونات العمل السياسي من أبناء الوطن الواحد. والسبب في ذلك أن الوسطية بطبيعتها المتدرجة الرفيقة تفرز آثارا اجتماعية ملموسة، من إشاعة المودة وبناء العلاقات الإيجابية، والابتعاد عن التعصب والأحقاد، وتوفير الثقة في الآخرين وإحسان التعامل معهم. وهذه كلها سمات لها دور مهم في بناء أحوال المجتمع على الطمأنينة والشعور بالاستقرار، والتفرغ من ثم للإنجاز والعطاء.

كما أن الخطاب الوسطي ينأى بدعاته عن خطاب المزايدة السياسية، الذي ينطلق من خلفية الإقصاء والاستئصال والحقد، مما يؤدي عادة إلى تسميم الأجواء ونشر التدابر والتنافر والصراع عوض التآلف والتكامل والتنافس الإيجابي. وبزرع الثقة وإيجاد أجواء صحية للتنافس يسهم المنهج الوسطي في تهيئة مناخ التوافق بين الفاعلين مما يعزز الاستقرار السياسي.

٢- علاقة متوازنة مع الأنظمة

يتبنى التيار الوسطي منهج المشاركة في مؤسسات المجتمع، وخصوصاً في المؤسسات السياسية. كما يتبنى الإصلاح وفق الآليات الديمقراطية والنضال السلمي، ويعمل على توسيع دائرة حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية. كما ينبذ التيار الوسطي العنف ولا يقبل بالنضال السلمي السياسي والاجتماعي بديلاً.

وقد تميزت العلاقات بين الأنظمة والمجتمعات وبين الأنظمة والحركات السياسية في كثير من فترات تاريخنا المعاصر بالتوتر، وأحياناً بالصدام. وأدى ذلك إلى حالات من عدم الاستقرار ومن العنف والعنف المضاد، أهدرت فيه أموال وجهود وأرواح دون طائل. ثم تبين أن الخاسر الأكبر في كل تلك المعارك هو الأوطان والشعوب. وكان الأولى أن تصرف كل تلك الجهود للبناء والتنمية والإصلاح. وفي المقابل وجدت حركات ذابت في الأنظمة واستسلمت لإملاءاتها، ولم تفرز برامج إصلاح مستقلة قادرة على التأثير بفاعلية في إصلاح الأوضاع.

والطريق الوسط هو أن تكون الحركات السياسية مستقلة في توجهاتها، قوية في مبادئها وبرامجها، معارضة للسياسات الخاطئة، منحازة إلى المصالح الحقيقية المشروعة لأوسع الفئات الشعبية وللمصالح الوطنية والقومية، وفي المقابل تكون مرنة في تنزيل برامجها، حريصة على الأمن العام وعلى الاستقرار، خطها الأحمر في ذلك مصلحة

الأوطان وأمنها، تاركة قنوات الحوار والتعاون مفتوحة مع الجميع في ما هو مشترك وصالح عام.

٣- التغيير بالتدرج لا بالطفرات

يعد تبني التدرج في تنزيل المشروع الإصلاحي سمة بارزة للتيار الوسطي. وهو جزء أصيل من منهج الإسلام في معالجة اختلالات الواقع. صحيح أن تطور الواقع من حالة مثقلة بالتخلف إلى واقع اجتماعي حيوي مشبع بالقيم الدينية السليمة وبالقيم الحديثة، يتطلب أمرين اثنين على الأقل هما:

- الانتقال التدريجي نحو القيم المرادة، دون قطائع أو هزات.
- الحفاظ على التوازن بين القيم الحديثة والقيم الإسلامية، فلا يقع الميل المفقد الهوية والذاتية الحضارية.

وكل حركات الإصلاح التي استعجلت التغيير، ولجأت إلى أساليب منافية لمنطق التدرج بتجاوز المراحل أو القفز على السلطة، باء مشروعها بالفشل، لأن السلطة الحقيقية ليست بالتسلط على الناس وإنما بإقناعهم وكسب قلوبهم.

٤- حل النزاعات دون عنف

يؤدي كل من الغلو والتشدد إلى العديد من التأثيرات السلبية الفردية والجماعية تزداد حدتها على قدر حدة ذلك الغلو والتشدد، وتؤجج العنف والنزاعات المختلفة.

- فعلى المستوى الفردي يكون الشخص المتشدد عرضة للارتباك وسوء التوافق، أما التوازن والاعتدال فيؤديان إلى التوافق النفسي والاستقرار والشعور بالأمن، ومن ثم الميل إلى سلوك الوسائل السلمية لتسوية النزاعات وقلة الميل إلى الأساليب العنيفة.
- وعلى المستوى الجماعي تعتبر الوسطية معينة على تفادي النزاعات وعلى حلها وتجاوزها بأقل الخسائر، كما تفيد في احتواء السلوكات الجماعية المتشددة، والتي هي مدمرة في كثير من الأحيان. علاوة على أنّ هذا الميل الوسطي مصلحة اجتماعية واقتصادية وسياسية تشيع الطمأنينة والفاعلية والحماس للعمل والإنتاج وتعمق الثقة بين الفاعلين. والسر في ذلك هو أن الوسطية تسهل التفاوض والتسويات وبلورة حلول توافقية لجملة من المشكلات المستعصية والقضايا العالقة، وتمكن من ثم، من حل النزاعات داخل مجتمعاتها سلمياً دون عنف..

وينعكس الانحراف عن الوسطية على مختلف مستويات وصيغ الاجتماع البشري اضطرابات وأنواعاً من القلق يمكن أن تذهب بالاستقرار وتزرع الفتن والمخاوف. وهذا قد يثير ردود الأفعال ويضيف انفعالاً إلى انفعال وتطرفاً إلى تطرف، وفي بعض الأحيان عنفاً إلى عنف.

وبعد: ليس المقصود في هذا المقال التوقف عند جميع التأثيرات الإيجابية للوسطية على الوضع الاجتماعي والسياسي، ولكن المهم هو إدراك حاجة العصر وحاجة وضع الأمة الإسلامية إلى الوسطية لتحقيق نهضتها وتنميتها. فلا تنمية بدون استقرار، ولا استقرار بدون وسطية. وإن من واجبات المسلمين اليوم إبراز وسطية الإسلام ترشيدا للفهم والممارسة، ومعالجة مختلف تشوهاتهما.

•••••

•••

•

المحامي الأستاذ منتصر الزيات -
الوسطية والتوازن السياسي

يسود اعتقاد مغلوط لدى البعض أن ترويج مضامين «الوسطية» يتم لصالح الحكومات، كما يفهم بعض المتشددين الوسطية على غير ما أراد الله سبحانه ونبيّه الكريم صلوات ربي وسلامه عليه فيتأبون عليها ظناً منهم أنها تباعد عن مواطن الجهاد ويصفون دعاتها بالدعة والضعف والخوَر، وقد خرّج العسكريُّ عن الأوزاعي أنه قال: (ما مِن أمرٍ أمَرَ الله ُبه إلا عارضَ الشيطان فيه بخصلتين لا يبالي أيهما أصابَ الغلو والتقصير)، فالوسطية هي التمسك بالإسلام على النحو الذي نهل منه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلف الصالح ((هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ)) (الإسراء: ٩) فالتمسك بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الوسطية كما في الحديث: «إنّهُ مِن يعش مِنكمْ فسيرى اختلافًا كثِيرًا فعليكم بسنتي وسنّة الخلفاء الراشدين المَهْدِيِّين عَضّوا عليها بالنواجِذِ وإيّاكم ومحدثاتِ الأمور فإنّ كلّ َبدعةٍ ضلالة».

لقد كان النص القرآني واضحاً في ترسيم خطوات الاعتدال من قلب وصايا الاستقامة وهو يقول للنبي الكريم صلى الله عليه وسلم: ((فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)) (هود: ١١٢) وقد رسم النبي صلى الله عليه وسلم خطاً مستقيماً على الأرض ورسم خطوطاً أخرى متعرجة وغير مستقيمة وتلا قول الله سبحانه: ((وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ)) (الأنعام: ١٥٣)، فالاستقامة وما تحتاج إليه من يقظة دائمة لعدم الخروج عن الطريق المستقيم قد تدفع إلى الغلو والتطرف والإفراط لهذا جاء التوجيه القرآني بعد الأمر بالاستقامة بعدم الطغيان، فشدة التعبد والرغبة في اتباع النبي دفعت البعض ممن عاصروا النبي صلى الله عليه وسلم إلى اتّباع التشدد بالإعلان عن الزهد والتقشف فقال أحدهم إني لا أنكح النساء وقال آخر وأنا أصوم الدهر وقال ثالث وأنا أقوم الليل كله، فعلّم معلّم الناس الخير هؤلاء والبشرية من ورائهم أن هذا السلوك المتشدد ليس من التديّن الحقيقي وإنما هو من التدين المغشوش وأوضح أنه يصوم ويفطر ويقوم وينام وينكح النساء. فتمام العمل لقبوله يستلزم أن يكون خالصاً صواباً.. خالصاً لوجه لله سبحانه، صواباً على نهج رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا بدوره لن يتحقق إلا بالعلم.

الاعتدال لغة

قال في القاموس المحيط: (العدل: ضد الجور، وما قام في النفس أنه مستقيم)، و(عدل الحكم تعديلا: أقامه، و(عدل) فلانا: زكّاه، و(عدل) الميزان (سواه)، و(الاعتدال توسط حال بين حالين في كم أو كيف، وكل ما تناسب فقد اعتدل، وكل ما أقمته فقد عدَلته وعدّلته)، والعدول:

هم الخيار. وذكر في القاموس المحيط: من معاني العدل والاعتدال: الحكم بالعدل، والاستقامة، والتقويم، والتسوية، والمماثلة، والموازنة، والتزكية، والمساواة، والإنصاف، والتوسط.

أما اصطلاحاً

فالاعتدال: هو التزام المنهج العدل الأقوم، والحق الذي هو وسط بين الغلو والتنطع من جهة، والتفريط والتقصير من جهة أخرى، فالاعتدال والاستقامة وسط بين طرفين هما: الإفراط والتفريط. والاعتدال هو: الاستقامة والتزكية، والتوسط والخيرية.

وكما ذهب الدكتور ناصر عبدالكريم العقل «الوسطية تأتي بمعنى: التوسط بين شيئين، وبمعنى العدل، والخيار، والأجود، والأفضل، وما بين الجيد والرديء، والمعتدل، وبمعنى الحسب والشرف».

أهم آفة أضرّت بالشباب في مناطق مختلفة من العالم العربي والإسلامي هي الجهل بمعنى عدم التعلم أو تلقى العلم من شيوخه حسب الأصول المعتمدة، وإنما اكتفى بعضنا بالنظر في الكتب والنصوص ومن ثم قاموا باستنباط الأحكام الشرعية دون أن يكونوا مؤهلين للقيام بهذه المهمة فكانت الأدلة على هوى القائمين على فكرة الخروج على أنظمة الحكم، بل كان البعض منا يضع النتائج مسبقاً ثم يبحث لها عن أدلة وفق مزاجه وتأويلاته التي استخلصها بمجرد النظر في النصوص.

وهنا أيضاً اسمحوا لي أن أشير إشارة عارضة إلى مسؤولية المؤسسات الدينية الرسمية والعلماء والدعاة في بعض الدول العربية، إذ لم ينهضوا بواجب الإشراف العلمي والفقهي على الشباب وتقاعسوا عن القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وهذا يفسر لنا أسباب دوامات العنف والتفجيرات التي قامت بها بعض الجماعات في مصر إبّان الثمانينات والتسعينات من القتال والخروج وقتل المدنيين والسياح الأجانب واستحلال أموال أهل الكتاب أو المصالح الحكومية. وأيضاً يمكن أن نشير إلى الأحداث والتفجيرات التي وقعت في أماكن مختلفة بمدينة الرياض حيث كانت النتائج تستخلص سلفاً عن تكفير الأنظمة والمتعاملين معها ومزاعم استهداف الأمريكان الذين يوجدون لأغراض قتالية أو تجسسية على زعمهم.. والتعرض لتجمعات سكنية بزعم وجودهم فيها، ثم استهداف مبنى الأمن العام الذي أودى بحياة سعوديين ومصريين حتى وصل الخلل إلى تخزين أسلحة ومفرقعات في مكة المكرمة وجدّة مما أحدث قلقاً كبيراً في قلوب المسلمين لولا أن الله أراد الأمن لبلاده وعباده هناك.

لقد اعترف إخواننا في مصر قادة الجماعات ببطلان أسانيدهم وتوفرت لديهم شجاعة الاعتراف والاعتذار عن الخطأ والندم، لكن مطلوب من الأجيال الجديدة الصاعدة ومن الحركات الإسلامية في كل مكان من بلادنا العربية أن يستفيدوا من التجارب وألا يبدأوا المشوار من بدايته. لا ينبغي النظر للوسطية على أنها ميوعة ومنجاة من كلفة النهوض بالدين وتكاليفه. إن الوسطية الحقة أن تكون وسط الناس مرشداً ومعلماً، أن تصدع بالحق كاملاً وتتحمل كلفته. الكلمة القوية من أسمى درجات الجهاد كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام جائر، فأمره ونهاه فقتله» قال الله عز وجل: ((إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ)) (الشورى: ٤٨) ، ((يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ)) (المائدة: ٦٧)، ((يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (٤٥) وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا)) (الأحزاب: ٤٥ - ٤٦).

ولقد كان الإمام علي بن أبى طالب رضي الله عنه ملتزماً بالنهج الوسطي الذي ورثه وتعلمه من رسول الله صلى الله عليه وسلم في فتنة الخوارج الذين رفعوا شعار «إن الحكم إلا لله» وقال عنهم هم إخواننا بغوا علينا، وأمر بقتالهم دفعاً لضررهم وبالقدر الذي يكفي لرد الاعتداء فإذا ما أوقفوا قتالهم أوقف قتاله. تلك معالم لاستراتيجية ضرورية تعمل على دفع غلواء التطرف والغلو والتكفير نحتاج إلى وضع بلورة واضحة لها فكرياً وشرعياً وسياسياً حتى نتمكن من لملمة كل الطاقات الممكنة في صفوف الأمة وهى تبحث عن موضع قدم لها بين الأمم الكبرى، وحتى نجنب بلادنا شرور الفرقة والتوتر والاستنزاف.

وقد فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم الوسطية بأنها العدل في تفسير ((وكذلكَ جعلناكُم أمةً وسطاً)) (البقرة: ١٤٣) في الحديث الذي رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري، وفسرها ابن جرير الطبري (٣ / ٢٤٢) بمعنى التوسط بين الإفراط والتفريط. وفسرها ابن كثير بالخيار الأجود (١ / ٢٧٥)

ومن المفاهيم الرئيسة في التصور الوسطي للنهضة الجديدة أن الفكرة تسبق الفعل ويترتب على هذا بالضرورة حقيقة أن «أهل الذكر» و»الذين يعلمون» أجدر بمقعد القيادة من «أهل الحماس» وبالطبع فإن لكل منهما دوره وفضله، لكن اختلال العلاقة بين «الحماس» و»العلم» يؤدي إلى تبديد الجهود وأحياناً يؤدي إلى كوارث يحتاج إصلاح آثارها إلى الكثير جداً من الجهد، فالنيات الحسنة وحدها لا تضمن نجاح المسعى، بل يجب بذل أقصى الطاقة للأخذ بالأسباب الدنيوية حتى تطير النهضة بجناحين.

وإعادة التوازن للعلاقة بين الفكر والفعل تفتح الطريق أمام الأكثر كفاءة ليحتل موقعه الذي يستحقه وفي الوقت نفسه تفتح الباب أمام كل متميز لأن يطمح إلى أن يخدم دينه مطمئناً إلى أن عمله سيكون موضع تقدير حقيقي، لا أن تغيب الكفاءات تاركة ساحة العمل الإسلامي لعدد قليل من الأدعياء والمتحمسين المفتقرين للروية والطائشين المجردين من الخبرة فتكون الحصيلة هزيلة.

وتأتي في الأهمية تالياً مباشرة قضية إعادة تأسيس مفهوم النهضة على أساس يقيم وزناً أكبر لقضية «الإبداع» كميدان للجهاد لنصرة الإسلام بحيث تتحول الطاقات الفاعلة في الأمة من التفكير في مواجهة الآخر بشكل واحد ووحيد توسع أفق نظرته صوب إبداع فكر وثقافة وعلم وتقنية وفن تدفع الآخر دفعا لأن ينظر للإسلام نظرة أكثر توقيراً إذ تنعكس عظمته في إنجازات أبنائه، فالإنجاز كمعيار للسعي لنيل رضا الله سبحانه وتعالى هو المعطى الذي يمكن أن يركز التيار الوسطي خطابه وعمله عليه، وهو ما يعبر عنه الداعية الإسلامي المعروف

الشيخ يوسف القرضاوي بعبارة لطيفة يقول فيها: إن المسلمين يعرفون كيف يموتون في سبيل الله ومن المهم أن يتعلموا كيف يعيشون في سبيل الله.

فالتخلف عدو للأمة في المفهوم الوسطي وهو وفق هذا المنظور عدو لا يقل خطراً عن أعداء الخارج دولاً كانوا أو حركات ذات نفوذ دولي تستهدف الإسلام. فالخروج من شرنقة التخلف في الداخل يسبق الطموح لمنازلة أعداء الخارج. وهنا تصبح الأمة كلها قادرة على المشاركة في صنع النهضة والقيام بفريضة الجهاد كل حسب طاقته وفي المجال الذي يستطيع أن «يبدع» فيه. واتساع المفهوم يعني اتساع جبهة الجهاد وإتاحة الفرص لمختلف الطاقات التي يستبعدها المفهوم المتشدد للجهاد.

إعادة الاعتبار للإسلام في بلاد المسلمين

تلك مهمة تحتاج إلى «جهاد» كلمة وفكر أصعب بكثير من الجهاد بالمعنى العسكري الذي يحصر بعض المتشددين فهمه وعمله في حدوده، لن يكون للإسلام نصيب حقيقي من المهابة والاحترام في «الخارج» مالم تتمكن الفصائل التي ترفع لواء الوسطية من ترسخ مبدأ احترام الإسلام وإعادة الاعتبار لدوره في الحياة العامة وشرائعه ومنظومته القيمية في «الداخل»، وهذا لا يعني قصر المهمة على التيار الوسطي واستبعاد التيارات الأخرى من فصائل الحركة الإسلامية، بل يعني أن النجاح في هذه المهمة مرهون بعوامل عديدة في مقدمتها القدرة على إقامة توازن بين التقدير الواجب للإسلام كمرجعية، والفضاء الواسع الذي يعتقد هذا التيار أنه مقبول شرعاً تحت سقف الشريعة دون تغليب لموقف مذهبي أو اختيار في قضية خلافية.

وإعادة الاعتبار للإسلام في داخل العالم الإسلامي يفرض على من يتصدى له أن يبذل الجهد على جبهتين: فبعض الأنظمة الحاكمة وفي بنيتها تأثيرات واضحة من التراث السياسي والثقافي الأوروبي تجعلها تتخوف من الدور المجتمعي والثقافي والسياسي للإسلام وتفضل تطويعه لخدمة أغراضها السياسية أو تهميشه تهميشاً تاماً، الجبهة الثانية هي جبهة المثقفين المتغربين الذين ينظرون إلى الإسلام بمنظار «استشراقي» يتراوح بين الحياد البارد والعداء الساخن!

وغني عن البيان هنا أن التزايد والتشدد في التصور ينتج عنه تشدد في الفعل ما يؤهل التيار الوسطي لدور كبير في هذه المهمة حيث تستجيب الفطر الإنسانية دائماً لمنطق الرفق واللين والرحمة بأكثر مما تستجيب لداعي التزمت والتضييق.

بناء الأمة لا الانقلاب على السلطة

وتحت هذا السقف يتحرك تيار الاعتدال مستهدفاً في المقام الأول البناء الهادئ عملاً بحديث الرسول الكريم: «إن المُنبَتَّ لا أرضاً قطع ولا ظَهراً أبقى»، فالذي يبقى حقيقة هو بناء الأمة عبر تغيير ثقافي طويل المدى لا الانقلاب على السلطة بأمل تغيير العالم بعمل واحد سريع

عنيف، فالذي يقاوم في العالم منذ مائتي سنة حملات الاقتلاع العنيفة التي يشنها الغرب علينا بضراوة، ليس النظم الحاكمة التي تخلى بعضها عن دوره في الدفاع عن هوية الأمة إما خوفاً من العدو أو انحيازاً له، وليس التيارات المتشددة التي اتخذت موقف القاضي الذي يصدر أحكام الإدانة والبراءة على المسلمين وقفاً لاختياراته الفقهية وانحيازاً لاتجاهاته المذهبية بل الوسطية التي عملت لقرون على الوقوف على ثغر الدفاع عن هوية الأمة ولم تقصر الجهاد على الدفاع عن حدودها.

وفي الختام نؤكد أن الحركة الإسلامية لا يجوز أن تتخندق وراء اختلافاتها، والتيار الوسطي بصفة خاصة يقدر لغيره من التيارات إيجابيات لا ينكرها إلا مجحف، لكنه يصدح بما يعتقد أنه الصواب في قضايا خلافية ويحاول أن ينبه إلى مخاطر الميل عن الصراط المستقيم إفراطاً أو تفريطاً فالتساهل والتشدد في تقديرنا وجهان لعملة واحدة.

والله أعلم.

• • • • •

• • •

•

الدكتورعدنان السيد حسين -
الوسطية السياسية: أساس الاستقرار السياسي على المستويين الوطني والعالمي

إذا كانت الوسطية تقوم على العدل والاعتدال، فإنها ستقود إلى الاستقرار السياسي داخل الدولة وفي المجتمع الدولي.

العدل يؤسس للاستقرار السياسي، فالعدل أساس المُلك كما هو معروف في الحضارة الإسلامية. وإذا كانت الوسطية ترفض في طبيعتها التطرّف والغلو... فإنها تساعد على الاستقرار السياسي من دون انقسامات مجتمعية داخلية وتهديد هيكلية الدولة بالسقوط.

عرفت مجتمعات الغرب أحزاب الوسط للحد من تطرف أحزاب اليمين واليسار، وهذا ما ساعد على إيجاد مناخ سياسي عام أكثر ديمقراطية. فالتعددية تضع أمام الشعب مجموعة خيارات وبدائل، بدلاً من نظام الحزب الواحد والرأي الواحد. لذلك، فإن المعارضة السياسية قائمة في مجتمع تعددي، ولا حياة ديمقراطية سليمة من دون معارضة سياسية في إطار سيادة القانون.

إن الوسطية في العلاقات الدولية ضرورة راهنة في زمن العولمة وتراجع سيادة الدولة، كما هي ضرورة بين صعود الرأسمالية الجديدة والأفكار المحافظة التقليدية، وكذلك في تسوية النزاعات الدولية، والنزاعات الأهلية داخل الدولة الواحدة. فالوسطية في الطرح السياسي مقدمة للتفاوض الذي يمهّد بدوره للتسوية والحل.

لأن الفكر السياسي متلازم مع بيئته الاجتماعية وما فيها من معطيات، وما قد تحمله من متغيرات، سيبقى هذا الفكر متطوراً.

وإذا كان الفكر السياسي متمحوراً منذ زمن المدينة الإغريقية القديمة حول السلطة والحرية والعدالة والديمقراطية، فإنه معنيّ في عصرنا بالتوقف عند المتغيرات العالمية المتسارعة. لقد تقدمت موجات العولمة، وسياسة القوة، حتى لتكاد الماديات تطبع حركة المجتمع المحلي والمجتمع الدولي بطابعها الخاص.

في مقابل هذه المتغيرات تتقدم فكرة الوسطية في الفكر السياسي لتكبح جماح التطرف الذي يتمظهر في العنف والإرهاب وسيادة القوة... وتبدو الوسطية، التي تتماهى سياسياً مع سياسة الاعتدال، حاجة عند الشعوب المقهورة التي تشهد انتهاكات متكررة لحقوقها الوطنية ولحقوق الإنسان الفرد فيها، وضرورة لتحقيق الاستقرار السياسي على المستويين الوطني والعالمي.

- ما هو مدلول مصطلح الوسطية؟
- وما هو مضمونه السياسي الذي يساعد على تحقيق الاستقرار؟

وعليه فإن الوسطية تعالج معضلات العنف السياسي والإرهاب الفردي والدولي وكافة أشكال التطرف. كيف ذلك؟

في مصطلح الوسطية

يشتق «مصطلح الوسطية» من كلمة «وسط» التي تشير إلى ما يقع بين طرفي الشيء. هذا ما يختلف عن كلمة «وسْط» التي تشير إلى موضع الشيء، وهي حالة ظرفية.

جاء في لسان العرب: «الوسْط مخفّفة يكون موضعاً للشيء كقولك زيد وسْط الدار، وإذا نصبت السين صار اسماً لما بين طرفي كل شيء»[١].

وقيل في الوسط إنه الخيار، أو العدْل. كما قيل في صفة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان من أوسط قومه أي خيارهم. وفي الشروحات والتفسيرات أن وسط الشيء هو أفضله وأعدله، أو هو الأجود، أو هو للخصال المحمودة. إنه خير الأشياء، أو هو أحمد الأشياء.

في مجمل مجامع تفسير القرآن الكريم نقع على هذه التفسيرات والشروحات. من أبي الحسن الماوردي، إلى أبي عبد الله القرطبي، إلى أبي الفرج البغدادي، إلى ابن كثير، إلى ابن أبي حيّان الأندلسي، إلى محمد بن يوسف الوهبي الإباضي، إلى جلال الدين المحلي وجلال الدين السّيوطي إلى ابي القاسم الزمخشري الخوارزمي، إلى أبي جعفر الطوسي، إلى عبدالرحمن الثعالبي المالكي، إلى أبي علي الطبرسي وغيرهم...

هذا ما يتأكد عند مراجعة تفسير الآية الكريمة: ((وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) (البقرة: ١٤٣) لقد وجد الماوردي ثلاثة تأويلات للأمة الوسط:

١. الخيار، أي وسط الحسب في قومه.
٢. التوسط في الأمور، فلا غلو ولا تقصير.
٣. العدل، لأن العدل وسط بين الزيادة والنقصان[٢].

وأشار القرطبي إلى قول الإمام علي في الدعوة إلى النمط الأوسط: «عليكم بالنمط الأوسط، فإليه ينزل العالي وإليه يرتفع النازل»[٣]. أي أن النمط الأوسط يقع ما بين طرفين.

من مجمل التراث الإسلامي المتعلق بالوسط، وتالياً بالوسطية، كانت القاعدة العامة: خير الأمور أوسطها. وصارت الوسطية نهج حياة، ومذهباً في الفقه، ودستوراً للأخلاق، وسلوكاً عاماً وخياراً سياسياً مرغوباً. ولأن الوسطية ترفض الغلو والتطرف التقت مع العدل والاعتدال، أو هي تقاطعت في مضامينها معهما بحيث صار التمييز بين هذه المصطلحات الثلاثة صعب

إلى حد بعيد. ومما لاشك فيه أن العدل يؤسس للاستقلال الاجتماعي والسياسي، فالعدل أساس الملك كما تشير الحضارة الإسلامية.

التماهي مع العدل والاعتدال

أشرنا إلى أن الوسط يعني الخيار أو العدل، وإلى أن وسط الشيء هو الأفضل والأعدل... وعليه فإن الوسطية تحولت إلى مذهب فكري يجافي الغلو والتطرف.

في الفكر الإسلامي عامة ركّز معظم الفقهاء على رفض التطرف والغلوّ فكانوا وسطيين ودعاة وسطية. هذا لا ينفي أن بعض السلف آثر التطرف في عدد من الأحكام والمواقف التي أدخلت المسلمين في صراعات ونزاعات داخلية وخارجية لا طائل منها. وكثيراً ما كان العدْل كابحاً للانزلاق نحو التطرف البغيض، الذي تمظهر في الاستئثار بالسلطة السياسية وتكريس ديكتاتوريتها، أو بلوغ مرحلة شخصنة السلطة التي تلغي غيرها على صعيد ممارسة الحكم.

«العدل أساس الملك» قاعدة إسلامية عامة، والعدل أولاً وأخيراً هو فريضة على المسلمين كافة، حكاماً ومحكومين، انطلاقاً من النص القرآني الواضح. وكيف تستمر شريعة الإسلام بلا عدل؟

انطلاقاً من ذلك، نلاحظ كيف أن الاعتدال في السياسة هو نوع من الملاءمة مع التسامح في الدين والمعتقد. فالاعتدال يحدّ من اندفاعة التطرف كونه يخفف من غلواء التنازع والتصارع. والاعتدال عدّة الحاكم الذي يلتزم جوهر الشريعة ألا وهو: الصالح العام.

إذا كان العدل ضرورياً عند الولاة في علاقاتهم مع الناس، فإنه ضروري كذلك في مقاضاة المتحاكمين، وفي علاقة الإنسان مع أسرته ومجتمعه[٤]. وعليه فإن الاعتدال مطلوب عامةً وبخاصة عندما تضطرب أحوال البلاد والعباد وتكاد تصل إلى مرحلة الحروب الأهلية والداخلية التي تجتاح عالمنا اليوم في غير منطقة ودولة. الاعتدال هو طريق الاستقرار.

الوسطية كمذهب في الفكر السياسي، تقود إلى الاستقرار في الحياة السياسية والاجتماعية على المستويين الداخلي والخارجي. في هذه الحال يتراجع دعاة التطرّف حتى لو اعتمدوا تأويلات محدودة لقدامى الفقهاء تحت عنوان «اتباع السلف الصالح»، ذلك لأن دعوة التطرف لا تعيش في مناخ الاعتدال. إنه مناخ التسامح على المستوى الإنساني، ومناخ قبول مختلف الآراء والأفكار لاستخراج ما هو أصلح وأفضل على المستوى العام. ومن الخطأ رمي الاعتدال بتهمة الضعف أو التراجع، فالشجاعة لازمة في وقت الحرب المشروعة، وفي اعتماد الموقف السليم والدفاع عنه. بل يمكن القول إن الظلم والجور هما من مسببات الفوضى العارمة، وإن التطرف قد يجرّ إلى تطرّف مقابل فيتهدد الاستقرار العام.

التطرف والعنف السياسي في مقابل الاستقرار

لم يعد العنف السياسي ظاهرة نفسية – سيكولوجية - محصورة في علاقات الأفراد داخل الدولة الواحدة، بل قد تمتد لتشمل العلاقات الدولية. فالحروب الاستباقية وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتحويل إنتاج السلاح إلى تجارة عالمية لها مروّجوها وأسواقها ومردودها المالي الضخم، واعتماد التهديدات في الخطاب السياسي من خلال الفضائيات والإعلام الحديث المستند إلى الثورة الإلكترونية... كلها مظاهر للعنف السياسي في العلاقات الخارجية، بل كلها مظاهر لتهديد الاستقلال الدولي.

أما في العلاقات الداخلية، داخل البلد الواحد، أو المجتمع السياسي الواحد، فإن العنف السياسي يكاد يسيطر على عدد من الجماعات والمجتمعات. مرّة بحجة المعارضة، وأحياناً باسم حرية الرأي والتعبير، وفي معظم الأحيان باسم طاعة ولي الأمر... علماً بأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولا حرية للرأي المدمّر الذي ينتهك كرامات الناس وأموالهم، ولا معارضة إيجابية إذا بنت خطابها السياسي على رفض الآخر المختلف عنها في موقف سياسي أو في فكرة سياسية لمجرد الاختلاف في الرأي.

في إطار الحد من العنف السياسي، ومن سياسة التطرف تبرز الحاجة إلى الثقافة السياسية، ثقافة مؤسسة على العلم، وعلى الإيمان بالكرامة الإنسانية في إطار حقوق الإنسان كافة، وعلى حقوق الشعوب في السيادة والاستقلال والحرية والتقدم وتقرير المصير. مثل هذه الثقافة تؤسس للاستقرار السياسي.

الوسطية والأحزاب السياسية

ثمة فارق جوهري بين الحزب والتحزّب. فالحزب ظاهرة سياسية - اجتماعية تنشأ في الدولة الحديثة وإن كانت موجودة في الإمبراطوريات والممالك القديمة تحت أسماء مختلفة. أما التحزّب فهو نوع من الانغلاق والعصبية، وإعلاء لحزب معيّن على بقية الأحزاب بل وإنكار لوجودها من الناحية السياسية، إنه مُهدّد للاستقرار السياسي داخل الدولة والمجتمع الدولي.

على منوال التحزّب عرفت أوروبا الحركات الفاشية والنازية في فترة ما بين الحربين العالميتين، فشهد العالم دماراً شاملاً وإبادات جماعية في الحرب العالمية الثانية. وكانت قد تأسست الحركة الصهيونية منذ مؤتمر «بازل» سنة ١٨٩٧ على قاعدة العنصرية التي ترفض التعامل مع الآخر على قاعدة الندية أو المساواة. وكما تزال إلى اليوم ترفض قرارات الشرعية الدولية على رغم ما يحوط هذه القرارت من التباسات.

وفي معترك الأحزاب السياسية نشأت أحزاب الوسط بين يمين ويسار انطلاقاً من تجربة الجمعية الوطنية الفرنسية (المؤسسة التشريعية) عقب الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩م. فما بين تطرّف الجهتين المتقابلتين: اليمين واليسار، جاءت أحزاب الوسط لتخفف من غلواء التطرّف السياسي، ولتطرح أفكاراً معتدلة قد تساعدها على الوصول إلى السلطة. وكثيراً ما جنحت

أحزاب الوسط نحو تطرف معيّن مما كان يفقدها صفتها الأصلية أو مبرر نشأتها، ويهدد الاستقرار العام.

في هذا الإطار الوسطي نشأت أحزاب الوسط في أوروبا، فظهر على سبيل المثال لا الحصر حزب الوسط في فنلندا منذ العام ١٩٠٦م تحت اسم «الاتحاد الزراعي» نتيجة انفتاحه على الطبقة الوسطى. كما تأسس حزب الوسط في السويد سنة ١٩٥٨ ليمثل الطبقة المتوسطة من غير الفلاحين، وليهتم باللامركزية والبيئة والدفاع عن مصالح المؤسسات الصغيرة وينادي بإصلاح الخلل الاجتماعي بين المدينة والريف. واعتمد حزب الوسط الاشتراكي الديمقراطي في البرتغال على الطبقة المتوسطة منذ العام ١٩٧٤ عقب سقوط الديكتاتورية[٥].. لقد عمت تجربة أحزاب الوسط معظم بلدان العالم، وباتت ظاهرة سياسية لافتة.

يبقى المعيار الأهم في تقويم الأحزاب السياسية هو في مدى ترويض التحزّب من خلال الإيمان العميق بالبعد الإنساني والأخلاقي للعمل السياسي، وهذا ما يقود لاحقاً إلى اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان في البرامج السياسية المطروحة.

الوسطية ترفض الإرهاب

إذا كان الإرهاب هو العنف المتعمّد الذي يضرب المدنيين والأبرياء لبثّ الذعر، ولتدمير المنشآت والمرافق والبيئة.. فإن الوسطية التي تقود إلى الاستقرار السياسي لا تأتلف مع الإرهاب، بل إن الوسطية العقلانية تجافي الإرهاب وتكافحه.

المقصود بالوسطية العقلانية تلك التي تفرد مكانة للعقل، أي التفكّر بعيداً من الغرائز والهوى العاطفي عند اتخاذ الموقف أو إطلاق الأفكار. والواقع أن العالم الإسلامي المعاصر بذل جهداً واضحاً لتحديد معنى الإرهاب وسُبل مكافحته قبل وقوع أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة الأميركية.

ورد تعريف الإرهاب في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي أقرها وزراء الداخلية العرب (١٩٩٨م)، وفي معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي (١٩٩٩م) حيث نقتبس منهما: «الإرهاب: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو أعراضهم أو حريتهم أو أمنهم أو حقوقهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو المرافق الدولية للخطر، أو تهديد الاستقرار أو السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية أو سيادة الدولة المستقلة»[٦].

كيف يلتقي الفعل الإجرامي مع الاستقرار السياسي؟ وكيف يقع إيذاء أناس وحقوقهم في دائرة الإنسانية والاستقرار السياسي؟

إن الإرهاب المدان لا يلتقي في أية حال مع العدل والاعتدال، أي أنه لا يلتقي مع الوسطية، بل هو حرب عليها. إن الوسطية العقلانية تكافح الإرهاب عندما تعتمد ثقافة الإعتدال وسياسة الاعتدال. والوسطية ذات بعد إنساني، بل هي ذات مضمون إنساني لأنها تنشد الأفضل، أي هي تنشد الاستقرار. وما أحوجنا في عالم اليوم إلى خطة عالمية مشتركة لمكافحة جذور الإرهاب في إطار تعريف محدد له، خطة تعيد الاستقرار إلى النظام العالمي.

فلسفة الحياد الإيجابي والاستقرار الدولي

عرفت العلاقات الدولية سياسة الحياد بين قوى متصارعة. وجرى تقنين هذه الظاهرة في إطار القانون الدولي العام بحيث تعترف الدول المجاورة لدولة معينة تنشد الحياد بهذا الوضع القانوني، وترتب عليه مواقف سياسية ملائمة.

كما عرفت العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ظاهرة مميزة هي ظاهرة الحياد الإيجابي التي تجلّت في مؤتمر باندونغ في أندونيسيا (١٨ - ٢٤ نيسان ١٩٥٥م) بحضور ممثلي ٣٤ دولة من آسيا وإفريقيا. وانطوت هذه الظاهرة السياسية العالمية على اعتماد الحياد بين الكتلتين الدوليتين المتصارعتين: كتلة الدول الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي السابق وكتلة دول العالم الحر بزعامة الولايات المتحدة الأميركية. على أن هذا الحياد ليس سلبياً بمعنى أن دول الحياد تسعى إلى الحد من انتشار التسلح النووي التقليدية، وتعمل لتوطيد السلم والأمن الدوليين، ومن ثم فهو حياد إيجابي لا يتنصل من المسؤولية الدولية، بل يضطلع بها في إطار صون الاستقرار الدولي.

على هذه القاعدة قامت سياسة عدم الانحياز في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب انطلاقاً من المؤتمر الأول في العاصمة اليوغوسلافية بلغراد سنة ١٩٦١. فكانت سياسة التحرر التي تقوم على الأسس الآتية:

١. اتباع سياسة التعايش السلمي بين الأمم والدول.
٢. تأييد حركات التحرير الوطني والقومي.
٣. رفض الأحلاف العسكرية، وبخاصة تلك التي تقودها الدول الكبرى.
٤. عدم الدخول في حلف ثنائي مع أية قوى دولية كبرى.
٥. رفض القواعد العسكرية الأجنبية في الدول اللامنحازة[٧].

نجحت سياسة الحياد الإيجابي التي تطورت إلى سياسة عدم الانحياز في مساندة استقلال الدول النامية، والدعوة إلى التكافؤ في العلاقات الدولية بحيث لا تستأثر كتلة معيّنة أو مجموعة دولية بالثروات والموارد العالمية على حساب المجموعات الدولية الأخرى. واليوم مع بروز سياسة القوة تزداد الحاجة إلى سياسة التحرر التي تعيد الاعتبار إلى مصالح الدول كافة بحيث لا يسيطر شمال غني على جنوب فقير، ويتخلص العالم من مشكلات الفقر والمرض وتدمير البيئة الطبيعية، ومن العنصرية وأشكال التخلف كافة. سياسة التحرر لا تختزل المصالح الدولية بدولة

واحدة أو بمجموعة دولية دون غيرها، سياسة التحرر تجد في فلسفة الوسطية منطلقاً فكرياً لإرساء قواعد التعاون في المجتمع الدولي.

أولويات في العمل السياسي

في ضوء هذه المحدّدات الفكرية يمكن اعتماد مجموعة أولويات في العمل السياسي على المستويين الرسمي والشعبي، هي:

١. الاقتناع بمبدأ التعددية السياسية في تولي السلطة وفي المعارضة[٨]. وهذا يقود إلى قبول التعددية الحزبية دون الوقوع في فخّ التحزّب.

٢. الإيمان بثقافة المشاركة السياسية، أي قبول الآخر المختلف سياسياً. فالأحادية السياسية تقود إلى التصادم مع المعترضين والمعارضين، وقد تفجِّر نزاعات وحروباً داخلية وأهلية من شأنها تهديد هيكليات الدولة بالسقوط. إن ثقافة المشاركة تساعد على تقدّم قيادات جديدة لتحتل مواقعها في المسؤولية السياسية الوطنية والعالمية.

٣. نبذ الاستحواذ بالنفوذ السياسي وبالثروات والموارد الطبيعية على المستويين المحلي والعالمي. وهذا يؤدي إلى نبذ سياسة الإقصاء أو الإلغاء في التعامل مع المجموعات السياسية المختلفة، والقبول بالوسطية الفكرية والسياسية.

٤. احترام حقوق الإنسان، بل الإيمان العميق بحقوق الإنسان، كل إنسان، وكل الإنسان. إن حقوق الإنسان هي مادية ومعنوية معاً، وأولها الكرامة الإنسانية التي يجب ألاّ تُمسّ. ألم تلتق كافة الشرائع السماوية والوضعية حول احترام الكرامة الإنسانية؟

٥. تطبيق مبدأ سيادة القانون على الجميع من دون محاباة أو تمييز. وبقدر ما يطبّق هذا المبدأ تنهض مؤسسات الدولة، ويتكرس الانتظام العام. والقانون الذي نتحدث عنه ليس داخليا فحسبً، وإنما هو إلى ذلك قانون دولي عام ترتضيه الإنسانية ناموساً لها في العلاقات التبادلية المؤسسة على التعاون والتكافؤ في المصالح. إن أخطر ما يصيب الأسرة الدولية هو ازدواجية المعايير في تطبيق القانون الدولي، فتنهار الثقة بين المجموعات الدولية وتعمّ الفوضى داخل الدولة والمجتمع الدولي.

٦. تنسجم مجمل هذه الأولويات مع سياسة الاعتدال بدلاً من سياسة التطرّف. وتغدو منهجاً في السياسة كما في سائر ميادين الحياة الإنسانية، يؤسس لاستقرار سياسي بعيداً من العنف والإرهاب والتهديد باستخدام القوة المسلحة.

• • • • •

• • •

•

الأستاذ محمد طلابي -
المصالحة الوطنية عنوان الوسطية في الفكر السياسي : تعالوا إلى كلمة سواءً بيننا وبينكم))

- ما القصد أولاً بالمصالحة الوطنية؟
- من هم أطراف المصالحة الرئيسيون في بلاد المسلمين؟
- في ظل العولمة ككابح لنهضتنا، أليست المصالحة الوطنية قدراً سياسياً وليست اختياراً سياسياً؟
- ما هي القواعد الأخلاقية والسياسية الضامنة لميثاق المصالحة بين الأطراف الرئيسية لها؟
- أين تكمن عوامل الدفع التاريخي اليوم لتحقيق مشروع المصالحة والتصالح مع الذات؟
- أليست المصالحة عنواناً لحركة التحرر الوطني في وثبتها الثانية؟
- ما هي الركائز السياسية الكبرى للمصالحة الوطنية بين أطرافها المعنية؟

أولاً:المصالحة الوطنية التاريخية في جوهرها تطبيع مع الذات لكسبها المناعة

في رأيي إن المصالحة عهد بالتطبيع الكامل والتاريخي بين أطراف الفعل الأساسيين في كل وطن إسلامي، عهد على التعاون لمداواة بعضنا بعضاً من كل الأمراض والمخاوف السياسية عند كل الأطراف السياسية، مخاوف لن تفرخ إلا الفتن والخصومات المنهكة لنا والمكبلة لنهضة بلادنا، والمحرفة لخط الإصلاح والنهضة والتقدم.

والمصالحة أيضاً ميلاد جديد لحركة التحرر في وثبتها الثانية، حركة تحرر ثانية لمواجهة ومقاومة الآثار المدمرة للغزوة الاستعمارية الثانية الجارية تحت عنوان: العولمة. حركة تحرر تضمن لنا موقعاً وموضعاً في الخريطة التاريخية للألفية الثالثة، وتحمينا من الانقراض التاريخي لا قدّر الله. وهي أيضاً (أي المصالحة) كحركة تحرر ثانية هي عهد سياسي توافقي تاريخي يضمن لنا على المدى البعيد امتلاك أسهم في الإنتاج الحضاري العالمي للحقب والقرون المقبلة.

أطراف المصالحة الرئيسيون في بلادنا هم كل أبناء التيار العلماني يميناً ويساراً. المؤمنين بإخلاص بالعمل الشرعي والمحبين فعلاً لوطنهم، مع كل دوائر التعبير عند هذا التيار: كالتعبير الفكري، السياسي، الحزبي، النقابي، الحقوقي والجمعوي وغيرها.

وأيضاً كل أبناء التيار الإسلامي بكل طوائفهم ومذاهبهم. المؤمنين بإخلاص بالعمل الشرعي والمحبين فعلاً لدينهم ووطنهم. مع كل دوائر التعبير عند هذا التيار: كالتعبير العقدي، الفكري، السياسي، الحزبي، النقابي، الحقوقي، إلى التعبير الجمعوي وغيرها.

والطرف الثالث في هذه المصالحة يتمثل بالحكام وبطانتهم: اللهم ارزقهم بطانة صالحة يا رب، خالية من اللصوص والحاقدين على البلاد والعباد.

لكن مهما تقدمت هذه الأطراف في تطبيع العلاقة في ما بينها وبالخصوص بين التيار العلماني الوطني والتيار الإسلامي، يبقى أن الطرفين الأساسيين في نجاح هذا العهد التاريخي لبلادنا هما: المساهمة الفعلية للمؤسسة الحاكمة باعتبارها عصب سلطة الدولة والمساهمة الفعلية للمجتمع باعتباره مصدر السلطة والسيادة من الناحية النظرية.

فالمؤسسة الحاكمة المتصالحة مع هذا الكل أعلاه بلا استثناء والراعية للكل بلا استثناء، ستعطي- لا محالة- لحمة قوية تمسك بقوة بين أطراف المصالحة فتحولها إلى عروة وثقى إن شاء الله.

كما أن احترام كل الأطراف السابقة للإرادة السياسية عند الانتخاب، لكل فئات وطبقات الأمة ولطموحاتها المستقبلية بلا إهمال أو ازدراء أو مبالغة سيقوي-لا محالة- من إمكانيات بناء حركة تحرر ثانية قادرة على بناء جهاز مناعة ضد طوفان العولمة الرهيب.

فنحن اليوم أمام معادلة سياسية دقيقة: فرجالات التيار الإسلامي اليوم ينبتون بقوة في وسط المجتمع، وبالمقابل وفي نفس الوقت ينبت رجالات التيار العلماني في جهاز الدولة. إنها المعادلة السياسية الصعبة.

وعلى حكماء هذين التيارين وحكام البلاد التفكر والتدبر في هذه المعادلة السياسية والتي لن تحل بطريقة نافعة للبلاد والعباد إلا بالتوافق والتركيب لأطراف الخير عند التياريْن وهو عنوان الفكر السياسي الوسطي. وبالوفاء بعهد المصالحة الوطنية، والتطبيع الجدي بين التيارين وبين الدولة والحركة الإسلامية في كل ربوع الأمة، فتصير من أسهل المعادلات السياسية في بلادنا.

أما الذي يفكر من داخل الدولة وأجهزتها أو من خارجها من اليساريين والعلمانيين في أن يستأصل الحركة الإسلامية باستعمال أجهزة القمع التي يمتلكها اليوم فهو واهم.

فالحركة الإسلامية الواعية والمنظمة ليست أكثر من رأس جبل جليد أو رأس هرم قاعدته العريضة هي الصحوة كمادة خام لإنتاج الحركيين الإسلاميين. فهي نهر يمكن تحريف مجراه أحياناً ، ولكن لا يمكن تجفيفه أبداً حتى وإن بنت عليه العولمة المعادية للإسلام وبدعم من حلفائها العلمانيين بالداخل، ألف سد عالٍ فلن تفلح. إنها سنة تاريخية جبارة تصعد من عمق التاريخ.

ونفس النصيحة أريد أن أوجهها إلى إخواني في الحركة الإسلامية الذين يعتقدون أن استمرار انغراس رجالاتهم في المجتمع، سيمكنهم من الهيمنة على المجتمع المدني اليوم ثم

السيطرة على المجتمع السياسي غداً. إنه الوهم أيضاً. إن هذا التفكير هو الآخر لا يخلو من سذاجة وعفوية فكرية وسياسية وتاريخية.

ثانياً:المصالحة تعني بلوغ الدولة والأحزاب والمذاهب والتيارات سن الرشد السياسي

وسن الرشد السياسي بوضوح ليس أكثر من أن تتسلح وتتحلى جميع الأطراف، حتى في مرحلة التدافع الحاد، بأخلاق وقواعد السلوك السياسي الراشد. بحيث يصير هذا السلوك أو القاعدة السياسية: موقفاً مستقراً وسلوكاً مستقراً وحالة نفسية إيجابية مستقرة في داخل كل الأطراف، لا تمرد عليها من أي طرف سواء أكان دولة أم حزباً إسلامياً أم حزباً علمانياً. عندها فقط سيكون بنيان المصالحة مرصوصاً ومتيناً. فما هي هذه القواعد؟

القاعدة الأولى: الأخذ بمبدأ الحوار

اعتبار الحوار موقفاً وسلوكاً وحالة نفسية ونظام حياة بين كل الأطراف. وهو قاعدة وسلوك عند الإسلامي مستمدان من الشريعة الإسلامية التي تدعونا للتعارف أو الحوار.

قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)) الحجرات: ١٣.

والتعارف في لغة القرآن أعلى شأناً من مصطلح «حوار». عبر عنه تراثنا الفقهي العظيم بالقول الحكيم: ((رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأيك خطأ يحتمل الصواب)). باعتبار أن لا أحد، غير الله العليم، يملك الحقيقة المطلقة من أي طرف كان، وبالحوار فقط نوسع دائرة الحقيقة. لذا فإن من الأخلاق العلمية الراقية أن نتحلى جميعاً بفضيلة الإنصات لرأي الآخر، ضداً على العادات السيئة للحوار ومنها: الإنصات بسهو لرأي الآخر أو عدم الإنصات بالجملة لمخالفك في الرأي.

والأخطر من ذلك التلبيس على من خالفك أو خاصمك. فلا تعتبره مخالفاً أو مخاصماً لك من أهل بلدك ووطنك أو عقيدتك. بل تعتبره عدواً يجب سحقه حتى وإن كان خسارة وطنية للنهضة، كما حدث في الجزائر. والتلبيس أن تأخذ بُتَفاً من أقوال أو أفعال خصمك الحقيقية وتلفقها بباطل فتؤولها وتعطيها معنى تريده أنت، لتوقع بغريمك في ميدان من ميادين الهلاك. ففي هذه الحالة اعلم أن باب الحوار مغلق.

هذا لا يعني أننا ضد المصارحة بالأخطاء الحقيقة، بل نحن مع ذلك، ولكن سنكون ضد نثر الأباطيل لأنها مفسدة سياسية وليست دهاء أو حنكة سياسة كما يتوهم بعض الممارسين السذج.

والشاهد أن الدولة والأحزاب بتياريْها الأساسيين، ملزمة باحتضان قاعدة الحوار والإنصات بعضها لبعض علّ وعسى أن يكتشف كل طرف ما يحتمله صوابه من خطأ،

ويكتشف ما يحتمله خطؤه من صواب. فتتوسع بذلك دائرة الحق والصواب وتتقلص دائرة الخطأ والباطل.وهذا أمر يخدم النهضة كثيراً. إذ نقلل به من الأخطاء، وخصوصاً منها الأخطاء القاتلة للنهضة، وهذا مؤشر على بلوغنا جميعاً سن الرشد السياسي -نحن أطراف المصالحة-.

القاعدة الثانية: الأخذ بمبدأ الحق في الاختلاف

ومعناه الإيمان بسنة التعدد والتنوع والتغير في ظواهر الخلق الإلهي الواحد الأحد. والحق في الاختلاف يعني الأخذ بالحرية الكاملة للناشطين السياسيين في تبني المرجعية الفكرية التي يستمدون منها خطهم السياسي العام ، ويستندون إليها في نتاجهم ا لفكري وسلوكهم العملي.

فلا حق لإقصائي علماني أو حاكم في أن يمنع بالعنف المادي والفكري حزباً إسلامياً من التعبير السياسي، بحجة خرافة عدم تدخل الدين في العمل السياسي المأخوذة من حقل سياسي في بيئة مسيحية تختلف شكلاً ومضموناً وتجربة عن تجربة الإسلام التاريخية.

وأيضاً لا حقّ لمتطرف إسلامي أن يفرض بالعنف المادي والفكري على حزب علماني الأخذ بأحكام الشريعة في صياغة برامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. قال تعالى: ((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)) (البقرة: ٢٥٦).

فالإيمان بحق الاختلاف يفضي بنا إلى أهمية التوافق بين أطراف المصالحة الوطنية على مبدأ ثابت في إدارة الخلافات والاختلافات. والمبدأ في نظري ليس أكثر من القاعدة الفقهية الرائعة التي صاغها علماء الإسلام وهي: (لنتعاون في ما اتفقنا عليه وليعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه). إلا أن هذا غير كافٍ. فلا بد من آلية لحسم الخلاف أو الاختلاف الذي يفضي إلى شل حركة العمل السياسي وتأزمه.

وهذه الآلية ليست أكثر من تبني الديمقراطية كوسيلة إستراتيجية في تداول السلطة والثروة وهي القاعدة الثالثة.

القاعدة الثالثة: اعتماد الديمقراطية كوسيلة إستراتيجية للتناوب على ممارسة الحكم

فمبدأ التناوب الديمقراطي كوسيلة استراتيجية وليس كفلسفة لممارسة الحكم وتنظيم الخلاف وفض النزاعات والأزمات المحتملة في العمل السياسي بين الطرفين الرئيسيين في المصالحة أمر حيوي للنهوض السلس لبلادنا وبأقل ما يمكن من الأزمات والصدمات ومن الجهد البشري والمادي، وبأقل حصة من الزمان التاريخي.

والديمقراطية عند المناضل الإسلامي وسيلة وليست فلسفة. فالديمقراطية، كفلسفة، عقيدة ملحدة لأنها تعتقد السيادة المطلقة للشعب في الحكم. وهذا تأليه للإنسان، وهذا

يتعارض مع مبدأ الشورى في الشريعة الإسلامية الذي يكون فيه الحكم المطلق لله والسلطة للأمة مقيدة بالشريعة.

قال تعالى: ((أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا)) (النساء: ٥٩).

هذه مساحة الاختلاف الأساسية بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية.

أما مساحة الائتلاف بين الشورى والديمقراطية كوسيلة للحكم فواسعة للغاية من حيث إن الشورى تستغرق الديمقراطية وليس العكس في وسائل الحكم. وهذا الائتلاف رصيد هام للمصالحة بين العلمانيين الوطنيين الديمقراطيين حقاً والإسلاميين الديمقراطيين حقاً.

في رأيي إن البرنامج السياسي الاستراتيجي للإسلاميين المؤمنين حقاً بالديمقراطية كوسيلة إستراتيجية للحكم برنامج مركب من مرحلتين تاريخيتين متداخلتين:

- مرحلة تاريخية سفلى: شعارها السياسي المركزي دولة الديمقراطية أولاً.
- مرحلة تاريخية عليا: شعارها المركزي دولة الشريعة ختاماً.

بتعبير آخر، فنجاح المصالحة التاريخية ببلاد المسلمين يَلْزم الحركة الإسلامية التبني الكامل للديمقراطية كوسيلة إستراتيجية لممارسة السلطة. وليس تكتيكاً خبيثاً أي سلماً يصعد به الإسلاميون إلى الحكم ثم يرمون به خارج اللعبة الديمقراطية حينما تصبح الديمقراطية لا تخدم مصالحهم الحزبية. هذا في رأيي خبث وتهور سياسي. بتعبير ثالث إذا أعطت صناديق الاقتراع بلا تزوير التزكية السياسية لليساريين ليحكموا البلاد فعلينا كإسلاميين الانضباط لإرادة الشعب، وألاّ نعاكسها أبداً، وألاّ نضع العصا في العجلة. فهذه مكيافيلية خبيثة. فالسياسة الشرعية تخضع للدين والأخلاق. بعكس السياسة الوضعية التي علينا الحذر من غوايتها الخطيرة.

الشيء ذاته بالنسبة إلى العلماني الديمقراطي حقاً. فيجب ألا تكون الديمقراطية في نيته وسيلة تكتيكية يصعد بها إلى الحكم ثم يرمي بها خارج ممارسته السياسية حينما تصبح هذه الوسيلة لا تخدم مصالحه.

بتعبير ثانٍ على العلماني الديمقراطي الحداثي حقاً أن يحترم إرادة الشعب أو الأمة إذا أعطت صناديق الاقتراع التزكية السياسية للإسلاميين ليحكموا البلاد.

ومن مساحات الائتلاف بين الإسلاميين الديمقراطيين والعلمانيين الديمقراطيين أن الديمقراطية تؤكد أن السلطة للشعب يمارسها من خلال مؤسسات الدولة، والشريعة الإسلامية نفسها تؤكد أن الأمة مستخلفة في الأرض. قال تعالى: ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)) (البقرة: ٣٠)، وإليها تعود السلطة العليا. وتمارسها بواسطة الشورى في

مؤسسات دولة الشريعة. قال تعالى:((وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)) (الشورى: ٣٨) .قال تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)) (آل عمران: ١٥٩).

فالاستخلاف والشورى يعطيان الحق للأمة في اختيار أولي الأمر، ومراقبتهم، ومحاسبتهم، ومحاكمتهم، وإقالتهم وفق دستور الأمة وهو الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون الأساسي للدولة والأمة الإسلاميتين.

والديمقراطية هي الأخرى جاءت بمبدأ القانونية في الحكم، أي أقرت بـ(دولة القانون). فكان الدستور شرطاً من شروط ممارسة السلطة في النظام السياسي الديمقراطي وممارسة العمران.ويعتبر مبدأ القانونية عند كبار فقهاء القانون الدستوري وكبار علماء السياسة من أهم الإصلاحات السياسية الجذرية في الثورة الليبرالية. وهذا صحيح، لكن ما هو أصح وأنصع من الشمس أن الإسلام، بلا منازع، هو الأب الأول لمبدأ القانونية أي (دولة القانون) قبل الثورة الفرنسية بـ ١٢ قرناً من الزمان. لقد صاغ الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم أول دستور مكتوب بتوافق مع مكونات الأمة في المدينة- بمن فيهم اليهود- مستمداً من شرع الله، عرف باسم (الصحيفة). فحتى كبار الطغاة من الحكام والسلاطين المسلمين كانوا لا يتجرأون على الحكم بغير الشريعة الإسلامية، باعتبارها دستور الأمة حتى مجيء الغزوة الاستعمارية العلمانية الأولى في القرنين التاسع عشر والعشرين لدار الإسلام.

ومن حقوق الأمة أيضاً في الإسلام حق المعارضة السياسية. وهي فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. قال تعالى: ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ)) آل عمران: ١١٠.

وحق المعارضة للزيغ السياسي فريضة سياسية، كشأن باقي الحقوق في الإسلام التي ترتقي إلى درجة الفرائض. أما الحق، فلصاحبه الاختيار بين ممارسته أو عدم ممارسته بعكس الفريضة. فالحق في الإسلام فرض كفاية، وإذا لم يقم به أحد من المسلمين أصبح فرض عين على كل مسلم، وإذا لم تزاوله الأمة أصبحت آثمة. من هنا تظهر القوة النوعية لحقوق الإنسان في الإسلام.

فالحق في المعارضة يعني الإيمان بالحق في الاختلاف والإيمان بمبدأ التعددية الفكرية والسياسية كما سنرى.

إذاً في كل هذه القضايا السياسية الكبرى نلمس بوضوح تطابقاً معتبراً بين وجهتي نظر الديمقراطية العلمانية والإسلامية. وهذا جيد للغاية، ورصيد كبير للاستثمار السياسي في المصالحة عند عقلاء وحكماء المصالحة التاريخية.

والديمقراطية باعتبارها الركن السياسي لليبرالية أخذت بمبدأ فصل السلطات الثلاث: السلطة التنفيذية، التشريعية والقضائية، واستقلالها النسبي بعضها عن بعض. وهو من

الإصلاحات السياسية الجبارة التي جاءت بها الليبرالية لتجاوز النظام السياسي الكلياني أو الشمولي الذي يجمع فيه شخص واحد كل السلطات الثلاث.

وأكدت مبدأ استقلال المجتمع المدني عن المجتمع السياسي وعن الدولة. والاستقلال النسبي بين دوائر: الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها. والديمقراطية هي الأخرى تؤكد مبدأ التعددية الفكرية والسياسية وغيرها.

للأسف جاءت الاشتراكية لاحقاً فأجهزت على هذا الفكر الليبرالي الثري والثوري بالمفهوم السياسي الراشد للكلمة، واستعاضت عنه بفكر معاد للتعددية ولمبدأ فصل السلطات، ولاستقلالية مؤسسات المجتمع المدني. وأقامت على أنقاضه نظاماً سياسياً شمولياً موغلاً في الظلامية والاستبداد والرجعية السياسية. إنها الأنظمة الشيوعية والاشتراكية في الحقبة السوفييتية، وملاحقها في العالم حتى سقوطها المدوي في نهاية الألفية الثانية.

فما حكم الإسلام في مبدأ التعددية وفصل السلطات؟ وهل تدعو الشريعة الإسلامية إلى نظام سياسي (شمولي) شبيه بالنظام السياسي الشيوعي كما يزعم العلمانيون؟

إن قراءة غير متعصبة في تجربة الإسلام التاريخية وبعقول مبصرة لا غِشاوة أيديولوجية عليها، تؤكد لكم أن الإسلام بريء من التصور التوتاليتاري أو الشمولي للحكم السياسي كما عرفناه سابقاً.

إن تعدد المذاهب الفقهية في الفترة الإسلامية المزدهرة، والتي بقي لنا منه اليوم خمسة مذاهب على الأقل، أربعة مذاهب سنية، والمذهب الشيعي الجعفري، لدليل على إقرار الشريعة الإسلامية بالتعددية مبدأ وتطبيقاً.

إن نظام فصل سلطات أولي الأمر كان أمراً قائماً نصاً وواقعاً. فالسلطات الرئيسية: التنفيذية، التشريعية (الفتوى) والقضائية كانت منفصلة بعضها عن بعض.

فاقرأوا عن القاضي في عهد النهوض الإسلامي الأول، في كل دار الإسلام وكيف أنه كان لا يحكم إلا بما أنزل الله ووفق المذهب المعتمد، وكان يرفض تدخل، ليس وزير الداخلية، بل الخليفة والسلطان نفسه. ومثال وقوف الخليفة الراشد علي بن أبي طالب، وهو أمير الأمة، أمام القضاء والحكم ضده بالعدل لصالح اليهودي مثال تاريخي مدوٍ في استقلال القضاء الإسلامي وعدله.

لقد كانت السلطة القضائية مستقلة كل الاستقلال عن السلطة التنفيذية. وهذا ما افتقدناه اليوم بعد سقوط دولة الشريعة ومجيء دولة العلمانية والقانون الوضعي. فأصبحنا جميعاً تحت جحيم نظام شمولي، كل السلطات الثلاث في قبضة رجل واحد أو حفنة واحدة من الرجال المستبدين. واقرأوا بعين مبصرة وعادلة عن مؤسسة الفتوى (السلطة التشريعية) وهيئة المفتين والعلماء في تلك المرحلة: لقد كان الحاكم لا يتخذ قراراً كبيراً إلا وكان بعد شورى ملزمة للفقهاء والعلماء.

فها هو أمير المسلمين، يوسف بن تاشفين زعيم المرابطين، لم يتخذ قرار توحيد الأندلس تحت حكمه إلا بعد أن استشار فقهاء المالكية بالمغرب والأندلس، باعتبارهم صفوة الأمة المثقفة وأهل الشورى وسلطة الإفتاء أي التشريع. بل استشار حتى كبار علماء عصره من خارج الغرب الإسلامي، وهما حجة الإسلام أبو حامد الغزالي والعلامة الطرطوشي فأفتى الكل بقرار التوحيد.

بل إن كثيراً من العلماء والمثقفين الإسلاميين العضويين من أهل العلم والفتوى والقضاء تعرضوا للتعذيب والقتل فداءً للإفتاء والقضاء المستقل وقول كلمة الحق وذوداً عن مبدأ القانونية ضد حاكم ظالم خرج عن الأخذ بدستور الأمة وهو الشريعة. مثال ذلك ما حدث للإمام مالك الذي عذب والإمام ابن حنبل الذي أعدم في عهد الخلفاء العباسيين، والعلامة الشهيد عبد السلام جسوس مع السلطان م. إسماعيل بالمغرب الذي رفض أن يصدر أو يزكي فتوى غير شرعية تسمح بتمليك ذوي البشرة السوداء للسلطان كعبيد. فكان جزاؤه الإعدام. تقبله الله من الشهداء. والأمثلة بالمئات في كل دار الإسلام. كل هذا يقدم الدليل على التطبيق الحي لمبدأ فصل السلطات في الإسلام وامتلاك كل سلطة لشخصيتها المستقلة. والدليل على التطبيق الحي لمبدأ القانونية:(دولة العدل والقانون). والدليل على غياب النظام السياسي الشمولي الذي ينعتون به الإسلام ظلماً أو جهلاً، والذي عرفته الأنظمة الشيوعية والفاشية في القرن العشرين. بحيث تم تركيز كل السلطات في يد حزب واحد أو زعيم واحد أو حاكم واحد من دون مجتمع مدني ومن دون تعددية. فالإسلام براء من ذلك.

أما استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن المجتمع السياسي في مجتمع الحداثة الغربي بأحزابه ونقاباته ومنظماته الحقوقية والشبابية والنسائية والجمعوية، وحقها في ممارسة المعارضة للدولة ، كل ذلك كان له نظير في المجتمع الأهلي الإسلامي. فحق المعارضة أو القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كان في متناول كل مسلم، باعتبار الإسلام ملكاً مشاعاً للجميع. وليس ملكية خاصة كما هو شأن الديانة المسيحية التي كانت ملكاً خاصاً بسلك رجال الكنيسة.

ومن أهم منظمات المجتمع الأهلي الإسلامي للنهوض الأول: مؤسسة الحسبة، مؤسسة الفتوى، مؤسسة الحنطة (نقابة الحرفيين)، مؤسسة الوقف، مؤسسة المسجد الذي أدى أدواراً عظيمة في تاريخ الأمة كمركز للصلاة والتعبد ومقر للحكم والقضاء والفتوى والتربية والتعليم ومنبر للإخبار. ودار ندوة للنقاش العلمي، ومقر لمعارضة الظلم، ومقر لانطلاق جيوش المجاهدين في سبيل الله.

كما لعبت العصبية والزاوية في دار الإسلام دور الحزب في العصر الحديث، قال ابن خلدون إن العصبية (كانت غايتها الملك). أي ممارسة السلطة وهذا هو ما يميز الحزب الحديث عن النقابة والجمعية وغيرهما: فهو يبغي الممارسة المباشرة للسلطة وهما ليستا كذلك.

كل هذه المؤسسات المدنية الإسلامية المستقلة عن الدولة إضافة إلى الشريعة الإسلامية باعتبارها دستور الأمة المقدس، مثلت درعاً واقياً للدولة والأمة من خروج الحاكم أو المحكوم عن الحكم بغير ما أنزل الله. وحتى إن صمم الحاكم على الخروج عن دولة القانون (دولة الشريعة) فإنه يضطر إلى ليٍّ عنق النص القانوني لا إلى رفض النص القانوني أي القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة. وهذا دليل على تجذّر مبدأ القانونية عند المسلمين -رعية ورعاة- في زمن جودة المنتج الإسلامي الحضاري.

مجمل الكلام أن الإسلام تجربة وشريعة وعقيدة أقر بمبدأ التعددية وفصل السلطات واستقلال المجتمع المدني عن المجتمع السياسي، بل أنجز هذه المهمة بدءاً من القرن السابع الميلادي ولم تنجزها الحداثة والليبرالية إلا في القرون الثامن والتاسع عشر والعشرين الميلادية.

وهذا التطابق بين التجربة الغربية وتجربة الإسلام مهم ولومن حيث الشكل التنظيمي للسلطة، إذ لكل تجربة غاياتها ومضامينها وفلسفتها. فالشكل التنظيمي هنا مهم جداً ونافع للتقريب بين أطراف المصالحة ببلادنا ويوجد مساحة ائتلاف كبيرة بينهم.

ثالثاً:المصالحة تستدعي اعتماد المنظومة الحقوقية للإنسان المتطابقة في المرجعيتين

أي تبني الجميع للميثاق العالمي لحقوق الإنسان غير المتصادم مع الشريعة الإسلامية، مع إضافة الحقوق الإسلامية غير الواردة في الميثاق الدولي، وما أكثرها. فكل الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان الوضعية متضمنة في مقاصد الشريعة الإسلامية مع زيادة كبيرة للغاية.وأدعو أبناء الوطن من التيار العلماني والمنظمات الحقوقية الوضعية إلى إدراكها والانتفاع منها لصالح البشرية جمعاء ولصالح المصالحة الداخلية. لأن الإسلام اهتم بكل حقوق بني آدم: حقوقه المادية وحقوقه الروحية. بعكس الحداثة التي لم تهتم إلا بالحاجيات المادية وأهملت العمق الروحي للإنسان. فهي فلسفة تمشي على رجل واحدة وتنظر بعين واحدة، وهو الخلل العميق لحضارة الغرب اليوم. والعودة الحثيثة للدين اليوم في العالم هي رسالة احتجاج قوي على هذا الخلل العميق في الحضارة العلمانية.

أبرزنا في سالف الذكر أن الإسلام لا يختلف مع الحداثة باعتبارها تعبئة وتمايزاً ولكن يختلف معها باعتبارها علمانية ويختلف معها في المضمون الذي تعطيه الحداثة لمفهوم الحرية. ونضيف أن الإسلام يختلف معها أيضاً في القيمة التي تعطيها للإنسان نفسه والتي تحكمت في مضمون الحرية وحقوق الإنسان عندها.فطبيعة القيمة وحجمها محدد كبير لمنظومة حقوق الإنسان وحجمها في المرجعيتين.

وهذه القيمة للإنسان في العقيدتين الوضعية والإسلامية يمكن قياسها بالتدبر في ثلاث قضايا كبرى تهم الكائن الآدمي هي: (قضية خلق الإنسان وقضية كرامة الإنسان وقضية الغاية من خلق الإنسان).

في قضية خلق الإنسان تتبنى الفلسفة الغربية المنظور المادي التطوري. ففي تصور النظرية التطورية لداروين المهيمنة أن إنسان اليوم الذكي والعاقل، ذا الإرادة القادرة على الاختيار من متعدد، ذا المخيلة العابرة للزمان والمكان، والمستقيم القامة الذي يمشي على رجليه سوياً، لم يكن في غابر الأزمان لا ذكياً ولا عاقلاً ولا متخيلاً ولا ذا إرادة. بل كان حيواناً غريزياً كمثل حيوانات عصرنا ويمشي على أربع.

فعند أهل هذا المذهب الحياة كلها في الأصل ليست أكثر من خلية بسيطة من البلازما البحرية تطورت عبر أزمنة سحيقة، فانبثقت منها كل الكائنات الحية بما فيها الإنسان. بل تزعم أن الأجداد الأوائل للإنسان العاقل هم القردة؟ لكن الصراع من أجل البقاء والعمل الذي فُرض على هذا القرد تحت ضغط الحاجة المادية للعيش والبقاء كما يزعمون، أعطاه خصائص جديدة جسدية شملت قامته وخصائص دماغه. فورَّث هذه الخصائص التي اكتسبها في تطور طويل إلى أحفاده، فحولتهم من قردة إلى إنسان عاقل، ذكي، متخيل ومستقيم القامة! ولا ندري ما هو نوع الحيوان الذي كان الجد الأول للقردة! وحكم نظرية التطور هذا ينسحب على كل الكائنات الحية وليس على الإنسان فقط.

والبحث العلمي اليوم يدحض نظرية داروين بالمرة ، مؤكداً بذلك الحقائق القرآنية حول الإنسان.

لقد أثبت البحث العلمي اليوم أن عدداً كبيراً من الكائنات الحية خلقت مكتملة وفجأة ومن دون أي تطور لها في الزمان، أي خلقت بالطفرة الواحدة مكتملة البناء، وليس حصيلة تطور ارتقائي في الخلية الأولى عبر الزمان ووفق قانون صراع الأنواع وقانون البقاء للأقوى والأصح.

وهذا يتطابق مع ما جاء في القرآن الكريم حول خلق الإنسان. قال تعالى: ((لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ)) (التين: ٤)، أي مكتملاً دفعة واحدة. ولم يكن كائناً ناقص البنيان الجسدي والعقلي ليكتمل بنيانه بالتطور الارتقائي عبر الزمان الممتد كما زعم داروين بهتاناً.

قال تعالى: ((ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ)) (السجدة: ٩).

والبحث العلمي في الرياضيات يؤكد اليوم أن ارتقاء الكائن الحي - كالإنسان مثلاً - من نوع إلى نوع آخر مستحيل لأن هذا التطور الارتقائي، من نوع الخلية إلى نوع السمكة إلى نوع القرد إلى نوع الإنسان على سبيل المثال، يتطلب عمراً يفوق بكثير عمر غلاف الكائنات الحية الذي لا يتجاوز مليار سنة في تقدير العلم اليوم. وعمر الإنسان حسب الدراسات التاريخية لعلم الحفريات وعلم الآثار لا يتعدى مليون سنة. وهو حيز زماني لا يكفي للحصول على إنسان اليوم العاقل الذكي، ذي الإرادة والذي يمشي سوياً. بل أكد العلم اليوم أن السلف لا يورث الخلف إلا الجينات الأصلية وليس المكتسبة.

وأثبت العلم اليوم أيضاً أن التطور في المخلوقات وفق قانون الصدفة خرافة كبيرة. لأن التركيب الخاطئ بين العناصر الكيماوية ومحاولة التصويب لهذا الخطأ يتطلب عمراً كونياً؛ وحجم من المادة الكونية يتجاوز عمر هذا الكون وحجم مادة الكون اليوم.

فنجاحك في إخراج عشرة دراهم مرقمة من واحد إلى عشرة من جيبك بالترتيب من رقم واحد إلى رقم عشرة، يتطلب منك ،حسب العالم الأمريكي الشهير«كريسي موري سن» تكرار المحاولة ١٠ مليارات مرة[١].

هذا في أمر بسيط. ولكن ما بالك في تركيب معقد للغاية تكون حصيلته نظاماً محكماً لمكونات الذرة ؟ أو نظاماً محكماً لمكونات الخلية الحية أو نظاماً محكماً لنظام المجرة ؟ ناهيك بعدد هذه الذرات والخلايا الحية والمجرات في الكون!!! فكم سيتطلب كل هذا من الزمان ومن المادة الكونية لتعويض الهدر في المادة والزمان نتيجة تكرار المحاولة والخطأ المفروضة بقانون المصادفة؟

إن عدد السنوات اللازمة لاحتمال الحصول على مثل هذا الكون حسب علماء الرياضيات رقم لا يمكن كتابته. وهو كتابة ١٠ مليارات سنة أمام ٢٣٤ صفر[٢].

فالخلاصة أن نظرية التطور والخلق بالصدفة هي أكبر خرافة في العصر الحديث ألصقت بالعلم زوراً وبهتاناً أو خبثاً من أهل المادية والإلحاد. فنظرية التطور وقانون الصدفة يبغيان نفي الغائية في الوجود وأن حياة الإنسان عبث بلا غاية، وتبغيان نفي وجود الغيب ووجود الله الخالق البديع. فهي أكبر محاولة لإضفاء الصبغة العلمية على عقيدة الإلحاد التي لا تؤمن إلا بعالم الشهادة أي العالم المادي الذي يؤكده العقل والعلم المادي ليس إلاّ.

للبرهنة العقلية على وجود عالم الغيب أصوغ المثال الآتي من مملكة الحياة. لعلّ ناكريه يتفقهون.

إن الله تعالى قد خلق المادة الحية لكوكبنا في ترتيب نعلم منه أربعة مستويات هي: مملكة النبات، مملكة الجراثيم والكائنات المجهرية، مملكة الحيوان ومملكة الإنسان، وقد زود الخالق مملكتي الحيوان والإنسان بجهاز عصبي ودماغ، لكنه وضع حدوداً لإدراكهما ، أي حدّد لكل منها عالماً للشهادة وما بعده فهو عالم غيب لها.

فالله الخالق البديع زود عالم الحيوان بدماغ وحواس لها حدود في الإدراك لعالم الموجودات، بحيث إن ما تدركه هو عالم الشهادة بالنسبة لها، وما لا تدركه بجهازها الحسي فهو عالم غيب لا يمكن أن تعلم عنه شيئاً.

فالقرد وهو من أقدر الحيوانات على الإدراك الحسي للموجودات في أوساط عالم الحيوان، لا يمكنه أن يدرك بدماغه وحواسه أشكال الموجات الضوئية والصوتية وقوة المغناطيس وقوة الجاذبية وعالم الرياضيات والمعادلات الفيزيائية والكيميائية وغيرها من المجردات الفكرية اللاحسيّة. فكل هذا بالنسبة له خارج عالم الشهادة أي من عالم الغيب عند القرد. فإن قدّر لهذا القرد أن يكون ماركسياً لأنكر كل ما ذكرت واعتبره ميتافيزيقا وأوهاماً، ما

دام هو غير قادر على إدراكه في صورة محسوسة. لكن كل ما ذكرته موجود. أليس كذلك ؟ رغم كونه ليس من عالم الشهادة الخاص بعالم الحيوان. فالمشكل كامن فقط في كون دماغ الحيوان وحواسه المدركة مركبة وفق حدود وسقف يستحيل معها إدراك ما فوق عالم شهادتها الخاص بها.

هكذا هو الإنسان، لقد خلق الله الإنسان من طين ونفخ فيه من روحه فزوّده بدماغ وعقل وحواس طبيعية للإدراك وأخرى غير طبيعية يصطنعها الإنسان بنعمة العقل، كالمنظار والميكروسكوب ومكبر الصوت والأشعة السينية وأشعة الليزر وغيرها كثير. فتعطيه إمكانيات أكبر لإدراك عالم الشهادة. فعالم الشهادة عند الإنسان أوسع وأعمق بكثير من عالم الشهادة عند الحيوان. هناك مساحة واسعة من عالم الشهادة عند الإنسان هي عالم غيب عند الحيوان.

لكن الله الخالق العظيم الذي وضع حدوداً للإدراك عند الحيوان أيضاً -ولحكمة ربانية يعلمها وحده- وضع حدوداً للإدراك عند الإنسان. حدوداً لن تتعدى عالم الكون المادي في أقصى الحدود، مهما وظف العقل البشري من الوسائط التكنولوجية العالية التطور.

فهل معنى هذا أن الله الخالق غير موجود؟ وأن مخلوقاته من الملائكة والجن والدار الآخرة والجنة وجهنم وغيرها -التي لا يعلمها إلا الله العليم الحكيم- غير موجودة ؟ فجواب أهل الإلحاد سيكون بالتأكيد لا وجود لموجود خارج عالم الشهادة، أي خارج ما يدركه الإنسان بجهازه الإدراكي.

وهذا الجواب طبعاً سيكون نفسه جواب القرد كبير الحيوانات: لا شيء موجود خارج عالم الشهادة ، أي خارج ما يدركه القرد بجهازه الإدراكي، فينكر بذلك وجود عالم الموجات الضوئية والصوتية وقوة الجاذبية وعالم الأفكار والعلوم وغيرها مما يستحيل عليه إدراكها بدماغه وحواسه.

إن عالم الغيب بالنسبة للإنسان المؤمن موجود حقاً. لكن إدراكه بالعقل البشري محال إلا بوحي من الله عز وجل لرسله وأنبيائه. وغير هذا فهو تكبر وعناد من هذا الإنسان. علينا نحن بني البشر أن نتواضع ونعرف قدرنا، ونعي بأننا نمتلك جهازاً عقلياً له حدود في الإدراك. ولن يدرك كل شيء فهذه أنانية مريضة ورثها العالم المعاصر عن فلسفة الأنوار في القرن الثامن عشر، والتي قدست العقل بدل أن تقدره كما قدره الإسلام. إننا لسنا إلا مخلوقاً من مخلوقات الخالق العظيم وأن ما ننعم به من عقل ليس أكثر من قبس من نفخة من روح الله، وأن الحكمة والعلم المطلق لله العليم الحكيم.

وبالمقارنة بين قيمة الإنسان في المرجعية الغربية ومرجعية الإسلام تظهر الفروق النوعية بينهما:

- فأول قيمة عظمى يتكرم بها الله عز وجل على بني آدم أن خلقه دفعة واحدة مكتمل البنيان العقلي والجسماني. ولم يخبرنا ديننا الحنيف أنه كان حيواناً أو قرداً تطور في الزمان. فراجعوا القرآن والحديث والتراث الثقافي الإسلامي ومؤلفات كبار العلماء

غير المتأثرين بالفلاسفة الإغريق، فلن تجدوا تعريفاً للإنسان تحت مسميات (حيوان ناطق أو حيوان عاقل أو حيوان اجتماعي..) حاشا أن يكون حيواناً كما هو رائج في ثقافة الغرب القديم والحديث. وعند مثقفينا الحداثيين العلمانيين مع الأسف.

وغياب هذه المسميات في عقيدة الإسلام وثقافته دليل على التكريم الذي حظي به الإنسان في الإسلام. ودليل على القيمة الخاصة التي مَنَّ بها الله على بني آدم. وفضلهم على كثير من خلقه تفضيلا تاماً. قال تعالى: ((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)) (الإسراء: ٧٠).

من أجل هذه القيمة تعددت الأحكام الشرعية التي تبغي حفظ آدمية الإنسان من السلوكيات الحيوانية، وتنأى به عن التشبه بالقطيع في المأكل والمشرب والجلوس والنوم واللباس وتدعونا آيات الله في القرآن الكريم بإلحاح إلى التفكر والتدبر والتأمل والاعتبار، وهذه كلها من خصائص الآدمي وليس الحيوان غير العاقل. بعكس الفلسفة الغربية المادية التي أكدت أن الإنسان حيوان عاقل أو ناطق، فإن تصورها الهابط هذا للإنسان انعكس على سلوكيات الإنسان الغربي اليوم، التي فيها الكثير من السلوكيات غير الآدمية القريبة من سلوك القطيع كالإباحية الجنسية، وكالزواج المثلي، والعري كالحيوان، وغيرها. باختصار جاءت عقيدة الإسلام برسالة «أنسنة» البشر وتمدين الشعوب والأمم.

- الفرق الثاني بين المرجعيتين أن الإنسان في عقيدة الإسلام تركيب لعالم المادة (الطين) وعالم الروح. قال تعالى: ((وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ)) (الحجر: ٢٦).

ثم قال تعالى : ((فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ (٧٢) فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٧٣) إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ)) (ص: ٧٢ – ٧٤).

لهذا فضّله الله على كثير من خلقه لأنه فعلاً مخلوق نوعي في هذا الكون لأنه تركيب وسط بين الملائكة في عالم الروح والطين في عالم المادة. وهذا ما لم ينعم به مخلوق آخر كما يخبرنا ديننا، والعلم لله.

أما في المرجعية الغربية فهو ليس أكثر من مادة عالية التعقيد. وفي ذلك حطٌ من قيمة الإنسان. فالمادة مهما كان الأمر هي أقل قيمة من الروح. وهذا الفرق الثاني لقيمة الإنسان بين المرجعيتين.

وتظهر القيمة النوعية للإنسان في الإسلام أن الله خلقه بيديه؛ قال تعالى: ((قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ)) (ص: ٧٥). وهذا شرف عظيم للإنسانية جمعاء.

وتظهر القيمة النوعية له أيضاً حين احتفل الله سبحانه وتعالى بميلاد الإنسان، وما أدراك ما هذا الاحتفال؟ إنه أمر الله للملائكة بالسجود لآدم كما في الآية أعلاه. وسجود الملائكة هنا هو سجود تكريم عظيم من رب العزة للإنسان، وليس سجود عبادة. فالمعبود الوحيد الأحد هو الله لا إله إلا هو. هل نشعر نحن بني البشر بهذا الكرم الإلهي العظيم ؟ أم أننا في غفلة كالأنعام؟

فالمسلم المدرك لعظمة هذا الدين هو الوحيد القادر على الشعور بنعمة هذا الكرم الإلهي. فيكون شاكراً لله بعبادته العبادة الحق. فقيمة الإنسان في عقيدة الإسلام وعند الله يفسرها حلول لعنة الله على من رفض السجود لآدم. إنه الشيطان الرجيم. واللعنة تعني الخروج من رحمة الرحمن الرحيم. يا له من أمر عظيم.

والقيمة الكبرى للإنسان في العقيدة الإسلامية تبرز أيضاً من خلال المنّ عليه من الله تعالى بالخلافة في الأرض، وتزويده بما يلزم لممارسة هذه المهمة الجليلة من علم وعقل. قال تعالى: ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٠) وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)) (البقرة: ٣٠ – ٣١).

بل وسخر الله الكون للإنسان بأن مكنه بالعقل من القدرة على اكتشاف قوانين المادة وتسخيرها لتلبية حاجيات المجتمعات البشرية المادية والروحية.

قال تعالى: ((اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (١٢) وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) (الجاثية: ١٢ – ١٣).

فالتسخير من أكبر النعم الإلهية على بني البشر، وهو من أهم الحقوق الإنسانية التي على البشر صيانتها لكل البشر ولكل الأجيال. وأقل ما نعمل أن نحمد الله على كرمه هذا.

وأخبرنا ديننا بأن الإنسان لم يخلق عبثاً أو أن حياته عبث، بل خُلِق لعبادة الله العلي القدير، وهي الغاية من وجوده. قال تعالى: ((وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)) (الذاريات: ٥٦).

فالإيمان بالبعث والعيش الأبدي في دار الآخرة، بعد الموت في دار الدنيا، يزيل عن النفس البشرية رعب العدم أو الفناء الأبدي الذي توعدت به عقيدة الإلحاد. فيشعر الآدمي بالطمأنينة والسكينة في دار الدنيا أولاً. وما السعادة إلا السكينة والطمأنينة في النفس أولاً ثم في وسائل العيش ثانياً. والسعادة اليوم هي أكبر وأسمى حق من حقوق الإنسان. وعلى هذا الأساس فإن إشاعة ثقافة الإلحاد جريمة في حق الإنسانية اليوم، لأنها تبعث في أغوار النفس البشرية الشقاء والرعب. وإنها إرهاب عظيم ومس خطير بحقوق الإنسان وبحق الآدمي في عمل هادف وفي العيش بسعادة وسكينة نفسية وطمأنينة روحية وفكرية في دار الدنيا قبل الآخرة. ونفس الأمر يقال في حق ثقافة

العبث التي تحكم على الإنسان بالتيه واليأس الذي ينتهي إلى القنوط والشقاء فتختفي من حياة الآدمي نعمة السعادة. فتكون النتيجة إدمان الغرب على الانتحار والمخدرات والجريمة وانتشار وباء الأمراض العقلية والنفسية المدمرة.

فالإنسان وحقوقه في الشريعة الإسلامية أكبر من طين يشترك فيه مع كل موجودات الكون، وأكبر من حيوان يشترك مع باقي الحيوانات في بعض الغرائز، بل هو نفخة من روح الله الرزاق الكريم. هكذا علينا أن ننظر لهذا المخلوق النوعي، وعلى منوال ذلك نصوغ نظرية حقوق الإنسان. وإلا فإننا لم نقدر الإنسان حق قدره، ولم ننتبه لقيمته الخاصة في هذه المعمورة. قال تعالى: ((وَلَقَد كرَّمنا بَني آدَمَ)) (الإسراء: ٧٠). عندها فقط ستكون منظومة حقوق الإنسان أشمل وأعمق بكثير مما هي عليه اليوم في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان ذي المرجعية العلمانية.

رابعاً:المصالحة أيضاً جبهة مقاومة راشدة للعولمة كمعيق لنهضتنا

المصالحة مشروع تاريخي يعني أيضاً تشكيل جبهة لمقاومة عوامل الكبح الخارجية لنهضتنا في عصر العولمة، فَلَمُّ شمل قواتنا الوطنية العلمانية والإسلامية يصبح أكثر إلحاحاً عند الطرفين وعند الدولة وعند المجتمع حين تمتلك هذه المكونات الأربعة الوعي التاريخي الحاد لما تمثله العولمة من قهر تاريخي وحضاري ومن خطورة على هويتنا ومصيرنا التاريخي كدولة وأمة. لَمُّ الشمل يعني ألا نعيش نعيم شقاوة الجاهل كما قال الشاعر العربي الكبير المتنبي:

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم

بعبارة أخرى إنَّ وعي قهر العولمة يجعل القهر أكثر قهراً ، فيدفعنا ذلك للتكتل والحركة رغم اختلافاتنا الأيديولوجية.

أما تبني أسلوب العداوة بين المغاربة، بين أبناء الأمة الواحدة فَكَمَنْ يَخِيطُ في الهواء، أو يحرث في الماء، ولن يخدم إلا الأعداء. والأعداء اليوم باختصار هم سادة العولمة الذين علينا وعي قهرهم وخطورتهم.

فالعولمة غزوة استعمارية ثانية غايتها تطبيع وتطويع شعوب العالم الإسلامي، تطويعها لخدمة مصالح القوة الاستعمارية الجديدة وأهدافها البعيدة المدى.

فهدف العولمة الحضاري تعميم خصوصية الغرب الغازي ونموذجه الثقافي على العالم طوْعاً وكرها. وهدفها السياسي «مركزة» صناعة القرار السياسي ليصبح دولياً عن طريق تهجير صناعة القرار السياسي من دولنا القطرية لفائدة المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجلس الأمن الدولي والشركات العابرة للقارات. فالعولمة استعمار جماعي بامتياز ويستعمل آليات استعمار جماعية هذه المرة.

طغى على الغزوة الاستعمارية الأولى أسلوب التنافس الحاد بين الدول الإمبريالية حول المستعمرات. كانت نتيجته قيام الحرب العالمية الأولى والثانية بين هذه الدولة الغازية. والحربان لم تكونا في الواقع عالميتين بل حربان إمبرياليتان ولا علاقة للعالم بهما إلا من باب التبعية.

أسلوب التنافس بين الدول الإمبريالية هذا لم يعد قائما اليوم مع الغزوة الاستعمارية الثانية مع عصر العولمة. بل إن الدول الإمبريالية لَمَّت شملها ووحدت صفوفها وأرست آليات الاستعمار الجماعي اليوم لشعوب الجنوب. وتخلت نهائيا عن التنافس المميت فيما بينها والذي نهجته الغزوة الأولى. وإن أبقت على أسلوب المناوشة فيما بينها. فالأسلوب الجماعي للغزو من أخطر التحولات النوعية في طبيعة الاستعمار اليوم. لقد أعطى قوة إضافية للمستعمر الجديد تعادل عشرات المرات قوته في الغزوة الأولى. فهل أدركنا جبروت هذه القوة ؟ ألم يحن الوقت لنَلُمَّ نحن أبناء الجنوب شملنا ولو على صعيد الوطن الواحد؟ أما لَمُّ الشمل على صعيد تكتل إقليمي يضم عدداً من غرف دار العروبة والإسلام فهو البلسم الشافي، لا محالة، لداء العولمة.

والآليات التي وظفتها الغزوة الأولى للتسرب والسيطرة هي نفسها التي توظفها الغزوة الثانية في عصر العولمة. وهي أربع آليات: آلية (السلعة) أو الغزو لاقتصادي، آلية (الكلمة) أو الغزو الثقافي، آلية (الدبابة) أو الغزو العسكري، آلية (السلطة) أو التحكم السياسي.

لكن الفرق النوعي بين آليات الغزوتين أن آليات المستعمرين الجدد في عصر العولمة تتخذ طابعاً جماعياً فظهرت السلعة العابرة للقوميات كما تمثلت في المؤسسات الاقتصادية الجماعية وهي: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات العابرة للقوميات. فبها يتحكم الكبار في الصغار من أمم العالم فيحددون لهم سياساتهم الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية وغيرها.

وظهرت الدبابة العابرة للقوميات ومثالها الحي اليوم هو الحلف الأطلسي الذي يتوسع باستمرار بين دول الشمال، واليوم أصبح حاضراً حتى في مناطق خارج أوروبا كما هو الحال في أفغانستان، وقد نجد له حضوراً غداً في العراق المحتل اليوم. وهو اليوم يعتبر سيفاً مسلطاً على كل الدول خارجه. بل إن الجيش الأمريكي وحده أصبح يمثل قوة قادرة على ابتزاز شعوب العالم وإخضاعها لتحقيق المصالح القومية الإستراتيجية الأمريكية ومصالح الصهيونية العالمية أولاً ثم مصالح الغرب ثانياً. فقوة الجيش الأمريكي تعادل قوة ١٩ دولة تلي الولايات المتحدة في القوة العسكرية منها روسيا الاتحادية نفسها.

وظهرت آلية السلطة الجماعية العابرة للقوميات في صنع القرار، ويمثلها اليوم مجلس الأمن الدولي. لقد تحول فعلاً وليس شكلاً إلى أداة تخدم مصالح الغرب الإستراتيجية وتسد منافذ وفرص التقدم عند صغار الأمم، وبالخصوص الدول العربية والإسلامية. وحتى تلك الخلافات التي تبرز أحياناً بين الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية كروسيا الاتحادية وفرنسا ليست أكثر من خلافات تكتيكية، غالباً ما تنتهي بالتوافق بل والتحالف ضدنا، كموقف الاتحاد الأوروبي من حركة حماس، لأن مصالح الغرب الغازي أكبر بكثير من مناوشاته التكتيكية.

وظهرت الكلمة والصورة العابرة للقوميات والقارات، وإن كان في هذه الجبهة اليوم تنافس، ولم تتحكم فيه الغزوة بالتمام بعد. وقد لا تتحكم.

والنتائج الراهنة والمحتملة للعولمة قد تكون خطيرة للغاية على مقدرات بلدان العالم الإسلامي.

لقد صمدت الدول المستقلة مدة تقارب الخمسين عاماً بعد الاستقلال، لكن هذه الدول بدأت تفقد صمودها أمام ضربات الموجة الثانية للغزاة مع عصر العولمة. وبدأت أبنيها تتهدم الواحد تلو الآخر.

لقد نجحت الغزوة الثانية في تفكيك صمود البنيان السياسي للدولة القطرية الوطنية في عالم الجنوب، ومنها دولنا. فالدولة القطرية في عالم الجنوب بدأت تفقد سيادتها الكاملة على صنع القرار السياسي الوطني. لم يعد للسلطة الحكومية ولا للسلطة التشريعية استقلالية في اتخاذ القرار الأساس، وفي رسم السياسة العامة بعيداً عن المؤسسات الدولية، بل أصبحت جلّ القرارات تملى من وراء الستار ومن خلال الشروط التي يمليها أمراء المال العالميون وأمراء الديون. ولذا نرى ظاهرة وجود خبراء صندوق النقد الدولي في كل القطاعات الوزارية للدول المدينة يراقبون ويُفتون.

لقد أصبحت المؤسسات الاقتصادية الدولية المانحة للقروض ومنظمة التجارة العالمية والشركات العابرة للقوميات مدافع حقيقية مصوبة تجاه أية إرادة سياسية ترغب أن تكون مستقلة في صنع قرارها السياسي الوطني. وإذا أضفنا إلى ذلك المدافع المنصوبة من حكامنا سندرك مدى العجز الذي نعاني منه في إنجاز النهوض الحضاري المطلوب في عصر العولمة. وندرك بالتالي مدى أهمية المصالحة بين الأطراف الأساسية من الوطنيين الديمقراطيين العلمانيين والإسلاميين ومؤسسة الدولة القطرية. وندرك أيضاً مدى أهمية الابتعاد عن الخصومات الهامشية والمجانية بل والمضرة. والانخراط في ورش الإصلاح الحقيقي في البلاد.

لقد نجح ذلك الرهط من خصوم الإصلاح الحقيقي في تهريب المعركة الحق وإبدالها معارك لا نفع سياسي وحضاري من ورائها، وأقصد بذلك لوبي الفساد والإفساد ببلادنا. فهو حريص بالدرجة الأولى على استمرار التطاحن بين الإسلاميين والوطنيين من العلمانيين. بل لا يألو جهداً وعزماً في وضع الخطط ونصب الفخاخ لتسعير نار التطاحن ونار الفتنة بين التيارين الكبيرين. فلوبي الفساد جزء لا يتجزأ من أقطاب الغزوة الاستعمارية الثانية فهم عملاؤه بامتياز وسط الشعب المغربي، فهم أعدى أعداء البلاد.

ونجحت الغزوة الثانية أيضاً في تفكيك البنيان الاقتصادي. وهو مظهر من مظاهر تآكل سيادة الدولة القطرية، يتجلى اليوم في تجريد الدولة من وظيفتها الحضارية التحررية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق خصخصة القطاع الاقتصادي العام التابع للدولة. إن الثروة الوطنية التي راكمتها شعوبنا عبر عقود من العمل تشهد أنجع وأنجح مؤسساتها اليوم تفويتاً سريعاً لها بأهبط الأثمان إلى القطاع الخاص. وبها يتم تعطيل وظيفة الدولة الاقتصادية. وهذا من أخطر

الإجراءات التي يقوم بها الاستعمار الجديد لتجفيف مصادر العمران المادي ببلادنا. كما أن الغزوة الثانية تدفع الدولة القطرية دفعاً للتخلي عن وظائفها الاجتماعية وتقديم الخدمة لأهل الوطن.

بدأت الدولة القطرية تتخلى تحت ضغط مؤسسات الاستعمار الجديد في التقليص من وظيفتها في التخطيط وإعداد وتوفير الشغل والتعليم والصحة وغيرها. كل ذلك لخدمة الدين الخارجي وخدمة أرباح الرأسمال الأجنبي ولوبي الفساد بالداخل. كما بدأت الدولة مضطرة تحت ضغط توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدائنين الأجانب في الإزالة المتدرجة للأنظمة الاقتصادية الخاصة بحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية غير المتكافئة. كل ذلك من أجل بناء الطريق الاقتصادي السيار ذي الاتجاه الواحد الذي ترغب فيه دول الشمال، الطريق الذي تعبر فيه السلعة الشمالية إلى عالم الجنوب بدون صعوبة تذكر. ففي أفق ٢٠١٠م تكون السوق قد فتحت على مصراعيها أمام التجارة العالمية لإتمام بناء الطريق السيار الاقتصادي في اتجاه واحد.

أما سير سلع وإنتاج عالم الجنوب في هذا الطريق السيار في اتجاه الشمال فغير وارد، بسبب القيود التجارية المضروبة على منتجات عالم الجنوب في أسواق عالم الشمال، فهناك أكثر من ٢٥٠٠ قيد جمركي تحد من حركتها في اتجاه الشمال الغني[٣].

ونجحت الغزوة الاستعمارية الثانية أيضاً في تفكيك البنيان الاجتماعي والثقافي للشعوب. فالتفكيك المستمر لنسيجنا الاقتصادي والتآكل المستمر لقرارنا السياسي المستقل أدى إلى بداية التآكل لنسيجنا الاجتماعي ورصيدنا الثقافي والوجداني.

فتساقط المقاولات الاقتصادية في بلادنا بالمئات وصعوبة استنبات مثلها أو أكثر، ساهم في توسيع فئة المعطلين ببلادنا. وساهم في هدر مئات الآلاف من الأدمغة المالكة للعلم والمعرفة والتي ما أحوج أمتنا لها اليوم. فإذا أضفنا إلى ما تساهم به العولمة اليوم من تعطيل لقدراتنا البشرية، ما يساهم به التخلف الحضاري الناتج عن توقف النفير الحضاري ببلادنا وبلاد المسلمين عامة، بسبب الابتعاد عن الفكرة الإسلامية النافرة للمجتمع وتبني فكرة العلمانية المنفرة. قلت فإذا ما أضفنا الكابحين إلى بعضهما البعض أمكننا القول بأن العطالة التاريخية تنحو نحو التعميم. إنه الخطر المبين. فمجتمعنا واقتصادنا يسير حثيثاً نحو هامش الدورة الإنتاجية، مع هيمنة ما يعرف عند الاقتصاديين بهيمنة المجتمع اللاشكلي أو اللانمطي. وهذا خطر داهم. علينا جميعاً دولاً، وأحزاباً علمانية وطنية، وأحزاباً إسلامية وطنية، استيعابه وإدراكه إدراكاً تاماً، والبحث الجاد عن الوسيلة لمقاومته. والمقاومة ليست أكثر من بناء حركة التحرر الثانية. ولن تتم إلا بلمّ كافة القوة وشحذها كافة. لا تبذير لذرة من قواتنا الوطنية المخلصة في صراع سياسي على جثث الجيف والميتة السياسية والفتات.

وتآكل استقلالية صنع القرار السياسي لبلادنا، وبداية تفكك النسيج الاقتصادي والاجتماعي انعكسا سلباً على البنيان الفكري والنفسي للمجتمع، ومنظومة القيم الأخلاقية

الأصيلة عنده. فالخصاصة المادية المهولة زادت من حدة التنافس بين المعوزين والأثرياء على حصة الثروة الوطنية النحيفة أصلاً. فازداد حجم ومساحة الطمع المادي عند بعض الشرائح في المجتمع فولّد عند الفرد والجماعة سيكولوجية الخلاص الفردي من الفقر عند المعوزين ، الخلاص بكل الوسائل من حياة العَوَز المادي، وولّد أيضاً سيكولوجية الخلاص الفردي من احتمال الفقر عند الأغنياء، بتكديس الثروة بكل الوسائل خوفاً من العَوَز المادي في قادم الأيام. لقد انتشر طاعون الطمع. الطمع المادي والطمع السياسي. والطمع طاعون أسود لأنه بالتأكيد مجاعة روحية ونفسية خطيرة للغاية. وأهلها قوم جائعون حتى وإن كانوا من أغنى الأغنياء.

ونفسية الطَّمّاع اليوم أكثر انتشاراً وسط طبقة الفساد سواء عند الفئات الأكثر غنًى أو عند الفئات الأكثر فقراً فهما جسدان لرأس واحد. هو رأس الفساد بكل أشكاله العقدية والأخلاقية والاقتصادية والإدارية والسياسية. وحين تتملك نفسية الطمع فرداً ما، فإنه يصبح مشروع فرد فاسد بالقوة وانتهازي بالقوة بل مشروع فرد مجرم بالقوة. خصوصاً إذا كانت القيم التي تحيط و تؤطر البيئة التي يعيش فيها ليست قيم عفة. عفة سياسية واقتصادية. قيم مادية كلها عشق للحياة الدنيا وملذاتها ونبذ أو كفر بالحياة الآخرة.

إن قسماً من مجتمعنا يعيش مرحلة تفكك المقاومة السيكولوجية للفساد، بفعل اليأس والفرص المحدودة للعيش، وبفعل قلة التأطير الإسلامي لهذه الفئات التي تعاني فقراً في معتقدات الإسلام في هذا الشأن كالتحلي والتسلح بالصبر النافع وبالقناعة والموازنة بين الحاجات المادية والحاجات الروحية عند الفرد المسلم وغير المسلم. فالفئات التي حظيت بحد أدنى من التأطير الإسلامي هي التي ينمو في وسطها اليوم تيار الصحوة حتى وإن كانت فقيرة، أو حتى وإن كانت ثرية. وبالمقابل فإن الفئات، التي مازال الفكر العلماني هو المؤطر لها، تزداد اليوم انغماساً في الفساد. ويزداد ضعفها السيكولوجي على مقاومة مغريات الفساد.

والعولمة اليوم تعطي قوة أكبر لهذا الضعف على المقاومة. وحركة التحرر الثانية هي الكفيلة- بإذن الله- بإعادة بناء سيكولوجية الصبر عند الابتلاء والمقاومة للفساد وإعادة بناء منظومة القيم الأخلاقية المنهارة اليوم مع فخ العولمة، الذي يشجع بلا حدود ثقافة الشهوة ومجتمعات الاستهلاك والخلاص الفردي والعجلة بدل قيم العفة والصبر والصمود.

خامساً: المصالحة الوطنية حركة تحرر ثانية تُعدُّ محرك النهضة وتوفر وقوده

قبل تناول الحديث عن فرص النهضة، أريد أن أثير ملاحظة هامة تخص قوى الكبح الحضاري. إن إماطة اللثام عن قوى الكوابح السالفة الذكر لا يكفي إطلاقاً للانطلاق في ورش النهضة. إن التخلص من الكوابح غايته تحرير حركة جسم المجتمع لا غير، كرفع الكابح عن السيارة الذي لا يفرض بالضرورة انطلاق السيارة إلا إذا كانت واقفة في منحدر تريد نزوله ، أما إذا كان صاحب السيارة يريد صعود المنحدر أو يريد السير في المنبسط ، فلا بد من إزالة الكوابح وتشغيل المحرك لضمان الانطلاق. ووضعنا نحن المسلمين اليوم أننا مرغمون على

صعود المنحدر التاريخي، إذاً فلا بد من المحرك وتشغيله. فبناء المحرك فرض كفاية وإن لم يكن ففرض عين. والمحرك بالأساس هو أطراف المصالحة الوطنية التاريخية الثلاثة: الحكام، والكتلة الوطنية من التيارين الأساسيين: الديمقراطيين الحداثيين والديمقراطيين الإسلاميين. لكن بناء المحرك الوطني غير كاف لانطلاق حركة النهضة، إذ لا بد من تزويد المحرك بالوقود. ونحرص ما أمكن على أن يكون وقودنا التاريخي قليل النفايات الفكرية والسياسية، وجيد الاشتعال لضمان سرعة تاريخية كافية، تمكننا من الالتحاق بركب الحضارة أولاً. فسرعة الزمن التاريخي اليوم عالية للغاية. لقد قدر المختصون أن ما أنتجه العالم من الثروة المادية، وليس الروحية، في عقد من الزمان في نهاية القرن المنصرم، يعادل ما أنتجته البشرية جمعاء خلال عشرة آلاف سنة، والوتيرة التاريخية تزداد تسارعاً يوماً بعد يوم.

فإزالة قوى الكبح الوافدة من الغرب الاستعماري كالعلمانية والإلحاد وثقافة الشهوة والاستهلاك، أو الوافدة علينا من ماضينا المنحط كبدعة التصوف والجبرية المطلقة وبدعة الخوارج، شرط للنهضة وليس ركناً لها بلغة علماء أصول الفقه، حتى يتحرر جسم الأمة وينظف محركها من الأوساخ والنفايات الفكرية الموروثة، مما سيوفر لنا قوة إضافية تسرع الحركة فينا. لكنه ليس ركناً للنهضة. فالركن هو توفير قوى الدفع الحضاري أي إعداد المحرك والوقود. وحتى إن نجحنا في إعداد المحرك فهل لنا من وقود للتزود؟ نعم لنا.

ووقودنا هو مجموع العوامل الحاملة لمشروع النهضة في بلادنا والدافعة للتقدم والارتقاء الحضاري لشعبنا المسلم. وقوى الدفع هذه ليست أكثر من قوانين وسنن تحكم المرحلة التاريخية التي نعيشها اليوم.

سنن علينا تسخيرها لتحقيق مشروع النهضة. فلكل مرحلة تاريخية سنن وضوابط تاريخية تحكمها، تمثل روح العصر. فما هي السنن التي تؤطر عصر العولمة والتي يمكن أن نسخرها في إنجاز مشروع النهضة في بلادنا؟

يحكم مجرى التاريخ البشري اليوم طوفان العولمة. وداخل مجرى التاريخ اليوم، تنمو سنن تحدد للمجرى مساره واتجاهه، أهمها خمس سنن:

١. سنة الديمقراطية وحقوق الإنسان للارتقاء بآدمية البشر.
٢. سنة أو قانون التكتلات الجهوية الكبرى لتكوين الكتلة الحرجة للتنمية.
٣. سنة الصحوة الدينية العالمية لإنقاذ البشرية من المجاعة الروحية.
٤. سنة الثورة العلمية التكنولوجية لتسخير مرفق الكون
٥. سنة التنمية المستدامة للرفق بمرفق الكون.

وبوصلة مشروع المصالحة التاريخية ليست أكثر من امتطاء هذه السنن وتسخيرها كلها من أجل نهضة كاملة. فنحن مجبورون بالضرورة التاريخية على بناء صرح الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى بناء تكتلات جهوية، وعلى امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا، وعلى

إنجاز تنمية مستدامة. وكل هذا يتطلب حضور الفكرة النافرة للمجتمع ليقوم بعمل غير عادي، والفكرة أو المعتقد المستنفر ستوفرها بإذن الله تعالى سنة الصحوة الإسلامية المباركة، فهل سيفقه التيار العلماني ذلك؟

فما هي الركائز السياسية الكبرى للمصالحة بين أطراف القطر الواحد؟

- الركيزة الأولى: العضّ بصدق من كافة الأطرف وبالنواجذ على صون مقدسات الوطن.
- الركيزة الثانية: خطة وطنية بعيدة المدى لتجفيف منابع الفساد الشامل ببلادنا، خطة واقعية -حذرة للغاية- من الانزلاق نحو الفتن الاجتماعية والسياسية، تحرص على المستقبل أكثر من الكلام عن الماضي الفاسد.
- الركيزة الثالثة: فتح ورشة الإصلاح المتدرج: السياسي والإداري والقانوني والحقوقي والقضائي. ورشة تبني إستراتيجية الواقعية المناضلة، لا المفلسة المؤثرة إيجاباً، لا المتأثرة سلباً.
- الركيزة الرابعة: خطة وبرنامج وحملة وطنية لتأهيل المقاولة الاقتصادية للقدرة على السباحة والصمود في نهر العولمة الجارف.
- الركيزة الخامسة: العمل الحازم من كل أطراف المصالحة لتحضير الكتلة الحرجة للمقاولة المؤهلة في مجال العلم والتكنولوجيا والحجم السكاني والموارد المادية والبشرية. فالكتلة السكانية الحرجة للتنمية الحقيقية اليوم تتطلب تكتلاً يفوق ١٠٠ مليون نسمة.
- الركيزة السادسة: فتح ورشة الإصلاح الديمقراطي الجاد في كيان المجتمع المدني وكيان الدولة.
- الركيزة السابعة: إعادة الاعتبار للأخلاق في العمل السياسي وتفادي الميكيافيلية المنحطة بتجاوز الأزمة الأخلاقية البارزة اليوم في الطلاق بين القول والفعل السياسيين عند الفاعلين السياسيين الأساسيين. وفي تهريب المعارك الحقيقة والاشتغال على المغشوش منها. فـ ((تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ)) (آل عمران: ٦٤).

وبالله التوفيق

• • • • •

• • •

•

النقيب المحامي الأستاذ جورج موراني -
الوسطية والتعددية

أشكر جمعية العزم والسعادة على دعوتها لي للمشاركة في هذا المؤتمر المنعقد تحت شعار «الوسطية مشروع الإنسانية الحضاري»...

وقد خصني المنظمون بالوسطية والتعددية، كعنوان لمداخلتي، ضمن محور الوسطية في الحياة السياسية وقد قبلت بكل رضا على أن أقصر كلامي على لبنان كوطن متعدد متنوع محكوم بالوسطية والاعتدال، لا ديمومة له إلا بتوافق أبنائه وبثقتهم بعضهم ببعض بعيداً عن التخاصم والتنابذ...

مفاهيم التعدد

إن تعدد الاتجاهات والآراء السياسية والثقافية والدينية واقع قائم في لبنان كما هو حال كل المجتمعات إضافة إلى تعدد الجماعات المتمايزة دينياً ومذهبياً واثنياً..

قد يختلف البعض لأغراض سياسية في تحديد طبيعة هذا التعدد. فثمة من يراه تعدداً ثقافياً ليبرر مشروعاً سياسياً كونفدرالياً أو انفصالياً..

وهناك من يرى التعدد تنوعاً في إطار الوحدة...

وهنالك من ينكر أي تمايز تأسيساً لمشروع هيمنة بلون واحد محدد...

إن إنكار الواقع أو التنكر له لا يلغي حقيقة وطبيعة وجوده، ولا يحل المشاكل الناجمة عن سوء التعاطي مع إدارة مكوناته...

المشكلة، تبدأ، من رؤية الواقع المتعدد الذي ينظر إليه بشكل متطرف:

- تطرف في رؤية التعدد واعتباره عاملا انقسامياً وتبريراً لمشاريع سياسية انفصالية وتقسيمية.
- وتطرف في تجاهل التعدد والتنكر له كلياً تبريراً لهيمنة فئوية معينة.

مفاهيم الوسطية

في هذا الإطار، يأتي طرح الوسطية كنظام قيم، طرحاً أساسياً وضرورياً في تحديد الواقع المتعدد وفي كيفية التعامل معه...

الوسطية كنظرة إلى الحياة وكنظام قيم، تؤثر في سلوك الأفراد والجماعات وخاصة في علاقتهم بعضهم ببعض..

كل فضيلة هي وسط بين حدين متطرفين:

الشجاعة هي وسط بين الجبن والتهور.

الكرم هو وسط بين البخل والتبذير.

باختصار شديد، الوسطية هي رفض التطرف والغلو ورفض الثقافة المؤسسة لهذا الاتجاه...

إن ثقافة التكفير والإلغاء وثقافة الاستعلاء والاستئثار والعنصرية هي نفسها ثقافة التطرف والغلو... وهي متناقضة كلياً مع الوسطية والاعتدال...

فلا يمكن أن نكون وسطيين ونمارس في الوقت عينه ثقافة الهيمنة والغلبة...

ولا يمكن أن نكون وسطيين ونسمح أو نجيز لأنفسنا ما نمنعه عن الآخرين ونحرمه عليهم...

في كل الطوائف والمذاهب، وفي كل جماعة من الجماعات قد نجد اتجاه الوسطية واتجاه التطرف...

الوسطية ليست حكراً على دين أو طائفة أو مذهب وكذلك التطرف...

الوسطية هي الاعتدال الذي يعني حسب ابن منظور: توسط حال بين حالين في كم أو كيف والاعتدال هو الاستقامة...

والمثقف هو المعتدل أساسا أي المستقيم الذي جرى تقويم اعوجاجه...

لبنان بين التعددية والوسطية

فما هو حكم التعددية والوسطية في لبنان؟

وهل يمكن لكيان سياسي متعدد الجماعات الطائفية والمذهبية أن يحيا ويستمر دون اعتماد قيم الوسطية والاعتدال؟

فهذا الوطن الذي يرجع غلاة اللبنانيين بتاريخه إلى ستة آلاف سنة، لم يشهد استقراراً لمدة طويلة عبر هذا التاريخ العريق... بل كان ولا يزال كياناً بركانياً يتعرض لتصدع وفي صورة شبه مستمرة... غالباً ما تعصف فيه التوترات والتشنجات السياسية مهددة أسس الكيان مجتمعاً ودولة...

فهل الأزمات المتتالية في لبنان ناجمة عن تعدد جماعاته الدينية أو المذهبية أو السياسية؟

أم أن هذه الأزمات ناجمة عن طبيعة النظام السياسي وقوانينه التي لم تحسن إدارة العلاقات بين الأفراد والجماعات؟

أم هي نتيجة لتعدد الجماعات وسوء إدارتها معاً؟

وهل يمكن فصل أزمة النظام السياسي عن نظام القيم الذي يسود نظرة الجماعات إلى نفسها بعضها إلى بعض؟

نبادر إلى القول أن التعددية اللبنانية، وفي إطار مفهوم التنوع تفرض الوسطية والاعتدال كنظام قيم سياسي...

مقاربات الحلول

١- العلمانية

في هذا السياق ولحماية هذه التعددية وسعياً لمساواة المواطنين، كل المواطنين أمام القانون دون تمييز بين طائفة أو مذهب، وكونها تسهم في بناء دولة المواطن لا دولة الطوائف يطرح البعض العلمانية نظاماً للدولة والمجتمع ويعتبرها الحـل الناجع للأزمة اللبنانية المستعصية...

إن العلمانية لا تعني إلغاء للدين أو للطائفة بل إن ما تدعو إليه هو فصل الدين عن الدولة بحيث يسمح للدين أن يطور قضاياه الروحية والأخلاقية فيما تتولى الدولة شؤون البلاد والمجتمع وتمارس دورها بما يخدم الاستقرار والتقدم...

غير أن العلمانية التي اعتمدتها أنظمة غربية كثيرة ووفرت للبلدان التي اعتمدتها استقراراً وتقدماً مشهودين، يصعب لا بل يتعذر اعتمادها في لبنان... وعوضاً من أن تكون وسيلة للحل وحماية للتعدد يصبح مجرد طرحها سبباً إضافيا للنزاع وربما للاقتتال أيضا.

مردّ ذلـك إلى أن النفس الشرقيـة متدينة بطبيعتها وتربط معظم أمور الحياة بقواعد الدين...

بشكل يتعذر معه الفصل بين ما هو ديني وما هو دنيوي... ويظهر ذلك جلياً في مفهوم الإسلام مثلاً للسلطة الزمنية وارتباطها بالدين...

مما يقتضي، وفي لغة رجال القانون، إهمال هذا الطرح...

٢- ميثاق الوفاق الوطني

لعل المحاولة الجدية الوحيدة، الناظمة للتعدد وحمايته، وإشراك كل الطوائف في إدارة البلاد مع ضمان حرياتها، كانت في وثيقة الطائف والتعديلات الدستورية المنبثقة من هذه الوثيقة...

ليس من النافل التذكير ببعض هذه المبادئ والإصلاحات:

بدءاً من أن لبنان، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضا وشعباً ومؤسسات، عربي الهوية والانتماء، يقوم على احترام الحريات العامة وعلى المساواة في الحقوق والواجبات وعلى أن الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وعلى الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، وعلى أن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك...

كما نصّ الدستور على توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين ونسبياً بين المناطق...

ونص على انتخاب رئيس الجمهورية بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى وأناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء محدداً نصابه القانوني للانعقاد بأكثرية ثلثي أعضائه.

قراراته تتخذ توافقياً، فإذا تعذر التوافق فبالتصويت وبأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء الحكومة المحدد بمرسوم تشكيلها...

في ذلك كله، كما أسلفنا محاولة لتنظيم التعدد ولحسن سير الدولة، عن طريق المشاركة في حكم البلاد وإدارتها بين مكونات المجتمع ومناطقه...

وفي ذلـك اعتماد للديمقراطية التوافقية كان المقصود بها رعاية توافق بين المسيحيين والمسلمين...

غير أن عاملاً جديداً طرأ بعد عام ٢٠٠٥ وبعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، هو الاختلاف السياسي المذهبي...

وإذا كان الدستور أعطى عملياً «حق الفيتو» لإحدى الطوائف إذا شكل وزراؤها أو نوابها اصطفافاً، فانه لم يلحظ «حق الفيتو» لاصطفاف مذهب ما...

فكان أن أضيف المظهر الجديد للأزمة اللبنانية إلى تراكم الأزمات القديمة الجديدة... بحيث أصبحنا حيال واقع متعثر شبه مشلول...

٣- إلغاء الطائفية السياسية

أوردت وثيقة الوفاق الوطني وفي باب الإصلاحات السياسية بنداً عن إلغاء الطائفية السياسية... معتبرة هذا الإلغاء هدفاً وطنياً أساسيا يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية... وأناطت بمجلس النواب تشكيل هيئة وطنية مهمتها دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية... كما نصت على مرحلة انتقالية...

فلم تتشكل هذه الهيئة رغم كونها إحدى مراحل إلغاء الطائفية السياسية وبقي الحديث عن إلغاء الطائفية في باب التناسي...

إن تعثر تطبيق الإصلاحات السياسية وعدم البدء في محاولة إلغاء الطائفية السياسية زاد من حدة الطائفية والمذهبية في لبنان عما كانت عليه قبل اتفاق الطائف...

فالمواطن الذي كان يستقوي بالإقطاع السياسي ويخضع له، أصبح مصيره اليوم معلقاً بالإقطاع الطائفي والمذهبي بشكله المباشر أو غير المباشر أي برجل الدين أو بالمتزعم الطائفي أو المذهبي...

ولا غرابة في ذلك، ما دام اللبناني، غالباً ما يولد في مستشفى الطائفة أو المذهب ويدرس في مدرستها ثم جامعتها، ويعمل في مؤسسة تابعة لها ويشارك في فريق المذهب الرياضي ويقرأ جريدة المذهب ويشاهد تلفزيونه، ثم يموت على طقوس مذهبه...

إذا كانت الحال هي هذه... فكيف نستغرب أن يكون هذا المواطن مشروع تطرف؟؟؟

رؤية للمستقبل

بالرغم من هذا الواقع السوداوي المؤلم...

ومهما كثرت التجاذبات وازدادت الانقسامات فلا حل ولا استمرار للبنان إلا بالوفاق...

فاللبنانيون وحدهم قادرون على حل مشاكلهم بمعزل عن أي تدخل خارجي، لا بل بعزل اللبنانيين عن التأثيرات الخارجية..

فليس لأي مجموعة أن تطالب بامتيازات على حساب شركائها في الوطن... كما لا يجوز لكل مذهب أن تكون له سياسة خارجية خاصة به وارتباط بهذا الخارج لدعم موقعه في مواجهة شريك آخر...

إن اللبنانيين محكومون بالتوافق... وبتكثيف التعاون بروح التجرد من اجل الصالح العام لا من أجل مصلحة شخص أو طائفة أو أملاً بالحصول على مزيد من النفوذ والسلطة....

ومتى تعلم اللبنانيون أن يتعارفوا جيداً ويقبلوا الآخرين المختلفين عنهم، كما هم دون دينونة لهم، وان يرضوا رضاً كاملاً بتنوعهم وبالعيش المشترك، وفروا لنفوسهم الشروط الضرورية لحياة وطنية سليمة ومتفاعلة مع المحيط العربي... مرتبطة مع هذا المحيط بعلاقة الأخوة والتضامن...

إن لبنان منذ نشوئه كان عرضة لكثير من الصراعات الداخلية التي انتهت كلها بمصالحات وتوافقات... ولكن الغريب أن الصراعات والتوافقات كلها كانت تتم فوقياً بين الزعماء الذين كان لهم الغنم في حالتي الاقتتال والسلم.

وكان الغرم في الحالين على القاعدة الشعبية..

فآن لنا جميعاً أن نفطن إلى حاجتنا إلى الآخر، نسير إليه خطوة ويسير إلينا خطوة وتصبح الوسطية التقاءنا في منتصف الطريق...

لبنان هذا البلد الواقع في قلب الشرق الأوسط، على شاطئ البحر المتوسط، كل جغرافيته تدعوه إلى الوسطية...

فلماذا لا نمارس الوسطية في ما بيننا؟

ولماذا لا يمارسها أولو الأمر والتدبير؟

إنها دعوة لا بل هو رجاء...

.....

...

.

الدكتور محمد نديم الجسر -
الاستبداد والديموقراطية

كلمة مختصرة في مفهوم الوسطية

قبل أن أبدأ كتابة مداخلتي هذه، قرأت بإمعان «المختارات من فكر الوسطية» التي تولت جمعية العزم والسعادة الزاهرة انتقاءها وتنسيقها. وإنني أوجه تحية تقدير للقائمين على التحضير لهذا المؤتمر، لما وفّروه لنا من خلال هذا الكتيب الأنيق من معلومات ودراسات حول مفهوم الوسطية.

ولقد توصلتُ إلى استنتاج، من خلال استعادة العناوين الرئيسية لجلسات المؤتمر ومواضيعه المتعددة، ومن خلال الكتيب المذكور، إن المقصود بكلمة الوسطية هو الاعتدال في المقام الأول.

وأسارع إلى القول، من غير استباق، إلى أن الاعتدال من كنه الوسطية. ولكن هذا التعبير، أي الوسطية، مستقى كما هو معلوم، من الآية القرآنية الكريمة ((وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)) (البقرة: ١٤٣).

لذلك، فإن اختزال الوسطية بالاعتدال، يُفقد الآية الكريمة معناها وجدواها.

فالأمة جعلت وسطاً لأنها قادرة على الشهادة على الناس.

والشهادة لا يمكن أن تكون حلاً وسطاً بين الحقيقة والبهتان، ولا بين الحق والباطل، ولا بين العدل والجور.

فهمي الخاص، مع خالص الاحترام للعديد من الآراء الأخرى، هو أن أمة الإسلام جعلت وسطاً شاهدة على الناس لأنها ستحمل الإسلام خاتمة الرسالات، فإن عملت به حق لها أن تشهد على سائر الأمم.

وأمة الشهادة هي أمة التوحيد المحض. فمناط الإسلام الإيمان بوحدانية الخالق المعبود، والاعتقاد يقيناً وعملاً بأن غاية الوجود الإنساني هي عبادة هذا الخالق.

((وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ)) (الذاريات: ٥٦).

((قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) (الأنعام: ١٦٢).

هذه الأمة «الغائية» تدرك بأن الشر والخير فتنة. وأن الله تعالى جعل ما على الأرض من زينة ليبتلى الناس أيهم أحسن عملاً وأصدق إيماناً.

ولأنها تدين بأن «الله أكبر»، فكل عملها عبادة، تسعى نحو الدار الآخرة. فتوظف دنياها في سعيها، إلى الحياة الحقيقية.

((وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ)) (القصص: ٧٧).

هكذا «يتسع الإيمان بالواحد الأحد لكل خير وبرّ وعفّة وكرم، وأمانة وصدق، وعدل وإحسان وتسامح وتواضع ورحمة»، كما قالت المفكرة الإسلامية (السيدة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ - في كتابها الشخصية الإسلامية).

وهكذا «يتسع مفهوم الجهاد في سبيل الله لكل جهاد في أي مجال في سبيل الحق والعدل والخير».

إذاً هي أمة وسط، أمة الإسلام، بقدر ما تحمل أمانة الكلمة وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتشهد بالحق، وهي بذلك كله تعبد الله الفرد الصمد.

هي كلمة التقوى التي ألزمها الله رسوله والمؤمنين وكانوا «أحق بها وأهلها».

بهذا تشهد أمة الإسلام على سائر الأمم:

- بالوحدانية والإيمان بالرسالات السماوية كلها.
- بالحق.
- بالمساواة التامة والعدالة المطلقة.
- بالتعاون على البرّ والتقوى.
- بالدعوة إلى الخير والنهي عن المنكر.

هذا مناط خيرية هذه الأمة، واستحقاقها للشهادة على سائر الأمم ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)) (آل عمران: ١١٠).

((كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)) (البقرة: ٢١٣) .

الأمة الوسط، بمقتضى النص القرآني، أمة يرتكز إيمانها وعملها وأحكامها وتنظيماتها على الفطرة الإنسانية وعلى العقل وعلى الحرية وعلى العدل.

فكل تشريع أو قاعدة فقهية أو تنظيم لأمر الجماعة في معاشها ومجتمعها المدني والسياسي، يتعارض مع أي من هذه الركائز الأربع، ليس من الوسطية في شيء. ولا يأتلف مع الإسلام.

بين الاستبداد والديموقراطية

بين الاستبداد والديمقراطية، هل هناك من توسط؟ هل هناك صيغة توفّق بين النمطين المتناقضين؟

من البديهي أن مجرد طرح هذا السؤال لا يستقيم، وهو طرح تبسيطي لا يحقق الغاية المرجوة من هذا المؤتمر المهم.

في أيامنا الحاضرة، تكاد تجمع الآراء، في المجتمعات السياسية كافة، المتنوعة والمتمايزة، على رفض أي شكل من أشكال الاستبداد وإدانته والتصدي لأي مظهر من مظاهره. والإجماع معقود، في سائر الدول الغربية ومن حاكاها في اعتماد نظام الديمقراطية ولو بلبوس مختلف، على أن الديموقراطية تكاد تصبح دين الإنسانية الجديد سياسياً.

لا بل أن النظام العالمي الجديد لا يجد غضاضة في شن الحروب واحتلال الدول الأخرى من أجل حمل شعوب هذه الدول على الدخول في الدين السياسي الموحد، أي الديموقراطية.

هكذا، فالمناظرة أو المفاضلة بين هذين النمطين من أنماط القيادة السياسية والتنظيم السياسي، لهو أمرٌ غير مطروح بتاتاً في منظومة الحكم المدني.

إذاً الإشكالية لا تطرح إلا في إطار دولة دينية أو حكم ديني، تكون القيادة السياسية فيه ملزمة بتطبيق الشرع الديني في سائر مناحي حياة المجتمع، وتستمد هذا القيادة مشروعيتها من المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها الشريعة الدينية. بتعبير أوضح، كان من الأولى أن يصاغ السؤال بوضوح، بدلاً من توسل مفهوم الوسطية للوصول إلى المبتغى:

- هل أن الإسلام، كشريعة متكاملة، سواءً في العبادات أو المعاملات أو في السياسات، يتوافق مع الديموقراطية؟
- أيعتبر الحاكم في الإسلام، خليفة أو إماماً أو رئيساً، حاكماً مطلق الصلاحية والسلطة بما قد يفضي إلى شكل من أشكال الاستبداد، بذريعة أنه يستمد صلاحيته وسلطته من الشريعة؟
- وهل يمكن فصل الدين عن الدولة في مثل هذا النظام الذي تكون الشريعة دستوره الأسمى؟

١- من المعلوم أنه في الإسلام، تكون الشريعة كلاً متكاملاً، فلا يمكن الحديث عن فصل الدين عن الدولة، بالمعنى الاصطلاحي الغربي لهذا المفهوم. وليس هناك أصلاً رجال دين في الإسلام بل علماء وفقهاء، ولا سلطان لأي من هؤلاء، وحرية العقيدة مطلقة، لأنه ((لا إكْراهَ في الدِّيْن)) (البقرة: ٢٥٦).

وليس في الإسلام سلطة دينية وسلطة مدنية. هناك سلطة واحدة تسوس البشر بما لا يخالف أحكام الدين، قيادة وسياسة وأخلاقاً، وبما يحقق مصالح المحكومين ويدرأ عنهم المفاسد.

فكل عمل المسلم، حاكماً ومحكوماً، مرجعه إلى الخالق المعبود: من إعمار الأرض، إلى التناسل، إلى التكافل والمرحمة، إلى الجهاد والدفاع عن الأوطان إلى السياسة والحكم ورعاية شؤون الناس.

في نظام كهذا، يصبح الحكم والحاكم والحكومة جزءاً من الدين.

٢- أما عن النظام الأمثل للحكم، فإن الشريعة الإسلامية لم تشر إلى نظام بعينه، بل اكتفت بمبدأ عام هو الأساس، أي الشورى: ((وأَمْرُهُم شُورَى بَيْنَهُم)) (الشورى: ٣٨).

وفي واقع الأمر، أن السلطة السياسية قد تم تداولها، منذ عهد بني أمية، استناداً إلى الوراثة العائلية. ولم تظهر الأنظمة الديموقراطية، من حيث التسمية، في عالمنا الإسلامي والعربي إلا حديثاً.

ولقد أبلى فقهاء السلطة بلاءً حسناً في تسويغ سلطة الحاكم على الناس، حتى توصل بعضهم إلى اعتبار الخليفة هو خليفة الله. أي أن سلطته ليست من صنع البشر، ولا ترجع إلى إرادتهم ولا إلى اختيارهم، وإنما هي مستمدة من إرادة الله العليا.

هذه النظرية التي أطلق عليها الفقه الغربي وصف الديموقراطية، لم يقل بها الأكثرية الساحقة من فقهاء المسلمين.

يقول الإمام محمد عبده في كتابه الإسلام والنصرانية:

«على أن الخليفة ليس بمعصوم ولا هو مهبط وحي، ولا من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة».

ثم يخلص الإمام عبده إلى القول إن «الخليفة حاكم مدني من جميع الوجوه».

إذا في نظر الإسلام الصحيح، الحاكم، سواءً أكان خليفة أو رئيساً جمهورياً أو ملكاً دستورياً أو أخيراً ما شئت من التسميات حسب الحاجة، إنما يستمد سلطته مما يتفق عليه المسلمون بالشورى.

٣- فإن لم يكن نظام الحكم في الإسلام ثيوقراطياً، فهل يكون ديمقراطياً؟

الإجابة عن هذا السؤال، تقتضي معرفة:

أ) الأساس الشرعي للسلطة الذي يوجب على الرعية طاعتها ويعطي صاحب السلطة الحق في ممارستها.

ب) تنظيم السلطة وبيان حيثياتها واختصاصات كل من هذه الهيئات.

ج) بيان حدود السلطة وعلاقة الحاكم بالمحكومين ومعرفة حقوق الأفراد وحرياتهم التي يلزم الحاكم بصيانتها واحترامها وعدم التعرض لها.

معلوم أن الديمقراطية الحديثة ترتكز على أساسين:

- الأول: الحكم الشعبي أو حكم الشعب لنفسه، إما استناداً إلى القانون الطبيعي، أو إلى نظرية العقد الإجتماعي، على أن تكون للشعب الرقابة على المسؤولين وأن يشارك بأساليب مختلفة في أمور الحكم.

- الثاني: وجوب حماية حقوق الأفراد وحرياتهم وصيانتها واحترامها، وهذه الحقوق والحريات، المكرسة دستورياً تشكل القيد الأول على سلطة الحكام.

٤- ولقد تلاقت آراء أكثرية فقهاء الشريعة على أن الرئاسة أي الإمامة، عقد، تثبت بالاختيار والاتفاق.

إذاً الحكم في الاسلام هو للشعب «وأمرهم شورى بينهم». وكما يشارك الشعب في اختيار الحاكم، فهو يشارك في تبعات الحكم ومراقبته وتصويبه.

فلقد كان أبو بكر رضي الله عنه يقول «أشيروا عليّ أيها الناس». وكان يقضي ويبرم بما أجمع عليه الناس واتفقوا.

وقال عمر رضي الله عنه: «لا خير في أمر أبرم من غير شورى»، «ورحم الله امرأ أهدى إلينا عيوبنا. أعينوني على نفسي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإعطائي النصيحة فيما ولاني الله من أمركم».

وكما تختار الأمة الإمام، وتوجهه وتراقبه، فهي أيضاً تعزله إذا تغيّر حاله من الصلاح إلى الفساد.

أما الحريات، فإن الإسلام اعتبر أن الحرية ترتبط بعقيدة التوحيد نفسها. فهذه العقيدة حررت الناس من عبودية الخلائق، ولا يعقل أن ترتضي لهم الذلّ المنافي لجوهرها.

كما أن تكريم الإنسان في القرآن الكريم بالتفضيل على كثير من الخلائق وصولاً إلى أمر الملائكة بالسجود له، ينافي الخضوع والاستبداد والتحكم.

فالحرية في الإسلام مطلقة في كل شيء إلا إذا اصطدمت بالحق أو بالخير.

٥- كيف نظّم الإسلام اختيار الحاكم؟

لقد تركت الشريعة عملية الاختيار غير محددة عن قصد. فكيفية الاختيار تختلف باختلاف الزمان والمكان وقدرة الأشخاص على الانتقال والاتصال.

هكذا، يسمح للمحكومين بتنظيم اختيار حكامهم بما يتلاءم مع واقع الحال الذي يعيشونه والظروف المحيطة وبما يوافق التبدلات التي قد تطرأ في أكثر من مجال، وخاصة في ما يتعلق بالانتقال والاتصال. ولكن اختيار الحاكم، من حيث المبدأ، لا يتولاه الناس جميعاً بصورة مباشرة. بل أن الأمر موكل إلى أهل الشورى، أو أهل الحل والعقد.

فأهل الشورى ليسوا هم كل الأمة، بل هم فئة مميزة تتصف بالخبرة والتجربة والرأي السديد.

أهل الحل والعقد هؤلاء هم الذين يرشحون الحاكم ويرجحونه باسم الأمة التي اختارتهم ووضعت ثقتها فيهم. هم نواب الأمة.

ومرجع سلطة الحاكم إلى الأمة، التي تستطيع أن توسع سلطة الحاكم أو تقيدها كلما رأت مصلحة في ذلك. وليس من حق الحاكم الاعتراض على هذا التقييد، لأنه في موقعه نيابة عن الأمة ومنفذاً لأوامرها، لا متسلطاً عليها أو مستبداً بها.

٦- واستبداد الحاكم محظور حتى في ما تركت الشريعة المجال فيه للاجتهاد والرأي.

ولقد ارتأى الفقهاء عدم التوسع، وتضييق المجال أمام الاجتهاد في ما خصّ قاعدة «دفع المفاسد وحفظ المصالح»، وهي قاعدة أساسية ترجع إليها الأحكام. وما كان هذا الحذر إلا لمنع الظالمين من الحكام إلباس مظالمهم لباساً شرعياً.

فالحاكم فرد من أفراد الأمة، مسؤول عن أفعاله وأقواله، لا حصانة له إذا أخطأ أو اقترف إثماً، ويخضع لسائر القوانين التي يخضع لها المحكومون.

وروي عن عمر رضي الله عنه قوله: «ما مثلي ومثل هؤلاء إلا كقوم سافروا فدفعوا نفقاتهم إلى رجل منهم، فقالوا له أنفق علينا، فهل له أن يستأثر منها بشيء؟ قالوا: لا يا أمير المؤمنين، قال فكذلك مثلي ومثلهم.

والحاكم، غير المعصوم، قد يخطئ. وعندها فالنصيحة له واجبة. أما إذا أمر بما هو مخالف للشرع، «فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق». «ومن أمركم من الولاة بغير طاعة الله فلا تطيعوه».

لا بل أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس حقاً للأفراد فحسب، ولا مجرد أمر مندوب، بل هو واجب وفرضٌ لا محيص لأي إنسان من القيام بأدائه.

هكذا يوجب الإسلام على كل إنسان عصيان الحكومات والحكام في ما يؤمر به من معصية الخالق، ويحرِّم إطاعة قانون أو أمر مخالف للشريعة أو خارج عن حدود الله.

ولا يمنع الحاكم أي إنسان من قول رأيه، بل يعطيه الفرصة ويمكّنه عملياً من ذلك، فلا يغيّب هذا الرأي بل يسمعه ويسمعه بكل موضوعية وتجرد.

٧- وكما يرفض الاسلام استبداد الحاكم، فهو يمنع استبداد الغالبية. فالمصلحة العامة، في نظر الشريعة، لا تخضع خضوعاً أعمى للشكليات ولعدد الأصوات والأغلبية.

فكلما أساءت الأغلبية استعمال حقها بالتقرير، خلافاً للمبادئ العليا الأساسية التي يستند إليها نظام الحكم وتقوم عليها الجماعة، أو بالافتئات على حقوق الأقلية، تعطّلت سلطتها واعتبرت مستبدة. هل من الجائز إطلاق وصف «المستبدة» على الأغلبية، فيما أن النظام الديموقراطي يرتكز على مبدأ خضوع الأقلية لحكم الأكثرية؟ الجواب بكل وضوح: نعم.

فالاستبداد لا يتأتى من تصرف الحاكم الفرد المستبد المطلق فحسب، ولكنه قد يكون بفعل إساءة استعمال حق الأكثرية Abus de majorité. هذه الأكثرية التي قد تسترسل في أشد الأهواء خطراً. وإذا كان تطور فكرة النظام الديموقراطي يفرض أكثر فأكثر قاعدة الحكم للأكثرية، فإنه، وحفاظاً على المبادئ الأساسية التي قامت عليها الديموقراطية، وخاصة لناحية حقوق الأفراد وحرياتهم، يقتضي إيجاد حلّ لهذه الإشكالية الكبرى، أي الخيار بين تعطيل مبدأ الأكثرية وفرض الإجماع الذي يمنع أي قرار، وبين إهدار كثير من حقوق الأفراد وحرياتهم تبعاً لإمكانية تسلط الأغلبية وانسياقها وراء أهواء لا تأتلف مع المصلحة العامة للمجموع.

هنا يتبدى الفارق بين الشورى الإسلامية والديموقراطية بالمفهوم الغربي. ففي الديموقراطية الغربية، «فإن ما تقرره الأغلبية يكون قانوناً نافذاً، فهي تبرم ما تشاء وتنقض ما تشاء لا يحدها في ذلك حدّ، ولا تعلوها سلطة». ويقول د. كمال أبو المجد في مؤلفه نظرات حول الفقه الدستوري في الإسلام، «إن الإسلام لا يأخذ بهذه النظرية على إطلاقها»، وإن الدولة في الإسلام هي «من طراز خاص يسميه العلماء (الدولة الفكرية)، لأن الحكام والمحكومين فيها مقيدون بفكرة معينة وبمجموعة من القيم الأخلاقية والتشريعية التي تكون إطاراً قانونياً ملزماً للجماعة بأسرها».

فالغالبية، في حكم الشورى، تفرض رأيها على الأقلية في ما دون الحدود المبينة في الكتاب والسنة.

هي سيادة شعبية تحكم فيها الأغلبية، باختيار القيادة ومحاسبتها وعزلها، وبسن القوانين في سائر مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولكن هذه السيادة الشعبية، مهما بلغت الأكثرية من حجم وقوة، لا تستطيع تعديل الدستور الأسمى، أي القرآن والسنة، في كل ما أتى به نص قطعي واضح.

أما إذا لم يوجد نص أو كان النص غامضاً، فإن الأغلبية هي التي تقرر من غير افتئات على حقوق الأقلية.

يبقى سؤال كيف تصنع الأكثرية الشعبية؟ وهل هذه الأكثرية هي التي تحكم حقاً؟ وماذا إذا تم استغلال هذه الأكثرية الشعبية باستثارها أو اللعب على عواطفها أو استغلال حاجتها؟

يقول غوستاف لوبون في كتابه روح السياسية:

«الحكومة الشعبية لا تعني الحكم بواسطة الشعب بل تعنيه بواسطة زعمائه».

حكومة الجماعات ليست بالحقيقة سوى حكومة زعماء.

الزعماء هم الذين يحدثون الرأي، والجماعات تمنح هذا الرأي قوة لا تقاوم.

ويضيف لوبون: بما أن النظام النيابي - على الرغم من علله- يظل باقياً لأنه النظام الوحيد الممكن عند الأمم المتمدنة، فإنه ينبغي لصفوة الرجال أن يمتزجوا بالحكومات الشعبية، وأن يحُولوا دون تنفيذ أهواء الجماعات، بما يضعونه من حواجز، كما يفعل المهندسون في معالجة السيول بالأسداد.

• • • • •

• • •

•

النقيب المحامي الأستاذ رشيد درباس - الاحتــلال والمقــاومة....

هل تقاوم العين المخرز؟ هذا السؤال التقليدي له جواب تقليدي..»نعم تستطيع العين أن تقاوم المخرز».

هكذا علمتنا الطبيعة، وعلمَنا التاريخ، وهذا هو سر تطور الإنسانية وجوهر التعاليم الدينية، وخلاصة ما توصلت إليه الحوارات الفكرية على مرّ العصور، وما حققته الثورات والحركات الشعبية في مختلف المعارج والمنعطفات.

العين تقاوم المخرز، بحسن النظر إليه أولاً، وبفحصه فحصاً دقيقاً، وبالحفاظ على المسافة الكافية حتى لا تمكنه منها، وبالأهداب التي تتخطى هشاشَتها إلى صلابة حقيقية، وتحويل ضعفها إلى قوة، وتحويل قوته إلى ضعف، وهي تقاومه خصوصاً بحضّ آلاف آلاف العيون على التحديق، ونهيها عن الإغماض والاستسلام، واستغلال النور الذي قذفه الله في خلاياها الدقيقة وشبكياتها الصادقة.

يحدثنا القصص الديني عن ذكاء داود في وجه جبروت جالوت، وتروي لنا البشرية قصة تعاطي الإنسان الضعيف مع الصخر والمعادن لجبه شراسة الحيوانات المفترسة، وتحكي لنا النار المستولدة من حك الحجر أسطورة الضوء الذي ينير الليل ويطرد القرّ وينضج القِرى، وموج البحر يشرح كيف سخره الإنسان سناماً لِجمال سفينه وكذلك الطير الذي ينفر مذعوراً من أزيز الطيور المعدنية التي تملأ الفضاء وتمخر الغيوم وتختصر المسافات.

أما السيد المسيح فجعل من آلام الجلجلة نصراً للفقراء والمتألمين، وجسَّد الرسول الأعظم قول الله تعالى: ((كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ)) (البقرة: ٢٤٩).

لقد قاد سبارتاكوس العبيد، كما سقط الباستيل أمام غضب العوام، وقدمت الجزائر شهداءها ثمناً للحرية، وتمكنت حفنات الأرز الفيتنامي من قهر القاذفات العملاقة والجيوش الجرارة، وتمكن الفلسطينيون بلحومهم العارية وبحجارة أطفالهم من جعل قضيتهم قضية العصر الثقيلة على الضمائر والدول، وأحرز لبنان الاحتفال بطرد العدو من أرضه بلا قيد ولا مفاوضات.

نعم العين تقاوم المخرز، وإلا لبقيت نجمة داود بزواياها المدببة مخارز تفقأ العيون العربية، وتستل السواد من المقلة اللبنانية وتستبيح بياضها ولكن حقول العيون أوسع من أن تحصدها مناجل الشيطان وأخصب من أن تلتهم أخضرها ألسنة النيران.

دخل شارون إلى لبنان من أجل تغيير معالم الشرق الأوسط، وجلس ضباطه في مقاهي الحمراء من أجل تطبيع العلاقات، وإذ برصاصة واحدة تطلقها عين جريئة على رأس ضابط

مسترخ، تتكفل بإخراج الجيش الغازي من بيروت مستغيثاً بواسطة مكبرات الصوت حتى لا يتعرض لإطلاق النار أثناء انسحابه.

رأينا سناء محيدلي من الحزب السوري القومي تخرج من الشاشات، واثقة فرحة، وهي تزف نفسها عروساً للتحرير، وراح العرس يستدرج العرس، فما إن جفت دموع الفرح حتى هطلت مجدداً احتفاءً بزفاف لولا عبود من الحزب الشيوعي، التي حثت رفيقتها سهى بشارة على إنزال القصاص برأس العملاء.

خرجنا من أزمة هزيمة الاحتلال ونحن نرى المقاومة تعبر عن تلاوين الشعب اللبناني، وتهدي دماء عرائسها وعرسانها لمروج الجنوب، فيما كان الآباء يتواطؤون سراً مع أبنائهم، وبالخفية عن الأمهات، لكي يجهزوهم إلى اليوم الموعود، ومثال ذلك ما فعله غازي طالب من تكريت في أقاصي منطقة عكار الشمالية مع ابنه الشهيد علي.

أخذت الأمور بعد ذلك منحى آخر، وصارت المقاومة، إسلامية، ولكنها لم تفقد رداءها المتنوع، وبقيت ترفُل بمحبة اللبنانيين وتأييدهم، بل إنني أكاد أقول، إن تفاهماً ضمنياً غير منصف تم بين الحزب وبقية الشعب، مؤداه أن يأخذ الأول على عاتقه أمر القتال وتقديم الأبناء شهداء للقضية، لقاء إجماع على التبني والحماية وتأمين الظهور من الاختراق والغدر، رغم أن حالة التعقيم قد خلّفت قلقاً تظهر نتائجه الخطيرة في الوقت الحاضر.

بعد هذه المقدمة عليّ أن أشكر جمعية العزم والسعادة على دعوتها لهذا المؤتمر، وكذلك المنظمين الذين منحوني حظ هذه الزمالة الراقية والمرموقة، خاصة أن عنوان الوسطية، يغريني ببعض المشاغبة عليه لأن ظاهره قد يدعو للالتباس بأنه وقوف في نقطة وسط بين الفسطاطين، أو أنه حياد بين مُحْتَدِمَيْن، رغم علمي أن دولة الرئيس قد استلهمه من قوله تعالى:

((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ)) (البقرة: ١٤٣) (صدق الله العظيم).

أي أن هذا الوسط هو الكعبة، والحق، والفيصل بين المؤمنين والمنقلبين على أعقابهم، وهو القبض على الإيمان، والعمل العاقل من ضمن أطر الواقعية والتماس مصالح الناس.

فقوله تعالى: ((لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ)) هو التفسير لمفهوم الوسطية بما هي مشروع يستلزم كفاية خاصة في حامليه ليبلغ أهدافه في مسيرة التاريخ، ولقد ثبت عن الرسول الكريم تفسير الوسط بأنه العدل.. وقال الراجز:

لا تذهبنّ في الأمور مفرطــا
لا سألت... إن سألت..شططا
وكن من الناس جميعاً وسطــا

لقد كانت عاصمة العباسيين وسط العالم بما حوت من معرفة فأثبتت بهذا أن الوسط الحقيقي هو القادر على اجتذاب الأطراف والتفاعل معها، وليس القابعَ في مكانه يقيم بينه وبين جواره الأسوار ويقفل النوافذ خشية تسرب الضوء والهواء. إنه الفعل لا رد الفعل، إنه قراءة الواقع ومحاولة تخطيه بلا غلو أو إفراط أو تفريط.

من خلال هذا أردت في هذه المداخلة أن أطرح بعض الإشكاليات من غير أن أقطع برأي فيها، وإن كنت أحب أن تكون محور نقاش حر لا يستنقع في بؤر التنظير، ولا يغرق في دوامة الواقع المتلاطمة، وذلك من خلال وعينا بأن هذا المنتدى المحترم لا يعقد خارج الزمان والمكان، بل هو معقود في صميمهما، ولأجلهما وعلى نيتهما...

أولاً: هل هناك موقف وسط بين الاحتلال والمقاومة؟

جواباً على هذا لا أظن العقل بحاجة إلى التأمل - فليس من وطني يكون حيادياً تجاه الاحتلال -، ولكنني لا أرى أن نركن بهذه البساطة لهذه النتيجة السريعة، سيما إذا كان النسيج الاجتماعي قد أصيب بتلف ما، أو أن جرثومة خبيثة راحت تفتِكُ بخلاياه، لأن المحتل قد يظهر عندها كأنه وليٌّ حميم، وقد يراهن بعض الأهل عليه ضد بعضهم الآخر وهذا مدعاة للتأمل العميق والحذر الذي تمليه مبادئ الوطنية، وحصافة البصيرة والتوقع، خاصة أن التجربة القريبة التي ما زالت ماثلة أمامنا قد فرقت القوم حول المقاييس الثابتة، بحيث أصبح تحديد من هو العدو، من قبيل وجهات النظر، وما كان لهذا أن يكون لولا الانقسام الحاد الذي لبس شكل الطوائف، ثم راح يتلبس الآن ثياب المذاهب.

ثانياً: المقاومة والإجماع الوطني

إن المقاومة عندما تحرر الأرض، تتحول إلى قوة داخلية محترمة وذات مهابة، وتصبح عاملاً ذا وزن في معادلة الحكم والمعارضة قد يفضي إلى اختلال في موازين القوى الداخلية، يغري جهات، ويخيف جهات، فينقلب الحال من التوحد إلى التوجس والتنابذ حتى الاقتتال الداخلي إذا لم يسارع الأطراف إلى ساحة وسط، يطرحون فيها أفكارهم وطموحاتهم، وريبَهم، وذلك على خلفية أن الاتفاق لا بدّ منه وإلا كان تحرير جزء من الأرض، مقدمة لتغييب الأرض برمتها وربما ضياعها.

لقد جاء في تقرير فينوغراد، أن الفشل الذي أصاب الاعتداء الإسرائيلي في حرب تموز يمكن تجاوزه بسبب المتانة والتماسك اللذين أظهرهما المجتمع الإسرائيلي. ولقد كانت هذه النقطة موضع حوار شفهي ومكتوب مع صديقي العزيز الأستاذ نهاد مشنوق عندما راح يتطرق لأزمتنا الراهنة برصانة وشجاعة لافتتين، حيث اتفقنا على أن التماسك الاجتماعي اللبناني كان من أهم عوامل الفشل الذي أصاب الحملة الإسرائيلية، وأن هذا الأمر يجب تأكيده دائماً والحفاظ على سلامته وإلا وقعنا في محظور حصول عدوان جديد فيما نحن جبهة متفككة أو متناحرة.

ثالثاً: هل الاحتلال ذريعة للخلاف أم سبب للتوحد؟

علينا أن نقر بأن بعض اللبنانيين كان نزَّاعاً في الماضي والحاضر للرهان على الخارج لحسم أمر الداخل، ولكن علينا أن نقر أيضاً بأن أياً من هذه الرهانات لم ينل حظاً من النجاح ؛ ورغم هذا فإن أدبياتنا السياسية قد وقعت في خطيئة اتهام الآخر بالعمالة للعدو وذلك لإدانته تمهيداً لإخراجه من المعادلة، فيما نشاهد مع الأسف، ومن جهة أخرى، توقاً لدى بعضٍ، إلى أن يحرز الغلبة بواسطة العدو، وهذا أمر في غاية الخطورة، أطرحه اليوم بما يحتاج إليه الطرح من جرأة وتحذير، لأن حمأة الصراع الداخلي قد عَبَّتْ في الوجدان الموروث أو هي توشك به، وهذه مسألة تتحمل نتائجها الخطيرة الأطراف السياسية كلها، بلا تفرقة بين من يهوِّل بقوته، أو من يبرر نفسه بخوفه ووهن قواه العسكرية.

هذه مناسبة لكي أنبه إلى أننا نكاد نرتكب الحرام، وأن بعضنا قد مضى في ارتكابه فعلاً، أفلا يحتاج هذا منا إلى عكوف صادق وجاد على طرح هذه المسألة بأبعادها ومخاطرها، حتى نتلافى المصير البائس؟

لقد تناوب العدو الإسرائيلي على الطوائف والمذاهب، مادأ حبال الوُدِّ المسموم مشجعاً الأطراف بعضها على بعض، لأنه رأى منذ البداية، أن حياته تقوم على موتنا وأشلاء أبنائنا المنغمسين في الصراعات العبثية الكاذبة.

أظن أن دولة الرئيس نجيب ميقاتي يسمح لي أن أقرأ لكم رؤيته لما يجري في منطقتنا حيث قال لجمع من الأصدقاء: إن إسرائيل تحاول الفتك بعناصر القومية العربية التي قامت على الريادة المسيحية والعمق السني والتراث الثوري الشيعي، وإنها تنجح الآن في تطهير البلاد العربية من مسيحييها من خلال موجات التعصب التي تجري تغذيتها في مكان ما، وعلى استعادة الفتنة الكبرى في الإسلام، بينما هي تقوم ببناء دولتها القوية المتطورة، وتتسلل إلى عمق الجزيرة العربية، من خلال الجروح المفتوحة في الجسد العربي.

وأنا إذ أوافقه تماماً في ما ذهب إليه، أنبه على أن الفكرة القومية لم تقم يوماً على العنصرية والتمذهب، بل كانت البوتقة الصحية التي تتفاعل فيها العناصر. وعليه فإن أحداً لا يستطيع أن يرفع شعار العروبة إذا كان غارقاً في مذهبيته، وأحداً لا ينجح في محاربة إسرائيل إذا دأب على اتهام الشرائح الواسعة من شعبه بممالأة إسرائيل.

علي أن أعبر في هذه اللحظات الخطيرة من تاريخ لبنان والأمة العربية عن خوفي الحقيقي من عمليات انتقال كبيرة لفئات كثيرة من معتقدها ومسلماتها إلى لغة ليست لها، وتصورات من بنات الوهم، من غير أن أضع اللوم عليها كلياً، بل على بعض قادتها الذين يجب أن يروّضوا جروحهم وأوجاعهم، وعلى قادة الأطراف الأخرى، لأن وقوع مثل هذا المحظور سيجعل لبنان شيعاً من البشر، ومساحات من المجتمع، يتناهبها نفوذ الدول، ويتوطن فيها العدو سواء كان ذلك بشكل مرئي أو غير مرئي.

أنا أعلم أن هذا الشطط النفسي هو أمر عارض وغير أصيل، وأنه سرعان ما يزول بزوال المأزق المستدام، ولكن الخشية تبقى قائمة عندما ينصرف المتصارعون عن البحث عن حلول، أو عندما يصرّ كل منا على ليِّ عنق الفيزياء فلا يفلح إلا في تعكير كيمياء النفوس.

رابعاً: المقاومة ونسبة القوى

إن العمل السياسي إذا ابتعد عن الواقعية يمكن أن يتحول إلى قصيدة شعر جميلة، ويمكن أن يحتل قادته خيالاتنا، لأن النزوع إلى المثالية والكمال أمر كامن في نفوسنا، ولكن القوى التي تريد أن تسير في قضيتها قدماً عليها أن تقيم حساباتها الدقيقة لنسبة ميزان القوى حتى لا يكون عملها خوضاً في حقول مغناطيسية، تفقد فيها وزنها واتزانها. ولكن هذا لا يعني إطلاقا الرضوخ لقوة الاحتلال ودباباته، وقدرة منظومته السياسية واللوجستية، لأن كل احتلال له كعب أخيل، وكل مقاوم يستطيع أن يعدل موازين القوى على مراحل وبوسائل مختلفة حتى يرى المحتل أن الخسائر التي تلحق به بسبب وجوده، أكبر من الأرباح التي يحققها هذا الوجود، وهذا ما حدث في الخامس والعشرين من أيار من العام ٢٠٠٠م، حيث انسحب العدو رغم عدم تصديق كثر، وعدم رغبة كُثر أيضاً.

بعد هذا أصبح لبنان يملك رصيداً من التجربة والخبرة لا يجوز تبديده، لأن إسرائيل ستحسب ألف حساب قبل أن تعاود استباحة أرضنا، وهذا بسبب المقاومة التي لا ينبغي لنا أن نفرط فيها، ولا ينبغي لها أن تفرط في التأييد الشعبي، لأنها بهذا تكون كمن يجفف الماء في حوض الأسماك، بل يجب أن تنتقل هذه الخبرة إلى المواطنين في مختلف المناطق فنستحق بذلك لقب الدولة التي يكون فيها كل مواطن خفيراً - على حد تعبير أسلافنا - لأن الدولة تكون قوية بمقدار إيمان أهلها بها وبمقدار جهوزيتهم وكفاءتهم وتنبههم وتصميمهم على رد الكيد إلى نحر الكائدين.

هذا التحليل، يوجب علينا أن نلفت الانتباه إلى أن المقاومة ستقف على أرض رخوة إذا ارتخت مفاصل الدولة، وأنه بدلاً من أن تسند ظهرها إلى جدارها المتين المتماسك، ستنتهي بالبحث عن حصتها من ركام الجدار وأشلاء الوطن، وذلك من خلال صراع مريض بين أصحاب الهوية الواحدة والأرومة الواحدة.

إن أبطال المقاومة جابهوا العدو أثناء معارك التحرير، وتصدوا للعدوان الإسرائيلي في تموز، من غير أن يشغلوا أنفسهم بتأمين المآوي والمساكن والتموين والطرقات، لأن الدولة المؤازرة التي أنجزت اتفاق نيسان وحاورت المجتمع الدولي، ورممت الجسور وتلقت التبرعات وقدمت المساعدات، وفاوضت باسم لبنان الموحد، إذا تفككت وشغرت مراكزها، وتعطل اقتصادها، وأصبحت ساحة ترمح فيها الجياد الجامحة - كما هو حاصل اليوم – ستجعل المقاتلين عراة الظهور، وستعجز عن رعاية شؤون المواطنين سواء كان ذلك في إقامتهم أو في هجرتهم.

خامساً: المقاومة والتداخل

لم تقم مقاومة عبر التاريخ القريب إلا واعتمدت على دعم خارجي، كما أنه لن تستمر مقاومة إن أسلست قيادها للدعم الخارجي. هذه ليست دعوة إلى التنصل والجحود، بل هي دعوة لإقامة تناسب عقلاني يحفظ الصداقات والمصالح على قاعدة قيام الدولة القوية بمصالحها ذات الأولوية. إن كل فريق يرشق الآخر بأنه مرتهن إلى الخارج، فيما الواقعية تملي علينا أن نعترف بعلاقة الفرقاء بالخارج، ولكن هذا ليس سبباً لحروب الإلغاء أو الاستتباع، بل هو مناسبة لاستثمار هذه العلاقات الخارجية من أجل ترميم هيكل الدولة وإعانتها على القيام من كبوتها، لأن لبنان لا يستطيع أن يستعيد عافيته من غير مساعدة أشقائه وأصدقائه والمجتمع الدولي.

إن الفرقاء المحليين، يستطيعون بواسطة التأثير، والعلاقات الجدلية، أن يضعوا أعيرة مناسبة لتداخل العلاقات، وألا يسمحوا بأن يتحول مصير بلادهم إلى ساحة صراعات، لأنه سيأتي اليوم الذي سيبكي فيه الأشقاء والأصدقاء على منارة في الشرق، غار منها عدونا فهيّأ لنا الأسباب لتدميرها وشجعنا بالوسائل المختلفة لكي نجعلها أثراً بعد عين، فلا تبقى سوى نجمته العدوانية مهيمنة على سماء المنطقة ولا يبقى لنا من آبار ثروتنا إلا شرف حفر أرضنا لنحول سائلها إليه وإلى حلفائه مالاً زلالاً عبر أنابيب الهوان.

هنا لا بدّ أن نفتح هلالين، لنورد ما لا بدّ من التذكير به في كلّ آن، أن لبنان لا يستطيع أن يتملص من تداخل قضيته مع القضية الفلسطينية فتأخذه أوهام الحياد، وهذا ما شرحه الأستاذ نهاد المشنوق في مقالين تحت عنوان (فلسطين أولاً ماذا عن لبنان)، ولكنه في الوقت عينه لن يحمل القضية منفرداً – مثلما أكد الأمين العام لحزب الله مؤخراً – وأنه لا يسوغ على الإطلاق أن يدفع وحده، وهو الذي لم يقم علاقات مع العدو، ثمن المفاوضات العلنية والسرية التي أجرتها دول عربية أخرى وثمن المعاهدات المنفردة.

في السبعينات والثمانينات كدنا نفقد دولة قائمة (شبه ديمقراطية) وذات نظام اقتصادي وعلمي قوي في سبيل دولة افتراضية ما زالت فكرتها قيد التقاذف بين خرائط الطريق والمبادرات، فما بالنا لا نأخذ العبرة، خاصة وأن البديل الذي نسمع عنه ليس سوى مطلقات هي أقرب إلى التجربة منها إلى الواقعية السياسية.

سادساً: هل حلت اللحظة الملائمة للواقعية والتعقل؟

علمتني التجارب أنه من العبث مناقشة الرؤوس الحامية، ومن غير المفيد أن تدل صاحب القوة على ضرورة تلافي سوء استخدامها؛ فلقد بلورت الحركات المسلحة منذ العام ١٩٥٨م، وعرفت أبطالها على مرّ السنين، وكنت أرقبهم وهم يفقدون جزءاً من إنسانيتهم وكثيراً من تعقلهم إذا ما اعتلوا منصات بنادقهم. ولكن هذا لم يمنع أن تلك الرؤوس كانت تسترد عافيتها بمجرد أن تفتح شبابيكها لهواء الواقعية، وهذا لم يكن يتأتى بفعل إرادي، وإنما باصطدام المشاريع الطموحة جداً بجدار استحالة تنفيذها. في هذه اللحظة يتاح لك أن ترى الثوري وهو

يسعى إلى البراغماتية للبحث عن حلّ وسط، بعد أن ثبت له بالحواس الست أن الشعارات التي يرفعها ليست كلها لهذه المرحلة أو لهذه الظروف.

وإن المرء ليكون ساذجاً جداً إذ يظن أنه ببعض النصائح الطيبة أو الإشارات البريئة يمكن أن يفك أزمة لبنان عن الصراع الدائر بين المصالح الدولية الإقليمية، ولكنني أعتقد أنه ما كان لمثل هذا الكلام أن يكون له محل في مراحل سبقت، لأن ما كنا نتصوره ونحلله لم يكن يدور إطلاقا في خلد الفرقاء، ذلك أنهم كانوا ينظرون من زواياهم الخاصة ويرمون من يقلّب الزوايا بنعوت ظالمة، أي أن بعضاً منا كان يضع نفسه في مكان المتصارعين ويفكر عنهم، وهذا بحدّ ذاته خطر كبير، لأنه في لجة الصراع تطغى الحمأة على التبصر، ويغلب الطموح التعقل، أما الآن وبعد أن فرغت الأوداج من هوائها، وملت البنان من تهويلها، وأصبح رصاص الابتهاج بخطب القادة أهم من الخطب ذاتها، فإن لأي منكم أن يسأل أياً منهم»ماذا بعد»؟! كما أنه يحق لأي منهم أن يسأل حلفاء الخارج، «وماذا بعد»؟!

أما بعد...

فالاحتلال.... هو الاحتلال.. والمقاومة هي المقاومة..

فهل يوجد من يدعو للتوسط بينهما؟

العين تقاوم المخرز... لأن العين بصيرة.. والمخرز أعمى..

والعين تقاومه لأنها تنتمي إلى جسد سليم وقوي، لا تتجافى أعضاؤه، بل تتناسق من أجل دورة دموية صحية تغذي الباصرة والبصيرة، وتجعلها دليله إلى سواء السبيل.

في الختام... أحيي هذا المؤتمر الذي لا يفصِّل عباءة لتستر فراغ الحاضر وعُرْيَه، بل يسعى لثقب كُوَى الرؤى في جدار المستقبل الذي لا يمكن أن يتشكل بحكم التفاعلات الآنية فقط، بل إنه متأثر حكماً بتراكم ثقافة المقاومة التي دأبت عليها أمتنا منذ عصت على محاولة خلع لغتها من اللسان وأبت التكيف مع واقع الاختراق الصهيوني المبارك من أسياد الحربين، فامتشقت السلاح، وروضت الحجر، وشهرت حدّ الجناح والطفل الطليق الجماح، وجعلت الأرض تزلزل زلزالها، وتسلس للعاشقين الصغار متون أثقالها، وأقامت من تراثها ساتراً يقيها غارات الترهيب والترغيب والتيئيس؛

إنها أمة تعي بدقة ما يحيق بها منذ وعد بلفور، ولن تقع أبداً في فخ تغييب المسألة المركزية إلى الفروع الزائلة.

إن المقاومة لا تبدأ منذ عَقد...

إن المقاومة.. واسطة العِقد.

.....

...

.

موقع الوسطية في القضايا المعاصرة

الدكتور عبد الغني عماد -
الوسطية منهج موحد للأمة

تستعمل كلمة وسط بمعانٍ عدة، منها ما ورد بمعنى الخيار الأفضل والعدل، أو لما كان بين شرّين وهو خير، أو لما كان بين الجيد والرديء والخير والشر، وثمة نص قرآني صريح يصف الأمة الإسلامية بأنها «أمة وسط» وقد أضاف الوصف القرآني بعداً قيمياً الى المصطلح، حتى قال أهل التفسير والتأويل إن كلمة وسط تعني «العدل» كما ذكر الإمام الطبري، وبغض النظر عن الأساس اللغوي لمفهوم الوسطية، أو المفهوم التاريخي لها، أو الاساس الفقهي أو العقدي لها، فقد عالج هذه المسألة العديد من المفكرين والباحثين، فإن ما يهمنا في هذه الورقة هو الأساس المعرفي المعاصر لها من حيث ما تقود إليه من دلالات ومعان وما توفره من دور ووظيفة للجماعة والأمة.

الأساس المعرفي للوسطية

يُستمد هذا الفهم من القرآن والسنة ومن السياق الذي استخدم فيه المصطلح في المأثور من كلام العرب وسلوك الصحابة (رضي الله عنهم أجمعين). والمتأمل في هذا المصطلح يجد أنه يعني في زماننا الاعتدال في الاعتقاد والموقف والسلوك والنظام والمعاملة والأخلاق، ولهذا نجد أن حجة الاسلام أبا حامد الغزالي يعتبر في «ميزان العمل» أن لكل فضيلة رذيلتين هما الإفراط والتفريط، ويعتبر أن الكمال في الاعتدال، ومعيار الاعتدال هو الشرع والعقل. ولا يعني هذا أن الوسط هو المنتصف، لأن النصف مفهوم رياضي وهندسي أو كمِّي ، يعني حيزاً يتساوى ما قبله بما بعده، وعلى هذا تكون الوسطية في الأخلاق والعدل والحق والصدق تقع في المنتصف مع الظلم والباطل والفساد والكذب؟ وهذا لايأتلف والأساس الأخلاقي للاسلام بطبيعة الحال، وربما يعود سبب الخلط عند البعض، أن بعض الفضائل تقع بين خصلتين من الشر، كالكرم بين البخل والإسراف والشجاعة بين الجبن والتهور.

إن الأساس المعرفي للوسطية يفيد بأنها ليست موقفاً حيادياً بين حق وباطل أو بين فضيلة ورذيلة، وهي أيضاً ليست موقفاً توفيقياً ثالثاً يؤلف بينهما، فيأخذ عناصر من هذه وتلك ويجمع بينها في توليفة مصطنعة، إن هذا تلفيق مخادع وليس وسطية إسلامية جاءت بالحق لتزهق به الباطل.

إن السمات العامة للوسطية تتمثل في الخيرية والإستقامة والاعتدال واليسر ورفع الحرج والبينية والعدل والموازنة بين الإمكانات والواجبات ، بين الأصالة والمعاصرة، بين الأصول والفروع، بين العام والخاص، بين التجديد والجمود، بين الدين والدنيا، إنها الخصوصية بلا انكفاء والتفاعل بلا ذوبان، والاعتزاز بلا استعلاء، إنها موقف يتسم بالتوازن في التفكير والنظر، ينحاز إلى ما من شأنه التوسعة والتيسير على الناس حسب مقتضى الحال والزمان.

وحيث إن الأشياء تعرف بضدها، فإن نقيض الوسطية هو التطرف والغلو. ومن بين المتطرفين المتشددين نجد من يكاد يحرّم على الناس كل شيء وفي مقابلهم من يكاد يبيح لهم كل شيء. ونجد منهم من يوجب التقليد لمذهب معين ويغلق باب الاجتهاد، ومنهم من يطعن في المذاهب كلها ضارباً بهذا التراث الضخم عرض الحائط، ونجد من هؤلاء المتمسكين بظواهر النصوص دون النظر إلى المقاصد، مقابل من حوّل النصوص إلى عجينة قابلة لما شاء من معانٍ ومضامين.

هذا الأساس المعرفي للوسطية كمنهج وكمفهوم يعني أموراً أخرى أيضاً، كالانفتاح على قوى الخير في العالم التزاماً بمبدأ التعارف والتعاون على البر والتقوى، والتزاماً بالقول إن الحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق الناس بها. إنها تعني التدرج في التبليغ والتكليف وإدراك الأولويات وترتيبها طبقاً لأحوال كل مجتمع وبيئته، فالأحكام تتغير بتغير الأمكنة والأزمنة ،فالمسائل والمواقف والظواهر نسبية، فما هو وسطي في مكان أو زمان قد لايكون كذلك في مكان وزمان آخر، إنها تعني أيضاً ما قاله ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هجرية) في كتابه (أعلام الموقعين، ج ٤، ص ٣٧٢) و ما حرفيته: «إن الله أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، فإذا ظهرت أمارات الحق وقامت أدلة العقل وأسفر صبحه بأي طريق، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره... والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق، فأي طريق استخرج بها الحق وعرف بها العدل، وجب الحكم بموجبها ومقتضاها، والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذواتها، إنما المراد غايتها التي هي المقاصد». هذا النص يحسم بتعدد منابع الخير والصلاح، سواء كانت من المسلمين باختلاف مذاهبهم وفرقهم، أو كانت من غير المسلمين.

لماذا الوسطية؟

لأنها تقدم الإسلام على حقيقته دون إفراط أو تفريط، ولا تطرف أو مغالاة أو شذوذ، ولا تهاون أو تقصير، ولا استكبار ولا خنوع أو ذل واستسلام وخضوع وعبودية لغير الله تعالى. ولا تشدد أو إحراج، ولا تساهل في حق من حقوق الله، ولا تعصب ضد الآخرين أو إقصاء لهم، أو رفض أو إكراه أو إرهاب أو ترويع بغير حق فلا إكراه في الدين، كما لا إهمال في الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة. ولا تعسير ولا إرهاق، بل تيسير ورفع للحرج والمشقة، والأخذ باليسر، كما قال تعالى: ((يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)) (البقرة ١٨٥) وقال أيضاً: ((وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)) (الحج ٧٨)، إنها دعوة للتوازن بين المادي والروحي لقوله تعالى: ((وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا)) (القصص ٧٧) وهي أيضاً دعوة لتحقيق التكافل الاجتماعي فلا يطغى الأغنياء فيطحنون الفقراء، ولا يحشر الفقراء في الضيق فقد كاد الفقر أن يكون كفراً.

لماذا هي منهج؟

المقصود بالمنهج حسب التعريف العلمي والأكاديمي، أنه أداة التفسير الدقيقة، وأنه بنية متكاملة من العمليات الذهنية تنظم التحليل ضمن سياق معين في رؤية الأمور استناداً إلى خلفية نظرية أو إيديولوجية تمكن الإنسان من تحديد السلوك العملي تجاه ما يواجهه، وباختلاف المنهج والأدوات المعرفية والتحليلية، يختلف الناس ويختلف الباحثون، حيث لا يرون الأشياء نفسها ولا يدركونها أو يفسرونها بالطريقة عينها. وفي ضوء هذا التعريف يمكن القول إن الوسطية منهج. لأنها طريقة تفكير ومنظومة للتحليل وأداة عقلية تزود صاحبها بآليات للاستقراء أو الاستنباط ضمن منطق العدل والاعتدال والتوازن الذي هو المثلث المعرفي للوسطية. هي منهج لأنها محرك عقلي يتيح لصاحبه القيام بعمليات ذهنية تنظم رؤيته للكون والحياة والمجال الإنساني، إنها تتم ضمن منطق معين، خلفيته الكتاب والسنة، يمكّن الإنسان من تحديد السلوك الملائم تجاه الوقائع والأفكار والإيديولوجيات.

نستنتج من ذلك أن الوسطية منهج، أي أنها طريقة تفكير ومنظومة تحليل، وأداة عقلية للاستقراء أو للاستنباط، وهي من ثم ليست عقيدة بقدر ما هي أداة لفهم العقيدة واستيعابها بشكل دقيق، بعيداً عن الإفراط أو التفريط .وهي ليست قالباً إيديولوجياً أو وصفة سحرية، إنها ثقافة يومية دائمة وعملية مستمرة متتابعة تحتاج إلى تعزيز وتراكم وإغناء، إنها مسار وأسلوب حياة وطريقة تفكير.

لماذا هي منهج لتوحيد الأمة؟

لأنها تعصم الأفراد والجماعات من الانزلاق نحو التطرف أو نحو التفريط والتساهل. والتطرف مجلبة للفتنة كما هو حال التفريط والتساهل. والفتنة هي الطريق السريع للانقسام والاقتتال بين أبناء الأمة.

وكنموذج تحليلي سوف أقدم قراءة تحليلية وفق المنهج الوسطي لبعض المسائل الإشكالية في الفكر الإسلامي المعاصر والتي لها علاقة مباشرة بوحدة الأمة:

أولاً: إشكالية الآخر في الإسلام

لطالما كان وجود «الآخر» المختلف بالعقيدة والدين مشكلة في كل الحضارات. فالاختلاف بين بني البشر ظاهرة تكوينية إلهية، هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى من الاختلاف منها الاجتماعي والسياسي والفكري، وهي اختلافات وضعت «الآخر» في أي مجتمع موضع الشك والريبة وطرحت حقه بالوجود للمناقشة.

ولطالما كان المسلمون يفاخرون بأن القرآن الكريم منذ نزوله اعترف «بالآخر» المختلف، سواء أكان من أهل الكتاب أم مشركاً أم كافراً، وبغض النظر عن جنسه ولونه. ولم يقتصر الأمر على مجرد الاعتراف بل وصل إلى حد إعلان شرعية الإختلاف والتعددية. يقول

القرآن الكريم في هذا الصدد: ((وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ)) (هود: ١١٨ - ١١٩).

و((لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ)) (المائدة: ٤٨).

تضمنت نصوص القرآن قواعد محددة للتعامل مع الآخر، المختلف والمتعدد، بما يؤدي إلى توظيف هذا الاختلاف والتعدد نحو الخير والتقدم واشاعة التنافس الفكري والسلمي المحقق لمصلحة الوجود الإنساني. ومن أبرز هذه القواعد:

١. الدعوة إلى السلم الأهلي والنهي عن استخدام العنف والقهر في الدعوة والهداية، الا لرد العدوان ورفع الظلم وذلك بنص القرآن: ((أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً)) (البقرة: ٢٠٨). وأمر المسلمين بالدعوة إلى الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة: ((وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)) (النحل: ١٢٥). ونهى عن مقاتلة من لا يقاتل المسلمين: ((فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا)) (النساء: ٩٠).

٢. الحوار مع الآخرين بعيداً عن الإكراه. وفي نصوص القرآن صور رائعة عن الحوار مع الآخرين، سجلت بكل دقة وأمانة علمية حتى العبارات التي استخدمها أولئك ضد الله والرسول. وأولى الخطوات في طريق الحوار العقلاني أن القرآن نهى عن السباب والشتم والتعصب: ((وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ)) (الأنعام: ١٠٨).

٣. إن مشروعية الاختلاف والتعدد تستند في القرآن إلى مبدأ حرية إرادة الإنسان في اختياره ومسؤوليته عن ذلك الاختيار. ولا معنى للحرية بلا اختيار، ولا معنى للمسؤولية من دون حرية: ((إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)) (الإنسان: ٣). بل يصل التوجيه القرآني للرسول ومن تبعه إلى القول: ((لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ)) (الغاشية: ٢٢). و ((وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ)) (ق: ٤٥). ويحدد السبل إلى الهداية: ((إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ)) (الشورى: ٤٨).

٤. ويستنكر كل محاولة للإكراه: ((أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ)) (يونس: ٩٩). ويطالب المسلمين بأن يتركوا الناس يتحملون مسؤوليتهم: ((فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ)) (الكهف: ٢٩).

٥. يؤكد المبدأ - القاعدة: ((لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ)) (البقرة: ٢٥٦). و»لا» هنا ليست ناهية فقط، بل نافية لامكانية إكراه أحد على الإيمان.

٦. يعتبر أن العدل هو حق لكل الناس: ((وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)) (النساء: ٥٨). العدل إذاً هو فريضة وأمر الهي، حتى مع العدو، بل ويطلب أكثر من

العدل: ((أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ)) (الممتحنة: ٨). والبرّ مع الآخر المختلف مطلوب كما هو البرّ مع الوالدين.

٧. ليس المسلم مكلفاً أن يحاسب أحداً على كفر أو ايمان: ((وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ)) (الشورى: ١٥). فأمر الحساب إلى الله: ((فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ)) (الرعد: ٤٠).

٨. يكرّم القرآن الإنسان أيّاً كان دينه أو جنسه أو لونه: ((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)) (الإسراء: ٧٠). ويقرّر أن اختلاف الناس في الدين واقع بمشيئة الله: ((وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)) (النحل: ٩٣).

وفي حديث النبي (صلى الله عليه وسلم) ذي الدلالة العميقة الذي رواه ابن حنبل عن زيد بن أرقم : «أنا شهيد ان العباد كلهم أخوة».

هذه الأحكام تشكل المنطلقات الأساسية التي ترسم العلاقة مع «الآخر» المختلف والمتعدد. وهي أحكام قرآنية ثابتة لا تدع مجالاً للالتباس أو سوء الفهم. لكن إشكالية الآخر كما تبدو لنا، ليست في النص، بل في التاريخ، أي في الممارسة التاريخية وفي الظروف التي أحاطت بها، وهذا هو مصدر الالتباس الاساسي، حيث تعرضت بعض النصوص لتوظيف سياسي ظرفي في مراحل تاريخية شتى وجرى إخضاعها لتأويلات أخرجت النص عن منطوقه العام.

الخلاصة أن الاختلاف في الرأي والمعتقد، مسألة مطروحة في كل المجتمعات والحضارات، وأغلبها في تلك العصور حيث جنحت نحو استئصال المخالفين وقتلهم، فلم يكن سائداً الاعتراف بالحريات الدينية والعَقدية، فقد كان الناس على دين ملوكهم.

وهذا ما جعل الإسلام متميزاً ورائداً، إذ أنه كفل للآخرين حقهم في عدم الاقتناع به، وترك لهم حرية الإختيار وذلك من خلال نصوص قرآنية قطعية. وقد ذهب كل الفقهاء إلى أن شرعية الآخر ووجوده ليسا مبنيين على اعتقاده، حقاً كان أم باطلاً، وهو أمر أفضى إلى نتيجتين:

- الأولى تتلخص بشرعية الآخر وحقه في البقاء والاستمرار.
- الثانية تفرض على المسلمين احترام هذا الآخر والبرّ به، طال ما لم يكن في صفوف المحاربين، مصداقاً لقوله تعالى: ((لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ)) (الممتحنة: ٨).

لكن كيف يمكن التوفيق بين سماحة الإسلام و بعض الآيات الكريمة مثل:

- ((لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ)) (آل عمران: ٢٨).

- ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ)) (المائدة: ٥١).
- ((كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ)) (التوبة: ٨).

إنَّ التمعن في هذه الآيات، ومراجعة التفسير حولها يوضحان أن لا صلة لها البتة بموقف الإسلام السمح، لأنها وردت في المعتدين على الإسلام والمحاربين لأهله، وهي تهدف إلى تنفير المؤمنين من تقديم العون للخصوم وهو واجب يتجدد في كل عصر من العصور، وهو ما تعتمده الدول المعاصرة جميعها حين تصدر قوانين تحرم التعاون مع الأجنبي وقواته. ولا يفهم من هذه القوانين أنها تدعو إلى البغضاء والخصومة مع العالم أجمع. وتستطرد الآيات في توصية المؤمنين بتدعيم صفوفهم أمام المتربصين والمتهجمين وتطالبهم بمقاطعة المحاربين للإسلام سواء أكانوا من أهل الكتاب أم غير ذلك، مسوغة هذه المقاطعة بأنها ردّ للعدوان: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)) (سورة المائدة: ٥٧).

ولا ضير في أن يطلب دين من أتباعه عدم مصادقة الذين يتهكمون بتعاليمه ويسخرون من شعائره، خاصة وان الآية تقصد بعض أهل الكتاب، وليس الكل، الذين وقفوا إلى جانب الكفار في الهزء والسخرية من الإسلام والمسلمين.

المقصود بالخطاب القرآني، فريق معين، راح يتآمر على الدين الجديد، وأعلنها حرباً شعواء. وفي هذا كان النبي صلى الله عليه وسلم محقاً في اجلاء اليهود من بني قينقاع بعد غزوة بدر لمؤامرتهم وتطاولهم وغرورهم. وكذلك في إجلاء يهود بني النضير بعد غزوة أحد لانهم غدروا، وتنكروا للعهد وتآمروا مع قريش ضد المسلمين. وكذلك الأمر في الحكم على بني قريظة بعد غزوة الأحزاب (الخندق) لنكثهم عهودهم معه وهو في أشد ساعات الحرج، بعد أن ساعدوا قريشاً وحرضوها ضد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومع ذلك كان الرسول الكريم يرفق باليهود إذا نقضوا عهده، أو حاربهم فانتصر عليهم، فكان عقابه للمعتدين منهم وبمقدار ما يكف أيديهم عنه، وكان يحكّم فيهم من يختارون بأنفسهم.

والقرآن الكريم فتح باب التسامح على مصراعيه حينما فتح حواراً مع المسيحية في سورة (المائدة: ٨٢) ((وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (٨٢) وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ)).

وسماحة الإسلام ودعوته أهل الكتاب إلى التآلف الإيماني تحسمها الآية الشهيرة: ((قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا)) (آل عمران: ٦٤).

فالإسلام يمد يده، ويدعو أتباعه لمصافحة أتباع الأديان الأخرى من دون ضغينة وحقد، ولتحقيق التعاون على إقامة العدل وحماية الأنفس، وتبقى الآية المرجعية التي تحدد سلوك المؤمن تجاه «الآخر» والتي تقطع الطريق أمام أي تأويل أو تفسير متعسف، هي التي وردت في النص: ((لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (٨) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)) (الممتحنة: ٨ - ٩).

تقضي هذه النصوص بأن الإسلام يتضمن مساحة كبيرة تؤمن مشروعية الآخروتضمن حقوقه الكاملة في المساواة والمواطنة. بل هو من جهة أخرى، يفسح في المجال أمام الاجتهاد في ما يتعلق بالأحكام التي نظمت بعض هذه العلاقات مع الآخر المختلف والمتعدد.

وتظهر هذه النصوص أن التفسيرات الحزبية المتأسلمة تستند إلى تأويلات متعسفة للنص القرآني وتفسيرات تستند إلى التاريخ أكثر من استنادها على العقيدة وأصولها المحددة.

وبغض النظر عن أطروحات المتعصبين والمتطرفين، ولا يخلو منهم أي دين أو عقيدة، فإن هذه الأطروحات تناقض جوهر الشريعة الإسلامية التي لا تنادي بإقامة مجتمعات نظيفة طائفياً أو إثنياً.

ولا غرابة أن تفضي التوضيحات والتفسيرات والإجتهادات العقلانية المتنورة إلى رفض كل الأطروحات التي لا تسمح للآخر بالاحتفاظ بخصوصيته المحلية والعرقية وحمايتها والدفاع عنها إلى حد القتال إذا ما هددت من مسلمين أو من غيرهم. ولا غرابة في ذلك فالإسلام دين عالمي ينظر إلى البشر نظرة واحدة، ويتطلع إلى يوم تدرك فيه كل الأمم والشعوب أن خصوصياتها المتمايزة إنما هي خصوصيات تنوع وتعارف ((أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ)) (الحجرات: ١٣).

وفي ضوء هذه القراءة الوسطية ومن خلال التجربة التاريخية للأمة، لبّى الإسلام، وبغض النظر عن ممارسة بعض الحكام، الحاجات الفكرية والروحية لكل مقيم على أرضه، فلم يسمح للأكثرية أن تمحق شخصية الأقلية أو أن تذوّب خصائصها ومزاياها. كذلك هو أيضاً لا يتيح للأقلية أن توظف هذه الامتيازات وان تعمل على الانتقاص من حقوق الأكثرية لجهة تمتعها بخصوصياتها ومزاياها أيضاً أو أن تعمل على تسميم أو تدمير تلك الخصائص. فالتجربة أفضت إلى شيء من التوازن يقوم على الإعتراف بما يسمح بالنمو والازدهار، ويحول هذا التنوع الى عنصر إغناء وإنماء.

وليس هناك دليل أصدق على هذا من بقاء الأقليات في العالم الإسلامي، التي استطاعت أن تبقى وتستعصي بكل ثقافاتها وخصائصها على الذوبان، فالتجربة حفظت خصوصياتها وهي بذلك عاشت قروناً وأدّت أدواراً مهمة ومتميزة، لا تزال موضع فخر واعتزاز لهذه الأمة ودليلاً

لا يرقى إليه الشك على عظمتها وسماحتها، ولو أن ما ساد هو القراءة المتطرفة اللاوسطية لبقيت الفتنة بين المسلمين وغير المسلمين إلى اليوم.

ثانياً: إشكالية التكفير وإهدار الدم

التكفير ظاهرة قديمة، وهي مرتبطة في الذهن العربي بالفتنة الكبرى في التاريخ الإسلامي. وقد خطَّ بها الخوارج نهجاً لا تزال آثاره محفورة إلى اليوم في عقل المتطرفين وسلوكهم وقد داخلها شيء من العصرنة والحداثة.

«لا حكم إلا لله» صيحة رددتها أفواه الخوارج في «صفين» فشقّت الصفوف وزرعت الخلاف. هي صيحة لا يزال يرددها إلى اليوم المتطرفون يشقون بها الصفوف. ويتناسى هؤلاء ذلك الرد الحاسم والقول المشهور من الإمام علي بن أبي طالب لمّا سمع هذه الصيحة: «قال: «كلمة حق يراد بها باطل، وإنما مذهبهم ألا يكون أمير، ولا بد من أمير، براً كان أو فاجراً، نعم لا حكم إلا لله، ولكن الأمر لمن؟».

وخرج الخوارج من بين الصفوف، وأطلقوا على أنفسهم اسم «الشراة» أي الذين يشرون أنفسهم ابتغاء مرضاة الله، لكهنم انحرفوا تطرفاً وغلواً وحكموا بالكفر على عثمان وعلي. بعدما كان هؤلاء من أشد المناصرين للإمام علي قبل التحكيم. وكانت صيحتهم الآنفة الذكر. ثم ازدادوا غلوّاً وتطرفاً فكفّروا كل المسلمين الذين لا يتبعون رأيهم واستحلوا دماءهم وأموالهم ونساءهم. ثم كفّروا كل من يرتكب ذنباً، ولم يفرقوا بين ذنب وذنب، واعتبروا الخطأ في الرأي يُخرج عن الإسلام إذا كان مغايراً لما يرونه حقاً. واعتبروا مخالفيهم في الرأي مشركين مخلّدين في النار، يحلّ قتلهم. كما اعتبروا دار مخالفيهم دار حرب ينطبق عليها ما ينطبق على الكفار.

وقد جادلهم الإمام علي رضي الله عنه وحاججهم فقال لهم: «إن أبيتم إلاّ أن تزعموا أني أخطأت وضللت، فلم تقتلون عامة أمة محمد صلى الله عليه وسلم، وتأخذونهم بخطئي، وتكفّرونهم بذنوبي، سيوفكم على عواتقكم تضعونها مواضع البرء والسقم، وتخلطون من أذنب بمن لم يذنب، وقد علمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم الزاني المحصن ثم صلى عليه ثم ورّث أهله، وقتل القاتل وورثّ أهله، وقطع يد السارق وجلد الزاني غير المحصن ثم قسّم عليهما الفيء، ونكّحهما المسلمات، فآخذهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذنوبهم، وأقام حق الله فيهم ولم يمنعهم سهمهم في الإسلام، ولم يخرج أسماءهم من بين أهله..».

هذا الحوار الرائع لم يردعهم عن غيّهم، فاستمروا في مواقفهم الشاذة المتطرفة، ومن أمثلة ذلك أنهم قابلوا مسلماً ونصرانياً، فقتلوا المسلم لأنه خالفهم الرأي، وأوصوا بالنصراني خيراً ودفعوا ثمن بضع تمرات أخذوها من نخلته وقالوا: احفظوا ذمة نبيكم؟!

انقسم الخوارج فرقاً متعددة، منهم من اشتد بتطرفه وغلوه ومنهم من اعتدل بالتطرف واكتفى بالتكفير. واشتهر «الأزارقة» الذين يتزعمهم نافع بن الأزرق بحبهم لسفك الدماء، فكانوا يقتلون النساء والأطفال ويقطعون الطريق، لكن فريقاً آخر من الخوارج اكتفى بالتكفير

فلسفة ونهجاً واستنكر أعمال ابن الأزرق. وكل زعماء الفرق الخارجية لقبوا بلقب أمير المؤمنين وزعم كلٌ منهم أن الحق معه والآخرين على كفرٍ وضلال مبين.

كان موقف الإمام علي رضي الله عنه ألاّ يحاربهم حتى يبدأوه الحرب، فلما عمدوا إلى استعمال العنف، وقتلوا الصحابي عبد الله بن خبّاب وفي عنقه المصحف ومعه امرأته، وذلك بعد حوار جرى بينه وبينهم يفيض بالحكمة من جانب ابن خباب وبالغلظة من جانبهم. خرج إليهم علي رضي الله عنه يوم النهروان وأوقع بهم، وقتل منهم عدداً كبيراً. لكنهم ما لبثوا أن تربصوا به وأرسلوا اليه واحداً منهم هو عبد الرحمن بن ملجم المرادي فقتله في المسجد. فكان الإمام علي رضي الله عنه أول شهداء التطرف والغلو الذي يعمي البصر والبصيرة.

والخلاصة أن فلسفة التكفير عند الخوارج، لم تنبت إلاّ في مناخ الفتنة والانقسام. ولم تستمر وتتعاظم إلا في جوّها المسموم والمزروع بالفرقة والتنازع، فزادت من حدة الانقسام والتفرقة وأعملت السيف قتلاً وإرهاباً. أليس اليوم أشبه بالأمس، مناخ مشابه، فتنة وانقسام، فرقة وتنازع. وبالتالي فكر خارجي تكفيري ينمو هنا وهناك، يرتدي رداءً يناسب العصر ويستعيد المقولات السابقة فيسكبها في قالب جديد؟ أليست تجربة الخوارج نموذجاً حياً في الذاكرة الإسلامية للفكر اللاوسطي.

بين الإيمان والتكفير

الكفر في اللغة هو الجحود والإنكار والتكذيب، أما الإيمان فهو «التصديق». الكفر في العقيدة هو الجحود والإنكار والتكذيب لأركان الإيمان وأحكام الاسلام الثابتة القطعية، فمن أنكر أصلاً أو حكماً قطعياً ثابتاً لا تأويل فيه ولا ظن، وأصر على ذلك بعد البيان وإقامة الحجة والدليل فقد أخرج نفسه من دائرة الايمان.

إذاً الإيمان تصديق بالقلب وإقرار باللسان ومنهم من زاد «العمل». وفي ذلك قال الحسن البصري: ليس الايمان بالتحلي ولا التمني لكنه ما وقر في الصدور وصدقته الأعمال. ومن المتفق عليه أن الايمان يزيد وينقص فهو ليس عند الناس سواء، فهم به يتفاضلون كما في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا اله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق».

وإذا كان كفر النعمة - أي عدم شكرها - هو أدنى وأخف أنواع الكفر فإن أعظم الكفر وأعلى مراتبه هو جحود التوحيد للخالق أو النبوة التي اصطفى لها الأنبياء والمرسلين أو الشريعة التي أوصى بها الله. كذلك لا يستوي كفر الجاحدين للحق الذي عرفوه، مع كفر التقليد الذي يولد فيه ويشب عليه الذين لا قدرة لهم على النظر والمقارنة بين الاديان وبين الكفر والإيمان.

وكما يحصل الكفر بالقول الملفوظ أو المكتوب، فإنه يحصل بالفعل والعمل، وهناك من الفرق قديماً وحديثاً من يركز على الألفاظ الكفرية، ويعتبر مرتكبها كافراً، لكن أغلب

الفقهاء يتفقون على أن القول الموجب للكفر هو: إنكار الاعتقاد الذي اجتمعت عليه الأمة والوارد فيه نص لا يحتمل التأويل، ولا يصبح الكفر واقعاً إلا إذا صدر عن تعمد أو استهزاء صريح أو عناد مبين، فالقصد والتعمد أساس الحكم في هذا الامر.

لقد أصبح من المتيقن لدى الفقهاء أن الكلام في التكفير مشوب بعيوب أهل البدع، فالعلماء كانوا جميعاً يخطّئون ولا يكفّرون، وأصبح من المتفق عليه أن كل معصية ترتكب مع الإيمان والتصديق يرجى أن يغفرها الله، فلو كانت كل المعاصي كفراً لكان الناس كفاراً فليس من احد معصوم، ولو كانت كل المعاصي كفراً لكانت كلها ردّة، وحدّ الردة واحد وهو القتل، ولما كان هناك من ضرورة لتنوع عقوبات الزنا والسرقة وشرب الخمر، ويستدل على ذلك أيضاً بأن القرآن الكريم لم يُخرج من دائرة المؤمنين الطائفتين المقتتلتين: ((وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا))، إلى أن قال: ((وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)) (الحجرات: ٩-١٠).

ويستند أغلب الفقهاء في إثبات هذا الرأي إلى العديد من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، إذ لو كانت المعاصي كلها كفراً لما قال: «يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه من الخير ما يزن شعيرة»، ولما قال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» لأن الكفار لا تنفعهم شفاعة الشافعين.

وقد احتاط الفقهاء كثيراً في الحكم بالكفر على شخص أو جماعة، ذلك أن التكفير ظاهرة بدأت مع الخوارج ولا تزال آثارها إلى اليوم في نهج بعض الغلاة وسلوكهم، وهذا ما دفع الفقهاء إلى المزيد من الاحتياط والحذر في هذا الامر، فالحكم على مسلم بالكفر يرتب مفاعيل أهمها: إهدار دمه، وتنفيذ حكم المرتد فيه، ووجوب التفريق بينه وبين زوجه، وخروج الأولاد من ولايته، وعدم دفنه في مقابر المسلمين، والحكم عليه بالخلود في النار، وامتناع التوارث بينه وبين أقاربه. وكان علماء السلف يحتاطون حتى في المواقف التي يكون فيها الكفر صريحاً، فقد كانوا يحكمون أحكاماً عامة ولا يكفرون فرداً بعينه، فيقولون مثلاً: من أنكر حرمة الخمر فهو كافر (من دون تسمية الشخص). قال أبو يوسف (رحمه الله): «أما الشخص المعين إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل الوعيد وأنه كافر؟ فهذا لا نشهد عليه إلا بأمر تجوز معه الشهادة فإنه من أعظم البغي أن يشهد على معين أن الله لا يغفر له ولا يرحمه بل يخلده في النار، فإن هذا هو حكم الكافر بعد الموت».

ومما لا شك فيه أن الخطأ في إثبات الكفر أفضل بكثير من تكفيره وإهدار دمه. ويقول الإمام الغزالي رحمه الله: «التكفير حكم شرعي، يرجّح إباحة المال وسفك الدم والحكم بالخلود في النار، فتارة يدرك بتعيين وتارة بظن غالب، وتارة يتردد فيه، ومهما حصل من تردد فالوقوف فيه أولى، والمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليه الجهل..».

وقد قال علماء تفسير القرآن «إن الاحكام تناط بالمظانّ والظواهر، لا على القطع واطلاع السرائر، فالله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر» وهذه هي القراءة العادلة والموضوعية وفق المنهج الوسطي حيث لا إفراط ولا تفريط، ولا مغالاة في التأويل والتفسير لنصوص القرآن والسنة.

ثالثاً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

حين نقرأ قول الله ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)) (آل عمران: ١١٠) ندرك عظيم الشرف الذي عقد لهذه الأمة وثقل المسؤولية الملقاة عليها، فهي لم تختر خيريتها بنفسها، وانما أخرجت للناس إخراجاً، باصطفاء إلهي، لتقوم بدور أوسع من دائرة وجودها الذاتي، لتكون مصدراً للخيرية لكل الأمم. لذلك تحمل الأمة المسلمة رسالة الرحمة إلى العالمين، عالم الانسان وعالم الحيوان وعالم الأشياء، فالرحمة ليست خاصة بالمسلمين، بل هي رحمة عامة مهداة إلى المسلمين وسواهم، فالمسلمون مكلفون بأن يرحموا من في الأرض ليرحمهم من في السماء. ولا يتوقف هذا على حجم الأمة العددي، أو موقعها وظرفها أو ضعفها أو قوتها. والشهادة تنقل الأمة من موقع الحياد إلى مسؤولية الدعوة والترشيد والقيام بأعباء الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولكون الأمة مكلفة بتحقيق صلاحها وإصلاح عالمها، أمرت بالتحرر من الهوى والعصبية، فهي حين تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، لا تفعل ذلك استعلاءً على الناس أو قهراً لإرادتهم، وإنما تقوم بواجبها. من هنا كانت أمتنا أمة العدل في الخطاب القرآني، فالعدل لديها فريضة دينية وواجب إنساني تحتكم إليه وتحاكم الناس به، في مجتمعها وفي المجتمع الدولي والإنساني: ((أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)) (المائدة: ٨).

ولطالما أثيرت تساؤلات في وجه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبخاصة في هذا العصر، عصر الحريات، حيث فرّط البعض بالحرية بحجة النهي عن المنكر، وأهدر البعض الأمر بالمعروف بحجة الحرية ورفض الوصاية على الأخلاق والمقاصد.

والواقع أنه لا يصح إيمان إلا بفكر حر، ولا تترتب مسؤولية إلا على إرادة حرة، فالتفكير حر، والتعبير حر في نطاق الشرع ومصلحة الأمة. وليس من الحرية في شيء أن يتحول التفكير والتعبير إلى وسيلة لإثارة الفوضى وتخريب النظام والاستقرار ونشر الفساد والمس بمصلحة المجتمع. هنا يصبح التدخل أمراً واجباً لأن فيه سلامة الجميع، وهو يبدأ بمنطق الدعوة ويمر بمرحلة الأمر والنهي وينتهي بموقف التغيير ((وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)) (آل عمران: ١٠٤) ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، وإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان».

فالبداية تكون بالدعوة إلى الحق أي بالتعبير المعاصر، الدعوة إلى تعميم الثقافة الدينية، بكل الوسائل، وفي كل المواقع، لتصل إلى كل العقول والقلوب، في مناهج التربية، ووسائل الاعلام، ودعوة الدعاة، وبأرقى أساليب العرض والإقناع، وبأوضح وسائل التبصير والتأثير، لأن الإنسان بحاجة قبل الالتزام بأمر أن تتوفر له ظروف المعرفة، وأن تصله المعرفة نقية ومبرّأة من أي خطأ أو التواء، إذ ليس من المنطق أن تأمر بمعروف تأباه العقول لأنها لم تعرفه، وليس من الواقعية أن تنهى عن منكر لا تنكره النفوس لأنها لم تعرف حرمته أو شرّه.

ومن بعد الدعوة الرشيدة والمستفيضة، يأتي التوجيه والترشيد، والنصح والبيان، والمحاورة والمحاجة، ليتحمل كل فرد مسؤولية تفكيره وسلوكه، ويدرك عاقبة موقفه في ما يعود عليه من نفع وضرّ، وفيما يعود على المجتمع من استواء وانحراف، وفيما يترتب على ذلك من محاسبة في الدنيا، ومعاقبة في الآخرة، فإذا بلغ النصح والتوجيه ما يجب أن يبلغه من التعميم والشمول، تأتي مرحلة الحسم الذي لا بدّ منه بعد استنفاد كل ضروب الدعوة والإرشاد، والتربية والتثقيف، وبعد توفير كل الضمانات التي تحمي الفرد والمجتمع من الفساد والإفساد.

ومرحلة الحسم هي مرحلة التغيير، أي إبدال وضع بوضع، وإحلال أمر مكان أمر آخر، واتخاذ الإجراءات لإزالة المنكر واستتباب المعروف، وهي المرحلة التي يثور حولها كثير من الجدل، ويتخذها البعض مبرراً لفرض آرائهم، أو تجاوز حدودهم، أو السطو على حريات الآخرين، أو تغليب أمر غير مجمع عليه، أو استعمال وسائل ضارة بسلامة المجتمع وأمنه، أو استباحة حرمات لا يأذن بها الدين والعقل، كما يفعل بعض الذين لم تكتمل لديهم المعرفة اليقينية بأحكام الإسلام وفقه شريعته وإدراك مقاصده، فيتخذون من أنفسهم أوصياء على الناس، ورقباء على قلوبهم، وقضاة على سلوكهم، ويظنون في أنفسهم القدرة على تحديد الأمور، والفصل فيها، وترتيب أولوياتها، ويعطون لأنفسهم الحق في تكفير من خالفهم، وتفسيق من لم يلتزم بآرائهم، وتبديع من لم يسلك سبيلهم، وإقصاء من لم يهتم بما يهتمون أو يقول بما يقولون، فيتسلطون على حريات الناس، ويتجاوز بعضهم كل الحدود اندفاعاً بحماس، أو انفعالاً بهوس، أو انجراراً بتحريض، لتهديد الأمن والآمنين، والاعتداء على الأفراد والمجتمع وتشويه سمعة الدين والمتدينين.

فمفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن يقوم على الحقائق الدينية، التي يتولى أمر بيانها العلماء والفقهاء الحكماء، ولا تترك لأنصاف المتعلمين وأدعياء التدين.

فليس من حق أي فرد أو أية جماعة، احتكار تحديد المعروف والمنكر، ولا تحديد أساليب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلا وصل الحال إلى التشتت والتصادم والفوضى، وإلى المزايدة والمبالغة والتطرف.

فالعصر هو عصر المؤسسات والتخصصات، مما يستدعي إعادة النظر في الكثير من المواريث الثقافية، والأساليب التاريخية، والممارسات التي تختلف باختلاف التطور، حتى يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منفصلاً عن التقديرات الشخصية، والإرهاب الفكري،

والجدليات العقيمة، والتحديات العبثية، وحتى لا يتصدى لهذا الموضوع من لا يتقنه ولا يلتزم بمسؤولية تكليفية تحدد الواجب الملقى عليه، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد تعددت دوائره واتسعت، وأصبح كل ما يتصل بصلاح الفرد واستقامة المجتمع، ونظام الدولة داخلاً في مضمونه، فكل موظف، وكل سياسي، وكل حاكم، وكل تاجر، وكل معلم، وكل طبيب، وكل مهندس، هو آمر بالمعروف وناهٍ عن المنكر في دائرة اختصاصه، وكذلك الداعية، والواعظ، والمرشد، والمثقف، في طليعة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، لأنهم يبسطون أمام الناس أحكام الشرع وأخلاقياته، ويذكرونهم بمسؤولياتهم أمام الله، ويحملونهم على القيام بكل خير فيه صلاح أنفسهم وصلاح البشر.

إن الأمة في المنهج الوسطي مسؤولة عن «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي هو مضمون خيريتها، وذلك بتجديد فهمه، وتحديد دوائره، وتنظيم وسائله، فلا حرية للمنكر، ولا شطط في النهي عنه، ولا تجاوز في تغييره، وبذلك تحقق الأمة ذاتها، وتنقذ عالمها، وتستوفي مكارم خيريتها، وتفي بأمانتها حتى يقوم الناس لرب العالمين.

الخاتمة

يمكننا أن نستطرد بطرح العديد من الإشكاليات وتقديم قراءة لها وفق المنهج الوسطي فإشكالية الدين والدولة، والسياسة والشريعة ونظام الحكم وقضية الخلافة والاستخلاف، فضلاً عن مختلف القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإعلامية يمكنها أن تكون موضوعات لقراءات وتحليلات وفق المناهج المتحيزة يميناً أو يساراً، تكفيرا أوتخويناً أو تسفيهاً. وكم نحن، كعرب ومسلمين، وخاصة في لبنان، بحاجة إلى القراءة الوسطية العادلة والمنصفة، لكن هذه القراءة تحتاج إلى أهلها ورجالها، فلا وسطية بلا وسطيين، فعندما ينكفىء هؤلاء ويتخلون عن دورهم من الطبيعي أن يحتل مكانهم أهل التطرف والانحياز والغلو والتشدد، فتطفو العصبيات الطائفية والمذهبية، وتنتشر ثقافة الكراهية والحقد، وتنبش من باطن التاريخ الصفحات السود، وتستعاد لغة الفتنة ومصطلحاتها.

ودعونا نتساءل بصراحة لماذا تبعث اليوم كل أدبيات الصراع والاختلاف الداخلي بين الطوائف والمذاهب؟ هل لهذا علاقة بطبيعة مجتمعاتنا المأزومة فكرياً واجتماعياً وتنموياً؟

أم أن الأمر يعود إلى تدخلات وتحريضات ومؤامرات خارجية؟ هل في الأمر قصور ذاتي بنيوي يعانيه العقل العربي؟ أم أن الجسد العليل، كما هو حال أمتنا اليوم، تضعف مناعته ويصبح عرضة للإصابة بأمراض الفتنة والانقسام أكثر من أي وقت مضى؟ قد تكون هذه الأسباب كلها متضافرة، فضلاً عن أسباب أخرى كامنة بشكل مباشر أو مقنع، خلف خطاب الفتنة الذي ينبعث فوق ركام الصراعات الدائرة في عالمنا الإسلامي وخلف نعوش الضحايا الذين يتوزعون على كل الطوائف والمذاهب.

وللفتنة شياطينها كما يقولون، ولهؤلاء لا بد من مداخل يعبرونها وأبواب يطرقونها، لا بد لهم من خطاب يزرع الانقسام، ولا بد لهم من إطار يشعلها ويرمي الحطب في نارها، ودائماً هناك من ينتظر ليحصد ثمرات الفتنة والانقسام، ومواجهة هؤلاء لاتكون إلا بتحصين الوحدة الوطنية في المجتمعات العربية. وإذا كنا قد بدأنا هذا البحث بالقول ان الأشياء تعرف بضدها، وإن نقيض الوسطية هو التطرف والغلو، فاننا في هذه الخاتمة نزيد ونصحح بالقول إن نقيض الوسطية هو الفتنة والانقسام والاحتراب الأهلي، هذا هو الاستنتاج المعرفي الذي نخلص إليه. لذلك فإن الوسطية هي منهج حياة وهي المدخل الموضوعي الموّحد للأمة.

• • • • •

• • •

•

الأستاذ الدكتور محمد أحمد الحاج -
سبيل النهوض الحضاري

بداية لا بد من التذكير بموقف الإسلام من الحوار الحضاري - وأنا مع مصطلح حوار الثقافات للوصول إلى حوار حضاري - وكيف تعاملت الثقافة الإسلامية مع الثقافات الأخرى حينما بدأت ببنائها لحضارتها. لقد كان هذا الموقف إيجابياً في النظرة إلى الثقافات الأخرى وأستطيع أن أقول إنه كان وسطياً؛ فلا هو الموقف الرافض لكل ما عند الآخر، ولا هو الموقف القابل لكل ما عند الآخر، بل وضع ميزاناً على أساسه كان القبول أو الرفض، فما كان غير متعارض مع كل إنجاز بشري نافع ولا يتناقض مناقضة واضحة مع ثوابت العقيدة فتحت له الأبواب ليكون جزءاً في البناء الحضاري وأضرب لذلك أمثلة: لقد جاء الإسلام ووجد موروثات في الحياة العربية منها الغث ومنها السمين ومنها النافع ومنها الضار، وليس صحيحاً أن الإسلام قد ألقى خلف ظهره كل هذه الموروثات وسماها جاهلية بل تعامل معها على أساس ميزان القبول والرفض.

كان من ضمن هذه الموروثات عبادة الأصنام والكهانة والتطير وبعض الأخلاقيات والمسلكيات المرفوضة: كوأد البنات والثأر. فوضع هذه الموروثات على ميزان، فوجدها متخلفة ضارة بمسيرة المجتمع الحضارية، فرفضها وشن عليها حملته ((وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (٨) بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ)) (التكوير: ٨ - ٩) إلخ.

لكنه وجد بعض المسلكيات النافعة فلم يتوان عن أخذها وقبولها وتشجيعها وجعلها جزءاً من ثقافته: كالكرم والتسامح ونصرة المظلوم. (لقد شهدت حلفاً في الجاهلية في بيت عبدالله بن جذعان لو دعيت لمثله في الإسلام لأجبت) (حلف الفضول).

وحين انطلق المسلمون إلى العالم من حولهم حملوا معهم الميزان نفسه، وتعاملوا به مع الحضارة الساسانية الفارسية أو مع الحضارة الرومانية، أخذوا النافع ورفضوا الضار. أخذوا نظام الدواوين وصك النقود وغير ذلك ورفضوا عبادة النار والأوثان وعبادة الأشخاص.

لقد انطلق المسلمون يبنون حضارتهم سواء كان ذلك من إنتاجهم الذاتي أو من إنتاج غيرهم فالعلم مشاع بين الأمم، والحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها التقطها.

ومضت الأمة تبني حضارتها الإنسانية تقدمها نموذجاً للبشرية كلها، فلم تنكفئ على نفسها ولم تتشرنق مع ذاتها وإنما مضت تأخذ وتعطي. فقدمت للإنسانية مفاتيح العلوم الطبيعية والفلسفية والنفسية، وبرز علماء كانوا أساتذة الدنيا، كل في مجاله، ليس في مجال علوم الشريعة فقط بل في الطب والهندسة والفيزياء والكيمياء والجغرافية، فتحوا المدارس والجامعات وقدموا

أروع الأمثلة الحضارية ووضعوا منهجية في البحث العلمي اعتمدت أساساً لبدايات البحث العلمي في أوروبا. وهذا ما يعترف به الغربيون أنفسهم.

لكن الأمة الإسلامية تعرضت لانكفاءة حضارية بدأت بجمود فكري وتوقف للاجتهاد وانتهت بهذا التخلف الحضاري الذي تعانيه أمتنا اليوم الذي يمكن أن نطلق عليه اسم الوهن الحضاري الذي نبه إليه النبي صلى الله عليه وسلم قبل خمسة عشر قرناً: «يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها...».

أما سبيل النهوض الحضاري:

١. السياق الفكري: المضي في انطلاقة الفعل التي أمر الله به ((قُلْ سِيرُوا في الأرض ثُمَّ انظُرُوا)) ((أفلا ينظرون...)) إلخ.
٢. السياق الثقافي: وضع خارطة إستراتيجية ثقافية تجمع بين الأصالة المعاصرة وتحقيق وظيفة الأمة في القوامة والشهادة على البشرية. والشهادة تقضي التعرف الكامل، الحوار، لا التعصب..
٣. السياق العلمي: إن الأمة الإسلامية مطالبة بأن تستعيد قدرتها على الالتحام بالعالم وأن تمارس دوراً مؤكداً في تيسير الحياة والدفاع عن الذات.

لقد فتح القرآن الكريم الآفاق على العلم بكل مجالاته في الكون: فكان القرآن كتاب الله المقروء، والكون كتاب الله المنظور.

وهنا لا بد أن يلتقي القرار السياسي مع المال مع جهود الباحثين. ونحن نملك المال أكثر مما يملك غيرنا ممن نهضوا في المجال العلمي التصنيعي، ونملك العقول الباحثة كذلك، لكننا بحاجة إلى القرار السياسي.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

• • • • •

• • •

•

الأستاذ الدكتور فايز الربيع -
حوار الحضارات

مقدمة: الحوار لفظاً ومعنى

الحوار لفظ لغوي شائع الاستعمال في اللغة العربية منذ الجاهلية، وردت كلمة (الحوار أو المحاورة) فنجد عنترة يقول في معلقته:

لو كان يدري ما المحاورة اشتكى ولكان لو علم الكلام مُكلمي

في القرآن الكريم: ((فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا)) (الكهف: ٣٤)، ((قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ)) (المجادلة: ١). والمعنى هو الرجوع عن الشيء، أو الرجوع إلى الشيء وهو محادثة بين شخصين بغية الوصول إلى فهم مشترك حول مسألة مختلف بشأنها، ولاكتشاف الفهم المشترك بينهما بشأن أمر ما.

إن منهج القرآن الكريم يقوم في معظمه على الحوار، في أول الخلق كان هناك حوار الملائكة ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١))) ((وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (١٤))) ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٠))) ((قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ (٣٣))) ((وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ (٦٧))) ((قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ (٧١))) ((قُلْ أَتُحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ (١٣٩))) ((تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٤١))) ((أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ (٢٤٦))) ((تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ (٢٥٢))) ((أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٢٥٨))) ((وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٢٦٠))) (البقرة)،

وهناك حوار زكريا مع ربه ((هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ (٣٨))) ((قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ (٤١) وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ (٤٢))) ((إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ (٤٥))) (آل عمران)،

وحوار إبراهيم مع قومه وأبيه ((وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (٧٤) وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ (٧٥) فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ (٧٦) فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ (٧٧) فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ (٧٨) إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (٧٩) وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ (٨٠) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨١))) (الأنعام: ٧٤-٨١)،

وحوار إبليس مع الله عزّ وجل ((قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ (١٢) قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ (١٣) قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ (١٤) قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ (١٥) قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ (١٦) ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ (١٧))) (الأعراف: ١٢-١٧)،

وحوار نوح مع قومه ((لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ (٥٩) قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (٦٠) قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٦١) أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٦٢) أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (٦٣) فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ (٦٤))) (الأعراف: ٥٩-٦٤)،

وحوار هود مع قومه ((وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ (٦٥) قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (٦٦) قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٦٧) أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ (٦٨) أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنْذِرَكُمْ وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٦٩) قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٧٠)

قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا نَزَّلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ (٧١) فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَقَطَعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ (٧٢))) (الأعراف: ٦٥-٧٢)،

وحوار صالح مع قومه ((وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٧٣) وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (٧٤) قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ (٧٥) قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ (٧٦) فَعَقَرُوا النَّاقَةَ وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ وَقَالُوا يَا صَالِحُ ائْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ (٧٧) فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ (٧٨) فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ (٧٩))) (الأعراف: ٧٣-٧٩)،

وحوار لوط مع قومه ((وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ (٨٠) إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ (٨١) وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ (٨٢) فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ (٨٣) وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ (٨٤))) (الأعراف:٨٠-٨٤)،

وحوار موسى مع فرعون ((وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٠٤) حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ (١٠٥) قَالَ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (١٠٦) فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ (١٠٧) وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ (١٠٨) قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ (١٠٩) يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ (١١٠) قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ (١١١) يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ (١١٢) وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ (١١٣) قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ (١١٤) قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ (١١٥) قَالَ أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ (١١٦) وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ (١١٧) فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١١٨) فَغُلِبُوا هُنَالِكَ وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ (١١٩) وَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ (١٢٠) قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ (١٢١) رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ (١٢٢) قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ (١٢٣) لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ (١٢٤) قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ (١٢٥) وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ (١٢٦) وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ

وَآلِهَتَكَ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ (١٢٧) قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ (١٢٨) قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ (١٢٩) وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ (١٣٠))) (الأعراف)،

وحوار إبراهيم وزوجه مع الملائكة ((وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ (٦٩) فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ (٧٠) وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ (٧١) قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ (٧٢) قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ (٧٣) فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ (٧٤) إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ (٧٥) يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ (٧٦))) (هود: ٦٩ - ٧٦)،

وحوار مريم عليها السلام مع جبريل ((وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا (١٦) فَاتَّخَذَتْ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا (١٧) قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا (١٨) قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا (١٩) قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا (٢٠) قَالَ كَذَلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا (٢١) فَحَمَلَتْهُ فَانْتَبَذَتْ بِهِ مَكَانًا قَصِيًّا (٢٢) فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا (٢٣) فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا (٢٤) وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا (٢٥))) (مريم: ١٦ - ٢٥)،

وحوار موسى مع بنات شعيب ((وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ (٢٢) وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ (٢٣) فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ (٢٤) فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (٢٥) قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (٢٦) قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ (٢٧) قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ (٢٨))) (القصص: ٢٢ - ٢٨)،

وحوار إبراهيم مع قومه ((فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ (٥٨) قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ (٥٩) قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ (٦٠) قَالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ (٦١) قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ (٦٢) قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ (٦٣) فَرَجَعُوا إِلَى أَنْفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ (٦٤) ثُمَّ نُكِسُوا عَلَى رُءُوسِهِمْ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ (٦٥) قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ (٦٦) أُفٍّ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (٦٧) قَالُوا حَرِّقُوهُ وَانْصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ (٦٨) قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ (٦٩) وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ (٧٠))) (الأنبياء: ٥٨ - ٧٠)، وغيرها من صور الحوار في القرآن الكريم. والرسول صلى الله عليه وسلم اعتمد منهج الحوار فهو يتحاور مع عمه أبي طالب، ومع رؤساء قريش والمسلمون يحاورون النجاشي، والرسول يتحاور مع رسل قريش يوم الحديبية، وهو يحاور أهل الطائف وبيعة العقبة ومعركة بدر وأُحُد والأحزاب ويوم حنين ومع نصارى نجران، وهناك حوار علي مع الخوارج.

ساحات الحوار

للحوار ساحات منها الديني والدنيوي، والاجتماعي والثقافي والإعلامي والتربوي والأمني والبيئي والحضاري والاقتصادي والسياسي.

مشكلات في طريق الحوار

والإسلام عندما يضع الحوار منهاجاً للتعارف فإنه يشترط شرطاً أساسياً وهو (التزام الأحسن من القول)، كما وضع آداباً للحوار بالإضافة إلى ما سبق وهو عدم سب وتجريح المعتقد، عدم الفوقية في الأسلوب والمنهج، عدم الإكراه، البر والقسط.

ولكون الحوار في الوقت الراهن تعترضه مشكلات كثيرة من أهمها اضطراب الرؤى والتصورات وغياب مرجعيات الحوار، وتعدد منابره، وضعف الخبرة، والتنافس فإنه أصبح من الضروري الحديث بمنهجية علمية حول الحوار، بشكل عام وحوار الحضارات بشكل خاص.

من أهداف الحوار

إن الهدف من حوار الحضارات هو بلوغ الحرية والأمن والعدالة والرقي الروحي لأننا نواجه اليوم مسألة العولمة وفي عالمنا المعاصر تبرز أكثر الضرورات جلاء. فنحن نواجه اليوم مسألة العولمة، وهي في النهاية تستهدف إزالة التنوع الثقافي، وهذا عكس ما يدعو إليه الحوار الذي يرمي إلى الوصول إلى إدراك مشترك عن طريق تبادل المعاني والأفكار.

هناك من يتخذ مواقف معارضة للحوار، وهم المنهزمون فكرياً والمفلسون سياسياً، الذين يعتقدون بعدم إمكانية تحقيق أي تقدم إلا عن طريق تقبل الثقافة الغربية، والذين يسدون الطريق أمام التغيير والتطوير. إذاً الندّية شرط مهم للحوار لأنها تؤدي إلى عدم الإحساس بالدونية.

لقد طرح كثير من المفكرين (مشكلة صدام الحضارات) حتى جاء كتاب صدام الحضارات لصموئيل هنتغتون ليعطي المسألة بُعداً جاداً وليحول القضية إلى نظرية إستراتيجية للعلاقات الدولية، وليطرح فكرة حتمية الصراع بين الحضارات، وقد ضاعف هذا الأمر الخوف من الإسلام وعودته إلى الساحة بعد سقوط الشيوعية وانتهاء ما كان يُعرف بالحرب الباردة.

موقفنا من الحوار

إن موقفنا من الحوار ثابت لا يتغير وأوله: تبيان حقيقة موقفنا من الآخر وهو موقف قائم على أساس ((يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ)) (الزمر: ١٨) وعدم إلغاء الآخر ((وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)) (سبأ: ٢٤) ودعوته إلى المشتركات ((تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ)) (آل عمران: ٦٤).

إن الدعوة إلى الحوار هي دعوة إلى الاعتراف بالجانب الروحي من الإنسان وتقوية الجانب السامي من الإنسان، وهذا يركز على رسالات الأنبياء التي تجمع المعنوي والروحي كشرط لازم لسمو الإنسان.

إن مهمة حوار الحضارات أن يتحمل مسؤولية الكشف عن حقيقة ارتباط الدين بالحضارة وبالطاقة التي يبينها الدين.

من آثار الحوار

إن من أهم آثار الحوار هو الدخول في عالم المعرفة: معرفة الذات؛ معرفة الهوية الشخصية، وقسم من معرفتنا يحصل بالمقارنة مع الآخر.كذلك يساعد الحوار على إدراك المشترك في الآفاق، ولو أُخليت الساحات للشعوب لدخل بعضها مع بعض في حوار يستهدف تحقيق مصالحها الإنسانية ولحلّت مشاكلها عن طريق التعارف والتفاهم، ولكن القوى المتحكمة ترفض الندّية في الحوار ولا جدوى في الحوار إذا انعدمت الندية. من هنا لا بد من إبعاد المهزومين عن ساحة الحوار، كما لا بد أن يتم استجلاء عظمة المجموعة الحضارية الإسلامية مادياً ومعنوياً وما يمكن أن تقدمه للبشرية. ثم إن الحوار لا يعني الاستغناء عن القوّة بمعانيها المختلفة فالعالم لا يستمع للضعفاء وإنما يُصغي للأقوياء.

أولويات في الحوار الحضاري

إن أول أولويات الفهم في الحوار الحضاري أن نتفق على مضمون الحضارة ولعلّ وقفة عند قوله تعالى: ((أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ (١٢٨) وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ (١٢٩) وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ (١٣٠) فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ (١٣١))) (الشعراء: ١٢٨ - ١٣١) تجعلنا نضع اعتبارين مهمين للحضارة بالمفهوم الدقيق: حضارة مادية مقرونة بقيم إنسانية ذات رصيد ديني، ولعلّ التعريف الذي يقول إن الحضارة هي النتاج المادي والمعنوي لأي أمة من الأمم هو الأدق من بين مئات التعاريف عن الحضارة؛ لأن المجتمع المتحضر هو المجتمع القائم

على أساس قيم إنسانية ذات رصيد يؤمن لها الديمومة والبقاء والثبات والموضوعية وليس أغنى من الدين رصيد في هذا المجال.

من هم الذين يتحاورون؟

إن الحضارات ليست ذوات عينية، لذلك فهي لا تتحاور إلا بممثليها الذين يحققون اللقاء بينها بالصراع أو بالحوار حول مجالات فعلها أو قيمها، فحوارها يكون بين ممثلين لا يتعينون إلا بتعيين مستويات التواصل والتفاضل الممكن بين البشر سواء انتسبوا إلى نفس الجماعة أو إلى جماعات مختلفة ولذلك فاللقاء بين البشر يقبل التصنيف بحسب مجالات الحالات وقيمها التي تنتظم بها حياتهم.

حوار حضارات أم حوار ثقافات؟

هل يمكننا أن نستعيض عن مصطلح حوار الحضارات بمصطلح (حوار الثقافات)؛ لأن الثقافات هي التي تتصارع وتتحاور بما فيها من فكر وروح ووجدان وعقيدة وتراث وآداب وفلسفة ولغة وفنون، وفي كلا الحالتين (الصراع والحوار) فالثقافات تأخذ من بعضها وتتأثر.

منطلق الحوار عند المسلمين

إن منطلق الحوار عند المسلمين هو قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)) (الحجرات: ١٣)، إن التعارف هنا يقتضي بداهةً أن يعرف كل فريق الآخر، وأن يُصغي إليه ويتلمس الوسائل التي تؤدي إلى معرفته على حقيقته، (لا تفاهم بغير فهم، فلا بد من اتباع كل الوسائل المتاحة في أثناء الحوار ليفهم كل فريق الفريق الذي يحاوره) ومن ثم تكمل المعادلة (أن يفهمنا غيرنا وأن نفهم غيرنا). ولكن الهدف لا يجوز أن ينحرف عن طريقه وذلك بالتفريط في شيء من القيم الثابتة والمواقف الجوهرية، فالمسايرة هي في الأسلوب وليس في الجوهر. فلا يكون الحوار حواراً إلا إذا كان المحاور محققاً لذاته، مثبتاً لوجوده، متيقناً من عقيدته وأفكاره.

صفات المحاور

المحاور عليه أن يتحرى الحقّ، ويبتعد عن شهوة الغلبة، الإسلام مثلاً دين سماحة ورحمة، ولكنه أيضاً دين قوة وجهاد، وأن يضع ذلك في السياق التاريخي والفقهي. مسترشدين بقوله تعالى مثلاً: ((أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ)) (الحج: ٣٩)، ((وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ)) (البقرة: ١٩٠).

لقد حددت الولايات المتحدة في دراسة معمقة ما هي الأخطار التي تواجهها الآن وفي المستقبل القريب فذكرت أربعة هي: المخدرات وهي قضية داخلية، والجريمة المنظمة وهي تخص إدارتها، والإرهاب الذي عرّفته بأنه كل من يقاوم، إذ على الجميع أن يسمع الكلمة،

والخطر الرابع أسلحة الدمار الشامل، وفي ضوء ذلك عليك أن تحاور، ولعلّ موضوع الإرهاب هو أخطر هذه المواضيع والذي تداخلت فيه الحقيقة مع الخيال والحق مع الباطل والفهم الخاطئ مع الفهم الصحيح وما إلى ذلك من جملة التشويهات التي أضرت أولاً وأخيراً بالعرب والمسلمين داخلياً وخارجياً.

حوار الحضارات في عصر العولمة

إن الحضارات كما قلنا بطبيعتها لا تعترف بالحدود السياسية للدول التي تنضوي تحت لوائها، لذلك فإن حوار الحضارات الفعلي أو المفترض يعني وجود علاقة دولية بين كيانات سياسية مستقلة عن بعضها البعض وتتمتع بالسيادة ووحدة الأراضي.

كما أن الحضارات تقوم على ديمومة زمانية، أما العلاقات الدولية فمنظورها آنيّ قد لا ينسجم مع المنظور التاريخي الذي يفترضه مفهوم الحضارة.

هناك من يقول أن العولمة هي (صفة) وليست (وصفة)، هناك من يمثل أمراً واقعاً ولا يخضع للتقييم وهو (صفة) كما يحدث في ميدان التقنيات عموماً، أما الآخر وهو (الوصفة) فهو الدخول في النظام العالمي.

لقد سقط معنى القانون في النظام الدولي الجديد ولعلّ السبب الأساسي هو العلاقة بين أميركا والكيان الصهيوني التي أرى أنها (علاقة داخلية) وليست (علاقة خارجية).

في كثير من الأحيان نحن ننسب الحضارات الإنسانية إلى القارات (فنقول الحضارة الأوروبية)، أو إلى الجهة حيناً فنقول (الحضارة الغربية)، أو إلى اللغة والعقيدة فنقول (الحضارة العربية الإسلامية)، أو إلى الأمة فنقول (الحضارة الصينية أو اليابانية)، أو إلى النهر والوادي فنقول (حضارة بلاد الرافدين)، أو إلى العصر فنقول (الحضارات القديمة أو الحديثة)، ثم نتحدث عن حوار الحضارات أو حوار بين الحضارات، وهناك الحوار الخارجي، كما أن هناك الحوار الداخلي، وعلينا أن ننظر إلى (حوار الحضارات) في مراحل التأطير والتكوين كجهد مناسب وكبديل (للعولمة) التي يطرحها النظام العالمي الجديد، مما دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى إلقاء محاضرته في عام ١٩٩٩ بعنوان (حوار الحضارات والحاجة إلى أخلاق عالمية)؛ لأن العولمة هي نظام امتدت من خلاله نخبة مالية بسلطانها الذي يشمل العالم كله، مضخّمة أسعار البضائع والخدمات، ومُعيدة توزيع الثروة من القطاعات ذات الدخل الأكثر انخفاضاً إلى القطاعات ذات الدخل الأكثر ارتفاعاً، أي أن العولمة تبشر بنظام عبر قومي جديد لم يعد للدول فيه حدود وعاد الاستعمار فيه إلى الظهور، والعولمة كما يقول كثير من الكتّاب كلمة لتغطية الأمركة عبر سيطرة أميركا على ثلاث وكالات عبر قومية (هي صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والغَات) التي حلت محلها منظمة التجارة العالمية.

إننا في سباق بين مسعى العولمة إلى خلق سوق عالمية مفتوحة لا تعرف الحدود، والحصول على المواد الخامّ بأسعار رمزية أو رخيصة واستغلال اليد العاملة وفرض المرونة

على القوانين، ومسعى حوار الحضارات الذي يسعى إلى تغيير مناخ المواجهة بالتطلع إلى عالم أكثر عدالة وإنسانية. والأماني وحدها لا تكفي إذ لا بد من أن تقترن القوى بالعمل، والتعارف لا يتحقق إلا بالمشاركة بين (الأنا) و(الآخر)، وهويتنا تتضح لنا أكثر من خلال معرفتنا بالآخر، والمتأمل في تاريخ الحضارات يجد أنها مؤسسة على شراكة معرفية تتجاوز حدود اللغة والأرض والأمة، والتي يجب أن توظف لخير الإنسان.

مواقف غربية إيجابية من حوار الحضارات: في محاضرته المعنونة بـ (إحساس بالمقدس) بناء الجسور بين الإسلام والغرب يقول الأمير تشارلز ولي عهد المملكة المتحدة (مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية ١٩٩٧) ص١٠: «إنني أبدأ بالاعتقاد أن الحضارة الإسلامية تحمل رسالة هامة إلى كل الغرب تكمن في الطريق التي احتفظت بها برؤية موحدة ومتكاملة لحرمة العالم من حولنا، وإنني أشعر أننا في الغرب يمكن أن نلقى عوناً على إعادة اكتشاف فهمنا الخاص بتقدير احترام التراث الإسلامي العميق للنواميس الأبدية للنظام الطبيعي، وأعتقد بأن تلك العملية يمكن أن تساعد في مهمة التقريب بين ديننا، ويمكن أن تساعدنا نحن الغرب على إعادة التفكير وبنحو أفضل في عنايتنا بالإنسان وبيئته في ميادين الرعاية الصحية والزراعة والعمارة والتخطيط الحضري». لقد كان الإسلام ولا يزال رسالة إنسانية، ولا يكفي أن نتحدث باستمرار عن هذه الرسالة دون أن نجسدها في سلوكنا وتفكيرنا وفي علاقتنا بالآخر.

إن العرب والمسلمين اليوم لا ينتجون وسائل الحضارة الإنسانية الحديثة ولا علومها ولا فلسفتها، وأما العودة إلى معالم الحضارة الإسلامية إبان ازدهارها فهي عودة إلى التاريخ واسترجاع لذاكرة، وعليه فالشعوب الإسلامية تبحث عن مشروع حضاري جديد لا يمكن للإسلام إلا أن يكون في قلبه، ولا يمكن للمعطيات الحضارية إلا أن تكون مادة اقتباس وتوليف وهضم له.

إننا نطرح سؤالاً كبيراً: هل أمكن للحروب أن تطمس ما أنتج من أفكار أو أن تمنع جريان هذه الأفكار في أماكن الحروب ومساحاتها وفي ما يتجاوز جغرافيتها السياسية. الجواب: لا، وعليه فإن دراسة خبرات التاريخ ودراسة ما يجري اليوم في مسار تسارع (العولمة) قد تساعد في بلورة منهج للنظر إلى طبيعة العلاقة بين الثقافات وفضاءاتها على أن نضع هذه العلاقة في قلب التاريخ العالمي لا خارجه.

دروس التاريخ هي دروس في المنهج وطريقة النظر دونما مسلّمات (نهاية التاريخ) أو (صدام الحضارات) كما يقول كثير من مفكري الغرب أو زوال الحضارة الإسلامية كما يقول (شنجلِر).

وبالرغم مما يقوله أرنولد تونبي (بالتردي الرتيب للتاريخ) فإنه وكما يرى في كتابه (حرب وحضارة) أن سياسات الدول الكبرى أي سياسات القوة هي التي أفرغت الحضارة من مضمونها الثقافي، الإنساني، والروحي، ومع ذلك فإن ثمة دراسات تفكيكية نظرت إلى مناطق جغرافية بعينها كما حظيت (حضارة المتوسط) من هذه الدراسة التي شملت (الحضارة الغربية

اللاتينية، والعربية الإسلامية واليونانية الأرثوذكسية)، لهذه الحضارات كما يقول المؤرخ الفرنسي (فرناندو بردويل) قعر عميق وبينها أوجه من التداخل، أما الحروب والسيطرة فتتحكم فيها مصالح الحكام التجار، وهذا ما تم التعبير عنه أكثر من مرة في الشراكة الأورومتوسطية.

دور العالم الإسلامي في الحوار: وعليه، فإن العالم الإسلامي يمتلك قوة الثقافة ومنظومة القيم التي أدهشت الغرب في قدرتها على الاستمرار والانبعاث والتجدد الأمر الذي اعتبر فيه بعض الغربيين الإسلام كأحد الخيارات الكبرى في العالم المعاصر.

كما ينبغي أن نتعامل مع مشروع حوار الحضارات (كفعل) وليس (كرد فعل).

حوار الحضارات نظرة إلى المستقبل

إن فلسفة حوار الحضارات هي البحث عن المشتركات العامة والجوهرية والحية بين الحضارات في الحقول المختلفة وعليه فيجب الانتقال من النظر العام لحوار الحضارات إلى النظر الخاص للبحث في المشتركات.

كما أن مشروع الحوار هو رؤية للحاضر والمستقبل ولا ينبغي أن نغلق جسور التواصل، فالماضي ليس مجداً ضائعاً أو حروباً وصراعات، وإنما هو تاريخ جديد متجدد نبحث فيه عن مستقبل مشترك، عن مستقبلنا نحن ومستقبل العالم الذي نحن فيه.

كيف نفهم حوار الحضارات

لا ينبغي أن يُفهم من حوار الحضارات أنه حوار فقط بين الإسلام والغرب؛ لأن هذا يُفقدنا الرؤية للحضارات الأخرى. إن احترام التنوع يعني بالضرورة أن تقوم العلاقة بين الحضارات على قاعدة العدل، وهو أساس الكون وبه قوامه. ولكي يكون الحوار مجدياً، يجب نبذ التعصب والانفتاح هي قوام هذا الحوار. وهذا يتطلب من أنصار العدل العمل على حماية الثقافة وضمان استقلال الحيّز الثقافي ومقاومة المساعي الرامية إلى تسليع الثقافة وتنميطها والتطلع إلى بناء رؤية ثقافية متسامية للإنسان ينطلق بناؤها من واقع التنوع الثقافي للإنسانية.

دور الحضارة الإسلامية في النهوض الحضاري كوسيلة للحوار الحضاري

إن الحضارة الإسلامية لم تتشكل من العدم، ولم تلُمّ شتاتها بطريقة ميكانيكية، من هذه الحضارة أو تلك، وإنما نشأت بتأثيرات إسلامية، ووفق شبكة شروط وتأسيسات محددة صاغها هذا الدين وتكونت في رحم إسلامية، وبصمات كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على حجيراتها ونبضها وجملتها العصبية.

إن أرتولد تونبي وهو يتحدث عن الحضارات العشرين، ومن ثم الست الباقية بما فيها الحضارة الإسلامية يقول إنها معرضة للتفكيك والتلاشي في مدارات الحضارة الغربية.

إننا بحاجة إلى منهج شمولي وليس تفكيكياً لدراسة هذه الحضارة ودورها المعاصر في التأثير بعدما وصلت الحضارة الغربية بآفاقها الفكرية إلى طرق تكاد تكون مسدودة في اتجاهات عدة.

إن الحضارة الإسلامية هي الوحيدة القادرة على الانبعاث لأنها تملك شبكة شروطها في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتملك رحمها القادرة على النمو والاستواء. لأن كتاب الله هو النص الوحيد الذي بقي عصيّاً على كل محاولات التشويه والتحريف، لقد تهاوت النظريات الشمولية، والوضعية، وسقطت مقولة تفوق الرجل الأبيض، وتهاوت الإمبراطوريات الاستعمارية وبدأت الأديان تتصارع في اجتذاب الأنصار بطرق قد تكون أحياناً على حساب قيمها الأخلاقية، وليس ثمة غير الإسلام قادراً على ملء الفراغ، مشاركاً في صياغة الحاضر، وواعداً بمستقبل أكثر إنسانية. ولعلنا لم نقف كثيراً عند ظاهرة سقوط الحضارة الإسلامية بقدر ما وقفنا عند سقوط الدول الإسلامية، مما يقدم لنا خبرة بالغة الأهمية في احتمالات النهوض من جديد في ضوء فهم وإدراك العوامل التي قادتنا عبر قرون طويلة إلى التدهور والانحلال. مما يؤهلنا أيضاً لبناء مشروع حضاري بأكبر قدر من الوعي والاستبصار.

أصول الحضارة الإسلامية

لقد قامت الحضارة الإسلامية على عدة أصول وهي أصول لا بد أن تكون خارطتها موجودة في أي فترة من فترات النهوض الحضاري، ودراستنا سريعاً لهذه الأصول تعيننا أكثر على فهم خصوصية هذه الحضارة وسلاحها.

لقد نفّذ الإسلام نقلات أو تحولات ثلاثة شكلت المناخ الملائم للفعل الحضاري وهي:

أولاً: النقلة التصورية الاعتقادية

وهي أكثر النقلات أهمية لأنها بمنزلة القاعدة التي بُنيت عليها سائر التحولات، تحويل التوجه الإنساني من التعدد إلى التوحيد، ومن عبادة العباد إلى عبادة الله وحده ومن عشق الحجارة والأصنام والتماثيل والأوثان إلى محبة الحق الذي لا تلمسه الأيدي ولا تراه العيون، كسر للحاجز المادي باتجاه الغيب، وتمكين للعقل من التحقق بقناعات تعلو على الحس القريب، إنها النقلة ((مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ)) (البقرة: ٢٥٧). لقد نقلت العقيدة الجديدة العقل إلى السعة والعدل والتوحيد غير محكوم عليه بظلم سلطة فكرية قاهرة ترغمه على قبول ما لا يمكن قبوله باسم الدين.

ثانياً: النقلة المعرفية

وهي النقلة التي عملت في صميم العقل من أجل تشكيله بالصيغة التي تمكنه من التعامل مع الكون والوجود، الكلمة الأولى كانت (اقرأ)، والعلم ورد في القرآن الكريم في

أكثر من (٧٥) موضعاً، وأداة العِلم أقسم الله بها. ومن اقرأ كانت: تفكّر، أعقل، تدبر، تفقه، انظر، تبصّر.

ثالثاً: النقلة المنهجية

حيث امتدت في اتجاهات ثلاثة، الأول السببية، بحيث يتأمل الإنسان ويبحث، ويفكر ثم يضع يده على الخيط الذي يربط بين الظواهر والأشياء، لقد أراد القرآن أن يجتاز العقل النظرة التبسيطية المفككة التي تعاين الأشياء والظواهر مقطعّة الأوصال دون قدرة على الجمع والمقارنة والقياس والتقاط عناصر الشبه وعزل عناصر الاختلاف، لتصبح عقلية تركيبية تملك القدرة على الرؤية الاستشرافية التي تطلّ فوق الحشود والظواهر بحثاً عن العلاقة والارتباط ووصولاً إلى الحقيقة المرتجاة. حتى أنها واحدة من طرق الوصول إلى معجزة الخلق ووحدانية الخالق. وعدَّ الكون والوجود سلسلة من الظواهر يرتبط بعضها ببعض.

وكانت النقلة الثانية هي القانونية التاريخية، السؤال هل التاريخ يحكمه قانون؟ نحن نعرف أن القانون يحكم الظواهر العلمية، ولكن القرآن يؤكد على أن التاريخ محكوم بقانون، محكوم بسنن ((سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا)) (الأحزاب: ٦٢)، ((سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا)) (الإسراء: ٧٧) إن القرآن يفرض علينا أن نحول السنن إلى واقع حركي لتجاوز الخطأ. ((أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ)) (السجدة: ٢٦). إن التاريخ إذاً تحكمه السنن ولا تحكمه السنون.

أما النقلة الثالثة فهي المنهج البحثي الحسّي التجريبي. لقد دعا القرآن الكريم الناسَ إلى التبصّر بحقيقة وجودهم وارتباطاتهم الكونية عن طريق النظر الحسّي وأعطى للحواس مسؤولية كبيرة في مجال البحث والنظر والمعرفة والتجريب ((وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)) (الإسراء: ٣٦)، ((فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ)) (الطارق: ٥)، ((انْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ)) (المائدة: ٧٥)، ((انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ)) (الأنعام: ٩٩)، ((فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا)) (الأنعام: ١٠٤)، ((إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا)) (الإنسان: ٢).

حتى أن كلمة العلم وردت مراراً لتدل على الدين ((وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ)) (البقرة: ١٢٠)، ((مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ)) (النساء: ١٥٧).

إن الإسلام قد وضع الإنسان في قلب العالم والطبيعة، وفي صميم العلاقات بين الجزيئات والذرات، فربط الإيمان بالإبداع والكشف والتلقي عن الله والتوغل في مسالك

الطبيعة، بين تحقيق مستوى روحي وتسخير طاقات العالم لتحقيق الدرجة نفسها من التقدم.

ولقد أكد عصر الرسالة جملة من القيم ذات الارتباط الوثيق بالفعل الحضاري سابقاً ولاحقاً ومن أهمها: المعرفة حجر الزاوية، النزوع إلى الأمام، التحذير من هدر الطاقة، مبدأ الاستخلاف، مبدأ التسخير، روح العمل والإبداع، مجابهة التخريب والفساد، التوازن بين الثنائيات وتوحدها، التناغم والوفاق مع الطبيعة والكون، الميزة التحريرية. لقد أدت هذه القيم إلى جملة من التحولات وفّرت البيئة المناسبة للنشوء الحضاري ومنها:

- التوحيد في مواجهة الشرك.
- الوحدة في مواجهة التجزؤ.
- الدولة في مواجهة القبيلة.
- التشريع في مواجهة العرف.
- المؤسسة في مواجهة التقاليد.
- الأمة في مواجهة العشيرة.
- الإصلاح في مواجهة الفساد.
- المنهج في مواجهة الفوضى.
- المعرفة في مواجهة الجهل.
- الإنسان المسلم في مواجهة الجاهلي.

إن الحقيقة التاريخية التي لا ريب فيها هي أن المسلمين وفّقوا طوال خمسة قرون كاملة إلى القيام بخطوات حاسمة في مختلف مجالات الحضارة من غير أن يديروا ظهورهم للدين وحقائقه.

تدهور الحضارة الإسلامية

إن ظاهرة التدهور الحضاري تتشكل ببطء وعلى مُكْث، وتسهم في صنعها عوامل شتّى: عقدية وسياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وجغرافية وأخلاقية وغيرها، ويمكننا أن نلحظ عبر المسيرة الحضارية بعضاً من أصناف (القيادة الظالمة) و(القاعدة الساكنة) الترف والحرمان، الأخلاق، الانحلال، عدم التوازن.

إن التفسير الشمولي لسقوط الحضارات وتدهورها هو الأقرب إلى المنطق التاريخي، وإن استمرارية الحضارة رهن بما يصنعه أبناؤها لأنفسهم، فليس ثمة محاباة في نواميس الخلق ((وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ)) (آل عمران: ١٤٠) والقرآن يتحدث عن عموم الناس ويعرض مبدأ المداولة كفعل دينامي يستهدف تمحيص الجماعات البشرية، والمداولة لا تجيء بصيغة حتمية مقفلة، ولكنها توحي بالحركة والتجدد والأمل وتقرر أن التاريخ ليس حكراً على أحد،

ومن ثمّ فلا مبرر لليأس والهزيمة، فمن هم في القمة الآن يمكن أن تزلّ بهم حركة الزمن إلى الحضيض، ومن هم في القاع ستصعد بهم الحركة نفسها إلى القمة. إن سقوط أي تجربة بمنزلة عقاب إلهي مباشر أو غير مباشر عن طريق السنن التاريخية التي تعمل من خلال الإنسان والجماعة، وقد تكون الضربة على شكل عدوان خارجي، أو عصابة داخلية، أو اصطراع طبقي، أو كارثة طبيعية. والقرآن يخاطب الجماعة المؤمنة كما يخاطب أي جماعة بشرية ((وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ)) (محمد: ٣٨)، ((كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (٢٥) وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ (٢٦) وَنَعْمَةٍ كَانُوا فِيهَا فَاكِهِينَ (٢٧) كَذَلِكَ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمًا آخَرِينَ (٢٨) فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ)) (الدخان: ٢٥ -٢٩)، ((فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ (١٣) وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ)) (إبراهيم: ١٣ - ١٤)، ((وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ)) (الأنبياء: ١٠٥)، ((وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا)) (الأعراف: ١٣٧)، ومن عوامل التدهور الحضاري:

١- انحسار الجهاد وتضاؤل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٢- غياب مفهوم التوحيد وتسلل الشرك والصنمية.

٣- الاستبداد السياسي.

٤- الفصام بين القيادتين الفكرية والسياسية.

٥- طغيان القبلية والإقليمية والعرفية على مفهوم الأمة.

٦- الظلم الاجتماعي.

٧- الترف.

٨- التحلل الخُلقي والسلوكي.

٩- الفساد الإداري.

١٠- التمزق المذهبي.

١١- الغلو والتشدد

١٢- وانتشار الرؤية الإرجائية.

١٣- انتشار البدع والخرافات.

١٤- غياب الاجتهاد وسيادة التقليد والاتباع.

١٥- غياب العلم وانتشار الجهل.

١٦- الصراع بين الثنائيات.

١٧- فوضى التعامل مع خبرات الآخر.

١٨- تضاؤل القدرة على توظيف الزمن.

١٩- تضاؤل القدرة على توظيف المكان.

٢٠- أخطاء القيادات الإسلامية المتأخرة.

٢١- العوامل الخارجية.

المحددات: بالمقابل فإننا نحاول التأشير إلى مجموعة من السياقات الأكثر إلحاحاً في سبيل النهوض الحضاري للأمة:

أولاً: السياق الفكري

لا بد من الاجتهاد في إطار يحمي التشريع الإسلامي من التيبس والتسيّب وهي محاولة لردم الهوّة بين الزمان والمكان، وبين الحياة والواقع، إنّ الفقيه المجتهد كان في زمن التألق الحضاري يقود الحياة، وكان يملك عقلاً ابتكارياً متوقداً. لقد آن الأوان لتجاوز الاستسلام لتقاليد منهجية قادمة من عصور مختلفة محملة الارتجال في العمل والابتعاد عن الفردية، وقد يكون من المفيد التخطيط لفهرسة موسوعية دقيقة وشاملة لمعطياتنا الفقهية ويمكن أن تضع المفاتيح في أيدي الباحثين والمجتهدين لمعرفة مواقع خطواتهم وهم يتجولون عبر معطيات فقه مزدحم كثيف كي يحصلوا على ما يريدون.

ومنها تحقيق الخطوات نفسها بصدد المعطيات الفكرية الإسلامية الحديثة والمعاصرة، ومنها تحقيق الاستمرارية الاجتهادية، وتصميم خارطة معمارية معاصرة للتصور الفقهي الاجتهادي وآفاقة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التحديات المعاصرة، وتحقيق قدر من الوفاق المرن بين النظرية والتطبيق، وتجاوز التشنج على الكليّات، وحصر كافة الطاقات الإسلامية وتوزيع المهمات عليها وفق توجهاتها واختصاصاتها.

ثانياً: السياق الثقافي

إن وضع خارطة استراتيجية ثقافية واحدة من أهم مطالب النهوض الحضاري. فتحدي الحضارة الغربية المعاصرة لحضارتنا هو تحدّ ثقافي، والمطلوب ثقافة من صفاتها التميّز والأصالة وتعميق الملامح. إنّ الأمّة تحتاج إلى تأكيد واقعها ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ)) (البقرة: ١٤٣) وحركة الثقافة تسير باتجاهين: حركة باتجاه المسلمين وحركة باتجاه الغير ضمن مبدأ التعارف.

إن الوحدة والتنوّع في حضارتنا لا تمثل نقيضين متضادّين بقدر ما هي عامل حضاري.

أمّا الغير، فالحركة باتجاهه يجب أن تخضع أيضاً إلى احترام التغاير ومحاولة الإفادة منه بتحقيق مزيد من التعاون بين التعارف بين ثقافة المسلمين وثقافاتهم، ولا يمكن تحقيق الشرط الثاني بفقدان الشرط الأول.

فالثقافة الإسلامية قادرة على لملمة الثنائيات التي بعثرتها المذاهب الأخرى.

ملاحظات حول أجهزة التربية والتعليم:

نحن نعيش عصر التقدم المذهل المتراكم، وتراكم الخبرة، وانفجار المعلومات، والقدرة النوعية في وسائل الاتصال والعولمة الثقافية. ولا بد بعد تجاوز حقيقة أنّ الإسلام هو أهم عوامل التوحد الثقافي، أن نبحث انعكاس ذلك على النشاط الثقافي المعاصر للمسلمين، والبحث في ما تعرض للاضمحلال أو الزوال، وتشخيص الأسباب والمؤثرات، والمؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية هي الأقدر على تأدية هذه المهمة.

وتمثل اللغة العربية عصب التراث التعبيري للمسلمين مرتكزاً يلي العقيدة في تحقيق المقاربة الثقافية، كما تشكل النشاطات والممارسات التربوية والتعليمية واحدة من أهم الوسائل القادرة على حماية وحدة المسلمين الثقافية وتأكيد المنظور الإسلامي للكون والحياة والوجود والإنسان.

إن فكر الأمة يحتاج إلى إصلاح وتقويم البناء النفسي، وإن إمكانية التغيير في كيان الأمة تكمن في العمل المستقبلي وإعداد الناشئة نفسياً وفكرياً على أسس سلمية تعدّها لأداء دورها الحضاري بعد أن يكتمل تكوينها، في اتجاه توجيه الطاقة لترجمة الفكر والمفاهيم والرؤية الإسلامية تربيةً للناشئة.

أمّا المؤسسات الإعلامية فيمكنها أن تمارس دوراً فاعلاً كبيراً في رسم استراتيجيات الإسلام الثقافية والإعانة على تحقيقها.

ثالثاً: السياق العلمي

إن الأمة الإسلامية مطالبة بأن تستعيد قدرتها على الالتحام بالعالم سننه ونواميسه، وأن تمارس دوراً مؤكداً في تيسير الحياة والدفاع عن الذات وفرض الاحترام على الآخر.

لقد استطاعت أمم كثيرة من خلال منجزاتها العلمية أن تمارس دورها الحضاري وأن تحميه.

إن العلم الحديث - بجانبيه الصرف والتطبيقي وبعيداً عن خلفياته التصورية - ليس مارداً كافراً لكي نتبرأ منه وندعو لحربه ولكنه أداة حيادية يمكن توظيفها لتعزيز وجودنا وعقيدتنا، كما أن العلم ليس ابن الحضارة الغربية وحدها لكي نتردد في احتضانه وتنشئته، ولكنه تراكم للخبرة البشرية ونتاج لحضارات شتّى أسهمت فيها معظم شعوب الأرض الحيّة.. وكان لحضارتنا دور بارز فيه.

إن مهمة التمكين والاستخلاف المبثوثة في آيات القرآن الكريم هي دعوة إلى اعتماد الكشوف العلمية وتطبيقاتها لتوظيف هذا التسخير على أوسع نطاق.

لقد حدد الله أبعاد السماء الدنيا والعالم والطبيعة وقوانينها ونظمها وأحجامها بما يتلاءم ومهمة الاستخلاف ((وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ)) (النحل: ١٢)، ((وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا)) (النحل: ١٤)، ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ)) (الحج: ٦٥)، ((أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)) (لقمان: ٢٠) ((إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)) (القمر: ٤٩)، ((فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ)) (ص: ٣٦).

لقد ذكر القرآن الكريم كيف سخر الله: الخيل، الطير، الريح، النحاس، والحديد في عدد من الآيات لعبدين من عباده، (أما الحديد والوقود) فكم هما مهمان في حياتنا المعاصرة. وهناك سورة اسمها القلم، لنكتشف أين نحن من القوة، والعدل، والعلم. (البأس الشديد) مرتبط بالحديد كما يقول القرآن الكريم، إننا يجب أن نلفت إلى التداخل والترابط بين إرسال الرسل وإنزال الكتب معهم وإقامة الموازين الدقيقة لنشر العدل بين الناس وبين إنزال الحديد، الذي يجب أن ننقب عنه في باطن الأرض؛ ومن دون الاعتماد الواعي المسؤول الخبير على مصادر القوة والبأس فلن يكون هناك نصر ولا تقدم ولا حماية للموازين والقيم العادلة التي جاء الدين لتنفيذها في الأرض حتى ولو حبس المسلمون أنفسهم في المساجد يتضرعون.

الواقع

أن التكنولوجيا الإسلامية التي ترتبط بخلفيتها الإيمانية تعد ضرورة ملحة ليس فقط على مستوى الجماعة الإسلامية نفسها وإنما على مستوى البشرية عامة؛ لأنها ستعرف كيف تتحرك وتنضبط على هدْي القيم الدينية والإنسانية القادمة من عند الله.

إننا إذا لم نصل إلى اليوم الذي نبني فيه مختبراتنا ونشغلها بعقولنا ونصنع سلاحنا ونستخدمه بأيدينا فلن تكون لنا خارطة أو مكان في العالم ولن يكون بمقدور القيد المنفصل عن الفاعلية أن يخرجنا من حالة الانهيار الشامل.

إن الشراكة الحضارية التي يمكن أن تبدأ من المسلمين المقيمين في الغرب قد تكون من الخطوات العملية التي يمكن أن يساهم فيها المسلمون على صعيد الأخذ والعطاء، وتبدأ بالعلم المادي وتمر بالقيم الإنسانية، فيمكنهم تقديم نماذج من القيم تتعلق بالأسرة، ومشاكل البنية، والأمن النفسي، والأمل في الحياة، فيتحول المسلم من مصدر قلق إلى مصدر أمان وهو ما اعتراه كثير من الغبش في الفترة الأخيرة. وإن العقول الإسلامية المهاجرة إذا ما استُنهضت، قادرة على الاضطلاع بدور الشراكة الحضارية، منفردين بثلاثة محاور تساعد على ذلك: التفقه في دينهم، والتفقه في واقعهم، وانتهاج المؤسسية للعمل.

إن التقدّم في الميادين العلمية والتقنية والصناعية أمر قائم في الحضارة المعاصرة لا يمكن إنكاره، كما أن التقدم في نظريات حقوق الإنسان وحرياته والنظم الاجتماعية المرتبطة بالمسيرة الحضارية كاستقلالية القضاء وفصل السلطات، جميع ذلك قطع شوطاً كبيراً مع أن الحضارة المعاصرة أصبحت عملاقاً ولكنه عملاق مريض، يملك قوة كبيرة مادية ومعنوية، تجعله قادراً على متابعة الحركة والهيمنة والإنتاج والعلم والتقدم.

إن انهيار الحضارة المعاصرة بمعنى الكلمة اللغوي ووفق التصورات غير الواقعية، ليس عنصراً مساعداً لأي جهة تريد استئناف المسيرة البشرية، فالحضارة المعاصرة أوسع جغرافياً وبشرياً من أي مرحلة حضارية بشرية، ووصلت إلى كل زاوية من زوايا الأرض بإيجابياتها وسلبياتها، وكل انهيار لها له عواقب تتجاوز الحدود الجغرافية والأعراق البشرية والميادين المعيشية.

إن دورنا المساهم في الحضارة المعاصرة والمصوّب لجوانبها أكثر واقعية من تمني زوالها. وهوة التقدم والتخلف يمكن ردمها الآن بصورة أكبر وأسرع من الماضي، ولا تزداد عمقاً واتساعاً إلا نتيجة عدم الشروع في التحرك الحضاري.

إن عملية النهوض كمصطلح هي الأخرى بحاجة إلى دقة في الفهم وبخاصة إذا ارتبطت بكلمات قريبة منها في المعنى ولا بد من الإجابة عن بعض الأسئلة في هذا السياق:

ما هو الحد المطلوب تحقيقه من امتلاك الوسائل للقول إننا بدأنا بالنهوض؟ ما هي الوسائل التي يمكن استيرادها في حركة تبادلية صحية وصحيحة؟ أين نقاط الفصل ونقاط التقاطع؟ هل يتحقق التقدم من خلال امتلاك وسائل الرفاهية أو تصنيعها أو وصفها في خانة الكماليات؟ ما هي أوجه الربط بين المادي والقيمي لنتخلص من نقاط الرفض والنقد للحضارة الغربية؟ هل يمكن الأخذ بمقاييس حضارية جديدة لتحقيق درجة الهدف؟.

لقد كان البناء الحضاري دوماً وعادة مشتركاً لانتماءات متعددة. ووجود أي حضارة واستمرارها مرتبط بدرجة قدرتها على استيعاب ما يوجد في ظلها من تنوع انتخابي، أي دون الضغوط على التفاوت الطبيعي.

المستقبل

الهدف هو وسيلة للبناء الحضاري، والحضارة هدف إنساني مشترك، وليس هدف أمة فقط، والهدف دائماً يضع عنواناً (أفضل) في طريقه، وعندما ننطلق من الإسلام في طرح طريق النهوض الحضاري الذي نرجو العمل من أجله ننطلق أولاً من الإسلام عقيدة ومنهجاً للمسلمين الملتزمين به، ومنهجاً لسواهم من غير المسلمين ممن هم في داخل دائرته الحضارية، فهو يطرح الرؤية للآخر على تعدد الانتماءات واختلافها ابتداءً بالفرد وانتهاءً بالأمة، ومن ثم بالإنسانية دنيا وآخرة.

إننا بحاجة إلى تواصل بين الباحثين والمفكرين وصناع الفكر وصناع القرار، ومراكز البحوث والتطوير عالمياً، والتحول من الترجمة الاعتباطية إلى الترجمة المدروسة، واعتماد الصيغة الشمولية الإستراتيجية لمسيرة النهوض التي تأخذ بعين الاعتبار جميع الانتماءات والتيارات في دائرتنا الحضارية وتعتمد المنهجية العلمية المرنة.

أما من حيث «من أين نبدأ» فلا بد من وضع بعض المعالم العامة لذلك. كل مصلحة كبرى مقدمة على كل مصلحة جزئية ترتبط قيمها بمنظور النهوض إلى بناء حضاري بقدر ما تتلاقى منهجياً تكاملياً مع المنهج العام، وكل موقف ينطلق من نقاط الالتقاء مع الآخر للتغلب على نقاط الاختلاف يساهم في النهوض.

إن توضيح أسس العلاقة بين صناع الفكر ومراكز صناعة القرار أمر ضروري لعملية النهوض، ومن ثم تأتي المشاركة الحضارية. هذا يتطلب خروج الفكر والسياسة من التقوقع إلى الانفتاح، ومن المنفعية إلى المصلحة العليا، ومن الممارسات الجزئية إلى الممارسة الشاملة، ومن علاقة الصراع إلى التعاون حول قضية مشتركة.

من دعائم النهوض الحضاري تصويب الخلل في العلاقة بين الأجيال وقضية النهوض. إننا بحاجة إلى قراءة الواقع كما هو دون تصوير التقصير إنجازاً، والهزائم نصراً، والتبعيات سياسات واقعية، ومجتمعات الاستيراد والاستهلاك تقدماً ورقياً، من باب تحديد مصدر الأخطاء؛ وبما أننا نعيش تعاقباً للأجيال، فمن الضروري أن نفكر بما سنورث أجيالنا، ومن ثم تبدو مسؤولية الشباب (ذكوراً وإناثاً) في تحمل المسؤولية، وعليه فإن جيل الشباب أقدر على استيعاب مفردات العصر، واستخدام تقنياته، حيث تكون النقلة الحضارية والعلمية أسرع؛ ذلك أن الواقع يفرض ذلك.

ويمكن القول في عصر العالمية الإسلامية الفاتحة للعقول والقلوب، وفي عصر العولمة الأميركية الغازية للحقول والعقول إن الثقافة الإسلامية تعتبر الحضارة الإنسانية دوحة غنّاء ذات أفنان وأغصان، وهذه الدوحة تتميز بالتنوع، وعلينا أن ندرك أيضاً كيف نسهم في إخصابها.

نحن نقول بتواصل التاريخ الإنساني وامتداده، وهم يقولون بنهاية التاريخ وتصادم الحضارات. إن الإبداع العقلي حق إنساني مشاع لكل آدميّ أياً كان لونه وجنسه ومعتقده.

لقد حملت مشعل الحضارة الإنسانية ثقافات وشعوب، تداولته بالتعاقب دونما عقدة نقص أو عقدة استعلاء، وكان للأمة الإسلامية نصيبها.

إن استئنافنا المساهمة في الشراكة الحضارية لا بد من أن يكون بعيداً عن عقلية السطحية والتلفيق، وعن عقدة النقص والهوان، ولا يجوز أن نبقى قانعين بترجمة العلم الغربي، وباستهلاك الآلات واستيراد التكنولوجيا؛ لأن ذلك يعني الحركة في دائرة (تاريخ

العلم) دونما توظيف لخبراتنا العلمية المعاصرة، لا بد أن تستعيد مجتمعاتنا مناخها العقلي والعلمي والشروط النفسية والاجتماعية التي تسمح بالتقدم.

السياق الحضاري

المساهمة الحضارية: إن الطروحات السابقة في جوانبها الفكرية والثقافية والمادية تقود في مجملها إلى الفضاء الحضاري في آفاقه كافة، وفي ما يلي بعض المرئيات الأولية لصياغة هذا المشروع الحضاري والتعامل معه:

١- مستوى الخطاب: الخطاب ليس محاولة روحية أو شعائرية أو سلوكية أو تربوية أو علمية أو فكرية أو ثقافية أو سياسية أو دعوية أو حركية إنما هو هذا كله. المخاطب هنا أولاً هو الأمة بكاملها وبعث روح الإبداع والحركة فيها، الأمة التي يراد لها الشهادة على الناس. إن الأولوية التي تفرضها المعادلة تقضي جهداً متراكباً ذا طبقتين أولاهما رسم خارطة عمل قديرة على احتواء كل نشاط إسلامي والتنسيق بين مفرداته، وثانيها تحفيز إرادة العمل والبناء والعطاء.

٢- مطالب اللحظة التاريخية: إننا مطالبون أن ندخل في حوار مع حضارة الآخر والهروب من ذلك سيقودنا إلى العزلة والتقوقع.

٣- الأنا والآخر: لا نستطيع أن نقنع الآخر بمشروعنا قبل أن نحوله إلى واقع نعيشه، ولا نستطيع أن نقنع الآخر بمصداقيتنا الحضارية ما لم نضع لأنفسنا النسق الذي يستمد مقوماته من رحم الإسلام ويستجيب لمطالب اللحظة التاريخية. من الضرورة أن تكون البداية أولاً فكرية، باتجاه الإصلاح والتقويم وثانياً بتصميم صيغ جديدة تستجيب للمتغيرات وتتعامل معها بأقصى درجات المرونة. في الواقع يوجد حالياً أداء فكري وعلمي واجتماعي، لكن ينقصه التناغم والانسجام.

إن المعرفة المؤمنة على خلاف المعرفة الملحدة أو اللادينية، تسعى إلى أن تمنح أكُلها للناس كافة، لا تحكمها أنانية الحفاظ على السر وحجب الاكتشاف، بل أن توجُّه الكشف إلى آلات دمار تُجرَّب على البشر قبل الحجر كان من ثمار المعرفة اللادينية.

يقول روجيه غارودي في كتابه وعود الإسلام: «إن المشاركة الإسلامية يمكن أن تكون في عدة محاور، توازن الإسلام ووسطيته، قيمه الأخلاقية، رؤيته الشمولية، قدرته الفذة على منح المغزى لمسيرة الحياة البشرية. إن عقيدة الإسلام هي إجابة على خلق عالم قاده النموذج الغربي للنموّ إلى التفكك الاقتصادي والسياسي والأخلاقي».

أيضاً فإن الحضارة الإسلامية بتقديمها فكرة التسامي الأخلاقي للإنسان كواحدة من أهم مرتكزات الفكر الإسلامي، ستعمل على خلق مستقبل إنساني، في عالم جعل استبعاد السمو منه، وسيطرة نموذج جنوني من النمو، لا يمكن أن يُعاش. إن النموذج الغربي

يتباهى بما قدّم في العلم والتقنية. ولكن إذا لم يرتبطا بعقيدة تمنحهما المعنى والهدف والمغزى ماذا ستكون النتيجة؟

إن غارودي يتساءل ماذا يستطيع الإسلام أن يقدم لنا ليعيدنا للإجابة عن المسؤوليات التي تفرضها قدرة العلم والتقنية على جميع البشر اليوم. إن المشكلة كما يقول كونيّة، ولا يمكن للجواب إلا أن يكون على المستوى الكوني.

إنها قضية مستقبلنا، مستقبل جميع البشر.

إن الإسلام والحضارة التي تعبر عنه يحملان بذور تغيير جذري على مستوى الإنسانية.

• • • • •

• • •

•

الدكتورة مريم آية أحمد وعلي -
الوسطية: طريق المجتمع إلى السلام الفكري

يبدو لي أن مفهوم «السلام الفكري» شديد الالتباس والتعقيد لا سيما أنه مطلب أساسي للحياة. فالأمن الذي يحققه السلام الفكري شرط أولي لكل مجتمع يخطط للحياة ويسعى للنمو والتطور والتقدم والازدهار. فإذا كنا نتفق بإجماع على أن مفهوم السلام الأمني الذي يعني حفظ وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم في المجتمع من خلال ما يسمى بالأمن الحسي، فهل نتفق حول كيفية ضبط السلام الفكري أو الفكر السلمي في المجتمع؟ كيف نحدد جوهر العلاقة بين الأمن الحسي والأمن الفكري؟ هل يمكن أن يتحقق الأمن المجتمعي لمجتمع ما دون وجود السلام الفكري الذي يمنح للفرد ضمان حماية حقوقه الفكرية وحريته الإنسانية؟ وهل يمكن حماية الأمن الشامل للمؤسسات الاجتماعية والمدنية في ظل تغييب الاهتمام والتركيز عن السلام والأمن الفكريين؟

ولنفهم أيضاً كيف يستمرئ الإنسان القتل والاحتراب، ويرفض السلم والوئام، هل هناك مفاهيم عقدية أو دينية أو أخلاقية وراء ذلك؟.

التطرف الفكري هو مشكلة أمنية في حد ذاته. والانحراف الفكري والسلوكي ليس سمة لازمة لفكر أو دين أو مجتمع أو زمن أو مكان معين، وإن اختلفت درجاته بين هذه المتغيرات. الانحراف الفكري، أحد أهم مهددات الأمن العام والسلم الاجتماعي، خصوصاً في هذه المرحلة من تاريخ العالم، التي تتسم بالصراع الحضاري، الضمني والمكشوف. إن ما نشاهده اليوم من مظاهر عنف واحتراب يستدعي العودة إلى الذات لمراجعتها ونقدها، والوقوف على مواضع الخلل فيها لتقويمها ومعالجتها. ثم الارتكاز إلى قيم جديدة تستبعد الكراهية والحقد، وتنفتح على قيم الإنسانية والدين. وهذا يتطلب الغوص في أعماق الفكر بحثاً عن جذور المشكلة. أي ينبغي البحث عن الدوافع الحقيقية وراء ثقافة العنف المجتمعي، وتقصي المفاهيم المسؤولة عن صياغة البنى الفكرية والمعرفية لاتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: يتلخص في البحث عن أسباب اكتساب الأشخاص عدوانية موجهة دينياً تجاه الآخر، أياً كان الآخر داخلياً أم خارجياً، دينياً أم سياسياً. ويمثله تيار ديني متطرف: يعارض المدنية الحديثة وكل ما يتصل بالتقدم الحضاري، فهي من وجهة نظرهم ليست إلا فساداً في الأخلاق، وتفككاً في الأسر وجموداً في العلاقات الاجتماعية، فهم يرون أن الحضارة تجعل الفرد يعيش لنفسه ملبياً لرغباتها متنكراً للآداب والفضيلة. ولذا فكل جانب يرفض فكر الآخر ويقاومه، وينظر إليه نظرة ريب وشك دون تمحيص وتقويم.

والاتجاه الثاني: يركز على البحث في أسباب اكتساب الأشخاص لعدوانية موجهة ثقافياً في اتجاه القيم والمبادئ الأخلاقية لنشر قيم الانحلال والضياع والصراع المجتمعي من

نوع آخر. ويمثله تيار علماني: يدعو إلى بناء الحياة على أساس دنيوي وغير مرتبط بالأصول الشرعية ولا بالتقاليد والعادات والموروثات الاجتماعية الأصيلة، فهي من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه، عوائق في طريق التقدم والانطلاق نحو الحضارة.

إن عملية ربط علاقة الوسطية بالسلام الفكري تقتضي توظيف العلوم الاجتماعية لتكشف لنا عن طبيعة التفاعل بين التربية على منهج الوسطية والحوار الفكري من حيث هو صيغة عملية تشيع جو السلام والتعايش بين مختلف الانتماءات الفكرية والمذهبية وتزيل التوتر في العلاقات داخل المجتمع.

ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليناقش أربعة محاور.

- أولها: مفهوم السلام الفكري.
- الثاني: الوسطية والسلام الفكري.
- الثالث: أساليب ووسائل الغزو الفكري والأخلاقي.
- الرابع: آليات مواجهة العنف الفكري والأخلاقي قراءة في استشراف المستقبل.

١ - مفهوم السلام الفكري

السلام هو الأصل في الحياة الإنسانية وهو مرتبط بإشباع الحاجات الأساسية للإنسان وطمأنينته، ولعل مفهوم حقوق الإنسان قد نبع مع تطور المجتمعات وتطور الحاجات الأساسية من المأكل والمشرب والملبس والمسكن إلى مفاهيم تحقق للإنسان كرامته وتزيد من وعيه ومستوى مشاركته في مختلف أوجه الحياة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو فكرية أو اجتماعية، السلام إذاً حاجة إنسانية أساسية لايفوقها في الحاجات إلا الحاجات العضوية الضرورية مثل الماء والغذاء لقوله تعالى: ((ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ)) (الحجر: ٤٦). وهو غاية فردية وجماعية تحتاج إليها الإنسانية على كافة المستويات أفراداً وجماعات ومجتمعات ودولاً.

والسلام يتحقق باطمئنان الناس إلى مكونات أصالتهم وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية. يعني السكينة والاستقرار والاطمئنان القلبي واختفاء مشاعر الخوف على مستوى الفرد والجماعة في جميع المجالات النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وبهذا يكون منطلق كل عمل يمارسه الإنسان ويظهر في سلوكه من خير أو شر مركوزاً في كيانه الفكري والاعتقادي ومستكناً في داخل النفس وأعماقها

(والسلام الفكري) يعني الحفاظ على المكونات الثقافية الأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة، وهو بهذا يعني حماية وتحصين الهوية الثقافية من الاختراق أو الاحتواء من الخارج.

وهذا – أيضاً - يعني أن السلام الفكري هو الحفاظ على العقل من الاحتواء الخارجي، وصيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من الانحراف.

إن السلام الفكري مسألة تهم المجتمع مثلما تهم الدولة، من حيث إحساس المجتمع أن منظومته الفكرية ونظامه الأخلاقي، الذي يرتب العلاقات بين أفراده داخل المجتمع، ليس في موضع تهديد من فكر وافد، بإحلال لا قبل له برده، سواء من خلال غزو فكري منظم، أو سياسات مفروضة[١].

بمعنى أن العنف الفكري وما يترتب عليه من عنف نفسي وجسدي يختلف في دوافعه ومظاهره، ولكن الموت واحد، والضحية واحدة!

فللعنف أشكال مختلفة: منها العنف الثقافي الذي يمنع مجتمعاً ما من التعبير عن خصوصيته الثقافية، ويمنعه من النطق بلغته، ويمنعه من التفتح والتعلم والتطور؛ والعنف الذي يمنع حرية المعتقد وممارسة الشعائر. والعنف الجنسي باحتقار الرجل للمرأة وتمجيد القوة والذكورة، والعنف الاقتصادي الذي يمنع الفرد أو المجتمع من أن يكون منتجاً، وينهب ثرواته وأمواله، ليحوِّله إلى مجرَّد مستهلك؛ والعنف العرقي والقومي الذي يستبيح الشعوب الأضعف أو الأقلّيات أو القوميات التي تُعتبَر أدنى مرتبة، ويمنع العمل السياسي، ويفرض قِيَمَه ومعاييره وإيديولوجيته، والخطير في هذا الشكل من العنف أن وراءه مؤسَّسات تمارسه، كالحكومات أو الأحزاب أو المؤسسات أو وسائل الإعلام إلخ.. إن أيّاً من العوامل السابقة يمكنه أن يتحول، في لحظة من الزمان، إلى سبب «وجيه» للانزلاق في دائرة العنف والفساد في الأرض بشتى صوره.. والاتجاه إلى مسالك خاطئة والتصرف بتصرفات طائشة قد تروّع الآمنين وتبث الخوف والهلع داخل المجتمع...[٢].

ومن هنا فإن مصطلح السلام الفكري يتمثل في الأمن المجتمعي وهنا يتعين تحديد موقف واضح إزاء مجموعة أسئلة تشمل المحاور الآتية:

السلام الفكري لمن؟ لصالح أية قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وما هي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا السلام؟

يمكن استقاء إجابات مهمة لهذه التساؤلات من خلال تعريف Müller للمأزق المجتمعي، الذي ينتج حسبه عن «غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة. وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساساً بمكونات هويتها كاللغة، والثقافة، والدّين، والهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة».

٢- الوسطية والسلام الفكري

أصبحت الوسطية عملية صعبة التعريف بسبب الالتباس في وضع حدود لها. فالوسطية ليست إجماعاً، إنها سعة تحتمل التناقض والخلاف، وحتى الصراع، إذ إنه لا يمكن أن نقول إن كل صراع فيه أطراف متطرفة.

إن الوسطية تختلف باختلاف المجتمعات وتنوعها، فالوسطية في المجتمع الشرقي لا تتطابق مع الوسطية في المجتمع الغربي مثلاً، والوسطية في التيار الماركسي ليست هي ذاتها الوسطية في التيار القومي والإسلامي أو التغريبي، فالباحث حينما يصحح مفاهيم الوسطية لابد أن يدرس الأفراد داخل المجتمع المخاطب، وكيف يفهم الوسطية وما هي الوسطية المرادة منه[٣].

إذاً الوسطية ليست مجرد مفهوم يراد استنباته ضمن النسق القيمي للمجتمع، وإنما هي نسق ثقافي وفكري وعقيدي مغاير، لـه آليته في العمل، وأسلوبه في التأثير، ومنهجه في التفكير، وطريقته في الاشتغال. فلا يمكن سيادة قيم الوسطية مالم تكتمل جميع مقدماتها. أي أن قيم الوسطية تقوم على سلسلة عمليات فكرية وثقافية يخضع لـها الفرد والمجتمع كي يعمل بشكل صحيح ومؤثر.

ونحن إذا ما حاولنا استقراء مفهوم اللاسلام الفكري سنخلص إلى أنه أحد أهم مهددات الأمن العام والسلم الاجتماعي، خصوصاً في هذه المرحلة من تاريخ العالم، التي تتسم بالصراع الحضاري، الضمني والمكشوف لأن الانحراف الفكري والسلوكي ليس سمة لازمة لفكر أو دين أو مجتمع أو زمن أو مكان معين، وإن اختلفت درجاته بين هذه المتغيرات.

والانحراف الفكري مفهوم شائع ومدروس في علم الاجتماع بشكل عام، وفي مجالات علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام على وجه الخصوص، حيث ينسحب المفهوم على السلوك غير السوي، والذي قد يؤدي إلى مخالفة الشريعة والنظام، ومن خلال ارتكاب أفعال، أو القيام بأعمال تتنافى مع القيم والعقائد والنظام وتتطلب محاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم، والانحراف الفكري قد يكون سبباً رئيساً للانحراف السلوكي[٤].

وأداة الانحراف الفكري: هي «العقل» وهدفه التأثير في العقول الأخرى. لتغيير الواقع الفكري للأمة، والتشكيك في ثوابتها، وهو خروج بدرجة أو بأخرى، من منظومة القيم، وقد يكون نتيجة لمؤثرات خارجية (الغزو الثقافي). أو تفاعلات نفسية لها أسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما قد ينتج من التعرض لعملية غسيل دماغ مدروس من قبل اتجاهات فكرية أو حزبية أو مذهبية معينة، أو من خلال الانفتاح المطلق والاستتباع الكلي للمؤثرات الفكرية الغربية، وعدم التحصّن أمام سلبيات الثقافات الأخرى[٥].

٣- آليات ووسائل الغزو الفكري والأخلاقي وأثره في زعزعة السلام الفكري

يُعَدُّ الفكر البشري ركيزة هامة وأساسية فى حياة الشعوب على مرّ العصور ومقياساً لتقدم الأمم وحضارتها، وتحتل قضية السلام الفكري مكانة هامة في أولويات المجتمع الذي تتكاتف وتتآزر جهود أجهزته الحكومية والمجتمعية لتحقيق مفهوم الأمن الفكري تجنباً لتشتت الشعور الوطنى أو تغلغل التيارات الفكرية المنحرفة، وبذلك تكون الحاجة إلى تحقيق الأمن الفكري هي حاجة ماسة لتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي.

ويمكن القول إن الأمن الفكري لكل مجتمع يهدف إلى الحفاظ على هويته إذ فى حياة كل مجتمع ثوابت تمثل القاعدة التي تبنى عليها وتعد الرابط الذي يربط بين أفراده وتحدد سلوك أفراده وتكيّف ردود أفعالهم تجاه الأحداث وتجعل للمجتمع استقلاله وتميزه وتضمن بقاءه في الأمم الأخرى.

وتعاني الدول على اختلاف أيديولوجياتها من ظواهر الانحراف والغزو الفكري والأخلاقي والتي أفرزتها الاتجاهات الفكرية المعادية محاولة الوصول إلى أهداف استراتيجية مؤداها السيطرة على توجهات هذه الدول الاجتماعية والسياسية، وتتفاوت الدول فى مدى تأثرها بهذه الأفكار والاتجاهات، ومن الدول ما يؤهلها رصيدها الثقافي والحضاري والديني لمجابهة هذه الأفكار والمعتقدات، ومنها ما يسهل التأثير فيه تحت ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

لعل أول ضحايا الانحراف الفكري هو الفكر نفسه الذي ينتمي إليه المنحرفون فكرياً، حيث إن ثوابت وقيم هذا الفكر وفرضياته ومنطلقاته، تصبح مجالاً للتشكيك، بما ينعكس على المؤمنين بهذا الفكر فتهتز قناعاتهم، ويتزعزع تماسكهم كجماعة فكرية أو مؤمنة، في مقابل الفكر الأخر(٦).

والضرورات الخمس للفرد المسلم وللمستأمن وللفئات الاجتماعية المختلفة تتأثر بطريق مباشر وغير مباشر، عبر الزمان وعبر المكان بالانحراف الفكري. والانحراف يصيب أول مايصيب «عقل» و»دين» المنحرف نفسه. ثم يتعداه إلى استهداف «عقول» «وعقائد» وقيم الآخرين. وزعزعة أمن واستقرار المجتمعات بما يأتي:

- التهديد المادي والمعنوي المباشر للضرورات الخمس، وللأفراد والجماعات، وتحطيم المكتسبات العامة والخاصة.
- إشاعة جو من الخوف في المجتمع.
- إيجاد نوع من الاستقطاب الفكري العقدي والسياسي والاجتماعي.
- هز القناعات الفكرية والإيمانية والثوابت العقدية والتشويش على العامة.

الإعلام ودوره في الغزو الفكري

تعتبر مسألة الغزو الثقافي والإعلامي من أولى المسائل التي واجهت وتواجه الأمة الإسلامية والوطن العربي تحديداً.

فمما لا شك فيه أن الإعلام بكل أنواعه وتقنياته قد أحرز نجاحاً باهراً في جميع المجالات وهو من أقوى وسائل الإقناع الذاتي في أتباع الأسلوب الهادئ والرزين دون اللجوء إلى العنف. لكنه في نفس الوقت أنفذ إلى القلوب من السهام وأشد وقعاً على النفوس، إذ له ظاهر أنيق ومنظر جذاب وهيكل أخاذ إضافة إلى مجموعات الإثارة الكاملة والمواد الغزيرة والمعلومات المتدفقة إلى ما لا نهاية، من التصوير والإضاءة وما شابه. فلا بد من تأثيره الفعال ونفاذه إلى

الأعماق بصورة سريعة ومباشرة، والغرب من حيث طول الباع لديه في هذا المجال، واهتمامه التام في تطويره، قد قطع شوطاً مهماً في سبيل ذلك[٧].

لقد قام غزاة الأمن الفكري باستخدام الدعاية المغرضة بجميع أنواعها من خلال السعي المخطط والمنظم، لتشكيل تصورات المتلقين، والتلاعب بمعارفهم وأفكارهم، وتوجيه سلوكهم. وتشتيت أذهانهم، مستخدمين في ذلك أنواع الدعاية المختلفة السياسية، والدينية، والحرب النفسية ومن ثم غسيل الدماغ الذي يسعى إلى تحويل الأشخاص وتقهقرهم عن معتقداتهم. وذلك بأن ينقطع الفرد تماماً عن مناخه الاجتماعي وعن الأخبار والمعلومات، مما يجعل الفرد يعيش في فراغ تام مع نمط حياة قياسية، من حيث العزلة، ونوع الطعام والإضاءة، وغير ذلك مما يزيد من القلق ويؤدي إلى تدمير مقومات الشخص الذاتية ويجعله يشعر بالدونية والانهزامية. وذلك كله ليس بهدف تدميره ولكن لإعادة بنائه من جديد، باستخدام شعارات يتم تكرارها لتنفذ إلى أعماقه بحيث لا يستطيع نسيانها، مع استخدام نمط المناقشة الجماعية، بناء على الطريقة الديمقراطية، ويكون قائد المجموعة رجلاً متفوقاً قادراً على الإجابة عن أي سؤال أو اعتراف.

وبما أن القيود الأمنية الإعلامية والثقافية أوشكت على التلاشي في ظل زمن العولمة الكونية، وحل بدلاً عنها الانفتاح الإعلامي والثقافي، أصبح الحل الأفضل للحد من هذه المشكلة استخدام المؤسسات المجتمعية التي تساهم في تحصين الشباب من الغزو الفكري القادم بتقوية أمنهم الفكري من خلال تزويدهم بالمعلومات الصحيحة والسليمة التي تزرع في نفوسهم الوعي الثقافي والأمني، للحيلولة دون الوقوع في مخاطر الغزو الفكري الدافع إلى الجريمة أو الخروج عن التعاليم الدينية والشرعية والنظامية.

وأهم هذه المؤسسات المجتمعية التي تساهم في إنشاء جيل مسالم فكرياً هي الأسرة، ووسائل التعليم (المدرسة، المعهد، الجامعة) وغيرها، والمسجد، والمجتمع ومؤسساته الأخرى، ووسائل الإعلام المختلفة، لأهميتها الكبرى في التأثير في نسبة كبيرة من الشباب في الوقت الحاضر خاصة بعد انتشار القنوات الفضائية العربية والعالمية التي تتحدث بجميع اللغات وتتطرق إلى جميع المواضيع الممنوعة وغير الممنوعة والمباحة والمحرمة وغيرها من المصطلحات الأخرى المختلفة. وليس المقصود بالسلام الفكري للأمة أن نغلق النوافذ على الثقافة العالمية، ونتهمها بغزو العقول ونخرها. فنحن نحتاج إلى ثقافات الشعوب، نأخذ منها ما يتوافق وقيمنا وعقائدنا ومبادئنا، ونحتاج إلى نشر ثقافتنا ليستفيد منها الآخرون.

كما نحتاج إلى محاولة التعرف إلى أفضل طرق تحقيق السلام الفكري لتحصين الشباب من الغزو الفكري القادم من الداخل والخارج من خلال وسائل الاتصال غير التقليدية. لاسيما أن العنف الفكري لا شكل ولا وجهة محددة له، يمكن أن يكون يميناً أو يساراً، ويمكن أن يحمله فرد أو أفراد، ويمكن أن يصدر من مؤسسات، ويمكن أن يكون ممارسة سلطة، أو سلوك جماهير، ويمكن أن يكون على شكل كتاب، أو مقال، أو خطبة، أو برنامج، ويمكن أن يقدم في شكل سياسات وقوانين.

وكما أن وسائل الغزو الفكري إعلامياً أو عن طريق الشبكة المعلوماتية العالمية قد تؤدي إلى الانحراف الفكري الموجه عقدياً ومذهبياً وأخلاقياً (التعصب - التطرف - الغلو) فإنها أيضاً تضعنا أمام وضع عولمي جديد يلزمنا بتبني الأخلاق الأجنبية في كافة المجالات والمحاور الحياتية.. لقد أبانت المعطيات التجريبية وجود علاقة سببية بين ما يقدمه الإعلام المعاصر من أفلام إباحية ومشاهد عنف وبين ازدياد الانحراف لدى الأطفال والشباب.

بحيث ساهمت وسائل الإعلام العربية في تعميق الغزو الإعلامي الأجنبي من خلال ما تعرضه من البرامج الغربية، وبالأخص ما يسمى برامج تلفزيون الواقع، من دون أن تضع تلك الفضائيات بالحسبان قيم المجتمع العربي وتقاليده وأنماطه الاجتماعية، بحيث تقتصر برامج القنوات الفضائية العربية على المادة الترفيهية وأفلام الجريمة والعنف والرعب والعري، أي أن ثقافة الصورة تطغى عليها أكثر من ظاهرة سلبية تتمثل بالاغتراب والقلق، وإثارة الغريزة الفردية العدوانية ودافعية الانحراف، وكلها مفردات تتأسس في إدراك الشباب وسلوكهم ومعارفهم بحيث تتحول من مجرد صورة ذهنية إلى نشاط عملي عن طريق المحاكاة والتقاليد وعمليات التطبيع الاجتماعي[٨].

وحيث إننا نبحث عن دور الغزو الفكري بكل اتجاهاته في اختراق السلام الفكري لمجتمعاتنا إذ يمارس هذا الاختراق دوره المهدد لهويتنا، ووسيلته في السيطرة على ذلك الاختراق هي الصورة السمعية والبصرية التي تسعى إلى (تسطيح الوعي) وجعله يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشهاري يغير الاختراق ويستفز الانفعال، وحاجب للعقل. وبالسيطرة على الاختراق، وانطلاقاً منها، تخضع النفوس، بمعنى تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والتشويش على نظام القيم، وتوجيه الخيال، وتنميط الذوق وقولبة السلوك. والغرض تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع تمثل ـ في مجموعها ـ ما يمكن أن نطلق عليه «ثقافة الاختراق»[٩].

فالسلام الفكري إذاً مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق جميع المؤسسات المجتمعية المختلفة ابتداء بالأسرة ثم المدرسة فالجامعة والمسجد ووسائل الإعلام وبقية المؤسسات المجتمعية الأخرى. وأي تقصير من أي من هذه المؤسسات تكون نتائجه سلبية على المجتمع بأكمله.

٤- آليات مواجهة العنف الفكري والأخلاقي قراءة في استشراف المستقبل

إن البحث عن آليات التعامل مع ظاهرة العنف الفكري لا يتطلب إعطاء مسكنات مهدئة في حالات التشخيص الأولى لمن أصيبوا بهذا الداء، أو إجراء عمليات جراحية قسرية لمن استفحل فيهم الداء، بقدر ما يحتاج إلى وضع استراتيجية حضارية تتكفل بطموحات الشباب وتقدم لهم ضمانات تفتح شخصياتهم وتوفر لها نمواً طبيعياً ليتمكنوا من الإسهام الإيجابي في البناء الحضاري الذي يقيهم من الانحراف الفكري. ومن مقومات تلك الإستراتيجية ما يأتي:

١- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية عموماً لأنها العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم المعيشة في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقنه الآباء والمدرسة والمجتمع للأفراد من لغة ودين وتقاليد وقيم ومعلومات ومهارات؛ ومن ثم فهي تهدف إلى إكساب الأطفال أساليب سلوكية معينة ودوافع وقيماً واتجاهات يرضى عنها المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، بحيث تشكل طرق تفكيره وأنماط سلوكه وحكمه على المعاني والأشياء.

وينطوي مفهوم التنشئة الأخلاقية على الوعي الأخلاقي إذ يعتبر تكوين الوعي الأخلاقي من أهم الأهداف التربوية الأساسية وهو الخطوة الأولى من خطوات التنشئة الأخلاقية وضرورة من ضروراتها التي يجب توافرها، وهو لا يقتصر على المعرفة الخيرة وتعلم واكتساب المفاهيم الأخلاقية، وإنما يتجاوز المعرفة إلى تكوين النزعة الصادقة نحو الحقيقة والقيم(١٠).

٢- تعميق الوعي الديني لأن غياب الوعي الديني والفهم العميق للنصوص الشرعية، وتلقي الفتوى - من غير المتخصصين، والملتزمين سلوكاً وقولاً - أدى إلى الخلط والفوضى في المفاهيم، ومن ثم انعدم الوسط الثقافي الديني السليم في المجتمع وحدثت قطيعة بين المتحدث والمستمع المتلقي، كل ذلك أدى إلى خلق وسط بديل للشباب، يشبعون فيه أهواءهم ونزواتهم، فحدثت قطيعة بين المتحدث والمستمعين، والتجأ أبناؤنا إلى بدائل أخرى، تشبع نهمهم مثل الأشرطة الدينية والثقافية، غير الخاضعة للرقابة والتمحيص.

فلا بد من إصلاح الخطاب الدعوي ليرتفع إلى مستوى متطلبات المرحلة والعصر لأن المسجد اليوم تؤمه جموع المسلمين من مختلف الفئات والأعمار، فلو يقدّر لهذا الخطاب أن يكون في المستوى التربوي والعلمي واللغوي المناسب فإنه يمكن أن يفتّق في الأفراد الإرادة الحضارية مع إحياء المفهوم الصحيح للعبادة ليشمل العمل الدنيوي الذي به تتحرر البلاد من ربقة التبعية المطلقة لكل وافد. وإصلاح الخطاب الدعوي يستلزم النظر في تكوين الإمام ليتكيف برنامجه وفق معطيات العصر، وهذا لا يتم إلا إذا عاد الاعتبار لوظيفة الإمام والداعية لتتوجه لها الاستعدادات العقلية والعلمية والخلقية؛ لأن الإمام اليوم تتلقى منه الآلاف من مختلف الفئات ومن الأمانة إذاً أن يكون في مستوى الإفادة والإصلاح. فالمنتظر من الداعية أن يقدم الدين للناس طاقة روحية وخلقاً قويماً ومعاملة صادقة ونظاماً كاملاً للحياة وعقيدة تقوي فيهم إرادة الصلاح، والتحرك النافع الفعال في اتجاه التاريخ، لا أن يضع الناس في خيار بين الدين والدنيا.

٣- إبراز وسطية الإسلام واعتداله وتوازنه وترسيخ الانتماء لدى الشباب لهذا الدين الوسط وإشعارهم بالاعتزاز بهذه الوسطية ((وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ

عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) (البقرة: ١٤٣)، وهذا يعني الثبات على المنهج الحق دراسة ويستدعى عناصر ومقومات العنف الفكري وتحصين الشباب وتوجيههم ضده قبل الوقوع في شراكه، من خلال غرس قيم التسامح والإيمان بالتعددية وإتاحة الفرصة الكاملة للحوار الحر الرشيد داخل المجتمع الواحد، وتقويم الاعوجاج الفكري بالحجة والإقناع؛ لأن البديل هو تداول هذه الأفكار بطريقة سرية غير موجهة ولا رشيدة مما يؤدي في النهاية إلى الإخلال بأمن واستقرار المجتمع[١١].

٤- ملء الوسط الفكري والثقافي بالكفاءات:

إن دور المؤسسات التعليمية هو في إرساء دعائم السلام الفكري وفعاليته، وخاصة في المرحلة الجامعية التي يصبح الشباب فيها في قمة الحيوية والنشاط وتدافع الأفكار، وتجاذب الأطراف من خير وشر. فإذا قامت الكفاءات داخل هذه المؤسسات بواجبها في بناء العقول وترشيد المعارف فإنها قد تعيد بناء عقول ناشئتنا بما يؤهلهم للمساهمة في تفعيل المشروع الحضاري لأمتنا عوض الاقتصار على ثقافة الاستهلاك لمشاريع الغزو الفكري بشتى ألوانه.

وقد يخطئ من يعتقد أن مهمة المؤسسات التعليمية تقتصر على تعليم القراءة والكتابة، وإعطاء مفاتيح العلوم للطلاب دون العمل على تعليمهم ترجمة هذه العلوم إلى ما يحتاجون إليه في حياتهم العلمية والعملية.

٥- التركيز على توظيف الإعلام الجماهيري في مواجهة الاسلام الفكري:

من بديهيات الأشياء أن الفكرة لا تقارعها إلا فكرة، حيث إن مصدر هذا التطرف هو الفكر، ولهذا لا يمكن التصدي له إلا بالفكر، ولا تقاوم الشبهة إلا بالحجة، ومن الخطأ مقاومته بالشدة والبطش من البداية، بل من الواجب مخاطبة العقول أولاً. ولما كان الإعلام الجماهيري، بوسائله المتنوعة خير أداة لخوض مثل هذه المعارك، فإن ضعفه في تناول هذه الموضوعات ومعالجتها، جعل المجتمع يفقد أقوى وسائل وآليات المواجهة.

٦- إعادة التربية لعاداتنا الاستهلاكية التي كونتها وسائل الإعلام والإشهار عن طريق الأفلام والمجلات وهو الأمر الذي يحدث الاختلال بين الدخل والخرج؛ بل إنها تفجر فينا حاجات اصطناعية لا تتناسب ومستوى بلادنا الاقتصادي والحضاري. ولعل الإقبال الكبير من شبابنا على اقتناء منتجات الغرب خير دليل على ضرورة إعادة النظر في تلك التقاليد الاستهلاكية المبتدعة في ديارنا والتي جعلتنا نقتني بناءً على شهواتنا لا على حاجتنا ((وَلَا تُسْرِفُوا)) (الأعراف: ٣١)[١٢].

قراءة في استشراف مستقبل السلام الفكري

إن العنف الفكري يؤكد الطبيعة العدوانية والروح الدموية لتوجهات أصحابه الفكرية، ومن ثم فإنه يبقى علامة شذوذ ودليل انفراد وانعزالية، كما أنه يعتبر مرضاً اجتماعياً يتطلب

تعاون الجميع وتآزر الجهود من أجل محاصرته والحد من استفحاله وتدميره للبنى العقلانية في المجتمع وأسس البناء الاجتماعي السليم.

فما لم يتم استيعاب المتغيرات الجديدة التي طرأت على ظاهرة العنف الفكري في المنطقة والعالم، وما لم تتم مواجهتها بكثير من الحكمة والعقلانية، بعد الفهم العميق للظاهرة، فإن من الممكن ارتكاب أخطاء إضافية تؤدي إلى زيادة حجم المشكلة لا الحدّ منها. فلم يعد ممكناً مواجهة ظواهر التشدد، بنفس الوسائل القديمة التي كان البعض يصرّ على اللجوء إليها، وأثبتت التجربة العملية فشلها.

لا بدّ هنا من التوقف عند نقطتين هامتين:

الأولى: العمل على معالجة المشكلة يتطلب ضرورة التمييز بين التعامل مع العنف في إطاره الفكري الذي يقتصر على الأفكار والقناعات والتوجهات، وبين العنف الذي انتقل إلى دائرة الممارسة المادية السلوكية العنفية. فالأساليب المجدية في التعامل مع النوع الأول، لا تجدي بالضرورة في التعامل مع النوع الثاني. وما هو ضروري للتعامل مع الشكل الثاني قد لا يكون ضرورياً للتعامل مع الشكل الأول.

الثانية: جرت العادة على مواجهة ظاهرة اللاتسامح الفكري بأحد أسلوبين:

١- الأسلوب الأمني المخابراتي: وهو المفضل لدى غالبية الأجهزة الرسمية والمؤسسات الأمنية العربية والإسلامية.

٢- الأسلوب السياسي والفكري: عن طريق الاستيعاب، وفتح قنوات الحوار، لإقناع من يحمل فكراً متطرفاً بأن أبواب التأثير والإصلاح بالطرق السلمية، بعيداً عن العنف وإراقة الدماء، متيسرة أمامه وليست مغلقة.

ولوحظ أن غالبية الدول التي اقتصرت على التعامل بالأسلوب الأول، لم تنجح بعد سنوات طويلة من المواجهة، في الوصول إلى هدفها بإضعاف التوجهات الفكرية المنحرفة، وكانت النتيجة سلبية للطرفين، للسلطة وللمجموعات المنحرفة فكرياً، وغالباً ما دفع المجتمع الثمن غالياً من أمن أبنائه ومن اقتصاده واستقراره نتيجة هذه المواجهة المعكوسة النتائج.

وهنا بعض المقترحات لمواجهة المشكلة:

- نشر الوعي والثقافة الاجتماعية بمختلف الوسائل والأساليب والتي من شأنها إيقاظ الوعي والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والواجب الوطني مع محاولة إكساب أفراد المجتمع العادات القرائية الصحيحة.
- إكساب أفراد المجتمع مهارات تقويم المعلومات وتمييز الغث من السمين.
- تدريب أفراد المجتمع على البحث العلمي وإكسابهم مهارات استخدام تقنيات المعلومات وإطلاق الفكر في التصور والبحث والاستقراء، مع تنمية المهارات الإبداعية.

- تقديم الأنشطة المتنوعة التي تعمل على تنمية شخصية أفراد المجتمع وغرس مفاهيم الحوار والوسطية وتقبل الرأي الآخر.
- بث القيم الأخلاقية والاجتماعية بما يؤثر في تصرفاتهم وحمايتهم من الانحراف الفكري بالتحصين الفكري ووقاية المجتمع من الأفكار الشاذة.
- معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص الفجوة الآخذة بالاتساع بين أغلبية مقهورة ومسحوقة في المجتمعات العربية، وأقلية متنفذة تسيطر على الثروات والمقدّرات والمداخيل. لا سيما أن اقتناعاً يسود لدى أوساط شعبية واسعة بأن الفساد واستغلال المناصب والمواقع للإثراء غير المشروع هي التي تقف وراء ما تتمتع به نخبة مهيمنة محدودة من مكتسبات.
- إعطاء استقلالية حقيقية لمؤسسات التوجيه الديني، والتوقف عن توظيفها كأداة لحشد التأييد لتوجهات السلطة السياسية، كي تكون قادرة على ممارسة دورها بفاعلية في التوعية والتثقيف الديني والتصدي لبعض مظاهر الفهم الخاطئ للإسلام.
- التوقف عن وضع جميع الحركات الإسلامية في كفة واحدة ومناصبتها جميعها العداء بشكل أعمى، ودون وعي أو تمييز، وإدراك أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الحركات الواعية في مواجهة الفهم الخاطئ.
- الحذر من دعم مظاهر «التطرف العلماني» في مواجهة «التطرف الديني»، فكلا التطرفين نتائجه خطيرة على المجتمعات العربية والإسلامية، وتنامي الواحد يستفز الآخر ويعمل على تفعيله.
- وقف التصريحات المعادية للإسلام والمسلمين في الغرب، سواء من قبل بعض وسائل الإعلام، أو بعض النخب السياسية والفكرية والدينية، لأن من شأن هذه التصريحات العدائية أن تستفز غضب العرب والمسلمين، وتولّد مشاعر غضب شديدة.

خلاصة القول: إن رفض المنهج الوسطي هو رد فعل على منهج عنف مقابل. فالعنف لا يولّد إلا عنفاً مضاداً، وسرعان ما يتحول الأمر إلى حلقة مفرغة لا نهاية لها. وما لم تتم معالجة الأسباب التي تشكل أرضاً خصبة لانتشار الأفكار المتشددة في العالم العربي الإسلامي، فإن أي معالجات أمنية ستكون قاصرة عن مواجهة الظاهرة، بل قد تشكّل سبباً إضافياً لتناميها. ومن الأهمية بمكان أن تدرك كل الأطراف الطور الجديد الذي تمرّ به ظاهرة تبني اللاسلام الفكري في ظل المعطيات القائمة.

إن البحث عن السلام الفكري غاية سامية لم يحتكرها فرد أو عصر بذاته عبر تأريخ البشرية، فالبحث عنها أزلي ارتبط برغبة الإنسان في اكتشاف أمن ذاته وحياته والكون الذي يعد هو جزءاً منه، وللوصول إليها علينا أن نوفر مستلزمات الحصول عليها متمثلة: بتحرير تفكيرنا من سيطرة عواطفنا، وبنبذ التعصب الفكري الذي يغذي أهواءنا لا عقولنا، وبتأهيل

فكرنا عن طريق إزالة كل المعوقات التي تحجمه كالفقر والجهل والمرض والاستبداد بكافة أنواعه، وأن نسلك طريق الموازنة بين أفكارنا والحريات الفردية والعامة، فلا نتخذ من الأشخاص أصناماً تعبد، ولا من التوجهات والسياسات والإيديولوجيات أدياناً تزهق في سبيلها أرواح الأبرياء لمجرد مخالفتهم لهؤلاء الأشخاص أو لتلك التوجهات.

مما تقدم نستطيع أن نقول:

إن هناك حقائق مطلقة وأخرى نسبية، وإن علينا أن ندعو الناس لأديانا ولتوجهاتنا ولأفكارنا امتثالاً لأمره تعالى لنا بالدعوة إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة، ومحبة ورغبة في أن ينعموا بالخير الذي ننعم به، لا رغبة بمحو هويتهم أو إرضاءً لروح الغلبة والتسلط في داخل نفوسنا على الآخرين؛ لذا يجب أن نكون متسامحين مع المخالفين لنا بآرائهم ومعتقداتهم، مع إيماننا المطلق بصحة معتقداتنا الدينية.

المراجع:

(١) راجع سمير نعيم أحمد في «المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني»، الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ١٩٩٠م، ص ٢١٥.

(٢) مصطفى محمود منجود: الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، سلسلة الرسائل الجامعية (٢٦) المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٤٤ - ٤٥.

(٣) نادية رمسيس فرح، نقلاً عن المحددات الاقتصادية والاجتماعية، ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٤) التداعيات النفسية والاجتماعية لظاهرة التعصب (التطرف) (٢٠٠١م) أسعد الإمارة، مجلة النبأ، العدد (٥٦) بيروت.

(٥) ثامر عباس: ظاهرة العنف وأزمة الثقافات الفرعية. مجلة الاسلام والديمقراطية منظمة الإسلام والديمقراطية، العدد ٦، السنة الأولى، ١٥ آب ٢٠٠٤.

(٦) الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى عام ١٩٩٢، ص ٤٢ – ٤٣.

(٧) الإعلام والبحث عن الهوية الثقافية، د. سهام الشجيري، ص ٨، وراجع أيضاً: الاتجاهات التعصبية، معتز سيد عبدالله، سلسلة عالم المعرفة، الكويت ١٩٨٩.

(٨) الشنقيطي محمد ساداتي (١٩٩٨): الإعلام الإسلامي المنهج. الرياض: دار عالم الكتب.

(٩) مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ص ١١١.

(١٠) خالد بن محمد المغامسى: الحوار وآدابه وتطبيقاته في التربية الإسلامية، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، ص ٢٣٠.

(١١) مجلة التذكير فبراير ١٩٩٠.

(١٢) صحيفة السبيل الأردنية.

• • • • •

• • •

•

الأستاذ الدكتور محمد أحمد حسن القضاة -
أسس الحوار مع الآخر وأهميته في الفكر الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين المبعوث رحمة للعالمين، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين وبعد:

المقدمة

فإن الله سبحانه وتعالى خلق الناس مختلفين متباينين في: ألوانهم، وأشكالهم، وعقولهم، وأفئدتهم. فكان من البديهي أن يواجه الفرد في حياته من يخالفه في العقيدة أو الفكر أو الرأي، وإذا ما أراد الفرد الاتصال بمن يخالفه فليس أمامه إلا سبيلان: الأول: القهر والعنف والغلبة، والآخر: الحوار والتخاطب بالتي هي أحسن. ولا ريب أن الإنسان السوي يدفعه عقله وتحركه فطرته إلى نبذ السبيل الأول والنفور منه، وإلى اتباع السبيل الآخر (الحوار) واللوذ به. وللوقوف على مفهومه، وأهميته، وضوابطه، كان هذا البحث.

من هنا، فإن هذا البحث يلقي الضوء على صورة الآخر في الإسلام وإعادة تشكيل صورة المسلمين لدى الآخر وذلك ضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الحوار مع الآخر وأهميته في الفكر الإسلامي.

المبحث الثاني: الأسس المنهجية للتعامل مع الآخر.

المبحث الثالث: ضوابط التعامل مع الآخر.

والله أسأل أن يكون هذا البحث خالصاً لوجهه الكريم، وخدمة لشرعه الحنيف، وأن يرقى بمستوى التخاطب بين بني البشر إلى أفق أرحب، ومدى أوسع.

المبحث الأول: مفهوم الحوار مع الآخر وأهميته في الفكر الإسلامي

المطلب الأول: مفهوم الحوار مع الآخر

نعرض في هذا المطلب لمفهوم الحوار مع الآخر لغة واصطلاحاً، والمصطلحات ذات الصلة، وذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: مفهوم الحوار لغة واصطلاحاً

- الحوار لغة: «الحَوْرُ: الرجوع... والمحاورة والمَحْوَرَة والمَحُورة: الجواب كالتحوير والحَوار ويكسر والجيرة والحويرة ومراجعة النطق. وتحاوَرُوا: تراجعوا الكلام بينهم»[١].
- الحوار اصطلاحاً: للحوار عدة تعريفات في الاصطلاح، نذكر منها التعريفات الآتية:

١. تعريف د. عبد الستار الهيتي: «أسلوب يجري بين طرفين، يسوق كل منهما من الحديث ما يراه ويقتنع به، ويراجع الطرف الآخر في منطقه وفكره قاصداً بيان الحقائق وتقريرها من وجهة نظره»[٢].

٢. عرّف د. خليل عبد المجيد زيادة المحاورة بأنها: «عرض لوجهتي نظر، أو هي نوع من توضيح خصائص مختلفة لأمرين»[٣].

٣. تعريف الباحث عبد الله علي العليان: «المجلوبة والمراجعة في المسألة موضوع التخاطب»[٤].

٤. تعريف د. يوسف الحسن: «هو أن يتبادل المتحاورون من أهل الديانتين، الأفكار، والحقائق والمعلومات والخبرات، التي تزيد من معرفة كل فريق بالآخر بطريقة موضوعية، تبين ما قد يكون بينهما من تلاق أو اختلاف، مع احتفاظ كل طرف بمعتقداته، في جو من الاحترام المتبادل والمعاملة بالتي هي أحسن، بعيداً عن نوازع التشكيك ومقاصد التجريح، بل ما يرجى منه هو إشاعة المودة وروح المسالمة والتفاهم والوئام، والتعاون فيما يقع التوافق فيه من أعمال النفع العام للبشرية»[٥].

هذا ويلاحظ أن التعريفات الثلاثة الأولى قد عرّفت الحوار تعريفاً عاماً يتسع لصور الحوار وأشكاله المتعددة: كالحوار بين أهل الأديان، أو الحوار بين المذاهب الفكرية أو العقدية أو الفقهية في الدين الواحد، وهذا أولى من الاتجاه الذي سلكه التعريف الرابع حيث جاء تعريفاً خاصاً بالحوار بين الديانتين الإسلامية والنصرانية، فضلاً عن أنه تعريف مطول، وقد عرض لضوابط الحوار وآدابه وهو مما ينبغي خلو التعريف منه. لذا نختار الاتجاه الذي سلكته التعريفات الثلاثة الأولى، وعند استعراضها يتبين أن التعريف الأول كان أبين وأوضح في الدلالة على المراد فيكون هو المختار.

الفرع الثاني: المصطلحات ذات الصلة

تتردد عند ذكر مصطلح الحوار مصطلحات أخرى كالجدل والمناظرة، فما أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه المصطلحات ومصطلح الحوار؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا الفرع:

أولاً: مفهوم الجدل لغة واصطلاحاً وعلاقته بالحوار

- الجدل لغة: «جادَله: أي خاصمه مُجَادَلَةً وجِدَالاً، والأسمر: الجَدَلُ وهو شدة الخصومة»[٦].
- الجدل اصطلاحاً: «القياس المؤلف من المشهورات والمسلمات، والغرض منه إلزام الخصم، وإفحام من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان»[٧].

هذا وينقسم الجدل إلى قسمين: [٨]

١. الجدل المحمود: وهو ما كان من أجل تقرير الحق. ومنه قوله تعالى: «وجادلهم بالتي هي أحسن».
٢. الجدل المذموم: وهو الذي يتعلق في تقرير الباطل ويراد به: الجدل على الباطل وطلب المغالبة فيه. ومنه قوله تعالى: «ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا».

علاقة الجدل بالحوار: بيّن الباحث محمد حسين فضل الله أن هناك فرقاً في الاصطلاح اللغوي بين معنى كل من كلمتي الحوار والجدل: «فكلمة الحوار تتسع لكل أساليب التخاطب، سواء كانت منطلقة من وضع لا يوحي بالخلاف أو يوحي به، بينما كلمة (الجدال) تختزن في داخلها معنى الخلاف والشجار، وتحمل في عمقها أيضاً معنى التحدي والصراع، الذي يبتعد عن العدوانية والسادية، لذلك كان التصنيف المتوازن: جدال بالتي هي أحسن، وبغير التي هي أحسن»[٩].

ثانياً: مفهوم المناظرة لغة واصطلاحاً وعلاقتها بالحوار

- المناظرة لغة: «ناظرة مناظرة: بمعنى جادله مجادلة»[١٠]
- المناظرة اصطلاحاً: «النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب»[١١].

والمناظرة بهذا المعنى تفيد: «المحاورة بين شخصين أو فريقين حول موضوع معين، لكل منهما وجهة نظر تخالف وجهة نظر الفريق الآخر، بحيث يريد إثبات وجهة نظرة وإبطال وجهة نظر خصمه، مع توفر الرغبة الصادقة بظهور الحق والاعتراف به عند ظهوره»[١٢].

علاقة المناظرة بالحوار: يقول د. خليل زيادة في صدد بيان العلاقة بين الحوار والمناظرة: «الحوار يضم المناظرة وغيرها: بمعنى أن المناظرة فرع من المحاورة، والمحاورة: هي عرض لوجهتي نظر، أو هي نوع من توضيح خصائص مختلفة لأمرين، بينما المناظرة محاجة فيها غالب ومغلوب بالحجة والبرهان والدليل وبإفحام الخصم في رأيه، وإبطال حجته، وهي تعتمد بالدرجة الأولى على قوة الحجة بقدر ما تعتمد المحاورة بمفهومها الأوسع على سعة الخيال وحضور البديهة والإلمام التام والشامل بأدق

خصائص ما يدور الحوار من حوله من صفات ظاهرة أو خفية، ومما يدرك بالحواس أو يحاط به معنى»[١٣].

المطلب الثاني: أهمية الحوار في الفكر الإسلامي

للحوار أهميته البالغة في الفكر الإسلامي، ويمكن تجليتها في النقاط الآتية:

١. الحوار هو السبيل الأسمى لضبط الاختلاف المذموم (اختلاف التضاد) وتفعيل قيم التعاون والتآلف والتكاتف: وبدونه تدخل ساحتنا في أقوى النزاعات ودهاليز الفرقة والتفتت. والقمع والقهر لا ينهي فرقة وتجزئة وإنما يزيدها تأججا واشتمالاً. والبديل المتوفر عن الحوار هو الحروب الأهلية وعمليات الإقصاء والتهميش والتمييز والتعصب الأعمى. ولنا في الدول التي ابتليت بالحروب الأهلية خير مثال فالأزمة استفحلت في هذه الدول حينما أغلق باب الحوار وغيبت قيم التسامح والتعددية والمشاركة وحقوق الإنسان[١٤].

٢. الحوار ركيزة أساسية في الدعوة إلى الله تعالى: «فالدعوة في الأساس حوار، والقرآن الكريم كما يقول الكثير من أهل العلم: كتاب حوار بين الحق والباطل، بين أهل الإيمان وأهل الضلال، بين الكلمة الصادقة النافعة والكلمة الخبيثة المنحرفة. وقد سرد لنا الكتاب الكريم في العديد من آياته كيف تم الحوار بين الأنبياء وأقوامهم، وهي في الأساس دعوة إلى الحق وإلى الطريق القويم»[١٥].

٣. الحوار ضروري لاكتساب العلم وتلقي المعرفة: وهو السبيل الوحيد لذلك في رحلة عمر الإنسان، إذ بدونه لا يمكن أن تنتقل الخبرات من جيل إلى جيل ومن أمة إلى أمة. كما أن الحوار كفيل بأن يجعل الفكر ينبض بالحياة والحركة والتجدد من خلال تواصل عقلين أو مجموعة عقول لإدراك المعلومة أو تمحيصها أو تفهم معانيها[١٦].

٤. الحوار أداة للتفاهم مع الآخرين: ذلك أن الحوار يهدف إلى شرح وجهة نظر وتبيان المعطيات التي تقوم عليها، وفي الوقت نفسه الانفتاح على الآخر، لفهم وجهة نظره ثم للتفاهم معه، ذلك أن التفاهم لا يكون من دون فهم متبادل. والحوار هو الطريق إلى استيعاب المعطيات والوقائع المكونة لمواقف الطرفين المتحاورين ثم إلى تفاهمها[١٧].

٥. يعمل الحوار على إبراز الجوامع المشتركة بين المتحاورين في العقيدة والأخلاق والثقافة[١٨].

٦. يعمل الحوار على تعميق المصالح المشتركة بين المتحاورين[١٩].

المبحث الثاني: الأسس المنهجية للتعامل مع الآخر

للتعامل مع الآخر أسسه المنهجية التي تحكمه وتضبطه وهي:

الأساس الأول: تحديد مجال التعامل ونطاقه.

لابد أن يكون مجال التعامل ونطاقه محددين واضحين، ليتسنى لكل من المتعاملين العمل في خطى واضحة بيّنة مستنيرة، ذلك أن عدم وضوح مجال التعامل ونطاقه من شأنه إضاعة الوقت دون طائل وتبديد الطاقة دون فائدة، وعلى العكس من ذلك كلما اتضح مجال التعامل ونطاقه وتحددت معالمه كان ذلك أدعى إلى استغلال الوقت والجهد لأن كلا المتعاملين يعلم مجال تعامله فيصرف جهده إليه ويعلم المواطن التي ليست محلاً لتعامله فلا يصرف جهده إليها.

الأساس الثاني: تحديد آليات التعامل

يقصد بآليات التعامل: مجمل الإجراءات التنظيمية التي تساعد على بلوغ التعامل إلى مسعاه النهائي، وهذه الإجراءات والأدوات يجب أن تكون واضحة ومحددة من خلال الآتي [٢٠]:

١. ضرورة التأكد من صحة المعلومات الواردة في التعامل.
٢. ضرورة مناقشة القضايا الواردة في التعامل دون أن يكون في الذهن قرار مسبق أو حكم ثابت أو موقف صارم.
٣. ضرورة الاستئناس بذوي الخبرة والمختصين الذين لهم علاقة بموضوع التعامل.
٤. استخدام المناهج العلمية والمنطقية أثناء التعامل من خلال التفكير والتحليل والاستنباط، ليكون التعامل عقلانياً ورشيداً.
٥. ترتيب عناصر التعامل خطوة خطوة، ابتداء بالمبادئ الجزئية وصولاً إلى الكليات والنتائج الكبرى، التي هي هدف التعامل وغايته.

الأساس الثالث: استناد التعامل إلى معايير يؤمن بها المتعاملان

لابد من استناد التعامل إلى معايير يؤمن بها المتعاملان، فإذا كان التعامل بين مؤمنين وملحدين كان المعيار هو العقل والحقائق العلمية المتفق على التسليم بها، وإذا كان بين مؤمنين بوجود الخالق أضيف هذا إلى تلك المعايير، وأضيف إليه أيضاً المحاكمة إلى حقائق دينية يؤمن بها كل من الفريقين، وإذا كان بين منتسبين إلى دين واحد كالإسلام مثلاً كانت المعايير مراجع دينهم الذي به يؤمنون[٢١].

الأساس الرابع: تحديد الغاية من التعامل

لابد من تحديد الغاية من التعامل، إذ بدون تحديد أهداف ومرامي التعامل لن يصل المتعاملون إلى غايات مرجوة، فتحديد القضايا والأهداف يشكل مدخلاً هاماً لا يحيد عنه طرف من الأطراف، لئلا يكون التعامل دائراً في حلقة مفرغة[٢٢].

الأساس الخامس: العدل والموضوعية

وهما ركيزتان أساسيتان في التعامل مع الآخر، «ففي ظل فقدان العدالة والموضوعية، وغياب المعايير والمقاييس المنضبطة تصبح النظرة الجائرة والأحكام المسبقة في المقياس في التعامل مع الآخر. فعلى سبيل المثال فإن الغرب مع بعض الاستثناء يتبنى مواقف معادية للنهوض الإسلامي، وألغى العدالة والإنصاف في سياساته، واحتلت الأحكام المسبقة القائمة على الاتهام، والتوجس، وعدم اتخاذ مواقف عادلة تجاه قضايانا المختلفة[٢٣].

الأساس السادس: الاحترام المتبادل

على المتعاملين أن يتقيدوا في ما بينهم بحسن الخطاب والتزام القول الحسن وتجنب الازدراء والتسفيه، ذلك أن احترام الآخرين من الأمور الإيجابية التي تسهم في إنجاح التعامل والارتفاع به إلى آفاق متقدمة. وهذه الآداب الإيجابية لها من الآثار الطيبة التي تسهم في بلورة معطيات وأسس ناجحة للتعامل تتسم بالانفتاح والقبول لدى كل الأطراف، وهذا الأسلوب أيضاً في اللين والقول الحسن يتجلى في التأدب والصبر والحلم والتودد والنصح والهدوء والرفق في غير علو ولا عناد ولا تعصب ولا تشدد ولا تنطع ولا تطاول ولا كبر وغيرها من الأساليب والطرق الحكيمة في آداب التعامل[٢٤].

المبحث الثالث: ضوابط الحوار مع الآخر

ثمة ضوابط للحوار ينبغي لكل من يتصدى للحوار أن يراعيها ويلتزم بها، وهذه الضوابط هي:

الضابط الأول: تحديد موضوع الحوار

ينبغي بادئ ذي بدء تحديد موضوع الحوار ذلك أن الحوار لا يتحقق من فراغ، وإنما يدور حول موضوع يستحق البحث والمناقشة وتبادل الآراء مع الغير، لأن عدم تحديد موضوع الحوار يجعل عملية التحاور ليست ذات بال ولا طائل منها، بل إنها تتحول من محاورة علمية إلى صيغة كلامية توصل أطرافها إلى اللجاج الذي يقتصر الأمر فيه على النقاش لذاته، ويكون هم المتنافسين إحراز غلبة على الخصم ونيل الشهرة دون هدف علمي منشود[٢٥].

وإن أهم ما ينبغي الاهتمام به في هذا الجانب هو معرفة الطرفين المتحاورين للموضوع المطروح للتحاور، لأن الجهل به وعدم الاطلاع على تفاصيله يحول الحوار إلى أسلوب من أساليب الشتائم والمهاترات بدلاً من طرح الفكرة المعينة والدفاع عنها، ذلك أن المعرفة التامة بالقضية التي يجري الحوار بشأنها تجعل المحاور يعلم كيف يبدأ

الحوار، وكيف يعالج مفرداته، وكيف ينتهي منه، في وضوح الرؤية وهدوء الفكر وقوة الحجة ووداعة الكلمة[٢٦].

وقد أشار القرآن الكريم إلى بعض النماذج البشرية التي وقفت ضد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ودعوته من دون أن يكون لها علم بها أو إحاطة بعناصرها، إذ قال تعالى: ((هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)) (آل عمران: ٦٦)، وقال: ((إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)) (غافر: ٥٦)، فهذه الآيات تثبت أن القرآن الكريم يأخذ على كل هؤلاء الذين يخاصمون الأنبياء، أنهم يدخلون في معركة الحوار دون سلاح، لأنهم لا يملكون علماً أو حجة، وليس لديهم إحاطة بالموضوع الذي يتحاورون فيه، مما يجعل حوارهم ورفضهم لنتائجه قضية مزاج، وعقدة نفسية تتحكم بهم فتدفعهم إلى اللف والدوران وإلى التكذيب بلا مبرر، الأمر الذي لا يؤدي إلى أية نتيجة لحساب المعرفة أو لمصلحة الحق»[٢٧].

الضابط الثاني: تحديد الغاية من الحوار

لابد من تحديد الغاية التي يريد المتحاوران الوصول إليها من وراء التحاور، وإذا ما كان الحوار صادقاً ونافعاً فلا بد أن يحدد له هدف يمكن الإشارة إليه صراحة أو ضمناً، ومهما يكن من أمر فإن غايات الحوار لا تخرج عن الغايات التالية[٢٨]:

١. الوصول إلى تفسير متفق عليه حول موضوع المحاورة.
٢. الرغبة في تخطي حالة العقم الفكري، الذي هو: تجاوز ثقافة البعد الواحد ورفض الانسياق وراء المذهب المتسلط السائد.
٣. الرغبة في تخطي حالة الانغلاق الفكري، الذي هو تجاوز التعصب المذهبي أو الفكري أو السياسي أو الاجتماعي.

الضابط الثالث: استناد الحوار إلى معايير يؤمن بها الطرفان

من ضوابط الحوار: «أن يستند إلى معايير يؤمن بها الطرفان، فإذا كان حواراً بين مؤمنين وملحدين كان المعيار هو العقل والحقائق العلمية المتفق على التسليم بها، وإذا كان بين مؤمنين بوجود الخالق أضيف هذا إلى تلك المعايير، وأضيف إليه أيضاً المحاكمة إلى حقائق دينية يؤمن بها كل من الفريقين، وإذا كان بين منتسبين إلى دين واحد كالإسلام مثلاً كانت المعايير مراجع دينهم الذي به يؤمنون[٢٩].

الضابط الرابع: التكافؤ والمساواة

في هذا الضابط تتساوى الأطراف المتحاورة من حيث الاعتبار والندية والمساواة والإرادة المشتركة بينها، وهذا التكافؤ مثلاً «لا يقاس بمعايير سياسية أو عسكرية أو

اقتصادية... فهذه وتلك تخضع بطبيعتها لتقلبات الظروف والأحوال الدولية... فراجح يومه قد يكون مرجوحاً عند غيره...! وإنما يقاس التكافؤ في الحقيقة بمقدار ما قدمته حضارة ما لكل الأمم والشعوب من منجزات جزلة كريمة، وبمدى ما أسهمت به في تنمية الوجود الإنساني وتطويره، وإمداده بالقيم الروحية والأخلاقية على مر التاريخ[٣٠].

وهذا الضابط «هو الأجدر بنجاح الحوار وتفعيله، لأنه البديل عن التمايز والتفاوت في مستويات المتحاورين بحيث لا يحس أحدهما بالدونية: إذ ليس من الطبيعي أن يجري الحوار على أساس الأقوى والأضعف أو الأعلى أو الأسفل أو صاحب الحق وغيره حجة باطلة، إلى غيرها من المقابلات المخلة بالتعامل المتوازن. التكافؤ والمساواة في الحوار من هذا المنطلق هما الطريقة الممكنة لبناء مقومات التفاهم والانفتاح على الآخر، بحيث يفهم كل طرف من أطراف الحوار غيره وينفتح على آرائه وأفكاره، والتعرف على آلياته في التفكير، ومنطقه الذي يحمله عن الآخر، حتى يمكن إزالة الأحكام المسبقة والأفكار غير الصحيحة لتتقارب الآراء وينجح الحوار بمستوياته العادلة»[٣١].

الضابط الخامس: الانطلاق من المبادئ المتفق عليها

حتى يتحقق الحوار الناجح ينبغي الانطلاق من المبادئ والقضايا المتفق عليها بين الجانبين، أو التي يجب أن توفر مجالاً رحباً للاتفاق وليس الاختلاف، فينطلق الحوار من الموضوعات التي تشغل الإنسانية وتؤرق ضميرها كقضايا محاربة الظلم والعدوان على حقوق الإنسان، وإقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها. بعد ذلك يمكن التحاور في الأمور الخلافية وعلى قواعد التقارب والتفاعل وحسن الفهم، والحكمة الثاقبة لخير الإنسانية واستقرارها[٣٢].

الضابط السادس: أن يكون المتحاورون صادقين

لا بد أن يكون المتحاورون صادقين مخلصين في الوصول إلى ما أعلنوا من أهداف، لا أن يكون الحوار مجرد وسيلة إلى أغراض أخرى يضمرها أحد المتحاورين أو كلاهما[٣٣].

الضابط السابع: عدم التعصب لفكرة مسبقة

على كل من الطرفين المشاركين بالمحاورة أن يتخلى عن التعصب لوجهة نظر مسبقة وعن التمسك بفكرة يرفض نقضها أو مخالفتها، لأن التمسك بوجهة النظر السابقة يتباين مع منهجية الحوار في تبادل الأفكار وتداول الطروحات وسماع الرأي الآخر، ذلك أن طبيعة الحوار تقتضي الإعلان من الطرفين عن الاستعداد التام للكشف عن الحقيقة والأخذ بها عند ظهورها، سواء أكانت وجهة نظر سابقة، أم وجهة نظر الطرف الآخر الذي يحاوره. وقد أكد القرآن الكريم على هذا المفهوم بصراحة واضحة. وذلك حين وجه

رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يقول للمشركين في محاورته لهم: ((وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)) (سبأ: ٢٤).

وفي هذا غاية الابتعاد عن التعصب لفكرة مسبقة، وكمال الرغبة في البحث عن الحقيقة أنّى كانت ومن أين صدرت[٣٤].

الضابط الثامن: إنصاف المحاور

ويراد به: المحافظة على حق الطرف الآخر وإنصافه من كل وجه، بقطع النظر عن صفته أو مركزه العلمي والاجتماعي، لئلا تنقلب المحاورة إلى مكابرة[٣٥]. هذا، والمتتبع للحوارات القرآنية يتلمس فيها المساواة بين طرفي الحوار، فعلى الرغم من أن النبي صلى الله عليه وسلم على حق، وأن مناظريه على باطل، إلا أن الله تعالى يوجهه إلى افتراض أنه لا يعلم أيهما على هدى، وأيهما في ضلال، كما في قوله تعالى: ((قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَى وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)) (القصص: ٨٥). وفي موطن آخر يصرح القرآن الكريم بالمساواة لطرفي الحوار حتى ولو كان ذلك بين فريقين مختلفين في الفكر والعقيدة، كما في قوله: ((قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ)) (آل عمران: ٦٤)، فهذه الآية تقدم دعوة لأن يكون طرفا الحوار على درجة واحدة من المساواة لا يتميز أحدهما عن الآخر وذلك في قوله تعالى: ((تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ، مما يؤكد إنصاف المحاور والمحافظة على حقه[٣٦].

الضابط التاسع: أهلية المحاور

ويقصد به: «أهلية المحاور من حيث العلم والثقافة الواسعة والمعرفة بالقضية المطروحة للحوار، ولابد أن يكون حكيماً فطناً، عالماً بالعصر، فقيهاً في قضايا الفكر وتحولاته، قوياً مستقيماً، عارفاً للدنيا، مدركاً لرسالته الراهنة، متفتح العقل ذكي الفؤاد، واسع الأفق محيطاً بمعارف عصره، على قدر كبير من الثقافة والخبرة والدراية في الأمور التي تطرح للحوار، وبهذا المعنى فإن الحوار قوة وسلاح من أسلحة السجال الثقافي والمعركة الحضارية خصوصاً في عصرنا الراهن، وهو أيضاً وسيلة ناجحة من وسائل الدفاع عن المصالح العليا للأمة، وشرح قضاياها، وإبراز اهتماماتها وأهدافها، وتبليغ رسالتها، وإسماع صوتها، وإظهار حقيقتها... إلى غيرها من الأهداف. لذلك فإن أهلية المحاور مسألة مهمة في الحوار»[٣٧].

ومن الخطأ أن يقوم بالدفاع عن الحق من لا أهلية له في هذا الجانب[٣٨] و«إذا كان من الحق ألاّ يمنع صاحب الحق فمن الحق ألا يعطى هذا الحق لمن لا يستحقه، كما أن من الحكمة والعقل والأدب في الرجل ألا يعترض على من ليس أهلاً له، ولا يدخل في ما ليس هو فيه كفؤاً»[٣٩].

الضابط العاشر: سلامة اللغة وحسن الأسلوب

على المحاور أن يكون لسانه مقوماً وكلامه بليغاً من غير تقعر أو تشدق، وإنما يسلك الأسلوب السهل بعيداً عن الكلام المبتذل، وهذا أدعى لأن يفهمه الناس وينجذبوا إلى حديثه. وقد أشار القرآن الكريم إلى أن الأنبياء كانوا على درجة عالية من البلاغة وحسن الأسلوب، وما ذلك إلا ليعينهم حسن البيان على تبليغ دعوتهم وحوارهم لأقوامهم، قال تعالى: ((وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ)) (إبراهيم: ٤)، وهذا موسى عليه السلام يطلب من الله تعالى أن يعينه في إفهام الناس من جهة البيان ((قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (٢٦) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي (٢٧) يَفْقَهُوا قَوْلِي)) (طه: ٢٥ - ٢٨)، وقد حكى القرآن الكريم عن موسى - عليه السلام - ما يشير صراحة إلى أهمية الفصاحة والبيان: ((وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ (٣٤) قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ)) (القصص: ٣٤ - ٣٥).

وقد أكدت السنة أن البيان له تأثيره على المسامع، فقد روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «جاء رجلان من المشرق فخطبا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن من البيان لسحرا»[٤٠].

وجاء في حديث آخر: «إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض، فأحسب أنه صادق فأقضي له بذلك، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها. أو ليتركها»[٤١].

فهذه النصوص من الكتاب والسنة توجه كل محاور إلى ضرورة الاعتناء باللغة وحسن الأسلوب حين التحاور[٤٢].

الضابط الحادي عشر: الالتزام بآداب الحوار

على كلا المتحاورين الالتزام بآداب الحوار وهي:

أولاً: عفة اللسان

من آداب الحديث ألاّ يتجاوز المتكلم في مدح ولا يسرف في ذم، لذا على المحاور ألاّ يبالغ في الذم فهو طريق الشر والرذيلة، ولا يسرف في المديح والثناء، لأن المبالغة فيه ملق ومهانة. وإن أقبح الصفات أن يتنزل العلماء في حوارهم إلى جارح اللفظ وسيّئ العبارة، فقد قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم «يا رسول الله ادع على المشركين، قال: «إني لم أبعث لعاناً، وإنما بعثت رحمة»[٤٣] وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»[٤٤]. فعلى المتحاورين أن يرجعوا إلى آداب الإسلام في الحوار بدل أن يُنصّب بعض الناس أنفسهم أوصياء على الأمة وعقولها، فيتهمون هذا ويفسّقون ذاك، ويشيعون الخوف من المشاركة في الفكر

وإبداء الرأي، حتى توقف بعض العلماء عن الخوض في كثير مما يحتاج إليه الناس من اجتهاد، وأقفلت بسبب ذلك أبواب الحوار بالتي هي أحسن لتفتح بدلاً عنها أبواب الصراع والشغب»[٤٥].

ثانياً: حسن الصمت

من آداب الحوار: «حسن الإنصات والاستماع وتجنب المقاطعة بإعطاء الفرصة الكافية للآخر، ليطرح وجهة نظره والتفاعل أيضاً مع ما يقوله، فعدم الاستماع الجيد يدفع الآخرين إلى تجاهل الذين يتجاهلون حديثهم وهكذا. وهذه مشكلة أخلاقية وسلوكية تنتشر في الكثير من المجتمعات، حيث تهدد الحوار وربما تقوضه من الانطلاق الإيجابي بين المتحاورين أو الذين يسعون إلى الحوار الصادق الجاد»[٤٦].

ولا شك أن فضيلة الاستماع للآخر لها إيجابياتها الكثيرة في الحوار وهذا لا يعني «الاستماع السلبي: أي أن تصبح متلقياً غير متفاعل مع ما هو قادم من الآخر، وبالتالي كأنه أمر لا يعنيك، في حين أنك عندما تستمع إليه بشكل إيجابي ومتفاعل، فإن درجة وحجم التأثر والتأثير في الطرف المقابل ستكون باستمرار أعلى وأكبر، الأمر الذي يجعل عملية هدر الطاقات ولاسيما النافعة منها في أقل نسبة ممكنة»[٤٧].

ثالثاً: احترام شخصية المحاور

ويتحقق ذلك من خلال الأمور الآتية[٤٨]:

١. اهتمام المحاور بالطرف الآخر اهتماماً ودياً وذلك بالانتباه لكلامه، وعدم تجاهله، أو الانشغال عنه بشخص أو موضوع آخر.
٢. تلافي تحقير الطرف الآخر، أو اللجوء إلى النقد الشخصي في ما يخص سيرته الفردية أو العائلية، وتجنب استخدام اليد دفعاً أو تهديداً.
٣. فسح المجال أمام الطرف الآخر للدفاع عن وجهة نظره كاملة، والتعامل مع أفكاره بصدر رحب عن طريق إتاحة الوقت الكافي لعرضها وبيانها.

بذلك يكون من آداب الحوار احترام آدمية الإنسان وإنسانيته، بصرف النظر عن الاختلاف في الرأي والتباين في الفكرة والتباعد في وجهات النظر.

رابعاً: الحوار بهدوء وروية

وذلك لأن الانفعال والتوتر النفسي في الحوار يفضي بالنتيجة إلى فشل المحاورة وعدم الإفادة منها، فلا حاجة إلى الاستمرار فيها، بل إن ضرر المحاورة التي يسودها الانفعال يكون أكثر من نفعها.

من هنا لا بد أن يكون الحوار مبنياً على المرونة والتسامح، فقد يكون المحاور على خطأ في الفكرة أو المعلومة التي يطرحها، ولكن المرونة والهدوء يعملان على

استمرار الحوار واستكمال موضوعاته، أما التوتر والتعصب فهي أمور لا تشجع على الحوار ولا تخدم أهدافه، وإذا ما جرى الحوار في ظل تلك الأجواء فمصيره إلى الإخفاق والفشل وحتى يتحقق ذلك ينبغي للمحاور أن يكون صوته هادئاً دون ارتفاع أو صراخ، لئلا ينقلب الحوار إلى مهاترات كلامية عقيمة[٤٩].

خامساً: الالتزام بالوقت المحدد

على كلا المتحاورين الالتزام بالوقت المحدد في الحوار والمناقشة عند كل طرف من الأطراف، لأن هذا الالتزام يجعل الطرف الآخر إيجابياً في استجابته وتفهمه، وهو في نفس الوقت عدل في تقسيم الوقت وتوزيعه بين المتحاورين، بطرح وجهة نظرهم، وما يريدون شرحه وبيانه، وإلا حصل التململ والضجر وعدم القبول بسبب هذه الإطالة او الاستطراد في الحديث دون إعطاء الطرف الآخر الفرصة أو الدخول في صلب القضية المطروحة في الحوار مباشرة.

وهذا يرجع لأسباب عدة منها: أن البعض يعجب بنفسه وقدراته، كما يعتقد، لذلك تراه يطيل في الحديث، ويتوسع في الشرح، ويعدد مناقبه ومسيرته وخبراته...، وهذا الأسلوب لا يسهم في إنجاح الحوار بل إنه ربما يجهض مسارات الحوار، بهذه الأنانية المفرطة.

والبعض الآخر يحب الشهرة والمديح، ويترصد نظرات الحضور وملامحهم، لعله يجد التقدير والثناء والإعجاب، أو ربما ليقال عنه: إنه رجل يملك المعرفة والعلم والقدرة على الحديث والنقاش الواسع دون توقف أو تلعثم...

والبعض من الناس كذلك يعتقد أنه عندما يطيل في الحديث ويتوسع في الشرح، يأتي بالجديد الذي لم يطلع عليه الحضور أو لم يسمعوه طوال حياتهم، ولهذا يزداد نشوة في الكلام، ويقحم الكلمات في غير محلها أو مسارها ويطرح الآراء غير الدقيقة أو التي ليست هي مجال الحوار، وهذا أمر طبيعي، لأن كثرة الكلام والإطالة غير المستحبة تجلب الأخطاء لأنها بلا منهجية أو هي أقرب إلى الاستعراض الكلامي الممجوج.

وفي هذا الصدد نقول: إنّ عدم التزام البعض بالوقت المحدد في الحوار فيه سلبية مقيتة وهي قلة المبالاة بالناس وعلمهم ووقتهم، حيث لا مراعاة لهؤلاء الذين يجلسون معه ويستمعون إليه، وربما كان بعضهم أعلم منه، وأكثر قدرة على الحديث والشرح بأضعاف مضاعفة مما شرحه مع الفارق العلمي الذي ربما يتفوقون به عليه، لكنهم لم يجاروه في هذا الأسلوب غير المستحب.

فالالتزام بالوقت المحدد بين الأطراف المتحاورة هو أحد الطرق والوسائل الإيجابية للحوار، بل هو من آداب الحوار التي يجب الالتزام بها مسبقاً[٥٠].

من هنا، لابد أن يسعى المتحاورون إلى ما يريدون بشكل مباشر، وذلك من خلال استبعاد الكلام غير المنضبط بضوابط القضية المطروحة أو الإطالة من غير الدخول في صلب الموضوع في الحوار مباشرة، وقطع المداخلات الجانبية الاستعراضية والمظهرية[٥١].

الضابط الثاني عشر: التسليم للحق والاعتراف بالصواب بعد قيام الحجة والبرهان

من ضوابط الحوار: التسليم للحق والاعتراف بالصواب بعد قيام الحجة والبرهان من أحد المتحاورين وعدم التعصب للرأي الذي ثبت خطؤه[٥٢].

ولهذا فإن من أصول الحوار أن يوطن المحاور نفسه على الرضا والاقتناع والتسليم للحق الذي ظهر في الحوار على لسان الآخر. وعليه أن يستيقن أن الآراء والأفكار ليست ملكاً لأحد أو جنس أو طائفة، والصواب ليس حكراً على أحد بعينه، وإن من الخطأ البيّن أن يظن أحد أن الحق لا يغار عليه إلا هو، ولا يحبه إلا هو، ولا يدافع عنه إلا هو، ولا يخلص له إلا هو[٥٣].

هذا، والتعصب للرأي مع وجود الحجة والبرهان ينشئ العصبية المقيتة والاعتقاد الخاطئ بامتلاك الحقيقة، لذلك توجهت الخطابات الشرعية ضد هذا المفهوم السلبي واعتبرته متجاوزاً للحق والعدل، وقد ورد في القرآن الكريم ذمّ العصبية ووصفها بالمقيتة كما في قوله تعالى: ((إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ)) (الفتح: ٢٦)، وقوله تعالى: ((وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا)) (مريم: ٨١)، وقوله تعالى على لسان فرعون: ((أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ)) (الزخرف: ٥٢)، إلى غير ذلك من الآيات التي تنهى عن العصبية[٥٤].

الضابط الثالث عشر: ختم الحوار بهدوء مهما كانت النتائج

ليكون الختام مسكاً من خلال التزام الجميع بما تعاهدوا عليه في بداية الحوار من الإنصاف والرجوع للحق إذا ظهر، وذلك على افتراض أن الحوار سار وفق أسس الحوار وضوابطه، وإذا ما رفض المحاور الحجج العقلية بأن لم يقتنع بها أو تمادى في تعصبه ولم يخضع للحق فإنه بهذا يمارس حقاً أصيلاً كفله له سبحانه وتعالى، وسيكون مسؤولاً عن ذلك أمام الله تعالى. وهنا ينتهي الحوار بهدوء كما بدأ أو دون حاجة إلى التوتر والانفعال: قال تعالى: ((وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ)) (القصص: ٥٥)، ولا حاجة إلى أن يتابع الخصم على ما بدر منه من إساءات أثناء الحوار، وليكن العفو والصبر أساساً وخلقاً في التعامل مع الآخرين[٥٤]: ((خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ)) (الأعراف: ١٩٩).

الخاتمة

يمكن صياغة أهم نتائج هذا البحث وخلاصته في النقاط الآتية:

١. الحوار: أسلوب يجري بين طرفين، يسوق كل منهما من الحديث ما يراه ويقتنع به، ويراجع الطرف الآخر في منطقه وفكره قاصداً بيان الحقائق وتقريرها من وجهة نظره.

٢. كلمة الحوار: تتسع لكل أساليب التخاطب، سواء أكانت منطلقة من وضع لا يوحي بالخلاف أم يوحي به. بينما كلمة الجدال تختزن في داخلها معنى الخلاف والشجار، وتحمل في عمقها أيضاً معنى التحدي والصراع.

٣. الحوار يضم المناظرة وغيرها: بمعنى أن المناظرة فرع من المحاورة، والمحاورة: هي عرض لوجهتي نظر، أو هي نوع من توضيح خصائص مختلفة لأمرين. بينما المناظرة محاجّة فيها غالب ومغلوب بالحجة والبرهان بإقحام الخصم في رأيه وإبطال حجته، وهي تعتمد بالدرجة الأولى على قوة الحجة بقدر ما تعتمد المحاورة بمفهومها الأوسع على سعة الخيال وحضور البديهة والإلمام التام بخصائص ما يدور الحوار من حوله من صفات ظاهرة أو خفية.

٤. للحوار أهميته البالغة في الفكر الإسلامي: فهو السبيل الأسمى لضبط الاختلاف المذموم وتفعيل قيم التعاون والتآلف، وهو ركيزة أساسية في الدعوة إلى الله تعالى، وهو السبيل لاكتساب العلم وتلقي المعرفة، كما انه أداة للتفاهم مع الآخرين، ويعمل على إبراز الجوامع المشتركة بين المتحاورين في الأخلاق والعقيدة والثقافة، كما يعمل على تعميق المصالح المشتركة بين المتحاورين.

٥. للتعامل مع الآخر أسسه المنهجية التي تحكمه وتضبطه وهي: تحديد مجال التعامل ونطاقه وآلياته والغاية منه، واستناد التعامل إلى معايير يؤمن بها المتعاملان، والعدل والموضوعية، والاحترام المتبادل.

٦. ثمة ضوابط للحوار ينبغي لكل من يتصدى للحوار أن يراعيها ويلتزم بها وهي: تحديد موضوع الحوار والغاية منه، استناد الحوار إلى معايير يؤمن بها الطرفان، التكافؤ والمساواة، الانطلاق من المبادئ المتفق عليها، أن يكون المتحاورون صادقين، عدم التعصب لفكرة مسبقة، إنصاف المحاور، أهلية المحاور، سلامة اللغة وحسن الأسلوب، الالتزام بآداب الحوار، التسليم للحق والاعتراف بالصواب بعد قيام الحجة والبرهان، ختم الحوار بهدوء مهما كانت النتائج.

المراجع:

(١) الفيروز آبادي، مجد الدين محمد، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، ص٣٨٠، ص٣٨١، مادة (حور).

(٢) الهيتي، عبدالستار إبراهيم، الحوار الذات والآخر، ضمن سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ٢٠٠٤م، المحرم١٤٢٥هـ، السنة الرابعة والعشرون، العدد:٩٩، ص ٤٠.

(٣) زيادة، خليل عبد المجيد، الحوار والمناظرة في القرآن الكريم، دار المنار، ص ١٨.

(٤) العليان، عبد الله علي، حوار الحضارات في القرن الحادي والعشرين، رؤية إسلامية للحوار، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص٩.

(٥) الحسن، يوسف، الحوار الإسلامي المسيحي الفرص والتحديات، المجتمع الثقافي، أبو ظبي، ط١، ١٩٩٧م، ص١٣.

(٦) الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية المسمى الصحاح، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، ج٤، ص١٣٥٥، مادة (جدل).

(٧) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق د. عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، ص ٨٥.

(٨) الهيتي، الحوار، ص٣٧ نقلاً عن كتابي: فقه السيرة، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ص١٣٨-ص١٤٠. وكتاب مدخل إلى الاستدلال القرآني لعبد الله الشاذلي، ص٩٠. العليان، حوار الحضارات، ص١٣-ص١٤، نقلاً عن كتاب أصول الجدل وآداب المجادلة في القرآن الكريم لمحمد قوجيل، ص ٤٢-ص٤٣.

(٩) فضل الله، محمد حسين، في آفاق الحوار الإسلامي المسيحي، دار الملاك، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، ص٨.

(١٠) الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط ٤، ١٩٢١م، ج٢، ص٨٤١، مادة (نظر).

(١١) الجرجاني، التعريفات، ص٢٦٠.

(١٢) الهيتي، الحوار، ص٣٨.

(١٣) زيادة، الحوار والمناظرة، ص ١٨-ص١٩.

(١٤) العليان، حوار الحضارات، ص١٩٣ نقلاً عن كتاب الأمة والدولة من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل لمحمد محفوظ، ص١١.

(١٥) العليان، حوار الحضارات، ص٢٢٣.

(١٦) الهيتي، الحوار، ص٤١.

(١٧) السماك، محمد، ثقافة الحوار في الإسلام، حرية الاختيار وحق الاختلاف، بحث في الإنترنت، تاريخ: ١٤٢٨/١/٨، ص١.

(١٨) المرجع نفسه، ص ٦.

(١٩) المرجع نفسه، ص ٦.

(٢٠) الهيتي، الحوار، ص٦٨- ص٦٩.

(٢١) إدريس، جعفر شيخ، الحوار مجادلة جادة لا مداهنة، مقال في مجلة البيان، السنة الثامنة عشرة، العدد: ١٩٠، جمادى الآخرة، ١٤٢٤هـ، أغسطس، ٢٠٠٣، تصدر عن المنتدى الإسلامي، ص٤٥.

(٢٢) العليان، حوار الحضارات، ص ٨٣.

(٢٣) العليان، حوار الحضارات، ص ٨٧ نقلاً عن مقال رأي في جدلية التفاهم الثقافي السياسي بين الإسلام والغرب لرضا علوي، مجلة العالم، العدد: ٤٨٤، ١٩٩٣، ص٣٢.

(٢٤) العليان، حوار الحضارات، ص٩٧، ص٩٨.

(٢٥) الهيتي، الحوار، ص ٥٤.

(٢٦) المرجع نفسه، ص ٥٥ - ص٥٦ .

(٢٧) الهيتي، الحوار، ص٥٦، نقلاً عن كتاب الحوار في القرآن الكريم لمحمد حسين فضل الله، ص ٥٠، ص ٥١.

(٢٨) الهيتي، الحوار، ص ٦٨.

(٢٩) إدريس، الحوار، ص٤٥. وانظر: خراج، خالد خميس، ثقافة الحوار من منظور إسلامي، بحث في الإنترنت، بتاريخ ١٤٢٨/١/٨، ص٢.

(٣٠) العليان، حوار الحضارات، ص ٨٠، نقلاً عن كتاب حوار الحضارات لعطية الويتشي، ص ٢٧٤.

(٣١) العليان، حوار الحضارات، ص ٨٠، نقلاً عن إشكالية الحوار المتكافئ بين الحضارات، ص ٢.

(٣٢) العليان، حوار الحضارات، ص ٨٥ - ٨٦. وانظر خراج ثقافة الحوار، ص ٣.

(٣٣) إدريس، الحوار، ص ٤٤.

(٣٤) الهيتي، الحوار، ص ٥٣ - ص٤٥.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ٦٠.
(٣٦) الهيتي، الحوار، ص ٦٢.
(٣٧) العليان، حوار الحضارات، ص ٩٠ نقلاً عن كتاب الحوار والتفاعل من منظور إسلامي لعبدالعزيز التويجري، ص ١٤.
(٣٨) العليان، حوار الحضارات، ص ٩٠ - ص ٩١.
(٣٩) العليان، حوار الحضارات، ص ٩١ نقلاً عن أصول الحوار وآدابه لصالح بن حميد، ص ٢.
(٤٠) رواه البخاري، كتاب النكاح، باب الخطبة، حديث رقم (٥١٤٦)، ج ١٠، ص ٢٥٣. مطبوع مع فتح الباري.
(٤١) رواه البخاري، كتاب الأحكام، باب من قضي له بحق أخيه فلا يأخذه..، حديث رقم (٧١٨١)، ج ١٥، ص ٧٨. مطبوع مع فتح الباري.
(٤٢) الشمالي، ياسر، ضوابط الحوار وأسسه، ص ٣٢ - ٣٣.
(٤٣) رواه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن لعن الدواب وغيرها، حديث رقم (٢٥٩٩)، ج ١٦، ص ١١٥، مطبوع مع شرح صحيح مسلم للنووي.
(٤٤) رواه البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «من حمل علينا السلاح فليس منا»، حديث رقم (٧٠٧٦)، ج ١٤، ص ٥٢٠.
(٤٥) الهيتي، الحوار، ص ٨١-٨٢، ص ٨٤.
(٤٦) العليان، حوار الحضارات، ص ١٠٥.
(٤٧) العليان، حوار الحضارات، ص ١٠٧، نقلاً عن كتاب نحن والآخر لغريغوار منصور، ص ١٢١.
(٤٨) الهيتي، الحوار، ص ٨٧ نقلاً عن كتاب أخلاقيات الحوار لعبدالكريم الشيخلي، ص ٦٩ - ٧٥.
(٤٩) الهيتي، الحوار، ص ٧٨ - ٨٨ نقلاً عن كتاب فن الحديث: آداب الاستماع والمناقشة والإلقاء لعز الدين فراج، ص ٤٣ - ٤٤.
(٥٠) العليان، حوار الحضارات، ص ١٠٨ نقلاً عن أصول الحوار وآدابه لصالح كتب جميد، ص ٢.
(٥١) العليان، حوار الحضارات، ص ١٠٢ ص ١٠٣ ، عن الحوار والمعرفة لمحمد العيد، ص ٧.
(٥٢) العليان، حوار الحضارات، ص ١٠٧، نقلاً عن الحوار الإسلامي لجعفر البحراني، ص ٥.
(٥٣) العليان، حوار الحضارات، ص ١٠٧، نقلاً عن أصول الحوار وآدابه لصالح بن حميد، ص ٣.
(٥٤) العليان، حوار الحضارات، ص ١٠٨ نقلاً عن نحن والآخر لمصطفى السادة، ص ٨.
(٥٤) الشمالي، ضوابط الحوار وأسسه، ص ٣٤.

• • • • •

• • •

•

الوسطية في النظم الاقتصادية

الأستاذ جاك حنّا صرّاف -
الوسطية الاقتصادية: ركن التنمية المستدامة / مقاربة اجتماعية – اقتصادية

«إن التنمية التي تضمن للإنسان حقوقه هي عملية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم دون تمييز، على أساس مشاركتهم النشيطة والحرة في هذه العملية، وأيضاً في التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها».(١)

تتلخص الغاية الأساسية لدراسة علم الاقتصاد في ممارسة الأنشطة الاقتصادية لتحقيق زيادة معينة في مستويات الإنتاج الكلّي، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمجتمع، وفق طرق وسياسات متعددة؛ والعمل على توزيع هذا الإنتاج على الأطراف التي ساهمت في إنتاجه، وفق معايير وأسس معينة، مقبولة في المجتمع، بغية تحقيق الرفاهية لجميع أفراد هذا المجتمع.

إن المحاولات الهادفة إلى زيادة الإنتاج يطلق عليها تسمية «عملية التنمية الاقتصادية»، وهي تمثل المشكلة الأساسية للمجتمعات البشرية في مختلف العصور والأزمان لتحقيق العيش الرغيد والسعادة لجميع أفراد المجتمع.

ترتبط عملية التنمية الاقتصادية بعلاقة متينة مع مجمل العقائد السائدة في المجتمع؛ وهي تتأثر بالحالة الثقافية والسياسية والاجتماعية، وبالنماذج والسلوكيات الأخلاقية السائدة في المجتمع؛ وتتناول في آن واحد نشاط الفرد، ونشاط مجموع الأفراد، داخل المجتمع.

لذلك فإن عملية التنمية يجب أن تنسجم وتتوافق مع القيم والمفاهيم السائدة في المجتمع، ويجب ألا تتعارض مع الفطرة الإنسانية. من هنا فإن عملنا يقوم في البحث عن السبل الكفيلة في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ما هي التنمية؟

تنطوي التنمية في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير الإيجابي في المجتمع الذي تتوجه إليه، وبالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون مادياً، يسعى إلى رفع الطاقة الاقتصادية والتكنولوجية للمجتمع، وقد يكون معنوياً، يستهدف تغيير اتجاهات الناس، وتقاليدهم، وميولهم، عبر تغيير السياسات والممارسات والمواقف التي تتحكم في توجهاتهم.

إن تعريف التنمية يرتبط دوماً بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فعلماء الاقتصاد مثلاً يعرّفونها بأنها الزيادة السريعة في وتيرة الإنتاج الاقتصادي عبر الارتفاع المطرد في مؤشرات إجمالي الناتج المحلي، في حين يلحّ علماء الاجتماع على أنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساسي...

التنمية المستدامة[٢] (Sustainable Development)

فالتنمية المستدامة وفقاً لتعريف منظمة التنمية العالمية هي تنمية اقتصادية - اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر إلى الطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية. وفي سنة ١٩٨٧ صدر تقرير عن الأمم المتحدة، سيعرف لاحقاً بتقرير برونتلاند[٣]، يلحّ على أن التنمية يفترض فيها تلبية الحاجيات الملحة الحالية دون التفريط في الحاجيات المستقبلية. وهذا كله يفضي بنا إلى التأكيد أن التنمية المستدامة تتمثل، استناداً إلى منطق العدل والإنصاف، بالتوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات ورفع القيود عن الحريات والحقوق، وذلك في توازٍ تام مع تطوير البنيات والتجهيزات، دونما إضرار بالمعطيات والموارد الطبيعية والبيئية. إنها بهذه الصيغة، تنمية موجهة لفائدة المجتمع المعاصر، مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات وحقوق الأجيال القادمة، وهذا ما يصبغها بطابع الاستدامة.

- مكانة الإنسان ضمن المفاهيم المقدمة بشأن التنمية المستدامة

يشكل الإنسان محور المفاهيم المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية، والتعليم، والرفاه الاجتماعي...

هناك اليوم اعتراف عالمي بالتنمية البشرية. فحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٢ فإن «الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام «إذ يجب نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية».

مفهوم التنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي المعاصر

سنتناول هذا الموضوع ضمن المدرسة الفكرية المعاصرة الأبرز مع تبيان وجهة نظر التيار الاقتصادي الأكثر انتشاراً بخصوص مفهوم التنمية المستدامة[٤] والذي ينطوي على أربعة مظاهر أساسية:

١– التنمية المستدامة تختلف عن التنمية التقليدية لكونها أشد تداخلاً وأكثر تعقيداً خاصة في ما يتعلق بما هو طبيعي وبما هو اجتماعي في التنمية.

٢– التنمية المستدامة تتوجه أساساً إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى للحدّ من تفاقم مشكلة الفقر في العالم.

٣– لها بعد نوعي في ما يتعلق بتطوير الجوانب التراثية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

٤– لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة التداخل في الأبعاد الكمية والنوعية.

إزاء كل ذلك تقترح تلك المدرسة ضرورة إيجاد مفهوم يستوعب النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار نظري جامع من أجل تحقيق التنمية مع الحفاظ على التنوع الحيوي للكائنات والمخلوقات على الكرة الأرضية. وفي الوقت نفسه ضرورة تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عبر شبكة معقدة من الإنتاج والاستهلاك والنظام الاجتماعي في بوتقة واحدة تتمثل في الإبقاء على التنوع الحضاري والثقافي وتحقق العدل الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في الحياة العامة.

فالتنمية المستدامة إذاً تمثل التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في الحياة البشرية دون أن يتأثر أي نظام سلباً بها.

صعود نجم الوسطية الاقتصادية

نحاول في هذا المؤتمر أن نبحث مفهوماً من المفاهيم ذات المكانة المميزة في العلوم الفلسفية والسياسية والاجتماعية في آن واحد أعني به مفهوم الوسطية الاقتصادية كركيزة أساسية في التنمية المستدامة.

الوسطية كمنهج في الاقتصاد مطلوبة لذاتها وبوصفها الفضيلة التي تحقق التوازن الاجتماعي والرقي البشري ذلك أن مفهوم الوسطية الاقتصادية ليس محصوراً فقط في نظام اقتصادي محدد أو محصوراً في أمةٍ من الأمم أو في شعبٍ من الشعوب وإنما هو للبشرية كافة.

تنتشر كلمة «الوسطية» منذ عقد انتشاراً جديداً يضفي عليها طابع فكرة فلسفية - اجتماعية، ويخرجها من أسر معناها الضيق القديم باعتبارها محض تكتيك سياسي بين قطبين متضادين، متعارضين، هما اليمين واليسار بمعناهما القديم. ولدت فكرة الوسطية مجدداً لا بوصفها تكتيكاً سياسياً بل فلسفة اجتماعية ذات منظور تاريخي(٥).

أما الاستقطاب الأكبر للوسطية الاقتصادية فقد بدأ يوم بدأت دول أوروبا الشرقية بالإصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق: المجر، الصين، فالاتحاد السوفياتي. فكان ذلك اعترافاً بوجود «خطأ» ما، في النظم الاشتراكية المبتدعة في القرن العشرين. منذ ذلك الحين و«الوسطية الاقتصادية» في أوروبا تنمو باعتبارها الحل الأفضل المتاح، الحل الظرفي لمشكلات اقتصادية عميقة قد لا تحلها الحضارة البشرية في قرون.

تقوم «الوسطية الاقتصادية»، على الموازنة بين قطبي الاقتصاد الأوامري الخانق، واقتصاد السوق المنفلت. ولعلها تدين في شيوعها إلى ظاهرة اجتماعية تتمثل باتساع الفئات الوسطى، المالكة والعاملة في آن، اتساعاً هائلاً في النصف الثاني من القرن العشرين، ما حوّلها الى أكبر كتلة اجتماعية.

أي دور للوسطية الاقتصادية؟

لقد صار لزاماً على الدول الفتية الساعية إلى تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، والبحث عن مخرج لتخلفها الاقتصادي والاجتماعي، انتهاج اقتصاد مختلط، تندمج فيه آليات السوق مع التخطيط للتنمية الاجتماعية، أي مشاركة الرأسمال الخاص والدولة، في توليد فرص عمل جديدة وزيادة الدخل الوطني، عن طريق تشجيع النشاطات الاقتصادية المجدية، والاستثمار وفق اقتصاد السوق، وقيام الدولة بالإشراف على إعادة توزيع الدخل الناتج بين الفئات الاجتماعية، عبر شبكة واسعة من الخدمات الموجهة (خدمات الأمان الاجتماعي) نحو الفئات الأقل دخلاً، كالتعليم.. والضمان الاجتماعي.. والصحي.. وتنمية المناطق المتخلفة، واستهداف بؤر الفقر، تلك المهام التي لا تدخل في برامج الرأسماليين وخططهم.

هذا النمط من الاقتصاد المختلط، أو ما يعرف بـ «الوسطية الاقتصادية» أو ما يُطلق عليه «الطريق الثالث»[٦] (بين الرأسمالية المتوحشة والشيوعية الهدامة)، يمثل نهجاً اقتصادياً مختلطاً يجمع بين اقتصاد السوق، ودور الدولة (أو مجتمع الديمقراطية الاجتماعية الحديثة).

ترى الوسطية الاقتصادية أن التنمية الشاملة مسؤولية وطنية للمجتمع والدولة، ولجميع الفعاليات الاقتصادية، العامة والخاصة، وتعمل على حث الحكومة على الاستمرار في إصدار القوانين، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع دائرة المشاركة فيها.

باختصار، يمكننا القول أن الوسطية الاقتصادية تربط بين مشروع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وبين اقتصاد السوق، وتؤكد دور الدولة في تنشيط العملية الاقتصادية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين[٧].

إذاً، تهدف «الوسطية الاقتصادية» إلى تشكيل النموذج أو القدوة التي تساهم في تنمية الموارد البشرية ورفع المستويات الإنتاجية وتحسين الظروف المعيشية لحياة الناس إذ سوف ينعكس هذا التحسن إيجابياً في تغيير كل أنماط سلوكهم نحو الرقي الاجتماعي.

بدوره، يشكل الرقي الاجتماعي الناتج عن «الوسطية الاقتصادية»، ركناً أساسياً للتنمية المستدامة، التي سوف تشكل عاملاً قوياً من العوامل التي تشد وتجذب الناس نحو هذا النموذج الإنساني. وبالمقابل تدفع الوسطية إلى الإلتزام والدفاع عن الفكر السياسي الذي يقود هذه التنمية ويؤمن للناس رخاءهم الاقتصادي ومصالحهم الحياتية ويدافع عن مصالح الفئات المستفيدة من عوامل التنمية المستدامة.

كيف تتجلى إذاً هذه الوسطية الاقتصادية؟

يمكن لممثل مفهوم الوسطية الاقتصادية أن ينتمي إلى طبقة الأثرياء أو إلى الطبقة الفقيرة في المجتمع، لأن مفهوم الوسطية يتخطى الحالة الطبقية، ويدعم ركائز الاقتصاد من أجل

مستقبل أفضل للجميع. ولكن بطبيعة الحال إن الطبقة الوسطى هي المستفيد الأكبر والممثل الحقيقي لذلك المفهوم في المجتمع.

إن محاولة النجاح في الوصول، أكثر فأكثر، إلى البنية الوسطية الاقتصادية للمجتمع، من خلال محاولات البحث عن السياسات والممارسات والمواقف التي تتحكم في توجهات المجتمع، سوف تضطرنا لأن نبحث في طبيعة هذا التقسيم، الذي جرت عليه العلوم والتقسيمات السياسية والاجتماعية الحديثة للمجتمع.

الوسطية الاقتصادية ترفض النظرية الماركسية التي ترى أن العلاقة بين الطبقات، علاقة صراع، وتسعى إلى إزالة الفوارق الطبقية بشكل أساسي، وإقامة مجتمعٍ متوازن، يستلهم مبادئه وأفكاره من مفهوم الوسطية. ومؤشر نجاح الوسطية هو لا شك انتشار الطبقة الوسطى في المجتمع.

الطبقة الوسطى، هي التي يوجد فيها هذا الحد الوسط، بين تطلع الإنسان إلى تحصيل أسباب المعيشة وأسباب المتاع في هذه الدنيا، والتطلع إلى أن يشبع حاجاته الروحية، وحاجاته المعنوية والثقافية. والطبقة الوسطى، بما أنها مرتاحة إلى حدٍ ما مادياً، فإن لديها الوقت الكافي لكي تهتم بالأفكار والمفاهيم والقيم، فهي إذاً الطبقة الأكثر قدرة على تفهم الحقيقة، وعلى تفهم قيم العدل، وقيم المساواة، وقيم الحرية؛ ومن ثم فهي الأقرب إلى فهم قيم الحياة الإنسانية، باعتبارها القيم المتوسطة، التي تمجّد قيم الحق وقيم العدل وقيم شرف الإنسان.

نطرح هذا الموضوع بوصفه موضوعاً يشمل كل المجتمعات البشرية، على مستوى عالمنا كله، ونريد أن نشير إلى أن «عالم المجتمع المتقدم»، أو ما يسمى بـ «المجتمع المتقدم» في عصرنا، حقق خطوات وأشواطاً بعيدة من التقدم المادي والاجتماعي، وحتى العقلي والفكري والعلمي، ضمن ظاهرة اجتماعية تتحكم في هذه المجتمعات، في فرنسا، في بريطانيا، في السويد، وفي كل أوروبا وأميركا، وهي أن الطبقة الوسطى في هذه المجتمعات هي أوسع الطبقات على الإطلاق.

في العالم الذي يسمونه العالم الثالث، الموصوف بالتخلف، يكاد أن يكون هناك طبقتان في المجتمع، طبقة ثرية جداً وطبقة فقيرة جداً.

فإذا تأملنا هذه الظاهرة، نشعر بأن المعيار للتقدم، وفق مفاهيم عصرنا، ووفق مفاهيم العدالة أيضاً، هو في أن تكون الطبقة الوسطى، طبقة متسعة، وكلّما كانت هذه الطبقة متسعة، كان ذلك دليلاً على التقدم.

بالوسطية، نريد أن نكون من العاملين على توسيع دائرة الطبقة الوسطى في مجتمعنا، إلى الدرجة التي نبلغ فيها ألا يكون في مجتمعنا فقراء، ضمن مفهوم الحاجات المشبعة؛ فلا شك في أن السعي في إنهاء الفقر كلياً في المجتمع، هو هـمّ من هموم كل إنسان، لأن الفقر هو تحدٍ للعقل والمنطق، و.... «كاد الفقر أن يكون كفراً».

إن المناخ والمحيط الذي يوجد فيه الفقراء، هو محيط لا إنساني، ومن ثم، فإن الفقراء بحكم المعاناة التي يعيشونها، لا يكون لديهم القدرة على تفهم واستيعاب المفاهيم العليا للوسطية الاقتصادية، التي تريد أن ترتقي بالإنسان. يجب أن نحرر هذه الطبقة من فقرها، حتى تستطيع أن تكون طبقة قادرة على وعي الحضارة وعياً حقيقياً، فتكون جزءاً من حركة صراع المجتمع، من أجل أن يغير هذه البنية الاجتماعية حتى تكون قادرة أكثر، على حمل مفاهيم أكثر ديمقراطية، وأكثر جنوحاً نحو الاعتدال الاجتماعي، والفكري، ومن ثم، احتمال رفضها لكل تطرف.

تؤكد الفلسفة الماركسية أن العلاقة التي تقوم بين الطبقات في المجتمع، ليست علاقة تكامل وتعاون، وإنما هي علاقة صراع، وعلاقة نفي ونفي متبادل. إن هذه الفلسفة، استناداً إلى هذا الفكر الذي تقوم عليه، قد دعت إلى أن تنتصر في هذا الصراع طبقة البروليتاريا، أي طبقة الفقراء والعمال، وإنه لا بد أن ينتهي هذا الصراع بانتصار هذه الطبقة.

نحن نقرّ بأن المجتمع ينقسم إلى هذه الطبقات الثلاث. و نقر بأن الطبقات توجد بينها، في كثير من الأحيان، علاقة صراع؛ ولكننا لا نؤمن بأن علاقة الصراع هي القدر المتيقن والضروري للعلاقات بين الطبقات الاجتماعية، مع العلم أننا نريد من خلال الوسطية الاقتصادية، إنتاج مجتمع العدالة وتكافؤ الفرص، ومجتمع الكفاية والعدل.

إننا نؤمن إيماناً قوياً بأن الاقتصاد هو المحرك الأساسي للتاريخ، والمجتمع، وهو المحرك الذي يشكل أنماط سلوك الإنسان، وهو الذي يتحكم في تصرفات الإنسان، على ما تذهب إليه بعض النظريات الاجتماعية.

أمّا، ما الذي يعالج بالوسطية الاقتصادية؟

هو الطمع، والجشع، والاستكبار، والطغيان الذي ينشأ عن امتلاك المال، أو امتلاك السلطة، أو امتلاك النفوذ، وهنا تكمن أهمية الوسطية الاقتصادية كمنهج في سبيل الارتقاء بالحياة وبمستوى الحياة، ومنهج في سبيل تحرير الكائن الإنساني من جبرية الانتماء إلى القيم التي تحددها الانتماءات الطبقية، في الفلسفات الوضعية، وفي الفلسفات المادية بصورة خاصة.

في النهاية أود أن أنهي مداخلتي بكلام لصاحب السيادة المطران جورج خضر[٨]:

«إن العبودية على رغم زوالها من القانون بقيت تربط الضعيف بالقوي والفقير بالغني والمجتمع بالدولة القامعة... تبدو الحياة اختلاطاً بين الناس على أساس السوية، غير أن الواقع الحي هو أن ثمّة من يطغى ليكسب مالاً أو نفوذاً وهو يأتي بالمال».

«... كيف نسعى إلى تحرير الأحرار من طغيانهم حتى يزول القهر، تلك هي المسألة...»

«إذا كنا نؤمن بأن الناس سواسية، وأن قيمتهم في الله وليس في ما يملكون، نقوم بهذا المسعى الخيّر، ليتحرّر الأغنياء من شهوة مالهم، والفقراء من حزنهم على الفقر، ولو جاهدوا في سبيل العدل. لعل كلمة عدل هي الكلمة المفتاح للحريّة...».

«المجتمع يجب أن يكون غنياً بخدمة الدولة له، فما الدولة إلا آلية، غايتها رفع المستوى الاقتصادي، اتقاءً لتخمة البعض، وجوع البعض الآخر...».

«... ويجب أن تعي الدولة أنها آلة، وأنها آمرة بالمعروف، وناهية عن المُنكَر، لتبقى خادمة، ويعيش الناس، ويحيا الموظف فيها بقدر خدمته، فلا استغلال، ولا استعلاء، ولا طبقة موظفين، فالخادم ليس من طبقة، ولكنه... حر، إذا خدم، وعبد إذا استثمر».

«أنا عارف بأننا لم نصل بعد في السياسة إلى ملكوت الله، ولكنه مسعى، ينبغي أن نسعاه، حتى نحب كل الشعوب، وتحبنا، وننتج معاً، بتبادل السلع والأفكار والثقافات».

«... هي حلم لنا جميعاً، حتى تزول العبودية من وجه الأرض، ويكون الله الكل في الكل».

الهوامش

(١) الحق في التنمية، نشرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نيسان ٢٠٠٤م.

(٢) يعود الفضل في نحت هذا المفهوم وتأصيله نظرياً إلى كلٍّ من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتايا سن وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

(٣) الوزير الأول النرويجي «كرو هارلم برونتلاند».

(٤) وهو التيار الذي أسسه العالم الاقتصادي إدوار باربير Edward Barbiere أستاذ الاقتصاد في جامعة وايوميغ.

(٥) أنطوني غيدنز، عميد كلية الاقتصاد في لندن «... لعل مسارالقرن العشرين هو مسار التحول عن الليبرالية والتخلي عنها باتجاه الوسطية الاقتصادية والاستغناء عن دور الدولة التدخلية وفرض ضوابط تنظيمية على سير المنظومة العالمية للرأسمالية.»

(٦) التعبير من الاقتصادي أنطوني غيدنز.

(٧) أنطوني عيدنز «بعيداً عن اليسار واليمين».

(٨) «الحـرية» جريدة النهار ٢٩ آذار٢٠٠٧.

• • • • •

• • •

•

المستشار الدكتور محمد شوقي الفنجري-
الوسطية في الاقتصاد الإسلامي

تمهيـــــــد

١- يقول تعالى في محكم قرآنه الكريم: ((وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) (البقرة: ١٤٣). وقوله تعالى: ((لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ)) (البقرة: ٢٧٩)، وقولـه تعالى: ((وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ)) (الأعراف: ٨٥)، وقوله تعالـى: ((اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)) (المائدة: ٨).

ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو»[١]. وقوله عليه السلام: «لا ضرر ولا ضرار»[٢]. وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تهضموا الناس حقوقهم فتكفروهم»[٣].

وهذه الوسطية التي تعني الاعتدال والملاءمة، ليست وسطية حسابية مطلقة، بل هي وسطية اجتماعية نسبية إذ الاعتدال الذي هو سمة الإسلام وأسلوبه في كافة نواحي الحياة، لا يمكن أن يوضع في قالب واحد أو صيغة محددة، وإنما هو أمر اعتباري يختلف باختلاف الزمان والمكان بل واختلاف الأشخاص باختلاف إمكانياتهم وقدراتهم.

٢- والاقتصاد الإسلامي في عبارة وجيزة مبسّطة، هو الذي يوجّه أو ينظم النشاط الاقتصادي أي ما هو كائن، وفقاً لرؤى الإسلام أي إلى ما يجب أن يكون وفقاً لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية حسبما كشفت عنه نصوص القرآن قطعية الدلالة وصحيح السنة النبوية، مما سنبيّنه في ما بعد.

تماماً كما نقول إن الاقتصاد الاشتراكي هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي الكائن وجهة اشتراكية أي وفقاً لأصول ومبادئ الاشتراكية والتي تقوم على أساس الملكية العامة والتخطيط المركزي، مما يحيل المواطن إلى مجرد ترس في آلة كبيرة اسمها الدولة. ومثل ما نقول أيضاً إن الاقتصاد الرأسمالي هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وجهة رأسمالية أي وفقاً لأصول ومبادئ الرأسمالية والتي تتلخص في شعار (دعه يعمل دعه يمرLaisserFaireLaisserPasser) أي الاقتصاد الحر وآليات السوق، مما يُمكّن أقلية قوية من الاستئثار بخيرات المجتمع وتنتفي عدالة التوزيع وتتسع الهوة بين الأغلبية الفقيرة الكادحة والأقلية الغنية المترفة مما يمحق تماسك المجتمع ويؤدي إلى مفاسد كثيرة.

٣- لقد جاء الإسلام منذ أربعة عشر قرناً ونيف، كرسالة سماوية عالمية خاتمة، تعالج وتنظم حياة البشر في مختلف نواحيها مادية كانت أو روحية، بما يكفل لهم الأمن المجتمعي والسعادة في الدنيا والآخرة، فلا يتركهم لهوى الحكام أو طغيان الأقوياء.

فلم يكن الإسلام باعتباره خاتم الأديان السماوية، مجرد عقيدة دينية، وإنما هو أيضاً تنظيم سياسي واجتماعي واقتصادي للبشر كافة. وليس معنى ذلك أن الدولة أو الحكومة في الإسلام، هي كما تصوَّر خطأً البعض، دولة أو حكومة «دينية» وإنما هي «دولة مدنية» على أسس وقواعد شرعية تكفل سلامة التشريع، شأنها في ذلك شأن الدساتير الحديثة التي يلتزم بها البرلمان - أي ممثلو الشعب - في ما يصدرونه من قوانين. وكما يقول الإمام الشيخ محمد عبده منذ أكثر من قرن:

«لم يَدَع الإسلام لأحد بعد الله سلطاناً على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمان أحد فلا إكراه في الدين. والرسول عليه الصلاة والسلام كان مبلّغاً ومذكراً لا مهيمناً أو مسيطراً بقوله تعالى: ((فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ (٢١) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ)) (الغاشية: ٢١ - ٢٢). والخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم ولا بمهبط الوحي، وليس من حقه الاستئثار بتفسير الكتاب والسنة، وإنما هو «حاكم مدني» من جميع الوجوه، إذ الأمة هي التي تنصّبه وهي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي التي تخلعه متى رأت ذلك في مصلحتها. فالأمة في الإسلام - أي جمهور الناخبين - هي مصدر السلطات، إذ استمد الخلفاء الراشدون سلطتهم من «البيعة» أي بالانتخاب، وكانوا لا ينفذون أمراً إلا بالشورى، وكانت أول كلمة للخليفة الأول أبي بكر ثم من بعده عمر بن الخطاب: أعينوني إن أحسنت وقوموني إن أسأت، فيرد عليه أحد الرعية: والله لو وجدنا فيك اعوجاجاً لقومناك بسيوفنا»[٤].

ونخلص من ذلك أن الدولة الإسلامية منذ نشأتها، تعتبر أول دولة مدنيّة في التاريخ منذ أكثر من أربعة عشر قرناً، والرسول عليه الصلاة والسلام لم يطلب مبايعة على رياسة وإنما على توحيد الله تعالى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو القائل: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية».

وإذا حدث بعد الخلفاء الراشدين من انحرافات أو ادعاءات بالحق الإلهي أو احتكار النطق أو تمثيل الإسلام، فهي انحرافات وادعاءات باطلة كانت وما زالت سبباً في تشويه الإسلام وما عاناه أو يعانيه المسلمون من تأخر أو تخلف.

٤- هذا ونعرض لمحور دراستنا المعنون (الوسطية في الاقتصاد الإسلامي)، وذلك في إيجاز غير مخلّ في ثلاثة مطالب على الوجه الآتي:

المطلب الأول: الجمع بين الثبات والتطور أو خاصة المذهب والنظام.

المطلب الثاني: الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة أو خاصة التوفيق والموازنة بين المصالح المتضاربة.

المطلب الثالث: الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية أو خاصة «معية» الله تعالى ومراعاته في كل نشاط اقتصادي.

المطلب الأول : الجمع بين الثبات والتطور أو خاصة المذهب والنظام

الاقتصاد الإسلامي كالعملة الواحدة له وجهان:

- الأول: ثابت يتمثل في المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية، مما نعبر عنه بمصطلح «المذهب الاقتصادي في الإسلام».
- والثانى: متغير يتمثل في الاجتهادات والتطبيقات لهذه المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية، مما نعبر عنه بمصطلح «النظام أو النظم الاقتصادية الإسلامية».

ومن ثم كان قولنا إنّ الاقتصاد الإسلامي «مذهب ونظام»، مذهب من حيث الأصول الثابتة، ونظام من حيث التطبيقات المتغيرة. وتبدو أهمية هذه التفرقة، أنه لا يجوز أن نختلف حول المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية أو أن نخالفها، وإنما يجوز أن نتعدد أو نختلف حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية. ونبين ما تقدم في ما يأتي:

أولاً: الوجه الثابت

وهو يتمثل في المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية حسبما وردت قطعية الدلالة بالقرآن الكريم وصحيح السنة النبوية، وهذه إلهية محضة ((تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)) (فصلت: ٤٢)، بحيث لا يجوز الخلاف حولها أو المساس بها، ويلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، وهو ما عبرنا عنه بمصطلح «المذهب الاقتصادي في الإسلام»[٥].

ومـــن قبيـــل ذلـــك:

١- أصل أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه:

وذلك بقوله تعالى: ((وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)) (النجم: ٣١)، وقولـه تعالى: ((وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ)) (الحديد: ٧)، وقوله تعالى: ((وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ)) (النور: ٣٣).

فحيازة البعض المال في الإسلام، ليست ملكية مطلقة يفعل فيها أحدهم ما يشاء، وإنما هي أمانة يلتزم فيها بتعاليم الإسلام بقوله تعالى: ((وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ)) (المؤمنون: ٨)، وهي مسؤولية يحاسب عليها بقوله تعالى: ((ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ)) (التكاثر: ٨).

٢- أصل ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي:

وذلك بقوله تعالى: ((فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ (٢٤) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ)) (المعارج: ٢٤ – ٢٥)، وقوله تعالى: ((أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ (١) فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ (٢) وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ)) (الماعون: ١ - ٢ - ٣). وقوله صلى الله عليه وسلم: «من ترك كَلاً، فليأتني فأنا مولاه». المستدرك للحاكم، أي من ترك ذرية ضعيفة فليأتني بصفتي الدولة فأنا مسؤول عنه كفيل به، وقوله عليه السلام: «من ترك دَيْنًا أو ضياعاً فإليّ وعليّ». الشيخان البخاري مسلم.

ومن هنا كان تشريع الزكاة وقوله عليه الصلاة والسلام: «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم». الشيخان البخاري ومسلم، وقول الخليفة الرابع سيدنا علي بن أبي طالب: (إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم)[٦]. ويقول الإمام الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية ص١٢٢ (فيدفع إلى الفقير والمسكين من الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى) ويضيف الإمام الموارديي بأن (تقدير العطاء معتبر بالكفاية)، ويقول الإمام الشافعي في عبارة فقهية دقيقة مشهورة عنه (إن للفقير أحقية استحقاق في أموال الأغنياء حتى صار بمنزلة المال المشترك بين صاحبه وبين الفقير).

٣- أصل حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع

وذلك بقولـه تعالى ((كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ)) (الحشر: ٧)، بمعنـى أنه لا يجـوز أن يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من أفراد المجتمع، بل يجب أن يعمّ الخير الجميع.

ومؤدى ذلك أنه إذا كان الإسلام يسمح بالتفاوت في توزيع الثروات والدخول تبعاً لاختلاف المواهب والقدرات، بل يعتبر هذا التفاوت ضرورة لخلق الحوافز وتحقيق التعاون، إلا أنه يرفض بشدة أن يكون هذا التفاوت فاحشاً يستأثر من خلاله فئة قليلة من الأفراد أو حتى دول محدودة بالخير كله، مما يؤدي إلى تهميش الأغلبية وسلبيتها أو اغترابها وإثارة حقدها ويؤدي إلى كافة المساوئ.

وعليـه فإنه يتعين شرعاً تدخل أولياء الأمور لإعادة التوازن عند افتقاده، وهو ما استنه الرسول عليه السلام، والخلفاء الراشدون من بعده، وذلك بالقدر الذي يحقق هدف الإسلام وهو التكافؤ والتعاون والتكامل، لا الاستغلال والصراع والتناقض[٧].

والواقع أن مشكلة الاقتصاد الوطني هي أساساً في اختلال التوازن في توزيع الثروات والدخول بين أفراد المجتمع. كما أن مشكلة الاقتصاد العالمي اليوم هي في الهوة المتزايدة بين الدول الغنية المتقدمة والدول النامية الفقيرة. ولا يستهدف أساساً أي تغيير أو إصلاح أو أي نظام اقتصادي جديد سوى البدء في تحقيق التوازن

الاقتصادي بين أفراد المجتمع على المستوى المحلي، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين دول العالم على المستوى العالمي. الأمر الذي نبه إليه الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً بقوله تعالى ((كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ)) (الحشر: ٧)، وقول الرسول عليه السلام: «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم». وإنه في أواخر خلافة سيدنا عمر بن الخطاب حين بدأت تظهر طبقة من كبار الأثرياء في شبه الجزيرة العربية وخارجها، ولم يمتد به الأجل ليواجهها بما عرف عنه من حسم حيث طعن تلك الطعنة التي قضى بها، نقل عنه كلمته المشهورة: (لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول الأغنياء فرددتها على الفقراء)، وقوله رضي الله عنه: (والله لئن بقيت إلى الحول لألحقن أسفل الناس بأعلاهم)، ولكن القدر لم يمهله. ونلاحظ دقة العبارة العمرية حيث يقول لأخذت فضول الأغنياء ولم يقل لأخذت أموال الأغنياء، وقوله: (لألحقن أسفل الناس بأعلاهم) ولم يقل لألحقن أعلى الناس بأسفلهم.

٤- أصل الملكية المزدوجة الخاصة والعامة

جاء الإسلام منذ أربعة عشر قرناً ونيف، فأقر كلاً من الملكية الخاصة والملكية العامة، ولكنه على خلاف مختلف المذاهب والنظم الوضعية لم يطلقهما، وإنما وضع عليهما قيوداً عديدة أحالهما إلى مجرد وظيفة شرعية (اجتماعية).

فمن حيث الملكية الخاصة فقد حماها الإسلام إلى حد قطع يد السارق ويقول الرسول عليه السلام: «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه»[٨]. وانه «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه»[٩]. بل أن «من قُتل دون ماله فهو شهيد»[١٠]. إلا أنّ هذه الحماية مشروطة بضمان حد الكفاية لكل فرد بقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا بات مؤمن جائعاً فلا مال لأحد»[١١]. وأفصح عنه الخليفة عمر بن الخطاب بقوله: (إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تآسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف)، كما يقول الخليفة الثاني عمر بن الخطاب عام الرمادة أي المجاعة سنة ١٨هـ: (لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أُدْخل على كل بيت عدتَهم فيقاسموهم أنصاف بطونهم، حتى يأتي الله بالحيا - أي المطر - لفعلت فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم).

ويفرض الإسلام على مال الأغنياء ثلاثة التزامات هي: التزام الضرائب، والتزام الزكاة، والتزام الإنفاق في سبيل الله. فلا تغني الضرائب عن الزكاة ولا تغنى الزكاة عن الضرائب، إذ لكل منهما سنده الشرعي، ولكل منهما مجاله وأهدافه، ولكل منهما خصوصيته وأحكامه[١٢].

ولأن الملكية الخاصة في الإسلام هي مجرد أمانة واستخلاف، فإن الثرى بموجب الإسلام ليس حرا في استعمال ماله كيف شاء وإنما هو ملتزم بحكم الشرع فهو:

١- لا يملك أن يكنز ماله أو يحبسه عن التداول والإنتاج لقوله تعالى: ((وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)) (التوبة: ٣٤)، أي انه مطالب باستثمار ماله لصالح المجتمع.

٢- لا يملك أن يصرف ماله على غير مقتضى العقل، وإلا اعتُبر بنص القرآن سفيهاً وحجر عليه بقوله تعالى: ((وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا)) (النساء: ٥). أي أنه مطالب بالرشد في الإنفاق الشخصي وإلا حُجر عليه.

٣- لا يملك أن يعيش عيشة مترفة، وإلا أعتبر بنص القرآن مجرماً بقوله تعالى: ((وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ)) (هود: ١١٦). أي أنه مطالب بعدم الغلو في معيشته والاعتدال في متطلباته وإلا عوقب بالتعزير.

٤- وهو أخيراً مطالب بإنفاق ما زاد على حاجته في سبيل الله بقوله تعالى: ((وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)) (البقرة: ٢١٩)، وقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «يا بن آدم: إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك»[١٣]. والعفو أو الفضل هو كل ما زاد على الحاجة.

ومن حيث الملكية العامة: أقر الإسلام الملكية العامة التي كان متعارفاً عليها ومسلماً بها قبل ظهوره، فأعطاها الصفة الشرعية، ومن قبيل ذلك الأراضي التي لا مالك لها، وملكية المعادن في باطن الأرض، وملكية المرافق الأساسية كالطرق ومنابع المياه والمراعي، والقوت الضروري كالملح وما يقاس عليه، وكنزع الملكية لمنفعة عامة بشرط تعويض أصحابها.

بل لقد استحدث الإسلام صوراً جديدة من الملكية العامة لم تكن معروفة من قبل، ومن قبيل ذلك المساجد، والوقف الخيري، وأرض الحمى، والأراضي المفتوحة التي رفض الخليفة عمر بن الخطاب توزيعها على الفاتحين كغنائم وإنما أبقاها في يد واضعي اليد مقابل خراج أي أجرة الأرض.

إلا أن الملكية العامة في الإسلام هى بدورها شأن الملكية الخاصة ليست مطلقة، فلا يملك الحاكم الإسلامي أن يوسع أو يضيق من نطاق الملكية العامة حسبما يشاء، وإنما مرد ذلك ما يمليه أو يتطلبه الصالح العام وهو ما عبر عنه فقهاء الشريعة بقولهم (إن ولي الأمر مخيّر تخيير مصلحة لا تخيير شهوة).

وخلاصة ما تقدم أن الإسلام أقر منذ أربعة عشر قرناً الملكية المزدوجة: الخاصة والعامة في آن واحد، ولكنه دون سائر المذاهب والنظم الاقتصادية الوضعية، تميز موقفه في هذا الخصوص بأمرين أساسيين:

- أولهما: أن الملكيـة الخاصة والملكية العامة، كلاهما أصل وليس استثناء، وكلاهما يكمل أحدهما الآخر بحيث لا يتناقض أو يتعارض معه.
- ثانيهما: أن الملكيـة الخاصة والملكية العامة، كلاهما ليس مطلقاً بل هو مقيد بالصالح العام، ذلك الصالح العام الذي اعتبره الإسلام حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق. وهذا هو السبب في القيود العديدة التي يضعها الإسلام على الملكية سواء أكانت خاصة أم عامة، والتي نحيلها على نحو ما رأينا إلى مجرد وظيفة اجتماعية أو،بعبارة أدق، وظيفة شرعية.

٥- أصل الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

أ- في الاقتصاد الرأسمالي: الأصل هو حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي، والاستثناء هو تدخل الدولة وقيامها ببعض أوجه النشاط الاقتصادي إذا استلزمت الضرورة. وإن تقدير هذه الضرورة من حيث التضييق أو التوسيع من تدخل الدولة وقيامها ببعض أوجه النشاط الاقتصادي أو حتى لجوئها إلى تأميم بعض المرافق، مرده ظروف كل مجتمع أو بعبارة أدق في نظرنا هوى أو اختيارات الفئة الحاكمة، ولكن يظل الاقتصاد رأسمالياً ما دام الاستثناء لم يعد هو القاعدة ومثال ذلك مختَلف دول الغرب.

ب- في الاقتصاد الاشتراكي: الأصل هو تدخل الدولة وانفرادها بمباشرة النشاط الاقتصادي، والاستثناء هو ترك الأفراد في ممارسة بعض أوجه هذا النشاط. وهذا الاستثنـاء قد يضيق أو يتسع باختلاف ظروف كل مجتمع واختيارات الفئة الحاكمة.

ج- في الاقتصاد الإسلامي: الحرية الاقتصادية للأفراد وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كلاهما أصل وهما متوازيان، إذ لكل منهما مجاله بحيث يكمل كلاهما الآخر، وكلاهما مقيد وليس مطلقاً.

وتبدو أهمية ذلك في أسلوب معالجة المشكلات الاقتصادية، وهل هو الأسلوب الرأسمالي (الفردي) ممثلاً في الحرية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص، أم هو الأسلوب الاشتراكي (الجماعي) ممثلا في تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وسيطرة القطاع العام؟

وإنه في مجال النشاط الاقتصادي، الدولة في الإسلام، ليست عنصراً بديلاً ولا منافساً للأفراد، وإنما هي عنصر مكمل. بمعنى أنه إذا كان «فرض كفاية» على الأفراد القيام بجميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يتطلبه المجتمع، فانه إذا عجز الأفراد عن القيام ببعض أوجه هذا النشاط كاستصلاح الصحارى أو تجديد الطرق أو مد خطوط السكك الحديدية أو إقامة المصانع الثقيلة كالحديد والصلب، أو إذا أعرض الأفراد عن القيام ببعض أوجه النشاط التي قد لا تحقق لهم ربحا كإنتاج الأسلحة الحربية، أو إذا قصورا في القيام ببعض أوجه هذا النشاط كعدم كفاية المدارس والمستشفيات الخاصة أو انحرفوا في استغلالها... الخ. فإنه في مثل هذه الأحوال يصير شرعا «فرض عين» على الدولة أن تتدخل وأن تقوم بأوجه هذا النشاط.

وواضح أن هذا التدخل ليس مصادرة أو معارضة أو حتى منافسة لحرية الأفراد، أو حقهم في القيام بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وإنما هو للتكامل والتعاون من أجل تحقيق الصالح العام، بحيث يجب أن يوزن هذا التداخل في سببه وفي مداه بقدر ما تقتضيه الضرورة أو المصلحة. ومن هنا يتبين أن الدولة لا تملك - كما حدث في مصر في عهد الرئيس عبد الناصر - أن تصادر أو تؤمم نشاطا اقتصاديا فرديا لمجرد شهوة أو التزام مبدأ التأميم، بل لا بد أن يثبت انحراف هذا النشاط الفردي وإضراره بالصالح العام، كما يجب أن يعوض أصحابه إذ لا يجوز شرعا أكل أموال الناس بالباطل.

هذا وثمة صور أو حالات يفترض فيها تدخل الدولة ابتداءً ومقدما، ومن قبيل ذلك ضمان حد الكفاية لكل مواطن يعجز عن تأمينه لنفسه لسبب خارج عن إرادته كمرض أو عجز أو شيخوخة، أو إعادة التوزيع عند افتقاد التوازن واستئثار أقلية بخيرات المجتمع.

٦- أصل التنمية الاقتصادية الشاملة

وذلك بقولـه تعالى: ((هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)) (هود: ٦١). أي كلفكم بعمارتها وانه تعالى جعل الإنسان خليفة الله في الأرض بقوله تعالى: ((إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)) (البقرة: ٣٠)، وأنه تعالى سخر له ما في السموات والأرض ليستغلها وينعم بخيراتها ويسبح بحمده بقوله تعالى: ((وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ)) (الجاثية: ١٣)، وقوله تعالى: ((فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)) (الجمعة: ١٠).

بل لقد بلغ حرص الإسلام على التنمية الاقتصادية، أن قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة - أي شتلة - فاستطاع ألا يقوم حتى يغرسها، فليغرسها فله بذلك أجر»[١٤].

والتنمية الاقتصادية في الإسلام هي مسئولية الفرد والدولة معاً، وهي تنمية شاملة ومتوازية وغايتها الإنسان نفسه لكي يستحق الخلافة في أرض الله. ومن ثم لا يقبل الإسلام «تنمية رأسمالية» تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة الخبز، كما لا يقبل الإسلام « تنمية اشتراكية » تضمن لقمة الخبز ولا تقبل حرية التعبير. كما يستلزم الإسلام توازن جهود الدولة، فلا يقبل أن تنفرد بالتنمية المدن دون القرى، أو أن تستأثر الصناعة بالتنمية دون الزراعة، أو أن يُركز على المشروعات الإنتاجية دون الخدمات والتجهيزات الأساسية، أو أن نقدم الكماليات أو التحسينات على الضروريات أو الحاجيات... الخ من الأخطاء العديدة التي وقعت فيها مختلف الدول العربية والإسلامية مقلدة دون وعى تجارب شرقية أو غربية، غافلة أو جاهلة الصيغة الإسلامية التي تتطلب « التوازن الإنمائي». كما أن غاية التنمية الاقتصادية الإسلامية، هو الإنسان نفسه فلا تستعبده المادة شأن التنمية الرأسمالية، ولا يستبد به الغير شأن التنمية الاشتراكية، وإنما هو إنسان محرر مكرم يعمر الدنيا ويحيها بالعمل الصالح فيسعد في الدنيا ويفوز بجنة في الآخرة.

٧- أصل ترشيد الاستهلاك

يقوم أي اقتصاد في أي مجتمع أو دولة على عناصر أربعة أساسية هي: كفاية الإنتاج، وتكافؤ التبادل، وعدالة التوزيع، وترشيد الاستهلاك.

وتختلف المذاهب والدول في معاملة كل عنصر من هذه العناصر، وذلك بحسب ظروف الزمان والمكان، ووفقا لتوجهاتها السياسية وإيديولوجيتها الاقتصادية. فقد تجمع أو توائم الدولة بين هذه العناصر الأربعة، وقد تهمل إحداها أو تركز على بعضها دون البعض الآخر، مما يؤدى إلى بعض الخلل والمساوئ. فالاقتصاد الرأسمالي مثلا يركز على وفرة الإنتاج، في حين يركز الاقتصاد الاشتراكي على عدالة التوزيع، والدول المتقدمة أو الغنية لا تراعى في معاملتها مع الدول النامية أو الفقيرة عنصر تكافؤ التبادل فتحصل منها على الخامات أو المواد الأولية بأبخس الأسعار ثم تبيعها لها مغلفة أو مصنعة بأعلى الأسعار.

والاقتصاد الإسلامي يكاد ينفرد بالحرص على ترشيد الاستهلاك حتى أنه يعتبر المبذرين إخوان الشياطين بقوله تعالى: ((إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا)) (الإسراء: ٢٧)، بل من شدة الحرص على ترشيد الاستهلاك جاء الحديث النبوي بقوله صلى الله عليه وسلم: «أقصد في الوضوء ولو كنت على شاطئ البحر».

والحاصل إن أغلب النظم الوضعية لا تعتني بترشيد الاستهلاك، حتى سادت في عالم اليوم بكافة دوله سواء كانت متقدمة أم نامية، ظاهرة «حمى الاستهلاك» أو «النهم الاستهلاكي». فتحول إنسان اليوم إلى عبادة أو تقديس المادة أو الأشياء، بدلا من عبادة الخالق تعالى والولاء للقيم، بحيث صار الإنسان المعاصر مجرد «أداة استهلاك» لا همّ له إلا أن يقتل نفسه جهدا ليزيد دخله ويحصل على ما يشترى من أدوات استهلاك مادي غير ضرورية تفرضها على تفكيره وسائل الإعلام وفنون الإعلان بزعم أنها من مقاييس المكانة الاجتماعية ومصادر الهناء الفردي أو العائلي، مما أدى إلى انتفاء القناعة والرضا وتداعى القيم الأخلاقية وانتشار القلق وتزايد العنف وارتفاع معدلات الانتحار، وما يقابله من تبديد الثروة وضياع حقوق الفقراء، بحيث أصبحت قضية اليوم هي مشكلة «القلة المترفة والكثرة المضيعة»، الأمر الذي أصبح يهدد الأمن المجتمعي سواء على المستوى المحلى أم على المستوى العالمي.

ثانياً: الوجه المتغير

وهو يتمثل في التطبيق أي كيفية إعمال الأصول الاقتصادية الإسلامية في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة، وهذه «اجتهادات محضة»، وقد تتعدد على المستوى الفكري في صور «نظرية أو نظريات اقتصادية»، وعلى المستوى العملي في صورة «نظام أو نظم اقتصادية»، وذلك تبعا لظروف كل مجتمع. ولا توصف هذه الاجتهادات أو التطبيقات الاقتصادية بأنها إسلامية إلا بقدر التزامها بأصول الإسلام الاقتصادية والالتزام في التوصل إليها بالطرق الشرعية المقررة من قياس واستصحاب واستصلاح واستحسان. ذلك أن الباحث في المجالات الإسلامية هو باحث كاشف لا منشئ، فهو لا ينشئ حكما من عنده أو حسب هواه، وإنما هو يكشف عن حكم الله في المسألة المطروحة بحسب اجتهاده وفهمه للأدلة الشرعية. وهو ما عبر عنه الأصوليون بقولهم (تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة)، وقولهم (إنه اختلاف زمان ومكان لا حجة وبرهان)، وعبر عنه شيخ الإسلام ابن تيمية أدق تعبير بقوله (إنه خلاف تنوع لا خلاف تضاد). ولقد رأينا للخلفاء الراشدين وللصحابة ولأئمة الإسلام حلولا واجتهادات مختلفة، لم يحسمها إلا الشورى والحوار الإسلامي، بل لقد كان للإمام الشافعي في مصر مذهب وبعبارة أدق اجتهاد أو تطبيق يختلف عما سبق أن أفتى به في العراق بسبب اختلاف الظروف والأعراف في كل بلد، ولم يقل أحد عن هذا الخليفة أو الحاكم أو الإمام، إنه مبتدع أو خارج عن الإسلام، ما دامت هذه الاجتهادات الاقتصادية لم تخرج أو تتجاوز الأصول والمبادئ الاقتصادية الإسلامية مما سبق ذكره.

ومـــن قبيـــل ذلـــــك:

١- بيان مقدار حد الكفاية أي المستوى اللائق للمعيشة، مما يختلف باختلاف الزمان والمكان، والذي تلتزم الدولة الإسلامية بتوفيره لكل مواطن فيها متى عجز أن يوفره لنفسه لسبب خارج عن إرادته كمرض أو عجز أو شيخوخة.

٢- إجراءات تحقيق كفاية الإنتاج، والتخطيط الاقتصادي، ومتابعة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.

٣- إجراءات تحقيق عدالة التوزيع وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ووسائل تقريب الفوارق بينهم والحيلولة دون استئثار أقلية بخيرات المجتمع وإعادة التوازن عند افتقاده.

٤- بيان العمليات التي توصف بأنها ربا، وصور الفائدة المحرمة.

٥- بيان نطاق كل من الملكية العامة والملكية الخاصة، ومدى الحرية الاقتصادية، وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

إلى أخر ذلك مما يتسع فيه مجال الاجتهاد وتتعدد فيه صور التطبيق. بحسب ظروف كل مجتمع. إنه بناء على النصوص الإسلامية القليلة التي وردت في المجال الاقتصادي أقام الخلفاء الراشدون البنيان الاقتصادي للدولة الإسلامية، وأدلى الفقهاء القدامى بحلولهم الاقتصادية العديدة بحسب مشكلات مجتمعاتهم. وأولي الأمر وطلاب البحث اليوم، مطالبون بمتابعة المسيرة واستظهار الحلول الإسلامية لمختلف المسائل والمشكلات الاقتصادية المعاصرة، مقدرين أن التحدي الحقيقي الذي يواجه كل مجتمع إسلامي هو ربط تعاليم الإسلام بالواقع الذي يعيش فيه. وإن في إمكان تباين تلك التطبيقات باختلاف ظروف كل مجتمع، يكمن سر مرونة الاقتصاد الإسلامي، وإنه في حدود مبادئه وأصوله الاقتصادية مجال واسع للاجتهاد يترخص فيه المسلمون وفقا لمصالحهم المتغيرة.

ونخلص من المطلب الأول من هذه الدراسة إلى ما يأتي:

أولاً: الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد «إلهي» من حيث المذهب «ووضعي» من حيث النظام أو التطبيق.

ثانياً: المذهب الاقتصادي الإسلامي صالح لكل زمان ومكان ولا يرتبط بمرحلة تاريخية معينة.

ثالثاً: النظام الاقتصادي الإسلامي يختلف باختلاف الزمان والمكان فلا يقتصر على صورة تطبيقية محددة.

ومن هنا ندرك خطأ البعض حين ينادى بالعودة إلى النظام الاقتصادي أيام الخلفاء الراشدين، ذلك أن هذا النظام ليس إلا مجرّد نموذج لتطبيق إسلامي. حقاً قد يكون التطبيق الاقتصادي الإسلامي في عهد الخلفاء الراشدين هو تطبيق نموذجي لمبادئ الإسلام وأصوله

الاقتصادية، ولكنه تطبيق نموذجي بحسب ظروف ذلك العصر، وإنه بعد أن اتسع النشاط الاقتصادي وتنوعت صوره وتشابكت المصالح المادية وتعقدت الحياة الاجتماعية، قد لا يصلح هذا النموذج ليحكم مجتمعنا المعاصر، وإن الاقتصاديين المسلمين مطالبون دائماً بإيجاد الصيغة الملائمة لكل مجتمع لإعمال المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية.

ومن هنا ندرك أيضاً خطأ بعض المجتمعات الإسلامية حين تتصور أن النظام الاقتصادي الذي تتبعه، هو دون غيره التعبير الحقيقي عن الإسلام، ذلك أن تعدد التطبيقات الاقتصادية هو من لوازم المذهب الاقتصادي الإسلامي، وذلك بسبب اختلاف ظروف كل مجتمع، ويكون الحكم على تطبيق اقتصادي معين بأنه إسلامي أو غير إسلامي مرده إلى مدى الالتزام بأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية.

على أنه مهما تعددت النماذج أو التطبيقات الاقتصادية الإسلامية ومهما اتسع الخلاف بينها، فإنه سيظل اختلافاً في الفروع والتفاصيل لا في المبادئ والأصول، إذ كلها تستمد من معين واحد هو نصوص القرآن قطعية الدلالة، وصحيح السنة النبوية. ومن هنا كان الحديث النبوي: «اختلاف علماء أمتي رحمه»، وفسره شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه (خلاف تنوع لا خلاف تضاد).

المطلب الثاني : الجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة أو خاصة التوفيق والموازنة بين المصالح المتضاربة

١- الموقف إزاء المصالح المتضاربة

يهدف كل «مذهب» أو «نظام» اجتماعي أو اقتصادي إلى تحقيق المصلحة بجلب النفع ودفع الضرر. ولكن المصلحة قد تكون خاصة أو عامة، وقد تتعارض المصلحتان. ومن هنا تختلف المذاهب والنظم الاجتماعية والاقتصادية المتفرعة عنها، بحسب موقفها من هاتين المصلحتين:

أ- فبعضها كالمذهب الفردي والنظم المتفرعة عنه كالاقتصاد الرأسمالي يجعل الفرد هدفه، فيهتم بمصلحته أولاً ويقدمه على المجتمع. ومن ثم فهو يمنحه الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاقتصادي وفي التملك وأسلوب انتفاعه بماله. وهو يبرر ذلك بأنه حين يرعى مصلحة الفرد، إنما يحقق بطريقة غير مباشرة مصلحة الجماعة، إذ ليس المجتمع إلا مجموعة أفراد مجتمعين.

وإذا كان المذهب الفردي والاقتصاد الرأسمالي المتفرع عنه قد أدى إلى مزايا أهمها: إطلاق الباعث الشخصي والمبادرة الفردية وبواعث الرقي، إلا أنه أدى إلى مساوئ أهمها: اتجاه النشاط الاقتصادي إلى تحقيق أكبر قدر من الربح بغضّ النظر عن الحاجات العامة الأساسية، وانتشار البطالة والأزمات الاقتصادية. هذا فضلاً عن

أن أفراد المجتمع ليسوا على درجة واحدة من الكفاية والذكاء والقدرة، مما أدى إلى سيطرة الأقوياء واستئثار الأقلية بخيرات المجتمع، ومن ثم سوء توزيع الثروة أو الدخل وتفاقم ظاهرة التفاوت والصراع بين الطبقات.

ب- وبعضها كالمذهب الجماعي والنظم المتفرعة عنه كالاقتصاد الاشتراكي يجعل المجتمع هدفه، فيهتم بمصلحته أولاً ويقدمه على الفرد. ومن ثم تتدخل الدولة في كل نشاط اقتصادي وتقيّد الملكية الخاصة وتقلصها. وهو يبرر ذلك بأنه حين يرعى مصلحة المجتمع وحدها، فهو يحقق بطريق غير مباشر مصلحة الفرد، إذ الفرد لا يعيش إلا في مجتمع، وإن قيمته هي بحسب قيمة مجتمعه، وإن تقدم الفرد وتفتّح ملكاته هما بحسب درجة نمو هذا المجتمع وتطوره.

وإذا كان المذهب الجماعي والاقتصاد الاشتراكي المتفرع عنه قد أدى إلى مزايا أهمها: ضمان إشباع الحاجات العامة وتنظيم الإنتاج وتلافي البطالة والأزمات الاقتصادية، هذا فضلاً عن رعاية مصلحة الأغلبية العاملة ومعالجة سوء توزيع الثروة. إلا أنه أدى إلى مساوئ أهمها: ضعف الحوافز الشخصية والمبادرات الفردية وبواعث المنافسة والرقى الاقتصادي، هذا فضلاً عن الضغوط المختلفة وتحكم البيروقراطية، وضياع الحرية الشخصية التي هي جوهر الحياة.

ج- وينفرد الاقتصاد الإسلامي منذ البداية بمذهبية وسط متميزة، لا ترتكز أساسا على الفرد شأن الاقتصاد الرأسمالي، ولا على المجتمع شأن الاقتصاد الاشتراكي، وإنما قوامها التوفيق والمواءمة والموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع. وأساس ذلك عنده هو أن المصلحتين الخاصة والعامة تكمل كلتاهما الأخرى، وفي حماية إحداهما حماية للأخرى. ومن ثم كفل الاقتصاد الإسلامي المصالح الخاصة والعامة، وحقق مزايا رعاية كل منهما وخلص من مساوئ إهدار إحداهما.

وذلك كله على النحو السابق إيضاحه في عرضنا لأهم المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية، خاصة أصل ضمان حد الكفاية لكل مواطن في مجتمع إسلامي، وأصل حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، وأصل الملكية المزدوجة الخاصة والعامة، وأصل الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأصل التنمية الاقتصادية الشاملة، وأصل ترشيد الاستهلاك... الخ. كل ذلك مما انفرد به الاقتصاد الإسلامي ولا تجد له مثيلاً في أي اقتصاد وضعي، وذلك إعمال لقوله تعالى: ((وَكَذلِكَ جَعَلناكُم أُمَّةً وَسَطاً)) (البقرة: ١٤٣)، وقوله تعالى: ((لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُون)) (البقرة: ٢٧٩)، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا ضَرَر ولا ضرار». مجمع عليه، وقد أعطانا عليه الصلاة والسلام صورة بسيطة ولكنها عميقة المعنى في التوفيق بين المصلحتين الخاصة والعامة بقوله: «إنّ قوماً ركبوا سفينة فاقتسموا، فصار لكل منهم موضع، فنقر رجل منهم

موضعه بفأسه، فقالوا له ماذا تفعل؟ قال: هذا مكاني أصنع فيه ما أشاء، فإن أخذوا على يده نجا ونجوا، وإن تركوه هلك وهلكوا»[١٥].

٢- متى تُهدر المصلحة الخاصة؟

غير أنه في الظروف الاستثنائية أو غير العادية كحالات الحروب أو المجاعات أو الأوبئة، حيث يتعذر التوفيق بين المصلحتين الخاصة والعامة، فإنه شرعاً يضحي بالمصلحة الخاصة من أجل المصلحة العامة، تلك المصلحة الأخيرة التي هي حق الله تعالى الذي يعلو فوق كل الحقوق. وهو ما عبّر عنه علماء أصول الفقه بقولهم (يُتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام)، أو قولهم (يُتحمل الضرر الأدنى لدفع الأعلى)، أو قولهم (إذا تعارضت مفسدتان رُوعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما). ومن قبيل ذلك ما أفتى به حجة الإسلام الإمام الغزالي بأنه إذا تترَّس عدو بأسرى مسلمين جاز قتلهم وصولا إلى هزيمة العدو ومنع عدوانه.

ولا شك أنه في مثل هذه الأحوال الاستثنائية، قد يتجاوز التطبيق الإسلامي أكثر المذاهب الجماعية توجهاً. ومن قبيل ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم في حالة سفر: «من كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له، ومن كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له»، ويضيف الرواة أن الرسول عليه السلام ذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحدنا في فضل. وقوله عليه السلام: «إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم في المدينة، حملوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموا بينهم فهم مني وأنا منهم». وإنه في عام المجاعة سنة ١٨ هـ في عهد الخليفة عمر بن الخطاب تراه يوقف حد السرقة ويقول: (والله لو لم أجد للناس ما يسعهم، إلا أن أُدخل على أهل كل بيت عدتهم فيقاسموهم أنصاف بطونهم حتى يأتي الله بالحيا – أي المطر – لفعلت فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم)، وقوله رضي الله عنه: (إني حريص على ألا أدع حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تآسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف)[١٦].

٣- ثلاث نتائج رئيسية

ونخلص من دراستنا في هذا المطلب إلى ثلاث نتائج رئيسية:

أولها: أن مناط التشريع الاقتصادي الإسلامي هو المصلحة. وأن تحقيق المصالح يختلف باختلاف الزمان والمكان، وأنه تُقدم المصالح بحسب أهميتها بحيث لا يجوز في مجتمع إسلامي أن يسمح أولو الأمر بتشييد القصور والصرف على الكماليات بينما الحاجات العامة والمرافق الأساسية معطلة، الأمر الذي نعاه القرآن الكريم بقوله تعالى: ((فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ)) (الحج: ٤٥).

ثانيها: أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس الموازنة والتوفيق والملاءمة بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وأن الحل الاقتصادي لأية مشكلة يكون إسلامياً بقدر ما يحقق هذا التوفيق والموازنة والملاءمة بين المصلحتين الخاصة والعامة.

وإنه من الخطأ الكبير محاولة إلحاق الاقتصاد الإسلامي بأحد النظامين الرأسمالي أو الاشتراكي، أو تصور السياسة الاقتصادية في الإسلام أنها مزاج مركب بين الفردية (الرأسمالية) والجماعية (الاشتراكية) تأخذ من كل منهما جانباً. وإنما هو اقتصاد متميز له سياسة اقتصادية منفردة تقوم على مفاهيم مختلفة عن تلك التي تقوم عليها الرأسمالية أو الاشتراكية. وإذا كان في الاقتصاد الإسلامي « فردية « فهي فردية تختلف عن فردية الرأسمالية، إذ لا تذهب إلى إقرار الحرية المطلقة للفرد في النشاط الاقتصادي وفي التملك. وإذا كان في هذه السياسة « جماعية « فهي جماعية تختلف عن جماعية الاشتراكية، إذ لا تسلم بحق الدولة المطلق في التدخل في النشاط الاقتصادي أو إلغاء الملكية الخاصة.

حقاً قد يتداخل الاقتصاد الإسلامي مع غيره من المذاهب الاقتصادية. وقد تتفق بعض الحلول أو التطبيقات الاقتصادية الإسلامية مع غيرها من الحلول الرأسمالية أو الاشتراكية. ولكنه تداخل أو توافق عارض وفي التفاصيل، بحيث يظل الاقتصاد الإسلامي متميزاً بسياسته المنفردة وتظل حلوله متميزة بأصولها الخاصة.

ثالثها: أنـه في الظروف التي يختل فيهـا التوزيع ويسوء، بحيث لا يتوافر حد الكفاية لكل مواطن في أي مجتمع إسلامي، فإنه لا تُحترم الملكية الخاصة ويُضحّى بالمصالح الفردية في سبيل تحقيق المصلحة العامة وهو تأمين الكافة بحيث يؤخذ من فضول الأغنياء بقدر ما يكفي فقراءهم، باعتبار أن ذلك هو حق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق بقوله تعالى: ((أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ (١) فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ (٢) وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ)) (الماعون: ١ – ٣).

وعليه فقد يتجاوز الفكر الاقتصادي الإسلامي أكثر النظم الجماعية غلواً، على النحو الذي رأيناه لدى الصحابي أبي ذرّ الغفاري الذي نادى بأنه لا يجوز للفرد أن يمتلك أكثر من حاجته بمعنى « تمام الكفاية «، وقوله: (عجبت لمن لا يجد قوت يومه كيف لا يخرج على الناس شاهراً سيفه)[١٧]. ويقول الإمام ابن حزم في كتابه المحلى الجزء السادس المسألة ٧٢٥ بأنه (إذا مات أحد جوعـاً في بلد أعتبر أهله قتلة وأخذت منهم دية القتيل)، ويضيف ابن حزم بأن من حق الجائع أن يقاتل في سبيل حقه في الطعام الزائد عند غيره (فإن قُتل – أي الجائع – فعلى قاتله القصاص، وإن قُتل المانع فإلى لعنة الله لأنه منع حقاً وهو فئة باغية). وعبر عن ذلك الفقيـه أحمد بن علي الدلجي في كتابه «الفلاكة والمفلكون» أي الفقر والفقـراء بقوله (إن من حق المحروم أن يرى النعم التي بأيدي الناس مغصوبة، والمالك المستحـق يطالب باستـرداد مالـه من أيدي الغاصبين).

وليس معنى ذلك أن الاقتصاد الإسلامي - في بعض الحالات - يقرّ النظم الجماعية في حلولها، ما دام الثابت أن مثل هذا الحل وهو أخذ أموال أو فضول الأغنياء لصالح الفقراء، لا يكون إلا في الظروف غير العادية، أي لا يلجأ إليه إلا استثناء وكعلاج مؤقت وبقدر الضرورة.

المطلب الثالث : الجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية أو خاصة «معية الله» تعالى ومراعاته في كل نشاط اقتصادي

في كافة النظم الاقتصادية الوضعية، فردية كانت أو جماعية، يقتصر النشاط الاقتصادي على تحقيق المصالح المادية سواء كانت هذه المصالح المادية هي تحقيق أكبر قدر من الربح كما هو الشأن في الاقتصاد الرأسمالي، أو إشباع الحاجات العامة وتحقيق الرخاء المادي كما هو الشأن في الاقتصاد الاشتراكي. فالنشاط الاقتصادي ذو صبغة مادية بحتة، وإن اختلفت صورته باختلاف النظام المطبق، رأسمالياً كان هذا النظام أو اشتراكياً.

أما في الاقتصاد الإسلامي فإن النشاط الاقتصادي وإن كان مادياً بطبيعته، إلا أنه مطبوع بطابع ديني أو روحي. هذا الطابع قوامه الإحساس بالله تعالى وخشيته وابتغاء مرضاته. وأساس ذلك أنه بحسب الإسلام لا يتعامل الناس بعضهم مع بعض فحسب، وإنما يتعاملون أساساً مع الله تعالى. فإذا كانت الاقتصاديات الوضعية تقوم على أساس المادة وهي وحدها التي تصوغ علاقات الأفراد بعضهم ببعض، فإن الأساس في الاقتصاد الإسلامي هو الله سبحانه وتعالى وإن خشيته وابتغاء مرضاته والتزام تعاليمه هي التي تصوغ علاقات الأفراد بعضهم ببعض.

ويترتب على هذه الخاصة الثالثة للمذهبية الاقتصادية الإسلامية، والتي تقوم على أساس الإحساس بالله تعالى ومراقبته في كل نشاط اقتصادي، ثلاث نتائج رئيسية ينفرد بها الاقتصاد الإسلامي نجملها ف يما يأتي:

أولاً: الطابع الإيماني والروحي للنشاط الاقتصادي

ففي ظل الاقتصاديات الوضعية، رأسمالية كانت أو اشتراكية لا يتجاوز النشاط الاقتصادي حدود المادة. وخطأ هذه النظم أنها تصورت الإنسان مادة فحسب، وأن حقيقة العالم تنحصر في ماديته، وأن الكسب المادي أو الكفاية المادية هي كل حياة البشر. ومن ثم كان هذا الخواء الروحي وذاك الإفلاس الذي تعانيه المجتمعات التي تدين بهذه النظم.

أما الاقتصاد الإسلامي، فإنه إلى جانب إيمانه بالعامل المادي، وأن النشاط الاقتصادي لا يمكن إلا أن يكون مادياً، إلا أنه لا يغفل الجانب الروحي في الكيان البشري. وكل ما يفعله الإسلام بهذا الخصوص، هو أن يتجه المرء بنشاطه الاقتصادي إلى الله تعالى ابتغاء مرضاته وخشيته، مما يضفي على ذلك النشاط الطابع الإيماني والروحي، وشعور الرضا والسعادة.

وهنا تبرز نقطة هامة يغفل عنها الكثيرون وهي أن الإسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي، ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي. فكل نشاط مادي أو دنيوي يباشره الإنسان هو في نظر الإسلام عبادة، ما دام مشروعاً ويتجه به إلى الله تعالى. فليس صحيحاً أن هناك صراعاً بين الدين والدنيا، أو أن هناك مجالاً لكل من النشاط الدنيوي والنشاط الأخروي. فالإسلام لا يعترف بهذا الفصل الميتافيزيقي بين الحاجات المادية أو الروحية، وذلك التمييز المصطنع بين الأنشطة الدنيوية أو الأخروية، إلا على أساس مشروعية العمل وابتغاء وجه الله. ويحكى أن بعض الصحابة رأى شاباً قوياً يسرع إلى عمله، فقال بعضهم (لو كان هذا في سبيل الله) فرد النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تقولوا هذا، فإنه إن كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله، وإن كان خرج رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان»[١٨].

فالإيمان في الإسلام ليس إيماناً مجرداً (Abstrait) بل هو إيمان محدد (Concret) مرتبط بالعمل والإنتاج لقوله تعالى: ((وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)) (التوبة:١٠٥)، ومرتبط بالعدل وحسن التوزيع بقوله تعالى: ((اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)) (المائدة: ٨) وقوله تعالى: ((لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ)) (النساء: ١١٤). ويقول عليه الصلاة والسلام: «أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس»[١٩]. وقد أراد أحد الصحابة الخلوة والاعتكاف لذكر الله فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا تفعل، مقام أحدكم في سبيل الله - أي الجهاد وخدمة المجتمع – أفضل من صلاته في بيته سبعين عاماً»[٢٠]. ويقول: «لأن يمشي أحدكم في سبيل قضاء حاجة أخيه، أفضل من أن يعتكف في مسجدي هذا شهرين»[٢١]. ...

ثانيا: ازدواج الرقابة وشمولها

ففي ظل الاقتصاديات الوضعية، الرقابة في مباشرة النشاط الاقتصادي هي أساساً رقابة خارجية مناطها القانون.

أما الاقتصاد الإسلامي، فإنه إلى جانب رقابة القانون أو الشريعة يحرص في نفس الوقت على إقامة رقابة أخرى ذاتية أساسها عقيدة الإيمان بالله وحساب اليوم الآخر. ولا شك أن في ذلك ضمانة قوية لسلامة السلوك الاجتماعي وشرعية النشاط الاقتصادي، لشعور الفرد المؤمن بأنه إذا استطاع أن يفلت من رقابة ومساءلة القانون أو الشريعة، فإنه لن يستطيع أن يفلت من رقابة ومساءلة الله تعالى. ومن هنا كان أساس المسؤولية في الإسلام (أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فهو يراك)[٢٢]. وكان تأكيد الرسول عليه الصلاة والسلام بأنه: «لا يزني الزاني حين يزنى وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»[٢٣].

ومؤدى ذلك أن ثمة عاملاً مميزاً في الاقتصاد الإسلامي، هو اعتداده بالوازع الديني في توجيه النشاط الاقتصادي باستشعار المسلم رقابة الله تعالى في كل تصرف من تصرفاته، ومسؤوليته بحيث يلتزم المسلم تعاليم الإسلام تلقائياً بباعث العقيدة والإيمان، أي عن رغبة واختيار بغير حاجة إلى سلطان الدولة لإنفاذه. وهذا بعكس ما هو سائد في النظم الاقتصادية الوضعية حيث لا تهتم، بل ينكر بعضها الوازع الديني في توجيه النشاط الاقتصادي، ويبدو أثر ذلك في محاولة الكثيرين في ظل هذه النظم التهرب من التزاماتهم أو الانحراف بنشاطهم الاقتصادي كلما غفلت عين الدولة أو عجزت أجهزتها عن رقابتهم ومساءلتهم.

ثالثاً: تسامي هدف النشاط الاقتصادي

في كافة الاقتصاديات الوضعية، المصالح المادية، سواء كانت في صورة تحقيق أكبر قدر من الربح (كالنظم الفردية) أو تحقيق الكفاية والرخاء المادي (كالنظم الجماعية)، هي مقصودة لذاتها. وقد أدى ذلك إلى هذا الصراع المادي المسعور الذي تعانيه المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية، وإلى اتجاه التحكم والسيطرة الذي هو طابع المجتمعات المادية. وأنه رغم ما حققه الاقتصاد المادي السائد في العالم، رأسمالياً كان أو اشتراكياً من مكاسب ورخاء مادي، إلا أن هذه المكاسب وذلك الرخاء أصبح هو في ذاته مهدداً بالضياع بحكم هذا الصراع العنيف الدائر بين ذات هذه النظم الاقتصادية المادية، ما دامت المادة فيها مقصودة لذاتها.

أما في الاقتصاد الإسلامي، فإن المصالح المادية وإن كانت مستهدفة ومقصودة، إلا أنها ليست مقصودة لذاتها، لقوله تعالى: ((فَأَمَّا مَنْ طَغَى (٣٧) وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (٣٨) فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى)) (النازعات: ٣٧ - ٣٨ - ٣٩)، وقول الرسول عليه السلام: «تعس عبد الدينار وعبد الدرهم»[٢٤]. إنما كوسيلة لتحقيق الفلاح والسعادة الإنسانية. ذلك أنه بحسب التصور الإسلامي الدنيا هي مزرعة الآخرة، والإنسان هو خليفة الله في أرضه: ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)) (البقرة:٣٠)، وإنه مطالب دائماً بأن يرتفع إلى مستوى الخلافة بتعمير الدنيا وإحيائها وتسخير طاقاتها لخدمة الأجيال البشرية بقوله تعالى: ((هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا)) (هود: ٦١) أي كلفكم بعمارتها.

فالمال في الإسلام ليس غاية في ذاته، والمسلم إذا كان مكلفاً بطلبه وتثميره وتنميته، فهو لا يطلبه لذاته، وإنما باعتباره وسيلته الفعالة في رحلته إلى الله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ)) (الانشقاق: ٦)، وقوله تعالى: ((ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ)) (التكاثر: ٨)، وقوله صلى الله عليه وسلم: «نِعم العون على تقوى الله المال»، وقوله عليه الصلاة والسلام «نِعم المال الصالح للرجل الصالح». الجامع الصغير للإمام السيوطي.

ومؤدّى ذلك أن ثمة عاملاً مميزاً في الاقتصاد الإسلامي، هو أن المادة وإن كانت مطلوبة، إلا أنها ليست مقصودة لذاتها. كما أن الهدف من النشاط الاقتصادي هو تعمير الدنيا وإحياؤها وأن ينعم الجميع بخيراتها، وليس هو التحكم أو السيطرة الاقتصادية أو استئثار فئة أو دول معينة بخيرات الدنيا كما هو الشأن في كافة الاقتصاديات الوضعية السائدة رأسماليةً كانت أو اشتراكية.

خاتمة

الاقتصاد الإسلامي في عالم اليوم

١- أهمية الاقتصاد الإسلامي

يشمل العالم الإسلامي أكثر من مليار مسلم (منهم نحو ٢٥٠ مليون عربي) أي نحو ١٥% من سكان هذا الكوكب، أو قل إن واحداً من كل ستة أو سبعة أشخاص في العالم يدين بالإسلام.

وترتبط هذه الجموع الإسلامية بتعاليم الإسلام عقائدياً ونفسياً كما ترتبط بها سياسياً واقتصادياً، ومن ثم فإن خير سبيل لتحريك هذه الجموع والحصول على استجابتها السريعة يكون عن طريق الإسلام وباسم الإسلام. وإننا لنذكر أنه عند قيام البلشفية في روسيا سنة ١٩١٧م بمبادئها الإلحادية، لقيت مقاومة شديدة في المناطق الإسلامية في روسيا والتي تتركز فيها أغلبية مسلمة كمناطق القوقاز والتتار، وأنه لم يستطع القادة السوفييت وقتئذ أن ينفذوا إلى هذه المناطق، إلا بعد أن ادّعوا أنهم جاءوا لإعمال تعاليم الإسلام من حيث القضاء على الاحتكار والاستغلال، وإقامة المساواة والشورى، وبناء الاقتصاد على أساس جديد غير الربا[٢٥].

ولا شك أننا حين نختار منهاجاً للإصلاح، ينبغي أن نعتبر الظروف الموضوعية للأمة وتركيبها النفسي والتاريخي. وإن تحقيق أي تغيير أو إصلاح في العالم الإسلامي، رهن بإثبات أن الإسلام يؤيده أو على الأقل لا يعارضه.

ومن هنا تبرز أهمية الاقتصاد الإسلامي ودوره للعالم الإسلامي بوصفه المنهج الاقتصادي الذي يرتبط به عقائدياً وحضارياً سكان هذا العالم، ويتوافر له التجاوب والاطمئنان النفسي. وإن الإيمان في الإسلام ليس إيماناً مجرداً أو ميتافيزيقياً (غيبياً)، وإنما هو إيمان محدد مرتبط بالعمل والإنتاج ((إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ)) (البينة: ٧)، ومرتبط بالعدل وحسن التوزيع ((اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)) (المائدة: ٨). وإن أكبر إنكار أو تكذيب للإسلام هو ترك أحد أفراد المجتمع يعاني الضياع والحرمان بقوله تعالى: ((أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ (١) فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ (٢) وَلَا يَحُضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ)) (الماعون: ١ – ٣).

وثمة نقطة أخرى تحتم على المسؤولين في العالم الإسلامي، إعمال الاقتصاد الإسلامي والتزامه،وهي القضاء على هذا التمزق الذي يعانيه أفراد الأمة الإسلامية موزعين بين ضميرهم الديني وقوانينهم الوضعية.

حقاً إن أغلب دساتير الدول الإسلامية تنص على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وقد تنص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع أو المصدر الرئيسي له. ولكن ستبقى هذه النصوص مجرد شعارات جوفاء، ما لم يقم علماء الإسلام بإبراز أصول الإسلام الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبيان كيفية إعمالها بحسب ظروف كل زمان ومكان، وما لم يقم الحكام من جانبهم بوضع هذه الأصول الإسلامية موضع التطبيق، وعلى رأسها في المجال السياسي إعمال الشورى وحرية إبداء الرأي، وفي المجال الاقتصادي ضمان حد الكفاية لكل مواطن وتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع.

٢- ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وجدليتها الخاصة

إن للإسلام اتجاهاً خاصاً وسياسة اقتصادية متميزة. وهي سياسة -وإن اتفقت مع السياسات الاقتصادية الأخرى في بعض التطبيقات والفروع- إلا أنها سياسة منفردة ذلك أنها:

أ- سياسة تجمع بين الثبات والتطور: فهي سياسة ثابتة خالدة من حيث أصولها العامة وضمانها – منذ البداية – الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع، بغضِّ النظر عن درجة تطوره وأشكال الإنتاج السائدة.

ب- وهي سياسة متغيرة ومتطورة من حيث تطبيقاتها العديدة لهذه الأصول بحسب ظروف الزمان والمكان.

ج- هي سياسة تجمع بين المصلحتين الخاصة والعامة، وكلتاهما لديها أصل. فهي لا تهدر المصلحة العامة شأن النظم الفردية، ولا تهدر المصلحة الخاصة شأن النظم الجماعية، وإنما هي – منذ البداية – تعتد بالمصلحتين على درجة واحدة وتحاول دوماً التوفيق بينهما. على أنه إذا تعذرت هذه الملاءمة أو الموازنة بين المصلحتين، وهو ما لا يكون إلا في الظروف الاستثنائية أو غير العادية كحالات الحروب أو الأوبئة أو المجاعات، فإنه في مثل هذه الحالات يُضحَّى بالمصلحة الخاصة من أجل المصلحة العامة. وهنا في مثل هذه الظروف الاستثنائية، قد يتجاوز الحل الإسلامي أكثر المذاهب الجماعية تطرفاً، على أن تقدر الضرورة بقدرها.

د- هي سياسة تجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية، حيث تعتبر الفرد في مباشرته نشاطه الاقتصادي البحت، متعبدا ما دام هذا النشاط مشروعا

ومستهدفا به وجه الله. بل إنه يكافأ ويثاب على ذلك النشاط بقدر إتقانه لعمله وبقدر ما يعود به من منفعة على أكبر عدد من الناس.

فالسياسة الاقتصادية في الإسلام، كما يتبين مما تقدم، هي سياسة شاملة منضبطة تنظر إلى جميع الجوانب الإنسانية وتدخل في اعتبارها كافة الحاجات البشرية، وتوفق بينها جميعاً بأسلوب جدلي (ديالكتيكي). ولكنه أسلوب جدلي خاص، ذلك أن الإسلام يقر التناقضات الاجتماعية الموجودة في الحياة: الثبات والتطور، مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، المصالح المادية والحاجات الروحية. إلا أن نقطة الخلاف الأساسية في نظرنا بين الإسلام وكافة المذاهب والنظم الوضعية السائدة، تتمثل في أن هذه التناقضات الاجتماعية، تعتبر في نظر الإسلام كالسالب والموجب، للتعاون والتكامل لا للتصارع والاقتتال. ومن ثم فهو على خلاف كافة المذاهب والنظم الوضعية السائدة، يعمل على الإبقاء على تلك التناقضات والتوفيق بين النقيضين، لا على جحد أو نفي أحدهما لحساب الآخر. على أنه في بعض الحالات الخاصة قد يغلب أحدهما على الآخر، ولكن بصفة مؤقتة وبقدر الضرورة، وذلك لإعادة التوازن وتحقيق التعاون الذي هو مبتغاة[٢٦].

وإذا كانت السياسة الاقتصادية الإسلامية على نحو ما سبق بيانه، توفق بين كافة المصالح المتعارضة بما يحقق الصالح العام، وتقدم الحل العملي للمشكلة الاقتصادية، ومن ثم لمشكلة الحرب والسلام، فإنه من الخير أن تدلي هذه السياسة بدلوها وأن يسهم الاقتصاد الإسلامي في حل مشاكل العالم.

ومن هنا تبرز أهمية الاقتصاد الإسلامي، ودوره بالنسبة إلى العالم أجمع. وإذا كان هذا الدور لم يتحقق حتى الآن، فمرده قصور علماء المسلمين عن بيان أصول الاقتصاد الإسلامي وكيفية تطبيقها بما يتلاءم ومتغيرات الزمان والمكان.

٣- الاقتصاد الإسلامي في رأى علماء الأجانب

إنه رغم الأضواء الضئيلة والمحاولات المحدودة لإبراز بعض جوانب الاقتصاد الإسلامي، فإننا أصبحنا نسمع أخيراً أصواتاً أجنبية لها وزنها في العالم، تدعو إلى الأخذ بالمذهبية الاقتصادية الإسلامية. وكان ذلك لمجرد أن وضحت أمامها أحد جوانبها، فما بالك لو وضحت كافة الجوانب ؟؟.

(أ) فهذا هو المفكر العالمي برنارد شو وقد بهره في الإسلام مواءمته وتوفيقه بين المصالح المادية والحاجات الروحية، يردد بعد دراسة دقيقة قوله المشهور (إنني أرى في الإسلام دين أوروبا في أواخر القرن العشرين)[٢٧]. ومن قبله يصرخ المفكر الألماني المشهور جوته (إذا كان هذا هو الإسلام أفلا نكون كلنا مسلمين).
Si tel est l'Islam ne sommes nous- tous Musulmans (Goethes)
ويضيف المستشرق السويسري جورج ريفوار G. Rivoire والذي أسلم تحت اسم حيدر بامات H. Bamate، فيقول في كتابه القيم Visages de l'Islam طبعة Payot لوزان ١٩٥٨م ص ٢١:

«L'Islam devient un des éléments essentiels du jeu dont dépendra le sort future du monde»

(ب) وهذا هو أستاذ الاقتصاد الفرنسي جاك اوستري J. Austry وقد بهره في الاقتصاد الإسلامي مواءمته وتوفيقه بين المصالح الخاصة والمصالح العامة، فينتهي في مؤلفه ١٩٦١ م: الإسلام في مواجهة التقدم الاقتصادي L'Islam Face Au Développement Economique إلى أن طرق الإنماء الاقتصادي ليست محصورة بين الاقتصادين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي، بل هناك اقتصاد ثالث راجح هو الاقتصاد الإسلامي، الذي يرى هذا المستشرق أنه سيسود المستقبل لأنه على حد تعبيره أسلوب كامل للحياة Un mode Total de Vie يحقق كافة المزايا ويتجنب كافة المساوئ.

(ج) ونلمس الآن لدى الكثير من المستشرقين وأخص بالذكر الأستاذ لويس جارديه L. Gardet في كتابه Cite Musulmane ، والمستشار رايموند شارل Rayamond Charles في كتابه Le Droit musulman تأكيد ضرورة العودة إلى تعاليم الإسلام ودراسة قواه الكامنة خاصة السياسية والاقتصادية.

((ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)) (الروم: ٣٠)، صدق الله العظيم.

وفقنا الله جميعاً وسدد خطانا.

المراجع:

(١) مسند الإمام أحمد تحقيق الشيخ شاكر الجزء الخامس عشر تحت رقم ٣٦٥٥

(٢) البخاري ومسلم.

(٣) جمع الجوامع للسيوطي.

(٤) انظر كتابنا عن الفكر الاقتصادي الإسلامي لدى الإمام الشيخ/ محمد عبده والصادر كملحق لمجلة الأزهر عدد ربيع الآخر سنة ١٤٢٧هـ.

(٥) انظر كتابنا بهذا العنوان في طبعته الرابعة سنة ٢٠٠٦م لناشره الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٦) انظر الجزء السادس من كتاب المحلى للإمام ابن حزم ص ٢٢١.

(٧) انظر تفصيل ذلك في كتابنا المعنون (الإسلام وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ودول العالم)، وذلك في طبعته الثانية سنة ٢٠٠٧ لناشره المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بجمهورية مصر العربية.

(٨) الشيخان البخاري ومسلم.

(٩) مسند الإمام أحمد.

(١٠) الإمام النسائي

(١١) سنن أبي داود.

(١٢) انظر ص ١١١ وما بعدها من كتابنا الزكاة بلغة العصر في طبعته الثانية في ديسمبر سنة ٢٠٠٦هـ، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بجمهورية مصر العربية.

(١٣) الشيخان البخاري ومسلم.

(١٤) صحيح البخاري ومسند أحمد بن حنبل.
(١٥) أخرجه البخاري والترمذي.
(١٦) ابن الجوزي، تاريخ عمر بن الخطاب لناشره المطبعة التجارية الكبرى ص ١٠١ وما بعدها.
(١٧) انظر كتاب عبدالحميد جودة السحار عن أبى ذر في طبعته الثامنة.
(١٨) أخرجه السيوطي في الجامع الصغير.
(١٩) أخرجه مسلم في صحيحه.
(٢٠) أخرجه السيوطي في الجامع الصغير.
(٢١) أخرجه السيوطي في الجامع الصغير.
(٢٢) أنظر مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الشيخ شاكر، الجزء التاسع تحت رقم ٦١٦٥.
(٢٣) أخرجه البخاري ومسلم.
(٢٤) أخرجه البخاري ومسلم.
(٢٥) انظر بحثنا باللغة الفرنسية، الإسلام في الاتحاد السوفييتي، مجلة القانون والاقتصاد التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة، العدد الثاني سنة ١٩٧٠م، ص ١٤٨ وما بعدها. وانظر بحثنا باللغة الفرنسية عن دور الفكر الإسلامي في تصحيح المفاهيم الماركسية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٤٣ يناير ١٩٧١م.
(٢٦) انظر كتابنا جدلية الإسلام في طبعته الثانية سنة ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.
(٢٧) انظر مالك بن بني، في كتابه مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م. مكتبة عمار.

• • • • •

• • •

•

الدكتور علي الشطي -
الإسلام والتوازن الاقتصادي

يشكل الإسلام منظومة معرفية متكاملة وشاملة لجميع الأبعاد، وإن جميع مفردات وجزئيات هذه المنظومة لا تتناقض، بعضها مع بعض، وإنما تتكامل تكاملاً مذهلاً لتشكل معاً بناءً متراصاً ومتكاملاً، قال تعالى: ((وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)) (النساء: ٨٢).

فالإسلام كبناء معرفي، لا يعلي من شأن قيمة إسلامية على حساب قيمة أخرى، ولكنه يفاضل بينهما، بما ينسجم ومصلحة الإنسان.

فالإسلام دين التوازن في كل شيء. فهو يوازن بين حاجات الإنسان الجسدية وحاجاته المعنوية، وبين القيم المادية والقيم الروحية.

وتتضح قيمة التوازن في الإسلام من خلال المفردات الآتية:

١. التوازن بين الواقعية والمثالية

ولا يقصد بالواقعية القبول بالواقع بعلاته وسيئاته والخضوع له على ما فيه من هبوط وتخلّف وانحطاط، وإنما يقصد بالواقعية مراعاة الظروف، وأخذ الزمان والمكان طرفاً في عملية التفكير والتشريع.

ولا يقصد بالمثالية إخضاع القيم والمبادئ المثالية للواقع. وإنما يعني العمل على الحد من سيئات الواقع، وإحلال القيم والمبادئ السامية مكانها بشكل تدريجي ومتوازن. وهذا لا يعني أن القيم المثالية في الإسلام لا يمكن تطبيق بنودها ومفرداتها في الواقع المعيشي، وإنما يعني اتساق هذه القيم والبنود وانسجامها وملاءمتها للعقل والفطرة...

فالإسلام لم يحرّم شيئاً يحتاج إليه الإنسان في واقع حياته، كما لم يبح له شيئاً يضره في الواقع.

كما قدّر الظروف التي تعترض حياة الإنسان، وتضغط عليه وأعطاها حقها. ونلحظ ذلك في قوله تعالى: ((إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) (البقرة آية ١٧٣).

ووقد اعتبر الإسلام مجموعة من الأمور سبباً في التيسير والتخفيف على الإنسان منها (المرض – الخطأ – النسيان – الإكراه)، وقد قال تعالى: ((لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا

حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ)) (البقرة آية ٢٨٦).

٢. التوازن بين التحليل والتحريم

ويظهر التوازن في الإسلام في نظامه التشريعي المتوازن بين الأديان اليهودية التي أفرطت في التحريم وكثرت فيها المحرمات، وتلك المسيحية التي أفرطت في الإباحة والتحليل.

ويشير القرآن الكريم إلى إفراط اليهود بقوله تعالى: ((فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا (١٦٠) وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)) (النساء آية ١٦٠، ١٦١).

بينما الإسلام وسط متوازن بين إفراطين، إذ يقول تعالى: ((الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)) (الأعراف آية ١٥٧).

٣. التوازن بين الفرد والمجتمع

اهتم الإسلام كثيراً بموضوع التوازن بين الفرد والمجتمع، لذلك فهو يضم تعاليم شخصية واجتماعية.

وحينما ننظر إلى جسد الإنسان نجده يعتمد في حياته الطبيعية على التوازن بين حركتي الشهيق والزفير، وكذلك تركيب الإنسان المعنوي، إذ هناك توازن بين القلب والعقل أو الفكر والشعور (التوازن بين الجوانب المادية والروحية للإنسان).

وفي الدائرة التشريعية نجد التوازن بين النقل والعقل، والمسؤولية والواجب، إذ لا تكليف بلا مسؤولية فالإسلام بنظامه الداخلي، وأصوله العامة، ومفاهيمه المختلفة، يؤكد مسألة التوازن، ويعتبرها متوفرة في كل قيمة إسلامية.

وحينما نقول إن الدين الإسلامي هو دين التوازن والاعتدال، فإن هذا لا يعني الجمود وإنما يعني أن الدين الإسلامي هو منظومة مفاهيمية وقيمية متكاملة، فلا تناقض بين مفاهيم الإسلام وأنظمته، فجميعها جاءت في سياق معرفي وقيمي متكامل، فلا يمكننا فهم حقيقة الإسلام بعيداً عن هذه الرؤية التي لا تجزئ الإسلام.

التعريف بالنظام الاقتصادي الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي هو «مجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع ظروف الزمان والمكان».

ويعالج الاقتصاد الإسلامي مشاكل المجتمع الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي للحياة، ويتضح من هذا التعريف أن النظام الاقتصادي الإسلامي يتكون من قسمين:

- الأول: مجموع الأصول والمبادئ الاقتصادية الإسلامية التي وردت في القرآن والسنة، هي أصول لا تقبل التعديل لأنها صالحة لكل زمان ومكان بصرف النظر عن تغيّر الظروف.

مثال عليها الزكاة، وقوله تعالى في بيان حكم البيع والربا: ((وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)) (البقرة ٢٧٥).

- الثاني: التطبيقات الاقتصادية المتغيّرة في المجال الاقتصادي والتي تتغيّر طبقاً لتبدل ظروف الزمان والمكان. مثل إجراءات تحقيق الغاية للإنتاج، والتخطيط الاقتصادي وإجراءات تحقيق التوزيع العادل.

ويعرّف أيضاً على أنه «السلوك الإسلامي المطبق في استخدام الموارد المختلفة لإشباع الحاجات الإنسانية».

فالسلوك الإسلامي ينبثق من العقيدة الإسلامية والأخلاق الإسلامية العامة التي تحكم سلوك المسلم في الحياة كلها.

فالعقيدة الإسلامية تعطي المسلم تصوراً كاملاً ومتوازناً للحياة الدنيا والآخرة وتوفر له إرشادات وتوجيهات كلية تحدد الخطوط العامة لشؤون الحياة المختلفة، وتحدد له السلوك الأخلاقي الذي ينبغي له أن يسلكه في المجالات والحالات المختلفة.

وتحدد هذه الإرشادات والتوجيهات السلوك الاقتصادي في ما يتعلق بالكثير من القضايا الاقتصادية مثل الكسب، الإنفاق، الاستثمار والادّخار، ومن ذلك قوله تعالى: ((وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا)) (الإسراء ٢٩).

وآيات أخرى تتحدث عن التطفيف في الكيل والميزان: ((وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ (١) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)) (المطففين ١-٣).

أما السنة النبوية المطهرة فيجد فيها الإنسان المسلم كذلك أحاديث تشير إلى السلوك النبوي في المعاملات الاقتصادية، من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «الذهب بالذهب والفضة

بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل يداً بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى والآخذ والمعطي سواء».

ولعل الاقتصاد الإسلامي في صورته الأساسية المستقاة من نصوص الكتاب والسنة، يعد الصورة الأولى لتأسيس فكر اقتصادي كلي يسعى إلى تحقيق التوازن بين المصالح الشخصية وتجلياتها، النابعة من طبيعة الإنسان وحبه للتملك والسيطرة وتعظيم مكاسبه الشخصية، والمصالح الاجتماعية التي تتطلع إلى تحقيق قفزة في الإمكانيات المتاحة لتحسين المستوى العام للحياة في المجتمع الإسلامي.

الخلفية الفلسفية للنظام الاقتصادي الإسلامي

١. إن هذا الكون من ملك الله: فإن جميع الملكية، والثروة الواردة تعد ملكاً لله، وإن الله ينظم تلك الأشياء بالأسلوب الذي يرضيه. ولذلك، فإن جميع البشر يتصرفون في تلك الموارد ويكون لديهم السلطة عليها فقط بقدر ما يطبقون مشيئته وإرادته.

ويعد النظام الاقتصادي الإسلامي فريداً في هذا الصدد. فإن ذلك المفهوم يختلف عن نوعي الملكية في كل من الرأسمالية والماركسية، لأن الملاك الحقيقيين والنهائيين في الرأسمالية هم الأفراد، وفي الماركسية هم البروليتاريا. أما في الإسلام فإن المعنى المباشر للملكية هو أن حق الإنسان بالنسبة إلى الأشياء يعد محدداً وغير مطلق. ويقوم مفهوم الملكية هذا في الإسلام، على أساس المذهب الأساسي القائل إن الله هو الخالق الأوحد لكل شيء ولكل حياة وجدت في الكون.

٢. العمود الثاني للفلسفة الاقتصادية الإسلامية، هو أن الله واحد وأن كل شيء آخر يعد من خلقه، ويخضع له، وإن الله هو الخالق، وكل شيء في ما عداه، يعد من خليقته وطبقاً لذلك، فإن جميع الناس ينحدرون من أصل واحد وجميعهم سواسية. وليس ثمة طبقات للناس، وليس ثمة أشخاص أفضل من الآخرين، وإن جميع الناس متساوون وليس هناك من يسمو على الآخرين. فإن الجميع سواسية.

٣. العمود الثالث، فهو الإيمان بيوم الحساب، إن الإيمان بيوم الحساب يؤثر تأثيراً مهماً في السلوك الاقتصادي. لأنه يوسع الأفق الزمني لأي مجموعة من الأعمال أو أي اختيار للسلوك، فعندما يرغب المسلم في فعل شيء، فإنه يأخذ في اعتباره ما هو تأثير ذلك الفعل بالنسبة إلى الآخرة، وإن ذلك يعني، طبقاً للمصطلحات الاقتصادية، أن الشخص يقارن بين الفوائد والتكاليف لأي اختيار يقوم به، ويقوم باختيار القيمة الحالية التي تؤدي إلى تحقيق نتيجة في المستقبل. وتتكون تلك النتيجة، ليس فقط مما يأتي قبل الموت، ولكن مما يأتي في الآخرة أيضاً. وهكذا، فإن ذلك يتجاوز نظرية دورة الحياة، فإن الأفق الزمني يمتد ليشمل ما بعد الموت. ويعني ذلك أن أي اختيار لمسار عمل محدد في الحياة لا يؤثر فقط في المستقبل المباشر، ولكنه يؤثر أيضاً في ما يأتي بعد الموت. ويوجد الكثير من الأمثلة في السنة وأحاديث النبي التي تشرح بعض الأوجه

لذلك التأثير. فعندما قدم أبو بكر جميع ما يملك مساهمة منه في الإعداد لمعركة تبوك، سأله رسول الله ماذا ترك لعائلته؟ فقال إنه ترك لهم الله ورسوله. وبالتأكيد، فإنه كان لديه من الوعي ما جعله يؤمن أنه سوف يكون أفضل حالاً بالتخلي عن جميع ما يملكه... فطبقاً لتقديره، فإنه كان يتوقع من الله ما هو أفضل من ذلك.

المبادئ العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي

المبدأ الأول ما يتضمنه مفهوم الملكية

١. أول هذه المتضمنات ما هو نوع الملكية التي يحوزها الناس؟ إن الملكية في الإسلام تعد نوعاً من الانتفاع وليست نوعاً من التملك، وهي توجد مادام يتم الانتفاع بالشيء الممتلك طبقاً لأغراض وجوده، وإذا لم يتم الانتفاع به من أجل تحقيق تلك الأغراض، حينئذ فإنه قد لا يوجد الحق في الملكية وهكذا، فإنه لو لم يقم الشخص في الاقتصاد الإسلامي باستنباط الفوائد من المصدر الذي يقع تحت سيطرته، فإنه لا يكون لديه الحق في الملكية، ويطبق ذلك بصفة خاصة على ملكية الأرض.

٢. المتضمن الثاني لمفهوم الملكية الإسلامية هو اقتصارها على حياة المالك فقط، فإن المالك ليس لديه الحق في تنظيم التصرف في ملكيته بعد موته، إذ يجب أن يتم توزيع الإرث طبقاً لما جاء في القرآن، ولا يسمح للمالك أن يعد وصية تنتهك ذلك التوزيع الذي تحدد في القرآن، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لن يتم اعتبار أي وصية لا تتوافق مع القرآن. ويرجح ذلك إلى أن حق الملكية يتسم بالتقيّد.

٣. المتضمن الثالث هو أنه توجد أشياء ذات أنواع معينة ليس من الممكن امتلاكها بواسطة الأفراد حتى في فترة الحياة، مثل الموارد الطبيعية، لأن الحق في الملكية الخاصة ليس بحق مطلق. فالموارد الطبيعية، طبقاً للكثير من العلماء المسلمين، ليس من الممكن أن تكون بمثابة ملكية خاصة، لذا يجب أن تكرس جميعها لصالح المجتمع ككل.

المبدأ الثاني ما يتضمنه مفهوم التوازن

ويظهر ذلك بشكل واضح وصريح في الكثير من أوجه سلوك المسلمين مثل الاعتدال، والبعد عن الإسراف أو البخل الشديد. وإن المسرفين، حتى بالنسبة إلى الصدقة، قد يطلق عليهم في بعض الأحيان كلمة السفهاء، على الرغم من أن إنفاقهم قد لا يكون على أشياء محرمة، وحتى بالنسبة إلى الإنفاق على الأشياء المشروعة، فإن الإنسان يجب أن يكون معتدلاً. وتتضمن فكرة الاعتدال عدم اعتبار الاستهلاك غاية في حد ذاته، ولذلك، فإنه يجب على الإنسان أن يستهلك فقط بالقدر الذي يكون في حاجة إليه وبالقدر الملائم.

ونجد أيضاً مبدأ التوازن يقوم في ما بين أشياء مثل الحرية والتنظيمات، الملكية الفردية، والملكية الجماعية. وعلى الرغم من أنه يتم امتلاك الموارد الطبيعية بواسطة المجتمع ككل، وامتلاك الأشياء الأخرى بواسطة الأفراد، فإنه مع ذلك يوجد توازن بين مصالح المجتمع ومصالح الأفراد. وفي أي وقت يحدث إخلال في التوازن، فإنه يجب تصحيحه حتى عن طريق تقديم بعض الإجراءات التصحيحية مثل تلك التي تم اقتراحها بواسطة الخليفة الثاني عمر، عندما قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فرددتها على الفقراء». وذلك عندما شعر أن توازن النظام كان يسير باتجاه الاختلال، ومن ثم أراد استعادة ذلك التوازن.

وتعد أيضاً الإمكانية لتأميم صناعات معينة أو نشاطات إنتاجية معينة واحدة من متضمنات مبدأ التوازن، نظراً لأنها قد تكون بمثابة وسيلة لاستعادة توازن النظام.

المبدأ الثالث ما يتضمنه مفهوم العدالة

يظهر مفهوم العدالة عميقاً جداً في الإسلام وفي قلوب المسلمين إلى المدى الذي جعل ابن تيمية يقول في كتابه «الحسبة»، «إنه مثلما يُعد من الظلم أن يُمنع الناس من التصرف في ممتلكاتهم كما يشاؤون، فإنه أيضاً يُعد من الظلم أن يسمح لهم بتجاوز حدودهم وتوسيع دائرة حقوقهم حتى تطغى على حقوق الآخرين».

ويتم تطبيق العدالة في جميع مراحل النشاط الاقتصادي. ففي الإنتاج، تتطلب العدالة تحقيق الكفاءة ومكافحة التبديد. وفي التوزيع، تتطلب العدالة التقييم الملائم لعوامل الإنتاج والتحديد الملائم للإيراد. وقد تتطلب العدالة أيضاً تطبيق إجراءات معينة لإعادة توزيع الدخل من أجل تقديم نصيب عادل من الإيراد لهؤلاء الذين لم يستطيعوا الحصول عليه من خلال عمليات السوق. ويتم ذلك بواسطة الإنفاق الناقل الإجباري، أو الاختياري، المتمثل في الزكاة وغير ذلك من الواجبات المالية والصدقات. وقد أعلن النبي صلى الله عليه وسلم: «والله لا يؤمن والله لا يؤمن من يقضي ليلة شبعان وجاره جائع».

قواعد العمل في النظام الاقتصادي الإسلامي

يقصد بقواعد العمل وضع المبادئ العامة للنظام الاقتصادي الإسلامي موضع العمل والتنفيذ وتحقيق التكامل بين الوحدات الاقتصادية.

١. أولى تلك القواعد هي الزكاة:

تعد الزكاة واجباً معيناً يفرض على حق الملكية من أجل مواجهة أغراض معينة طبقاً لما ورد في القرآن. ولذلك فإنها ليست ضريبة تزود الدولة بالدخل بصفة عامة. وتوزيع إيراد ذلك الواجب المالي يجب أن يوجه لواحدة أو أكثر من الطبقات الثماني التي ذكرها القرآن في السورة ٩ (التوبة)، الآية ٦٠ التي تقول: ((إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ

وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ)).

وتؤدي الزكاة دوراً بارزاً في توزيع الدخل والثروة. ونظراً إلى أنها تفرض على حق الملكية وليس على الدخل، فإنها تكون ذات نسبة أعلى بكثير من معدلها الفعلي الذي يساوي ٢،٥ في المئة إذا ما قورنت بالدخل. وتبعاً لذلك، فإنها تعبئ جزءاً كبيراً من الدخل السنوي من أجل إعادة التوزيع، ومما يفوق ذلك في الأهمية هو أثرها بالنسبة إلى السلوك الخاص بالاستهلاك، فهي تؤثر في اختيار المستهلك بالنسبة إلى توزيع دخله في ما بين الادخار والاستهلاك.

٢. القاعدة الثانية تتمثل في تحريم الربا

ويتمثل الربا في أي فائدة مادية تشترط على القرض، وذلك بالضرورة يشمل الفائدة بجميع أنواعها وأشكالها، وهو أيضاً يشمل المكاسب المادية الأخرى التي تنتج عن إقراض النقود أو إقراض أي أشياء أخرى ثابتة. وتعد الفائدة محرمة سواء أكان سعرها مرتفعاً أم منخفضاً، وسواء أكانت على القروض الاستهلاكية أم القروض الاستثمارية، وسواء أكانت قصيرة أم طويلة الأمد. وتحريم الربا يعد في جوهره رفضاً لأي نوع من المعاملات التجارية التي تُلقي تبعة المخاطر كلّيّةً على أحد الأطراف في حين تضمن الكسب للطرف الآخر. وهو أيضاً يعبر عن حقيقة أنه من أجل أن يحصل الإنسان على نصيب من الدخل، فإنه يجب أن يشارك في عملية الإنتاج باعتبارها عاملاً من عوامل الإنتاج، أما النقود فهي ليست بعامل من عوامل الإنتاج.

وتحريم الربا، إلى جانب الزكاة وشرعية الإقراض، تشترك معاً في صياغة سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي.

٣. القاعدة الثالثة تتمثل في المشاركة

ويعد ذلك صورة من التضامن بين صاحب الموارد ورجال الأعمال. إن رجل الأعمال، الذي ليس لديه الموارد المالية اللازمة لمشروعاته من الممكن أن يدخل في تضامن يساهم فيه صاحب الموارد المالية اللازمة لمشروعاته، بأمواله أو موارده على أساس المشاركة في مكسب وخسارة المشروع، وليس على أساس الحصول على دخل محدد، مثلما هو الحال في الفائدة، وذلك فإن صاحب الموارد المالية طبقاً لذلك الأسلوب في الإقراض يعتبر شريكاً وليس مقرضاً. فهو شريك يتحمل تبعة المخاطرة في النشاط الاقتصادي ويهتم بتحقيق نجاحه.

وتعد تلك القواعد الثلاث معاً من أجل صياغة القرار الخاص بالشخص الذي يكتسب إيراده من العمل وقرار المستهلك بالنسبة إلى توزيع دخله في ما بين الادخار والاستهلاك: وأي ادخار يرغب المستهلك في القيام به لن يؤدي إلى تحقيق مكتسب (نظراً

إلى تحريم الفائدة) وبدلاً من ذلك فإنه سوف تتم إعاقته بدفع الزكاة. وتبعاً لذلك، فإن المستهلك في نهاية العام سوف يجد نفسه في حالة أسوأ. في حين أنه في نظام الفائدة سوف يكون أفضل حالاً بفضل سعر الفائدة. وفي النظام الاقتصادي الإسلامي، عندما يدخر المستهلك، فإنه يكون لديه الاختيار إما أن يتحمل الخسارة المتوقعة لو أنه قرر الاحتفاظ بأمواله في الخزانة أو في حساب مصرفي (فإنه لن يحصل على الفائدة)، أو أن يضع مدخراته في استثمار مباشر. ولذلك فإن القرار المنطقي يتمثل في توجيه مدخراته للاستثمار المباشر عن طريق الإقراض لأن ذلك قد يجلب له بعض الدخل، وإذا كانت توقعات العمل سيئة وليس هناك طلبٍ كافٍ على مدخراته بواسطة رجال الأعمال، فإن المستهلك في النظام الاقتصادي الإسلامي يفضل عدم الادخار (أو سوف يحد من مدخراته) لأنه سوف يفقد ٢،٥ في المئة على كل مئة دولار يدخرها، في نهاية العام، ويمكن تلخيص الموضوع على النحو الآتي:

في النظام الاقتصادي الإسلامي، نجد أن توزيع الدخل ما بين الادخار والاستهلاك لا يتوقف فقط على مستوى الدخل وأسلوب معيشة الأُسَر ولكنه يتوقف أيضاً على توقعات الاستثمار. فإذا انخفضت تلك التوقعات، سوف يحد المستهلكون من مدخراتهم (ويزيدون من الاستهلاك). ولكن ذلك في حد ذاته سوف يؤدي إلى تحسين الأحوال نظراً لأنه يزيد من إجمالي الطلب. ولذلك، فإن تضمين توقعات الاستثمار في قرار الادخار يؤدي إلى تكوين قوى أوتوماتيكية تعمل على تحقيق التوازن في النظام.

وبالنسبة إلى النظام الاقتصادي القائم على أساس الفائدة وعدم دفع الزكاة، فإن المدخرات العاطلة لا تنقص، إضافة إلى أن المستهلك يتخذ قراره في ما يتعلق بتقرير الاستهلاك – أو الادخار، بشكل منعزل عن أحوال الاستثمار وتوقعاته، ويعني ذلك أن النظام ينقسم إلى قسمين منفصلين بمعنى أنه ليس لديه وسيلة أوتوماتيكية نابعة منه من أجل تحويل الإشارة من سوق الاستثمار إلى الاستهلاك. وفوق ذلك، نظراً لأن الفائدة تعد كسباً للمدخر وخسارة لرجل الأعمال، فإن مصالح هذين الطرفين تكون متعارضة، في حين أنها متوافقة في النظام الإسلامي، وطبقاً لكثير من العلماء الاقتصاديين، فإن الانفصال بين قرار الادخار وقرار الاستثمار هو السبب الحقيقي لتصدع النظرية الكلاسيكية الحديثة والنظام الرأسمالي، ففي هذا النظام، يتم اتخاذ قرار الادخار بواسطة المستهلك بشكل منفصل تماماً عن قرار الادخار الذي يتخذه المستثمر أو رجل الأعمال، ونظراً لأن قرار الاستثمار يسترشد فقط بإشارة من السوق، أي بشكل وحجم الطلب في السوق، فإن هؤلاء غير القادرين ومحدودي الدخل لن يستطيعوا إبداء الإشارة لأنهم ليس لديهم دخل. في حين أن تلك الإشارة، دائماً ما تكون موجودة في المجتمع الإسلامي نظراً إلى وجود مثل ذلك الارتباط.

٤. القاعدة الرابعة تتمثل في التأمين الاجتماعي

يتحقق ذلك بطريقتين:

أولاً: إن الزكاة تضمن حداً أدنى لمستوى المعيشة لجميع المقيمين في المجتمع الإسلامي، وذلك الحد الأدنى بالطبع يتقرر بواسطة درجة التطور الاقتصادي وأسلوب معيشة الناس.

ثانياً: إذا كانت إيرادات الزكاة غير كافية، فإن الدولة الإسلامية تستطيع فرض رسوم إضافية على الأغنياء. وكذلك صور الجماعة في موارد الدولة العامة.

٥. القاعدة الخامسة تتمثل في تأمين سداد الديون والقروض

فإن الشرع الإسلامي كما وضعه النبي صلى الله عليه وسلم، يتطلب ضمان سداد الديون بواسطة الحكومة، بمعنى إذا كان المدين غير قادر على الإيفاء بدينه، فإنه يكون مستحقاً للزكاة، حتى يفي بدينه. وفوق ذلك، في حالة الوفاة، فإن الحكومة تأخذ على عاتقها مسؤولية سداد الديون في حالة كون الإرث المتروك غير كاف. إن ضمان سداد الديون يوفر الاستقرار والأمن في المجتمع الإسلامي.

٦. القاعدة السادسة تتمثل في نظام الإرث

الذي يؤدي بطريقة بطيئة إلى لا مركزية الثروة. ويجب ملاحظة أنه ليس من الممكن نقض هذا النظام بواسطة أي وصية شخصية أو قانون بشري.

٧. القاعدة السابعة تتمثل في دور الدولة في الاقتصاد

وطبقاً للنظام الاقتصادي الإسلامي، فإن الدولة تدخل في السوق باعتبارها منتجاً ومالكاً وموزعاً للموارد الطبيعية، وأيضاً باعتبارها كمنظم من خلال الحسبة. فالحسبة تعد منشأة حكومية كانت سائدة في المجتمعات المسلمة في ما مضى منذ عهد النبي. وهي تعد هيئة تعمل على تنظيم السوق، ذلك التنظيم الذي يضمن عدم انتهاك القواعد الأخلاقية في السوق، وعدم تفشي الاحتكار في السوق، وعدم انتهاك حقوق المستهلك، أو القواعد الصحية وإجراءات الأمن. وهي دائماً تكون مستقلة عن السلطة القضائية والسلطة التنفيذية في الحكومة.

خصائص الاقتصاد الإسلامي

يتسم النظام الاقتصادي بمعالمه الواضحة التي يتميز بها عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى، فقد جاء هذا النظام متفقاً مع الطبائع الإنسانية، ومقرراً لمصالح كل من الفرد والجماعة، وهو في إجراءاته وقوانينه الاقتصادية يسير جنباً إلى جنب مع القواعد التشريعية في مختلف الجوانب الاجتماعية والخلقية والروحية.

ومن هذه السمات والخصائص:

١. ضمان الحرية الاقتصادية المنضبطة للأفراد في العمل والتملك والتصرفات الاقتصادية المختلفة، وإطلاق الحوافز لهم شرط عدم الإضرار بالمجتمع.

٢. تحريم الاكتناز والربا والاحتكار والغش والتطفيف في الكيل والميزان والغبن والغرر في البيوع وغير ذلك من أنواع المعاملات المحرمة.

٣. ترغيب كافة الأفراد بالعمل والحث عليه، وإلزام الدول بتوفير سبله لكل من يرغب فيه ويقدر عليه.

٤. كفالة الحد الأدنى من مستوى المعيشة لعموم أفراد الرعية حتى لو لم تحققه لهم جهودهم الخاصة.

٥. تقليل التفاوت في الدخول، وعدم وجود صراع داخل المجتمع بين الأغنياء والفقراء من خلال فريضة الزكاة.

٦. فصل تطور أشكال الإنتاج تماماً عن تطور النظام الاجتماعي، إذ يمكن لشكل الإنتاج أن يتطور ويتبدل مع استمرار احتفاظ النظام الاجتماعي بوجوده، بعكس النظام الاشتراكي الذي يرى أن تطور أشكال الإنتاج يؤدي حتماً إلى تطوير العلاقات الاجتماعية بصفة عامة وعلاقات التوزيع بشكل خاص، وأن نظام التوزيع يتبع دائماً شكل الإنتاج ويتكيّف وفقاً لحاجته، فالقضية الأساسية في حياة الإنسان هي أن ينتج، أما كيف يوزع الناتج فهذا تقرره مصلحة الإنتاج نفسه، أما علاقات التوزيع الإسلامية فهي ثابتة وصالحة في كل زمان ومكان، وقائمة على العدالة والجمع بين مصالح الفرد والمجتمع، فالعلاقة بين الإنتاج والتوزيع في الإسلام ليست علاقة تبعية وفقاً لقانون طبيعي صارم للتاريخ لا يمكن تبديله أو تعديله، وإنما هي صلة يفرضها المذهب الإسلامي، من حيث فكرة التطبيق الموجه (تدخل ولي الأمر لتوجيه الإنتاج لمنع استغلال قاعدة التوزيع استغلالاً سيئاً، مثل منع الفرد من عملية إحياء الأرض الموات إلا في حدود تحقق مبدأ عدالة التوزيع) التي تحدد الإنتاج، بوصفه عملية تطبيق لقواعد التوزيع، بحيث يضمن عدالة التوزيع واتساقه مع الإسلام وأهدافه.

٧. منع الاحتكار، ومنع استغلال النفوذ السياسي، ووضع القواعد التي تكفل سيادة قواعد المنافسة في الأسواق وعدم الخروج عليها حتى يكون الربح موافقاً لخدمات فعلية وبعيداً عن الاستغلال.

٨. أدخل العائد الاجتماعي إلى جانب العائد المتحقق من الإنتاج وذلك كدافع للعمل والاستثمار حتى يستمر النشاط الاستثماري في المجتمع ولو لم تكن هنالك أرباح نتيجة هذا النشاط وحتى تتحقق مصالح المجتمع. حيث يقول عليه الصلاة والسلام: «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان إلا كان له به صدقة».

ويتضح من هذه السمات أن الاقتصاد الإسلامي يتميز من غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى بأنه يناسب معظم الطبائع البشرية، ويقدم الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجه جهود التنمية بمختلف أوجهها في المجتمعات المختلفة.

أصول الاقتصاد الإسلامي وسماته

١. الإيثار والعدالة

يحل الإيثار في السوق في الاقتصاد الإسلامي محل الأثرة ويحرم فيه الربا والاحتكار والغش والغرر والنجش وكل صور إفساد السوق وأكل أموال الناس بالباطل.

وتتجلى في الاقتصاد الإسلامي كذلك عوامل ومعايير العدالة في التوزيع والتي تعدّ المعيار الأول حيث يتم وضع الأدوات والوسائل العملية الكفيلة بتحقيقها. ويضع الإسلام في الحسبان مصلحة الآخرين ومصلحة المجتمع قبل المصلحة الشخصية، فعن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

٢. ربانية المصدر

يتميّز الاقتصاد الإسلامي من غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى بكون مصدره ربانياً وليس من صنع البشر، بمعنى أنه يستمد أسسه ومبادئه من القرآن الكريم والسنة المطهرة، وأما الجانب البشري فيه فيندرج في إطار التفكير في تطبيق هذه المبادئ والأسس في مختلف الأزمان.

٣. ربانية الهدف

يهدف الاقتصاد الماركسي إلى خدمة الدولة دون النظر إلى الأفراد، ويهدف الاقتصاد الرأسمالي إلى إشباع الرغبات الخاصة عند الأفراد، بينما يرتبط الاقتصاد الإسلامي بالناحية الربانية، بمعنى أن له أهدافاً إنسانية تجمع بين المادة والروح وتجمع كذلك بين مصلحتي الفرد والجماعة.

٤. الجمع بين الثبات والمرونة

يجمع الاقتصاد الإسلامي بين الثبات والمرونة، فهو مثلاً ثابت في تحريم الربا ومرن ومتطور في قضايا أخرى كنظام الشركات القائمة على العمل ورأس المال والضمان، فشكل الشركة قد يختلف من زمن لآخر، ومن هنا يتضح لنا كيف أن الاقتصاد الإسلامي يكون ثابتاً في القضايا الأساسية ومرناً في غيرها وذلك على العكس من الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

٥. ضمان حد الكفاية لكل مسلم

يقصد بحد الكفاية أو حد الغنى هو المستوى اللائق للمعيشة والذي يختلف باختلاف الزمان والمكان، وليس مجرد حد الكفاف واستيفاء الضرورات الأساسية للحياة، حيث يقول الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إذا أعطيتم فأغنوا»، ويقول الخليفة الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم ولكفاية تختلف باختلاف السعات والأحوال وقد جرى المثل العربي صيانة النفس في كفايتها». إن ضمان حد الكفاية لجميع الأفراد في المجتمع هو المقياس الحقيقي الذي تقوم عليه سياسة التوزيع في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي، ويعطي المنهج الإسلامي أهمية كبيرة للعدالة في توزيع الدخل والثروات كهدف أساسي له وقد تمثل ذلك في الزكاة وقسمة الفيء والغنيمة والميراث وتحريم الربا وفي نظام الكفارات والصدقات والنذور والعارية والقرض الحسن والهبة والمنحة والوقف والضيافة وتوزيع الأراضي وغير ذلك.

المقارنة بين الاقتصاد في النظام الإسلامي والنظم الوضعية

عند مقارنة نظام الإسلام الاقتصادي بالنظم الوضعية الأخرى، نجد على سبيل المثال أن الفلسفة التي تحرك النظام الرأسمالي هي الحرية الفردية التي تتيح لكل إنسان أن يسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية أولاً، وفي سعيه لتحقيق مصلحته الشخصية تتحقق المصلحة العامة المشتركة بينه وبين المجتمع.

يقول العالم الاقتصادي آدم سميث: «إننا لا نتوقع أن يتكرم علينا الجزار أو الخباز بطعام العشاء، لكننا نتوقعه من اعتبارهما لمصلحتهما الشخصية، ونحن لا نخاطب إنسانيتهما لكن نخاطب حبهما لنفسيهما، ولا نتحدث عن ضروراتنا، لكن عن مكاسبهما». فنجد أن النظام الرأسمالي قد ربط النشاط الاقتصادي بالمصلحة الشخصية للفرد والمنفعة المتبادلة بين هذا الفرد والمجتمع، وأن آلية السوق (جهاز الثمن) هي التي تجعل هذا الهدف سهلاً ميسوراً للجميع.

والفرق بين هاتين النظرتين النفعية والإسلامية، هو أن نظام الإسلام يعتبر النشاط الاقتصادي نفسه عبادة والعمل والاستثمار والاتجار تقرباً لله سبحانه، ويضع في الحسبان مصلحة الآخرين ومصلحة المجتمع قبل المصلحة الشخصية، فعن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه». فالاقتصاد الرأسمالي اتجه وجهة ذاتية نفعية، واتجه الاقتصاد الإسلامي وجهة إيثارية لاختلاف التصور المذهبي للحياة وما بعد الحياة.

أما الاقتصاد الاشتراكي فيختلف اختلافاً جذرياً عن الاقتصاد الإسلامي في أنه ينكر أموراً أساسية في الحياة الإنسانية كنكرانه للملكية الفردية ونكرانه للحرية الاقتصادية واعتماده على التخطيط المركزي أساساً للنشاط الاقتصادي. حيث تجعل كل هذه العوامل من الاقتصاد

الاشتراكي اقتصاداً مركزياً جامداً. وعلى الرغم من أنه قد يتفق مع النظام الإسلامي في دعم الملكية العامة لكن ليس باعتبارها ملكية مركزية لا يملك المجتمع فيها أي حق إلا بإذن الدولة، بل على العكس من ذلك، ففي الإسلام نجد أن المالك الحقيقي في الملكية العامة هو الأمة، والدولة خادمة للأمة ووكيلة عنها في المال العام، وليس لها حق التصرف إلا من خلال التفويض الإلهي المنصوص عليه في التشريعات الاقتصادية الإسلامية.

الهيكل العام للاقتصاد الإسلامي

يقوم الهيكل العام للنظام الاقتصادي في الإسلام على ثلاثة مبادئ رئيسية تميزه من غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى، وهذه المبادئ الثلاثة هي:

١- مبدأ تنوع الملكية

٢- مبدأ الحرية الاقتصادية ضمن نطاق الشرع والعقل

٣- مبدأ العدالة الاجتماعية.

١. تنوع الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي

يقر الإسلام مبدأ الملكية المزدوجة، أي الملكية ذات الأشكال المتنوعة، فهو يؤمن بالملكية الخاصة للأفراد والملكية العامة للدولة في حدود معينة ويخصص لكل منهما حقلاً خاصاً تعمل فيه، حيث تنقسم الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي إلى أربعة أقسام:

أ. الملكية الفردية (الخاصة)

ب. الملكية العامة

ج. الملكية المزدوجة أو الاقتصاد المختلط

د. ملكية الدولة.

أ. الملكية الفردية (الخاصة)

أباح الإسلام للإنسان المسلم حق التملك بحكم الاستخلاف في الأرض فهو مستخلف في الأرض لعمارتها واستغلال خيراتها لمصلحته ومصلحة المجتمع.

كما يقر الإسلام حق الفرد في تملك ما كسبه بعرقه وجهده. مصداقاً لقوله تعالى: ((لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ)) (النساء: ٣٢). وقوله عليه الصلاة والسلام: (من قتل دون ماله فهو شهيد) أخرجه الشيخان.

وتكافئ الملكية الفردية ما يبذله الإنسان في تعمير الأرض واستغلالها. وبقدر بذله وجهده يكون حظه من هذه الملكية وهو وكيل في هذه الملكية يتصرف فيها بأمر موكله وهو الله سبحانه وتعالى. وحق هذه الوكالة هو القيام بواجبات الإنفاق الخاص على نفسه وأهله وخاصته ثم القيام بواجبات الإنفاق العام كالزكاة والصدقة والنذور والكفارات وما

إلى ذلك. وينفق كذلك على أنواع البر المختلفة قال تعالى في حق الأنصار: ((يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)) (الحشر: ٩).

ب .الملكية العامة

يعتبر المالك في هذه الملكية هو الأمة بصفتها الاستخلافية ((وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ)) (الحديد: ٧). حيث تملك الأمة الرقبة والعين، وقال تعالى: ((وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ)) (النساء ٥). فجعل الضمير في المال يعود للجماعة (الأمة) وليس للسفهاء، والذي يتولى أمر هذه الملكية هو الحاكم بصفته الاعتبارية أي باعتباره حاكماً وليس بصفته الشخصية كفرد من أفراد المجتمع.

وتتمثل الملكية العامة في: المعادن والثروات النفطية، حيث إنها تخضع للملكية العامة إلا إذا عجزت الدولة عن استخراجها فإنها حينئذ تكلف القطاع الخاص بالقيام بذلك بالشروط التي يتفقان عليها.

وتعدّ الغابات جزءاً أساسياً من الملكية العامة، ويجوز للدولة أن تستقطع منها شيئاً للملكية الخاصة بشروط انتقال الملكية نفسها في الأراضي الزراعية على أن تكون ملك وظيفة فقط.

وعليه فالملكية العامة على هذا تشمل القطاعات الأساسية في الاقتصاد القومي، والقاعدة العامة: كل ما لا يستغني عنه المسلمون فهو عام، هذا بالإضافة إلى قطاع الخدمات العامة الذي يعنى بتوفير الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين (الدفاع، الأمن، الصحة والتعليم، وغيرها من الخدمات العامة الأخرى). وهذا القطاع يقع تحت الإشراف المباشر للدولة، وللملكية العامة (والتي هي ملك الأمة)، لكي تساعد على تطويره وتحسين أدائه.

أما وظائف الملكية العامة فهي:

١. إيجاد مصدر عام لتمويل النفقات العامة، والدليل على ذلك أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، جعل الأراضي المفتوحة (أراضي السواد) ملكية عامة وفرض على استغلالها الخراج الذي تمول به الخزانة العامة وتغطي به النفقات العامة.
٢. تحقيق التوازن الاجتماعي، وهو إجراء توزيعي يهدف إلى إشباع حاجات الفئات الفقيرة، ويقصد بالتوازن الاجتماعي تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة لا في مستوى الدخل، بمعنى توفر المال لدى أفراد المجتمع وتداوله بينهم، إلى المستوى الذي يسمح لكل فرد العيش في

المستوى العام، مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى تتفاوت بموجبها المعيشة، بحيث يكون تفاوت درجة وليس تناقضاً كلياً في المستوى. والمصدر الأساسي لتحقيق هذا التوازن هو الزكاة التي تقوم الدولة بتوزيعها لإغناء الفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وتتصف الملكية العامة بأنها ملك عام، لكل فرد حق فيه. وكما قال الخليفة عمر بن الخطاب: ما من أحد إلا وله في هذا المال حق، أعطِيَه أو مُنِعَه.

لكن المالك الحقيقي فيه هو الأمة مجتمعة، أي أنها تملك الرقبة والعين ويملك الفرد فيها الوظيفة والمنفعة دون الرقبة والعين. أما الدولة فهي التي تقوم بتنمية هذه الملكية وتثميرها بالوكالة عن الأمة.

ج. الملكية المزدوجة أو الاقتصاد المختلط

هي في الأصل مزيج من الملكية الخاصة والعامة تعمل جنباً إلى جنب في استثمار الأموال العامة بحيث تقسم الأرباح بينهما بنسبة مساهمة كل منهما في الاستثمار، مثال عليها الشركات، وقد أجازها الإسلام وجعل لها شروطاً تتحقق بها المصلحة الخاصة والعامة وينتفع بها المجتمع وتحفظ حقوق الشركاء في الوقت نفسه.

د. ملكية الدولة

المالك الفعلي فيها هو الدولة بشخصيتها الاعتبارية، وسلطة الدولة في هذه الملكية هي أن ترعى هذه الملكية وتنميها وتطورها لمصلحة الأمة باعتبار أن الدولة موظفة لدى الأمة وخادمة لها ووكيلة عنها في إدارة الاقتصاد القومي ورعاية الملكيات الخاصة وتشجيعها على الاستثمار والاتجار والمشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي. وتقوم الدولة بدور الإشراف الكلي على الاقتصاد نيابة عن الأمة.

والفرق بين ملكية الدولة والملكية العامة هو أن المالك في ملكية الدولة هو الحاكم بصفته الاعتبارية، أما الملكية العامة فالمالك فيها هو الأمة، والأمة تملك الرقبة والعين لكن الحاكم هو الذي ينوب عنها في تصريف هذه الملكية حسب مقتضيات المصلحة العامة.

فالمذهب الإسلامي يؤمن بالملكية الخاصة للأفراد والملكية العامة للدولة في حدود ضيقة ويخصص لكل منهما حقلاً ضيقاً تعمل فيه.

وعليه فإنه من الخطأ أن يسمى المجتمع الإسلامي مجتمعاً رأسمالياً وإن سمح بالملكية الخاصة لرؤوس الأموال ووسائل الإنتاج، وإن كانت الملكية الخاصة هي القاعدة العامة عنده، وكذلك من الخطأ أن يطلق على المجتمع الإسلامي اسم المجتمع الاشتراكي وإن أخذ بمبدأ الملكية العامة أو ملكية الدولة في بعض الثروات وذلك لأن الشكل

الاشتراكي ليس هو القاعدة العامة في رأيه، ومن الخطأ أن يعد مزيجاً مركباً من هذا وذلك، لأن تنوع الأشكال الرئيسية للملكية في المجتمع الإسلامي لا يعني أن الإسلام مزيج بين المذهبين، بينما يعبر هذا التنوع في أشكال الملكية عن تصميم مذهبي أصيل قائم على أسس وقواعد فكرية معينة، وهو موضوع ضمن إطار خاص من القيم والمفاهيم يناقض الأسس والقواعد والقيم والمفاهيم التي قامت عليها الرأسمالية والاشتراكية.

٢. الحرية الاقتصادية المنضبطة

تقوم الحرية الاقتصادية في الإسلام على أساس السماح للأفراد بممارسة حرياتهم ضمن نطاق القيم والمثل، التي تهذب الحرية وتصقلها، وتجعل منها أداة خير للإنسانية كلها. وذلك على العكس من النظام الرأسمالي الذي يمارس فيه الأفراد حريات غير محدودة، بينما يصادر الاقتصاد الاشتراكي الحريات، وعلى أساس من الحرية الإنسانية للإنسان المسلم التي يقر بها الإسلام للفرد، لحظة دخوله في الإسلام ونطقه بالشهادة. وقد ورد في القرآن الكريم ما يدل على أن الحرية الاقتصادية هي فرع من الحرية الإنسانية، قال تعالى: ((ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)) (النحل: ٧٥).

وعليه فإنه يحق للإنسان المسلم أن يختار النشاط الاقتصادي الذي يريده، وأن يعمل العمل الذي يناسبه، وأن ينتج ويستهلك من السلع والخدمات المباحة ما يشاء دون أن يضر بمصالح الآخرين، وذلك في ظل عدد من الضوابط، والتي منها:

أ. ما أباح الله وأحل من الطيبات، فلا يقوم النشاط الاقتصادي في غيرها من الخبائث والمحرمات، حيث الأصل أن كل نشاط اقتصادي مباح في الإسلام إلا ما ورد النص بتحريمه، تطبيقاً لقاعدة (الأصل في الأشياء الإباحة).

ب. وهناك ضوابط للحرية الاقتصادية كثيرة تتمثل في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام: (لا ضرر ولا ضرار) فهذا الحديث يضع شرطاً لحماية التملك والاتجار وهو عدم إلحاق الضرر بالآخرين وألا يردَّ الضرر بضرر مثله، وهذا هو الضِّرار.

ج. ومن ضوابط الحرية، كفالة حق الدولة في التدخل لمراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد، أو لتنظيمه، أو لمباشرة بعض أوجه النشاط الاقتصادي التي يعجز عنها الأفراد أو يسيئون استغلالها.

فالحرية الاقتصادية المنضبطة في الإسلام هي أساس النظام الإسلامي، وهي التي تميز نظام الإسلام الاقتصادي عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

٣. التكافل الاجتماعي

تساعد الملكية العامة على تحقيق هدف الاقتصاد الإسلامي الكبير المتمثل في تحقيق التكافل الاجتماعي، عن طريق التوازن الاجتماعي الذي تقوم به الدولة بالنيابة عن الأمة.

وذلك من خلال مبدأ التكافل العام، بحيث يفرض فيه على المسلمين كفالة بعضهم لبعض، وأن تكون هذه الكفالة فريضة على المسلم في حدود ظروفه وإمكاناته، ويجب عليه تأديتها كما يؤدي سائر فرائضه.

وتكون هذه الكفالة في حدود الحاجات الشديدة للمسلمين، والتي تضمن إشباع الحاجات الضرورية والملحة لهم. (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه).

وكذلك من خلال حق الجماعة في موارد الدولة العامة، وهذا المبدأ يضمن للفرد مستوى الكفاية من المعيشة الذي يحياه أفراد المجتمع المسلم، بمعنى إشباع الحاجات الأساسية وغير الأساسية.

وأداته في تحقيق ذلك هي إيجاد بعض القطاعات العامة في الاقتصاد الإسلامي، لتكون هذه القطاعات بالإضافة إلى الزكاة والصدقات (التي يعول عليها النظام الاقتصادي الإسلامي في نقل الفقراء من حالة الفقر إلى حالة الغنى، ومن حد الكفاف إلى حد الكفاية، وهو المستوى اللائق من المعيشة بحيث إذا حال الفقر أو المرض أو الشيخوخة دون تحقيق هذا المستوى تكفلت الدولة بتحقيقه)، ضماناً لحق الفقراء والضعفاء، ومنعاً لاحتكار الأقوياء والأغنياء بتسخير ثروات القطاع العام لمصالحهم الضيقة، وليظفر جميع أفراد المجتمع بحقهم في الانتفاع في خيرات الطبيعة.

دور فريضة الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع المسلم

١. الزكاة هي قدر معلوم يأخذه الحاكم بصفته الاعتبارية من فضول أموال الأغنياء ويرده إلى الفقراء. وقد ورد ذلك في قول الله تعالى: ((خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)) (التوبة ١٠٣).

٢. سميت بالزكاة لأنها تزكي النفس والمجتمع، فهي تزكي النفس أي تطهرها من الشح والبخل، وتزكي المجتمع وتطهره من الحقد والحسد ومن الاضطرابات والفتنة لأن المجتمع حينما يتكافل ويتعاون كله على حاجة الفقراء والمحتاجين فإنه يقضي على بذور الفتنة التي تتمثل في حقد الفقراء على الأغنياء.

٣. إن إخراج الزكاة هو الذي يخرج الفقير من حد الكفاف (حيث لا يملك القدرة الشرائية، ويكون الحد الاستهلاكي عنده صفراً، وتكون الحاجة عنده إلى ضروريات العيش كبيرة جداً) إلى حد الكفاية، حيث تتوفر لديه القدرة الشرائية ويستطيع أن يساهم في

الدورة الاقتصادية، فيصبح مستهلكاً يحسب له حساب في الطلب الفعّال، وهو الطلب الذي تسنده قوة شرائية.

٤. ليس القصد من الزكاة هو سد حاجات الفقراء وإشباعها لبعض الوقت فقط، ولكن القصد منها هو إخراجهم من الفقر على الدوام، وذلك بتمليكهم الوسائل التي تحميهم من التردي في الفقر مرة أخرى وتنقلهم من الكفاف إلى الكفاية.

٥. إن هدف الزكاة هو إغناء الفقراء بالكلية وإخراجهم من الكفاف والحاجة إلى الكفاية الدائمة، وذلك بتمليك التاجر متجراً وما يلزمه ويتبعه، وتمليك المزارع قطعة أرض وما يلزمها وما يتبعها. وهي بهذا تعمل على تقليل عدد الأجراء، والزيادة في عدد الملاك، ويحصل بهذا التوازن الاقتصادي والاجتماعي العادل. ومقتضى هذا أن يشترك الناس في الخيرات والمنافع التي أودعها الخالق في هذه الأرض ولا يقتصر تداولها على الأغنياء وحدهم.

٦. إن النظام الاقتصادي الإسلامي لا ينكر التفاوت بين الناس في المعايش والأرزاق، لأنه يعود إلى تفاوت فطري في المواهب والقدرات، والاعتراف بهذا التفاوت ليس معناه أن يجعل الإسلام الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقراً، فتتسع المسافة بين الفريقين، ويصبح الأغنياء طبقة كتب عليها أن تعيش في أبراج من العاج، تتوارث النعيم والغنى، ويمسي الفقراء طبقة كتب عليها أن تموت في أكواخ البؤس والحرمان. بل أراد الإسلام من الزكاة أن تكون وسيلة للتقريب بين الأغنياء والفقراء في الأرزاق، رغم أنه لا فرق بينهما في الإنسانية وفي المكانة الاجتماعية.

٧. وبالإضافة إلى دورها في التكافل الإجتماعي، فإن للزكاة وظائف اقتصادية واجتماعية أخرى، منها: تأمين الإنتاج وزيادته. فقد جعل الإسلام الغارمين أحد مصارف الزكاة قال تعالى: ((وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ)) (التوبة: ٦٠). ومن جملة الغارمين من اقترض مالاً للإنتاج والاستثمار ومن اشترى سلعاً بأجل ولم يستطع الوفاء بالدين. وضمان سداد ثمن السلع المبيعة وضمان رؤوس أموال الإنتاج يضمن استمرار الإنتاج وزيادته بازدياد المساهمين في الإنتاج من غير أصحاب الأموال.

٨. تضمن الزكاة لأصحاب الأموال الذين أقرضوا أموالهم للآخرين بقصد استثمارها (ولم يتمكن المدينون نتيجة للخسائر التي لحقت بهم) من الوفاء بهذه القروض، عندئذ يصبح المدينون من المستحقين للزكاة من سهم الغارمين. وبهذا تشجع الزكاة أصحاب الأموال على التوسع في الإقراض وتمويل العمليات الإنتاجية لأنهم يعلمون أن حقوقهم سترد إليهم من مصدر ثابت معلوم هو الزكاة.

٩. وتساعد الزكاة كذلك على محاربة البطالة. فهي لا تعطى إلا للفقراء والمحتاجين ولا تعطى للقوي لقوله عليه الصلاة والسلام: (لاتحل الصدقة (أي الزكاة) لغني ولا لذي مِرَّة سوي)، وهذا يعني أن الزكاة لا تحل للقوي الذي يستطيع أن يكسب من عمل يده.

وتشجع الزكاة أصحاب الأموال على استثمار أموالهم وزيادة ما عندهم حتى لا تأكل الزكاة جميع ما عندهم من فضول الأموال. وقد ورد عن عمر رضي الله عنه قوله: ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الصدقة. رواه الدار قطني والبيهقي.

١٠. تساعد الزكاة من جهة على حركة رؤوس الأموال، ومن جهة أخرى تساعد في النشاط الاقتصادي بزيادة عمل المنظمين أو مديري الأعمال وزيادة قطاعات الإنتاج من العمال والموظفين، وبصفة عامة تساعد على زيادة الأيدي العاملة بزيادة الإنتاج والمنتجين، وبهذا تساعد في محاربة البطالة. وإذا علمنا أن محاربة البطالة هدف من أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي فينبغي (بناءً على ذلك) أن تسعى الدولة الإسلامية لتحقيق العمالة بحيث تشمل تشغيل جميع الراغبين في العمل.

الاسلام والمشكلة الاقتصادية

تعرف المشكلة الاقتصادية على أنها «مقابلة غير متكافئة بين الحاجات التي توصف بأنها متنامية ومتزايدة والموارد التي توصف بأنها نادرة نسبياً وذات استخدامات بديلة». وقد حاولت بعض النظريات دراسة المشكلة الاقتصادية وإيجاد الحلول لها، لكن هذه الحلول كانت بعيدة عن المنطق والواقع، ومنها نظرية مالتوس والتي تقول إن السكان يميلون إلى الزيادة بشكل متوالية هندسية (...٢:٤:٨:١٦:٣٢) بينما الغذاء يميل إلى الزيادة بمتوالية حسابية (٢:٤:٦:٨:١٠...)، وأن هناك فجوة بين الموارد والسكان تتزايد مع الزمن، وكانت نبوءة مالتوس تقول إنه على المجتمعات البشرية أن تتبنى حلولاً عملية للحد من الزيادة السكانية من خلال (الحد من المواليد، تأخير الزواج، أو الدعوة إلى العفة)، لأن الطبيعة بخيلة ولا يمكن زيادة الموارد الإنتاجية. ثم جاءت نظرية دراسة حدود النمو لتبعث نظرية مالتوس من جديد مستخدمة ما يسمى (سياسة قارب النجاة)، بحيث تتم التضحية بالفقراء والزيادة العددية ليسلم بقية الركاب من الغرق.

وجهة نظر الإسلام

لقد قدر الله سبحانه وتعالى الأقوات للبشر كما قدر لهم الحاجات ((وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا)) (النحل: ١٨) وأيضاً ((وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ)) (الذاريات: ٢٢)، وجعل الأرض مسخرة لخدمة الإنسان ((فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ)) (الأعراف: ٢٤).

وعليه فإنه لا يمكن أن نتخيل وجود خلل في التوازن بين تقدير الحاجات والموارد لأن هذا يعتبر اتهام الحادي لقدرة الله سبحانه وتعالى وحكمته في الخلق.

وعلى الرغم من رفض الإسلام لنظرية مالتوس، إلا أن المشكلة الاقتصادية كانت موجودة حتى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، ومنها قوله تعالى: ((ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ)) (الروم: ٤١)، ولكن أسباب ومعالجات المشكلة من

وجهة نظر الإسلام تختلف كثيراً عن غيرها، فقد يكون قبض الخير والأرزاق عن الناس عقوبة من الله لهم لكثرة ذنوبهم (مثل انحباس الأمطار في بعض المواسم).

١) الكسل والتقاعس عن العمل، وعدم استغلال الموارد المتاحة استغلالاً جيداً.

٢) الاستهلاك الزائد على الحاجة، والإسراف وتجاوز الحدود في الاستهلاك وعدم الالتزام بوظيفة الاستهلاك، والذي هو وسيلة وليس هدفاً (نستهلك لنعيش لا نعيش لنستهلك).

٣) استحواذ بعض الناس على حقوق الآخرين (سوء توزيع الموارد)، حيث يقول الإمام علي كرم الله وجهه: «ما جاع فقير إلا بظلم غني»، وكذلك ما ورد «ما مَنَع قوم الزكاة إلا مُنِع عنهم القطر».

٤) مسؤولية الدولة في إعادة توزيع الموارد من خلال فريضة الزكاة ومنع الربا (الذي يساعد على تكديس الثروة بأيدي الأغنياء والممولين).

٥) الجغرافيا السياسية في الإسلام. حيث الدولة هي دار الإسلام ولها أقاليم عدة يتوفر فيها موارد مختلفة تفي بالتزامات رعيتها. وعليه، يجب تحرير حركة السلع والموارد ورؤوس الأموال بين أجزاء وأقاليم دار الإسلام، (تكامل الموارد الاقتصادية).

وقد عالج الإسلام هذه القضية من خلال الدعوة إلى تعبئة الموارد البشرية (الحث على العمل والإعلاء من قيمته)، وتعبئة الموارد الطبيعية (إحياء الأرض الموات واستغلالها، أحكام الاستزراع ومنع احتجاز الأرض، التعدين)، وتعبئة الموارد المالية (النهي عن الاكتناز، تحريم الربا).

وبذلك يكون حل المشكلة الاقتصادية من خلال حسن التدبير، والتناسب بين الموارد والحاجات.

الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية

يتشكل النظام الاقتصادي من مجموعة من المؤسسات التي تعنى بحل المشكلات الاقتصادية والتي تستند إلى أساس فلسفي أو نظري (المذهب الاقتصادي)، كما أن أي نظام اقتصادي عليه أن يبحث عن إجابة محددة للأسئلة التالية والتي تشكل في مجموعها الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية، وتمثل في الوقت نفسه الوظائف الأساسية لأي نظام اقتصادي.

١) ماذا ننتج من السلع والخدمات (تسمية الناتج كماً ونوعاً)؟: ويقصد به ترتيب الإنتاج كماً ونوعاً بحسب الأهمية وذلك لأن الموارد محدودة نسبياً والحاجات التي تقابلها متزايدة ومتعددة، كما أن أي مورد إنتاجي له استخدامات عدة بديلة (البدائل الإنتاجية). وللإجابة على السؤال السابق (ماذا ننتج؟) نستعرض الأنظمة الاقتصادية الثلاثة وعلى النحو الآتي:

- النظام الرأسمالي: ما يحكم عملية الإنتاج في هذا النظام هو آلية السوق (العرض والطلب)، فعند سعر الطلب (السعر الذي يرغب المستهلك الشراء به) يستجيب المنتجون للإغراءات التي يقدمها الباعة (الذين يعرضون البضاعة) بناء على الإشارات التي تلقوها من طلب المستهلكين، وهنا لا توجد أوامر إدارية محددة تتحكم بالعرض والطلب بل أن هنالك اليد الخفية (The Invisible Hand) التي توفق بين القرارات الاقتصادية (جهاز الثمن). فالربح هو الذي يحرك الإنتاج، وارتفاع السعر هو الذي يغري المشاريع الرأسمالية بالربح، وزيادة الطلب هي التي تؤدي إلى ارتفاع السعر، فيكون الإنتاج في النهاية موجهاً من قبل المستهلكين القادرين على الشراء، ومكيفاً طبقاً لرغباتهم وحاجاتهم، والتي يعبر عنها من خلال زيادة الطلب وارتفاع السعر. وعليه فإن الطلبات ذات القوة الشرائية الضخمة هي التي تحتكر الإنتاج وتوجهه، وتملي إرادتها عليه.
- النظام الاشتراكي: تقوم هيئات التخطيط الحكومي بعمليات جرد لما هو موجود من الموارد المتاحة ومن ثم محاولة التوفيق بينها وبين الحاجات التي تم حصرها مقدماً ويعبر عن نظم الموازين هذه بالموازين السلعية، ويتم الجرد على النحو الآتي:
  ١- حصر الحاجات وترتيبها ترتيباً هرمياً حسب أولوياتها.
  ٢- جرد الموارد المتاحة واستخداماتها البديلة.
  ٣- تخصيص الموارد حسب أهميتها.
- النظام الإسلامي: لا بد من تخصيص الموارد وتسميتها كماً ونوعاً، ولكن لا بد أيضاً من إعادة التكييف لهذا الأمر، فالإسلام لا يجيز تخصيص الموارد على أساس جهاز الثمن، لأن هذا الأساس لا يقيم وزناً للحاجات الأساسية للمجتمع وذلك إذا ما تبنى فقط أسعار الطلب، فسوف يؤدي إلى تهميش الحاجات الضرورية لعامة الناس، ومن ثم، تكريس الموارد لإنتاج السلع المطلوبة من قبل الأغنياء الذين يملكون المال والقدرة على الشراء. وهذا يؤدي بدوره إلى احتكار الموارد من قبل الأغنياء وعدم قدرة الفقراء على شراء الموارد المطلوبة. وهنا يتدخل النظام الإسلامي من خلال إعادة عملية التوزيع باستخدام نظام الزكاة لتمكين الفقراء من الحصول على الموارد الضرورية التي يحتاجون إليها. وهناك قاعدة تنص على (أنه لا يراعى تحسيني إذا كان في مراعاته أضرار بحاجة ولا تراعى حاجة إذا كان في مراعاتها أضرار بضرورة).

٢) السؤال الثاني: كيف ننتج السلع والخدمات أو كيفية اختيار الفن الإنتاجي؟

ويقصد به اختيار الأسلوب الذي يتم به إنتاج السلع والخدمات، وكذلك تحديد الكيفية التي سيتم عن طريقها مزج عناصر الإنتاج المتوفرة في المجتمع واستغلالها لإنتاج السلع والخدمات التي تحقق الإشباع بأقصى قدر ممكن.

ونتيجة لاختلاف المجتمعات الإنسانية في ملكيتها للموارد فمن الرشد أن تتبنى هذه المجتمعات فنوناً إنتاجية تتوافق مع الموارد المتاحة لديها. وقد تتفق الأنظمة الاقتصادية في ما بينها من ناحية الإمكانية الفنية (سعي المنتجين إلى تبني الفن الإنتاجي الذي يحرز الناتج بأقل كلفة).

٣) السؤال الثالث: لمن ننتج هذه السلع والخدمات؟ تحديد الأسس الحقوقية المعتمدة في التوزيع (على من سيتم توزيع السلع والخدمات التي تم إنتاجها ؟) والإجابة عن هذا السؤال تختلف من نظام اقتصادي إلى آخر وعلى النحو الآتي:

- النظام الرأسمالي: يتم اعتماد الملكية في اقتصاد السوق كأساس حقوقي في التوزيع. حيث تنص النظرية الحدية على (أن الفرد يحصل على دخل بمقدار ما يملك من موارد وطبقاً لأسعار هذه الموارد).
- النظام الاشتراكي: يعتبر العمل هو الأساس الحقوقي في التوزيع (كل شخص حسب عمله) وهو ما يسمى بالمذهب الجماعي.
- النظام الاقتصادي الإسلامي: يتميز الإسلام بالخصوصية في توزيع الموارد من حيث أهمية الحاجات وضرورتها، كما أن هنالك ضوابط للتوزيع، أما الأسس الحقوقية للتوزيع في الإسلام فإنها مرتبة ترتيباً وظيفياً وذلك لتحقيق التكافل الاجتماعي والبناء الاقتصادي بهدف استخلاص قدرة المجتمع ونشاطه لتحقيق شرط عمارة الإنسان للأرض التي استخلفه الله فيها، وذلك على النحو الآتي:

١) العمل: إعطاء العامل أجره حسب عمله وجهده (أعط الأجير أجره قبل أن يجف عرقه).

٢) الملكية: أن ثمار العمل التي يحصل عليها الفرد تمكنه من التملك واستغلال الموارد المتاحة، وهنا يتم الحصول على العائد عن طريق إدارة الملكية.

٣) الحاجة: يعتبر التوزيع عن طريق العمل والملكية توزيعاً وظيفياً، بينما يعدّ التوزيع عن طريق الحاجة توزيعاً غير وظيفي، وهذا التوزيع يخصص لمن ليس لهم عمل أو ملكية، وذلك عن طريق فريضة الزكاة والتي لا تحل لغني أو قوي تحفيزاً لهم على العمل ولتفجير وتسخير طاقات المجتمع الكامنة.

التنمية الإقتصادية المتوازنة في الإسلام

لا تستهدف التنمية الاقتصادية في الإسلام زيادة الإنتاج فحسب، وإنما تستهدف أساساً العدل أو العدالة في التوزيع، بحيث يعمّ الخير جميع البشر أياً كان موقعهم في المجتمع.

فالإسلام يتطلب زيادة الإنتاج ويستلزم في الوقت نفسه عدالة التوزيع بحيث لا يغني أحدهما عن الآخر. فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال لا يقبل به الإسلام كما أن عدالة التوزيع دونما إنتاج كاف هو توزيع للفقر والبؤس وهذا مما يرفضه الإسلام.

النشاط الإقتصادي في الإسلام

يقوم الاقتصاد الإسلامي على أساس معتدل فلا يتعصب للفرد على حساب الجماعة ولا يتحمس للجماعة على حساب الفرد فهو يحاول أن يوفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. كما يوفق الاقتصاد الإسلامي بين الشطرين الذين يتكون منهما الإنسان وهما المادة والروح – والتعاليم الإسلامية تعطي المادة حقها من الرعاية والاهتمام وتدعو إلى العمل والإنتاج وتحقيق الربح، كما تعطي الروح ما تستحقه من الرعاية والعناية. فيدعو إلى مكارم الأخلاق وبذلك نجد أنها (التعاليم الإسلامية) توفق بين مطالب الحياة ومطالب الآخرة.

ويمكن ملاحظة مدى تحقق التوازن في الاقتصاد الإسلامي من خلال استعراض مراحل النشاط الاقتصادي التالية ونظرة الإسلام إلى كلٍّ منها:

مرحلة الإنتاج

يقصد بالإنتاج «تناول موارد الطبيعة بالتحويل والتحوير والتبديل، بحيث تسد هذه الموارد حاجات المجتمع وتشبع رغباته، فهو وسيلة المجتمع للحصول على حاجاته من السلع والخدمات».

ويسعى الإسلام إلى تنمية موارد الأمة، من خلال إيجاد الحوافز التي تنمي الإنتاج وتدفعه إلى أرقى معدلاته وأرفع مستوياته. ويهدف الإسلام من وراء دفع عجلة التنمية وتعزيز الإنتاج وزيادة الاستثمار إلى إيجاد الحياة الطيبة، التي ينتفي منها شبح الجوع والخوف، وتسودها روح التكافل والإخاء وتبادل المصالح والمنافع، وتختفي منها أساليب الاحتكار والاكتناز.

والإسلام في تنظيمه للإنتاج وتشجيعه للاستثمار يتبع خطوطاً عريضة وقواعد واسعة، تتسع لما سيأتي به الزمان وتستحدثه جهود الإنسان، لكنه وفي الوقت نفسه يضبط هذه القواعد والخطوط بحدود، تؤكد حق الإنسان في التملك والتعمير والعمل، شريطة أن يقع ذلك في ظل الضوابط الآتية:

ضوابط الإنتاج في الإسلام

١) أن يقع الشئ المنتج في دائرة الحلال، فلا يصح ولا يجوز أن يتجاوزها إلى الحرام لكي لا يفسد الفرد والمجتمع.

٢) أن يكون الإطار التنظيمي لعملية الإنتاج منسجماً مع دائرة الحلال.

٣) أن تكون وسائل توظيف عناصر الإنتاج (التمويل) منسجمة كذلك مع دائرة الحلال.

وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة مراعاة الجانب الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الجانب الإيرادي، فلا يجوز للمنتج أن ينتج سلعاً تلحق الضرر بالمجتمع، لمجرد أنها تحقق له أرباحاً.

مرحلة التبادل التجاري

يقول ابن خلدون في مقدمته: «معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع، ومحاولة بيعها بأغلى من ثمن الشراء، إما بانتظار حوالة الأسواق، أو نقلها إلى بلد هي فيه أنفق وأغلى، أو بيعها بالغلاء على الآجال». ويتبين من كلام ابن خلدون أن التجارة تخلق المنافع، أو تزيدها، لأنها تحول السلع من زمان إلى آخر، أو من مكان إلى آخر. يعتبر الإسلام التجارة طريقاً حلالاً للكسب. ولقد ورد في القرآن الكريم نص يبيح التجارة قال تعالى: ((أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)) (النساء: ٢٩).

وكانت التجارة من عمل النبي عليه الصلاة والسلام، وكان دورها نقل البضائع من اليمن إلى الشام ومن الشام إلى اليمن.

ومن أهم عناصر التجارة في نظر الإسلام (التراضي)، والتراضي يقتضي ثلاثة شروط:

- أن يكون المشتري مختاراً في الشراء
- أن يكون البائع مختاراً في البيع
- أن يكون كلاهما (البائع والمشتري) مختاراً في تقدير الثمن الذي يشتري به أو يبيع به.

فإذا كان البائع أو المشتري مضطراً إلى البيع والشراء بأي ثمن فإن التجارة تفتقد أهم عناصرها وهو التراضي، وعندما لا يعتمد البيع أو الشراء على الرضا، بل يعتمد على الاضطرار يحدث الاحتكار.

ويظهر اهتمام الإسلام بالتبادل التجاري من خلال وضعه للمراقبين في نظام الحسبة وهو نظام مراقبة الأسواق حيث قنّن قواعد التبادل، وجعل منه منفعة متبادلة بين البائع والمشتري يحقق لكل منهما أقصى منفعة.

وجعل الإسلام للتبادل قواعد يراعيها البائع والمشتري، ومن هذه القواعد:

١) منع الإسلام تداول السلع الضارة أو التي لا منفعة فيها. وقد ورد في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام: «إن الله حرم الخمر وثمنها، وحرم الميتة وثمنها، وحرم الخنزير وثمنه».

٢) منع الإسلام الغش: ورد في صحيح مسلم، قوله عليه الصلاة والسلام: «من حمل علينا السلاح فليس منا ومن غشنا فليس منا».

٣) النهي عن الحلف: وهو تنفيق السلعة عن طريق إيهام الآخرين بأنها تستحق ما يطلب بها من ثمن عن طريق الحلف الكاذب، «الحلف منفقة للسلعة ممحقة للبركة». والنهي عن التدليس (إخفاء العيب الموجود في السلعة المبيعة).

٤) ألغى الإسلام التدخل غير المشروع بين البائع والمشتري: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يسم المسلم على سوم أخيه» صحيح مسلم. وقال «لا يتلقى الركبان لبيع، ولا يبع بعضكم على بيع بعض، ولا تناجشوا، ولا يبع حاضر لباد، ولا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها فإن رضيها أمسكها وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر». رواه مسلم. ومعنى لا يتلقى الركبان لبيع هو استقبال البضاعة خارج السوق لأن هذا فيه تضييع لمصلحة البائع والمشتري الذي ينتظر البضاعة في مكان البيع، أما النجش فهو المزايدة في السعر من دون نية الشراء لرفع سعر السلعة. أما النهي عن بيع البادي أو القادم من البادية للحاضر أي الحضري لجهل الأول بالسوق، وتصرية الإبل والغنم أي يمسك عن الحلب فلا يحلبها حتى يكبر ضرعها، فمن اشتراها وهي مصرّاة جاز له أن يحلبها، وهو بالخيار بعد ذلك فإن رضي بها أمسكها وإن لم يرض ردها إلى صاحبها ومعها صاعٌ من تمر عوضاً عما أتلفه من لبنها. وهذا فيه إغلاق لباب الظلم وإظهار لعدل الإسلام.

٥) أوصى الإسلام بتيسير سبل التبادل، وذلك بضبط المقاييس والمكاييل قال تعالى: ((وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ (١) الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (٢) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)) (المطففين: ١-٣).

٦) ضمان حقوق أطراف التعامل: قال تعالى: ((يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)) (المائدة: ١) وفي الحديث: (المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً حرّم حلالاً أو أحل حراماً). رواه الدار قطني والحاكم.

٧) والقاعدة الكبرى هي أن الدولة تقوم بمراقبة التبادل وتقيم نظام الحسبة وتعين المحتسب بحيث لا يختل التبادل في الأسواق ولا يظلم أحد أحداً. فتحفظ بذلك توازن السوق وتحفظ أخلاق الإسلام.

مرحلة الاستهلاك

أباح الله سبحانه وتعالى الإنفاق وحث عليه ورغب فيه، لأن الإنفاق يؤدي إلى زيادة الطلب مما يؤدي إلى الرواج الاقتصادي، بعكس الإمساك الذي يؤدي إلى الركود والكساد والبطالة، قال تعالى: ((مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ

سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ)) (البقرة: ٢٦١).

وفي مواجهة فرضيات سلوك المستهلك في اقتصاد السوق والتي تنص على أن المستهلك رشيد وعقلاني (بمعنى أن مسعاه يتفق مع هدفه)، وأن الحوافز الاقتصادية هي المحرك للنشاط الإنساني، وفرضية سيادة المتسهلك (وصول المستهلك إلى أقصى اشباع ممكن). فإن وجهة نظر الإسلام في نظرية توازن المستهلك (يكون المستهلك في أفضل وضع عندما يحقق أقصى إشباع ممكن في ظل الإمكانات المادية المتاحة، ولا يرغب كذلك بالتغيير). تكون على النحو الآتي:

ضوابط الانفاق والاستهلاك في الإسلام

١) لا ينبغي للإنسان المسلم أن يدخل السلع الخبيثة في دالة استهلاكه.

٢) وظيفة الاستهلاك: بحيث يكون الاستهلاك لتحقيق وظيفة وليس غاية بحد ذاتها (فالمسلم يستهلك ليعيش لا يعيش ليستهلك).

٣) وسطية الاستهلاك: تحديد درجة الاستهلاك ليتفق مع دوره الوظيفي، بحيث يتم تكييف الإنفاق من أجل تحقيق وظيفة الاستهلاك: ((وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا)) (الأعراف: ٣١).

٤) مراعاة وحدة دالة الرفاهية الاجتماعية، عدم تغليب الرفاهيات على ضروريات الآخرين.

٥) تحقيق المنفعة الأخروية من خلال التصدق بالمال (البعد الأخروي فلدى الإنسان المسلم حسابات منفعة تتعدى حدود المنافع الدنيوية: ((وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)) (الحشر: ٩).

مرحلة التوزيع العادل

يقوم التوزيع العادل على أساس احترام الجهد البشري، فيشحذ الهمم ويؤدي إلى إنتاج أفضل كماً ونوعاً، مما يؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من الرفاهية.

أما التوزيع غير العادل فيؤدي إلى تراكم الفروق بين الطلب الكلي (الاستهلاكي والاستثماري)، والعرض الكلي للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى حدوث تقلبات في النشاط الاقتصادي والأمراض الاجتماعية التي تنجم عن ذلك. وهذا النمط من التوزيع يثبط همم المنتجين ويجعلهم لا يقبلون على أعمالهم بالقدر الضروري الذي يزيد من الناتج القومي ويؤدي إلى استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل.

ويقوم التوزيع العادل في الإسلام على أساس التوفيق بين المصالح الفردية والمصالح العامة الاجتماعية، ويقوم كذلك على الدعامة الأخلاقية للنظام الإسلامي وهي الدعوة إلى التعاون والتكافل.

فلقد أباح الإسلام الملكية الفردية، ولكنه حدد كيفية التملك. وأذن للفرد بأن يتصرف بما يملك، ولكنه حدد كيفية التصرف. ولاحظ كذلك تفاوت القوى العقلية والجسمية لدى الأفراد، فاحتاط لهذا التفاوت وذلك في إعانته للعاجز، وكفايته للمحتاج، وفرضه في أموال الأغنياء حقاً للفقراء والمساكين.

وقد جعل ما لا تستغني عنه الجماعة ملكاً عاماً لجميع المسلمين، لا يجوز لأحد أن يمتلكه، أو يحميه لنفسه، أو لغيره. كما جعل الدولة مسؤولة عن توفير الثروة أموالاً وخدمات للرعية، وأباح لها أن تتملك ملكية خاصة بها. وبهذا كله ضمن العيش لكل فرد من أفراد الرعية، وضمن للجماعة أن تبقى مجتمعة متماسكة، وضمن مصالح هؤلاء الأفراد، ورعاية شؤون هذه الجماعة، وحفظ كيان الدولة في قدرة كافية للاضطلاع بمسؤولياتها الاقتصادية. غير أن ذلك كله يحصل إذا بقي المجتمع على وضع يتحقق فيه توفير الثروة لجميع أفراد الرعية، فرداً فرداً، وكان أفراد الرعية في جملتهم قائمين بتنفيذ جميع أحكام الشرع.

أما إذا قام المجتمع على تفاوت فاحش بين أفراده، في توفير الحاجات، كما هي الحال الآن في العالم الإسلامي، كان لا بد من إيجاد توازن بين أفراده، في عملية توزيع جديدة، توجد التقارب في توفير الحاجات.

وكذلك أيضاً إذا حصل انحراف في أذهان الناس في تطبيق الأحكام الشرعية، لفهم سقيم، أو لفساد طارئ، أو حصل تقصير من الدولة في تطبيق النظام، فإنهم حينئذ ينحرفون عن النظام، وينحرف المجتمع عن وضعه المرسوم، فيؤدي ذلك إلى الأثرة، والأنانية، وسوء التصرف، في الملكية الفردية، فيحصل حينئذ سوء توزيع الثروة بين الناس، فيصبح لا بد من حفظ التوازن بين أفراد المجتمع، في إيجاد هذا التوازن.

وفي كلتا الحالتين يحصل سوء التوزيع للثروة بين الناس من أحد أمرين. إما من تداول الثروة بين فئة الأغنياء وحدهم. وإما من منعها عن الناس، ومنع أداة التداول بينهم بحجزها عن المجتمع. وقد عالج الإسلام هاتين الناحيتين، فوضع أحكاماً شرعية تضمن تداول الثروة بين الناس جميعاً، وتعيد توزيعها كلما حصل اختلاف في توازن المجتمع. كما وضع أحكاماً شرعية تمنع كتر الذهب والفضة، بوصفهما أداة التبادل، وتجبر على وضعهما في المجتمع بين الناس موضع التبادل. وبذلك يعالج المجتمع الفاسد، ويعالج المجتمع المنحرف، أو المائل للانحراف، ويعمل لتوفير الثروة لجميع أفراد الرعية، فرداً فرداً حتى يشبع كل فرد منهم حاجاته الأساسية، إشباعاً تماماً، ويفتح أمامه السبيل ليعمل على إشباع حاجاته غير الأساسية قدر ما يستطيع.

نظرة الاسلام للاحتكار

ويعرف الاحتكار بأنه حبس ما يتضرر الناس بحبسه تربصاً بالغلاء.

وحبس المواد لحين ارتفاع سعرها على الرغم من أن اضطرار الناس إليها غير شرعي، ولا يبيحه الإسلام الذي حرم الاحتكار ونهى عنه كطريق كسب. فيقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «لا يحتكر إلا خاطئ».

والغاية من منع الاحتكار هو مع الضرر عن الناس – وحيث إن للناس حاجات مختلفة والاحتكار فيها يجعل الناس في ضيق ويلحق بهم الضرر.

وقد ربطت آراء الفقهاء وقرنت بين الاحتكار والطعام والأقوات وذلك لأن مرونة الطلب على هذه السلع الأساسية متدنية جداً فحياة الإنسان متوقفة على استهلاك الطعام ولا يمكن له التخلي عنه.

ويقع الاحتكار أيضاً عندما يكون هنالك قصد إرادي الهدف منه رفع السعر، ويقول عليه الصلاة والسلام: «من دخل في شيء من سعر المسلمين ليغليه عليهم كان حقاً على الله أن يقعده بعظم من نار يوم القيامة».

ولا تترك الشريعة الإسلامية المحتكرين يستفيدون من احتكارهم، بل توجب على الحاكم، أن يقوم ببيع الأشياء المحتكرة جبراً على محتكريها بسعر المثل. ولهذا كان للحاكم أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في أزمة أو سلاح لا يحتاج إليه للجهاد أو غير ذلك.

موقف الاسلام من موضوع التسعير (تحديد الأسعار)

يهتم الإسلام بأن يكون تداول السلع في السوق حراً، بعيداً عن التلاعب فيها من حيث جودتها والسعر العادل الذي تستحقه. ومن هنا اهتم الإسلام بجملة من الضوابط الأخلاقية والتشريعية ليجعل من السوق ميداناً كريماً للتنافس الشريف تزدهر فيه التجارة والصناعة، ويجد فيه ذوو الحاجات حاجاتهم بعيداً عن الاحتكار والاستغلال من قبل البائعين والمنتجين. ومن هذه الضوابط:

١) إفساح المجال أمام صاحب السلعة ليعرض سلعته بنفسه في سوقها، مما يقلل من الحلقات التسويقية بين المنتج والمستهلك، حتى لا تتحمل السلعة أي زيادة في النفقات بزيادة الأيدي التي تتداولها، وخاصة أنواع الطعام لشدة حاجة الناس إليه. ومنها قوله عليه الصلاة والسلام «لا تلقوا الركبان ولا يبع حاضر لباد». يقول ابن عباس: لا يبع حاضر لباد أي لا يكون له سمسار.

٢) وجوب عرض السلعة بأمانة وصدق وعدم التلاعب في أسعارها وذلك بالزيادة في ثمنها. وهذا يدخل في باب النجش الذي نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم.

وهو الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها بغرض إيهام الآخرين بأن السلعة تستحق ما يطلب فيها من ثمن (الناجش آكل ربا).

٣) ضبط المقاييس والموازين والمكاييل حتى يمكن إيفاء المتبايعين حقوقهم ولا يقعوا في التطفيف والحيف.

٤) توفير السلع للناس جميعاً ومحاربة الاحتكار بكل أنواعه، وخاصة في السلع الضرورية التي تشتد إليها حاجة الناس، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام «الجانب مرزوق والمحتكر ملعون».

أما في ما يتعلق بموضوع التسعير فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز التسعير استناداً إلى الحديث المروي عن أنس أنه قال: غلا السعر على الناس، فقالوا: يا رسول الله لو سعرت لنا؟ فقال: «إنّ الله هو القابض الباسط الرازق المسعر، وإني لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطلبني أحد لمظلمة ظلمته إياها في دم ولا مال».

والعلة في ذلك أن التسعير قد يؤدي إلى الغلاء، لأن فيه تحجير على المتعاملين، فالجالبون (عارضو البضاعة) لن يبيعوا سلعهم في بلد يجبرون فيه على البيع بسعر محدد، ومن يمتلك البضاعة من تجار البلد يحتكرها إلى حين ارتفاع سعرها، أما المستهلك فيحرم من الوصول إلى حاجته، ويحصل الضرر بالطرفين البائع والمشتري.

وقد أباح الأحناف التسعير في الحالات الآتية:

١) عندما يتعدى المنتجون والبائعون الأسعار تعدياً فاحشاً.

٢) في حالة الاحتكار.

٣) في حالة الأزمات والمجاعات وعندما تمس السلعة المحتكرة حاجة الناس إليها.

٤) حالة تواطؤ البائعين، أو تواطؤ المشترين.

من كل ما تقدم، يظهر أن الإسلام في الوقت الذي حرص فيه على آلية السوق امتنع عن التدخل إلا لضرورات لا تندثر إلا بالتدخل، ويعبر عنها بالتشوهات في هيكل السوق، بخلاف ذلك فإن الإسلام يحرر آلية السوق.

لأنه في ظل هيكل السوق الذي يضبطه، وفي ظل نظام التوزيع الذي يشرعه، يعتبرها مظهراً من مظاهر حرية الإرادة للمتعاقدين في البيع والشراء.

وهنا فإنه لا يسَوِّغ لنا في حال من الأحوال أن نتبنى موقف الإسلام بصدد الامتناع عن التسعير ونهمل موقفه بصدد ضبط هيكل السوق. فالموقف الثاني ينهض على أساس الموقف الأول.

ولأجل ذلك كان الإسلام حريصاً كل الحرص على ضبط هيكل السوق فعندما يتحقق له ذلك فإنه يطلق آلية السوق، وذلك للسيطرة على السوق من خلال هيكل السوق وليس من خلال آلية التسعير.

٢) في حالة الاحتكار.

٣) في حالة الأزمات والمجاعات وعندما تمس السلعة المحتكرة حاجة الناس إليها.

٤) حالة تواطؤ البائعين، أو تواطؤ المشترين.

من كل ما تقدم، يظهر أن الإسلام في الوقت الذي حرص فيه على آلية السوق وامتنع عن التدخل إلا لضرورات لا تندثر إلا بالتدخل، ويعبر عنها بالتشوهات في هيكل السوق، بخلاف ذلك فإن الإسلام يحرر آلية السوق.

لأنه في ظل هيكل السوق الذي يضبطه، وفي ظل نظام التوزيع الذي يشرعه، يعتبرها مظهراً من مظاهر حرية الإرادة للمتعاقدين في البيع والشراء.

وهنا فإنه لا يصوغ لنا حالاً من الأحوال أن نتبنى موقف الإسلام بصدد الامتناع عن التسعير ونهمل موقفه بصدد ضبط هيكل السوق. فالموقف الثاني ينهض على أساس الموقف الأول.

ولأجل ذلك كان الإسلام حريصاً كل الحرص على ضبط هيكل السوق فعندما يتحقق له ذلك فإنه يطلق آلية السوق، وذلك للسيطرة على السوق من خلال هيكل السوق وليس من خلال آلية التسعير.

• • • • •

• • •

•

الدكتور أحمد إبراهيم منصور -
الوسطية أداة توازن للمعرفة الاقتصادية : الاقتصاد الإسلامي أنموذجاً

مقدمة

ليست الوسطية مفهوماً قاموسياً له دلالة لغوية مجردة، فربما تعني في أحسن الأحوال على توسط الأمور بين الإفراط والتفريط، ربما تعني الدلالة اللغوية ذلك، لكنها تبقى دلالة أسيرة، ربما تفسر على مستوى الفعل الاقتصادي التراجع وربما تفسر عكس التمامية من «التام» تنسحب كمفهوم اقتصادي رجعياً على عدم الحذق الفني والإبداع في العمل، وربما تفسر على أنها القناعة السالبة والتي هي صورة من صور التواكل وليس التوكل.

وبذلك تبرز أهمية البحث في أن الوسطية تقرأ على أنها مفهوم معرفي حركي، يجمع بين قراءتي الكون والوجود بين العقل والنقل كمفهوم واسع، وتخصيص أكفأ وأفضل وأمثل للموارد على مستوى الفعالية الاقتصادية وأنشطتها في الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك. وفي ضوء أهمية البحث تطرح مشكلة البحث في عدم قدرة العقل الآخر على فهم واستيعاب مفهوم الوسطية معرفياً، إذا كانت المعايير المستخدمة في تقويم الفعالية الاقتصادية هي المعايير الموضوعية، القائمة على تعظيم الأرباح (الإنتاج) وتعظيم المنفعة (الاستهلاك)، الوسطية الإسلامية في الفعالية الاقتصادية تحل هذا الخصام عبر مفاهيم رمزية غير مادية تتجسد بالرضا والقناعة والاستقامة، دونما إلحاق الضرر بأي طرف من أطراف الفعالية الاقتصادية.

بناءً على ذلك، سوف يكون هدف البحث هو أن المنطلقات الأساسية المعيارية للنظرية الاقتصادية الوضعية لا تستقيم والمفاهيم الإسلامية لعلم الاقتصاد، إذا استثنينا التقنيات وأدوات التحليل للنشاط الاقتصادي.

من خلال ما سبق، يمكن أن تصاغ الفرضية على النحو الآتي: «إن الوسطية الاقتصادية هي أداة توازن في الاقتصاد الإسلامي إذا ما انطلقت من نظرية المعرفة» ومصدرها إسلامياً العقل والنقل وسلوكاً بالرشد الاقتصادي وليس العقلانية المقترنة بالهوى.

وبذلك فقد توزع البحث على محاور الأنموذج الوضعي وأطره المعرفية والفلسفية في الفعالية الاقتصادية، والأنموذج الإسلامي وأطره المعرفية والفلسفية في رشد الإنسان كونه مستخلفاً ومكلفاً في عمارة الأرض.

١. الاقتصاد والمعرفة

إن انطلاق العلوم من نظرية المعرفة هو الخطوة الأكثر كفاءة في مسيرة العلوم، ذلك أن نظرية المعرفة هي التي تحدد للعلم تصوراته عن نفسه أولاً ثم عن الموضوع الذي يشتغل فيه،

وتحدد له المنهج الذي يعتمده في الوصول إلى الحقيقة، أو في صناعة الفكر ثمّ تحدد الأهداف التي يسعى إليها، فنحدد أخلاقياته وأخلاقية إنجازه أيضاً. كذلك فإن دراسة العلم في ضوء نظرية المعرفة، يعني تتبع جذور القضية وآثارها وانعكاساتها على حقول المعرفة العلمية الأخرى.

كذلك فإن دراسة العلم في ضوء المعرفة تهدف إلى التركيز على البعد الكلي للمعرفة من أجل ضبط جزئيات العلم، والوقوف على حقيقتها ومكوناتها وأهدافها.

بناءً على ذلك، ومن أجل ألاّ تزيغ الرؤية، وتضيع الجهود، وتتلاشى الحدود بين الحق والباطل تحت مظلة مفاهيم الاستلاب الحضاري التي تقف في مقدمتها (الموضوعية) و(العلمية) و(الحياد) بالمنظور الغربي، وحتى يتوقف تشويه الشخصية الحضارية للأمة، لابد من الاهتمام بالدرس المعرفي في دراسة العلوم، ولا سيما علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية التي ترسم حركة الإنسان والمجتمع وتوجه الأهداف إلى حيث نريد، بغية أن نكون في الموضع الذي ينبغي أن نكون فيه فاعلين ومشاركين في بناء الحضارة الإنسانية، على وفق مفاهيم لا تتسم بالتطرف ولا تتصف بإقصاء الآخرين أو إلغاءهم.

بما أن الاقتصاد هو «تكثيف للحضارة»، فإن انطلاقه من نظرية معرفية تحدد له تصوراته ومنهجه وأهدافه يعدّ تعبيراً عن كفاءته وقدرته على التأثير في حركة النشاط الاقتصادي ومدارسه المتعددة التي انطلقت من نظرية في المعرفة اعتمدت الحس والعقل والوجود مصادر أساسية للمعرفة في إطار النسق الحضاري الغربي، فجاء اقتصاداً مادياً تكَّون في ظل اتجاهات معرفية فلسفية فصلت بين الدين والعلم في ظل ظروف حضارية سادت فيها تصورات ساذجة عن الكون والخَلق والحياة، ثم عادت لتصدّرها للعالم على أساس أنها الرؤية الفضلى والأكثر كفاءة في بناء الحضارة الجديدة. إن الرؤية النقدية لمصادر المعرفة الغربية تعدّ الخطوة الأولى الصحيحة في إدراك طبيعة العلوم الاجتماعية السائدة اليوم وفي مقدمتها علم الاقتصاد، فتمّ تحديد طبيعة الأنموذجين المعرفيين الإسلامي والغربي اللذين تدور في فلكهما العلوم كافة.

٢- المعرفة الاقتصادية في الإطار الفلسفي

عبر المعرفة تتحدد الرؤية للعالم وتتحدد العقيدة وطريقة التفكير، وفي ظل تعدد الأديان والفلسفات يكون من المستحيل التفكير في نمط واحد، وإنما تتعدد أنماط التفكير والمعرفة والمفاهيم.

إن اختلاف الأنظمة المعرفية يعطي الهوية المميزة للمجالات المعرفية والعلوم المتخصصة تتمثل هذه الهوية المميزة للنظام المعرفي في رؤية خاصة للعالم، وفي منظومة معرفية تعالج قضايا المنهج والمفاهيم، وبغية توضيح علاقة النظام الذي يعطي هذه الرؤية بالبنية الأساسية والقواعد المعرفية لحقول التخصص المختلفة، مع تمييز الافتراضات النظرية

الأساسية لهذا النظام في معالجته القضايا الوجودية والمعرفية والمنهجية (الملكاوي، ٢٠٠٠، ٣٣).

١- أهم المرتكزات التي يقوم عليها الأنموذج المعرفي الاقتصادي الغربي

أ. وجودياً: يفترض وجود قيمة حقيقية مستقلة عن الذات الإنسانية قائمة بذاتها في عالم الواقع وأشياء الكون وأحداثه وظواهره ومستقلة عبر الزمان والسياق (الملكاوي، ٢٠٠٠، ٣٣).

لقد تبلورت هذه الرؤية في سيادة عصر التنوير، (عصر الإلحاد)، الذي يرى أن هناك إنساناً طبيعياً (مادياً) خاضعاً للقوانين الطبيعية (المادية العامة)، هذا الإنسان العام يكتسب الحضارة، ويكتسب الخصوصية الثقافية من خلال، (إضافة) بعض الأفكار الثقافية له. يترجم هذا الإنسان الطبيعي (المادي) نفسه إلى الإنسان الاقتصادي حيث إنسانيته المتفردة تضاف إليها ويكتسبها (ويمكن أن يرّد في نهاية الأمر إلى ماديته الاقتصادية) (المسيري، ٢٠٠٠).

بناءً على ذلك، فقد اتسمت الحضارة الغربية بحالة من التطرف المعرفي كمفهوم وكمصدر لتفسير الكون والوجود، مما أدى إلى عدم السماح لوجود حالة الوسطية كمفهوم معرفي يوازن بين الحالات المتطرفة والتي تراوحت بين المثالية المفرطة والعقلية المادية المفرطة. إذاً المشكلة الحقيقية ليست كامنة في الوسطية الإسلامية كمفهوم مستمد من الشريعة (القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة)، وسلوك على مستوى الفرد والجماعة بل في تطرف الآخر في محاولته مصادرة قرار الخيار الوسطي طبقاً للعقيدة منهجاً ومعارفاً.

ب. معرفياً: الانفصالية التي تمثل التحدي القائم بين العقل والوحي هي سمة مميزة للموروث الفكري الغربي، لقد انطلقت هذه الانفصالية من مفهوم تصور التقارب الوجودي، الذي يمكّن الفلاسفة من استخدام مقاييس حكم لقياس نواتج كل من العقل والوحي، إن هذا التقارب الوجودي يؤدي إلى تعادل المجالات المعرفية، وإن إخضاع الأحكام لمعايير أو مقاييس كهذه هو في الحقيقة إعلان عن سيادة العقل حقيقة، الأمر الذي قاد إلى أن يصبح الإنسان محور الفلسفة الغربية.

ميكافيلي يقرر بوضوح عنيف حقيقة كون السياسة الأوروبية تستند أساساً إلى القوة والأنانية، القوميتين أو الفرديتين (سباين، جـ٣، ١٩٧١)، وهذا تأسيس مبدئي للتطرف، كما يقدم توماس هوبز السلوك البشري من خلال الأنانية الفردية، إنه يرى أن: المجتمع جسم (مصطنع) فحسب، أي اصطلاح اجتماعي عن حقيقة أن أفراد البشر يجدون من مصلحة كل منهم تبادل السلع والخدمات (سباين، جـ٣، ١٩٧١)، فالدوافع الفعلية التي تحرك الناس (الأفراد) في الحياة المدنية في نظر هوبز لا يمكن أن تكون قائمة إلا على أساس المنفعة تماماً وتنحصر قيمتها في ما يعمله فقط.

إن هذا التطور المتصاعد في التطرف الفلسفي المبني على أحادية المعرفة أخذ بعداً جديداً في الوقت الذي أسس فيه آدم سميث في دافعية الأفراد الأخلاقية في مسألة قبول الشيء أو رفضه عبر مؤلفه «نظرية المشاعر الأخلاقية» الذي قدّم فيه صياغة للمصلحة الذاتية والدوافع التي تكمن وراء هذه الدافعية، فلا شيء سوى المنفعة والمصلحة الشخصية والأنانية. إذاً لا زال الفكر الغربي الاقتصادي في أطره الفلسفية يسعى إلى تمتين عرى المفاهيم السابقة، مع الإقصاء المتزايد للقيم الدينية والغيبية، لا بل يمكن القول إن حركة الإصلاح الديني في أوروبا وما رافقها من تعدد فرق البروتستانت قد فتح الباب للإلحاد وهو اتهام لا يمكن دحضه (لاسكي).

هذا التطرف في المفاهيم أدى إلى مواجهة غير متوقعة من داخل المنظومة المفاهيمية للنظرية الاقتصادية. أقدم كارل ماركس على مشروع واسع في تنبؤاته في نهاية النظام الرأسمالي على وفق التناقضات الداخلية على مستوى الصراع الطبقي والتناقض الفكري، لقد كانت مواجهة عنيفة بصيغ دموية وبعجز معرفي، تهدف إلى الاستعاضة عن طبقة تحكم وتملك بطبقة لا تحكم ولا تملك، دكتاتورية البروليتاريا.

• إن غياب الوسطية، التي إن غابت غيبت حالة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، أدى إلى دخول أوروبا والغرب بشكلٍ عام في دوامة الدورات الاقتصادية مع تفاقم الأزمات الداخلية، ثم التوحش في التعامل مع الغير على المستوى الدولي، إذ رصدت هذه الحقب الحلقات الأولى للنهب المنظم لثروات العالم الآخر، والسبب هو أن قيماً تحكم سلوك التجار ورجال الأعمال والرأسماليين والحكام تفتقر لما هو روحي ومتوازن بين المادة والروح والحق وحق الغير، هذه القيم أدت إلى دمار داخلي (الحروب الأوربية الداخلية) ودمار خارجي (الحربين العالميتين) وقد كانت الدوافع والأسباب محض اقتصادية.

صحيح أن انتقال حالة التطرف الغربي ونقل الرأسمالية إلى مرحلة التوحش، لكن لا يمكن أن نعفي أنفسنا من الأسباب الداخلية للتخلف الاقتصادي، فالتقدم الذي أحرزه الغرب كان قائماً على بعض من مكارم الأخلاق، وفي مقدمتها الإتقان في العمل والإخلاص في إنجاز العمل، والطموح وروح المغامرة ثم الانتماء الحقيقي للمنظومة التي يعمل من أجلها، حصل هذا في الغرب وأدى ذلك إلى انجازات عظيمة على المستوى المادي على حساب طبقات (داخلياً) وعلى حساب شعوب (خارجياً). لكن لا يمكن وصف ما حصل بالتخلف وإن تراجعت المنظومة الأخلاقية أشواطاً واسعة. لكن الذي حصل عندنا هو صعود الطاغوت، الذي أُمرنا بالكفر به، والكفر به مقدمة للإيمان، ثم تراجع الاجتهاد والإبداع وهو الأس الحقيقي لعمارة الأرض، فأين نحن من الاستخلاف في ما سخر الله لنا. هذه هي الوسطية التي يمكن أن تتجسد، فالفعل الراقي اجتهاد في العلم وجهاد في العمل. وإلاّ لن نفوز بصفة الاستخلاف في الأرض ولن نكون جديرين بما

سخر الله لنا. إن مغادرتنا الوسطية والاعتدال جعلتنا متخلفين عن ممارسة الاستخلاف بشكل إبداع وتقدم، وواقعين بين طرفي الطاغوت والتطرف.

إن الفرضية الأساسية لأنموذج المحدثين الذي أصبح مصدراً للفلسفة الحديثة هو أنه يمكن التوصل للحقيقة النهائية من خلال المعرفة المتمحورة حول الإنسان، ويتواءم هذا مع مشيئة الوحي في العهد الحديث بوصفه بعداً واحداً جنباً إلى جنب مع العقل والتجربة، حيث أصبح مذهبا العقلانية والتجريبية طريقين أساسيين لتحليل العلم الحديث، وأرسيت دعائمهما على فرضية أن أفكارنا مشتقة من مصدرين: ١. الحدس، ٢. إدراك عمل العقل، حسب تصور (راسل) (أوغلو، ٢٠٠٠). وبغية توضيح هذه الحقيقة سنتناول الأنموذجين المعرفيين الوضعي والإسلامي وآثارهما في آلية النشاط العلمي بعامة والاقتصادي بخاصة، لنتبين بُعدي التطرف والوسطية في الأنموذجين.

٣- الأنموذج الوضعي

إن من الحقائق التي ترسم خطى الحضارات أن لكل (دائرة حضارية كبرى) نظريتها المعرفية التي تحدد لها الخصائص الجوهرية وتمنحها الهوية الثقافية والاجتماعية المتميزة، وتكون النظرية المعرفية عادةً مرآة تعكس أوجه نشاطاتها الفكرية المتعددة، فيصدر الوعي الجمعي لأبناء تلك الدائرة الحضارية وعلى مستويات ثلاثة متعايشة:

١. عقيدة جامعة.
٢. مواقف أخلاقية متماثلة.
٣. هوية اجتماعية مشتركة.

على مستوى العقيدة الجامعة، حيث المركزية الأوروبية في البناء الحضاري، التي تؤسس لها فلسفة أرسطو الاجتماعية والاقتصادية والتي تقوم على تقسيم المجتمع إلى طبقات، وليس تقسيماً للعمل، أي لا يوجد مساواة بين البشر، لأن المجتمع عند أرسطو منقسم إلى طبقة دونية «جسداً» فحسب، وطبقة عليا «عقلاً» فحسب. هذا التقسيم المتطرف هو الذي أسس الفعل الحضاري للفكر الأوروبي. إن طبيعة الإنسان، (الإنسان المتوسط) أقرب إلى الوحش منها إلى الإله. ومعظم الناس أغبياء وكسالى بالطبيعة؛ وتقديم المساعدات الحكومية لهم كصب الماء في برميل مثقوب يسيل. مثل هؤلاء الناس يجب أن يُحكموا سياسياً ويوجّهوا صناعياً بموافقتهم إذا أمكن، أو بغير موافقتهم إذا استدعت الضرورة ذلك، (ديورانت، ١٩٨٢، ٩٤)، هذا تأسيس لعقيدة جامعة، ربما تناسلت وتطورت لكنها بقيت أسيرة الرؤية الأوروبية للديمقراطية الإغريقية وصورها الحديثة.

أما التماثل في المواقف الأخلاقية فإنه يمثل البعد الثاني للتطرف والابتعاد عن الوسطية، فقد طُبع الناس منذ الساعة الأولى من ولادتهم ليكون بعضهم حكاماً وبعضهم محكومين، وهو بُعْدٌ ورثه الإغريق عن أسلافهم من تصوراتهم في مسألة القضاء والقدر والشكل الأسطوري والخرافي لمسألة الإيمان بالآلهة وتعددها وتقسيمات واجباتها وصراعها.

أما البعد الثالث والذي يمثل الهوية الاجتماعية المشتركة، فإن المسألة مكملة للبعد الثاني، في الإيمان والقدرات الخارقة للإنسان الأوروبي.

إن البحث عن الوسطية في الفكر الغربي ينطلق من السؤال الأكثر إلحاحاً: هل عرف الغرب في يوم من الأيام سلوكاً وسطياً في الشأن الاقتصادي؟ إن مسألة تطرف الفاعلية الاقتصادية مسألة تاريخية رافقت التطور في الفكر الاقتصادي على وجه الخصوص، بكافة أفكاره ومدارسه وحتى الآن، حتى أصبح الفكر الاقتصادي الحديث منظومة فكرية مجردة بعيدة عن الحقائق الاقتصادية، وهي تتناسل وبشكلٍ متطرف في توليد أشكال وهياكل ضمن الفعالية الواحدة. فما يشهده الآن الاقتصاد الدولي يبدو كما وأنه في حالة انفصال تام بين الاقتصاد الحقيقي وأسواق الأموال، والتي يُعدّ هذا الانفصال المسبب الحقيقي للتشوهات في أسواق النفط والغذاء والمعادن والأوراق المالية وحالات التضخم التي تجتاح العالم أجمع.

وحتى الوقت الحاضر الدعوة للعودة إلى الأخلاق كنسق فاعل في نواتج الفعالية الواسعة للحياة إلى جانب النسق التقني العلمي والنسق القانوني السياسي، كطرح تصوري للوسطية الغربية، إنه الحرج الذي تعانيه الحضارة الغربية. ولكن العودة إلى أية أخلاق؟ وهل العودة خيار أم اختيار؟ يتضح أن العودة إلى أسس الفلسفة الغربية في اختيار الأخلاق التي تسمو بالفرد وأنانيته وحساباته المادية، وليس على أسس النسق الأخلاقي في أن الإنسان مكرم ومخلوق راقٍ[1].

٤- الأنموذج الإسلامي

الأنموذج المعرفي الإسلامي أنموذج تكاملي بين العقل والتجربة والوحي، في حين أن الأنموذج الغربي – كما رأينا – يقوم على العقل والتجربة واستبعد الوحي من دائرة المعرفة، الأمر الذي يؤثر في تصنيف العلوم وفي المنهجيات التي هي وسائل تفعيل المعرفة في التاريخ الفكري الإسلامي (أوغلو، ٢٠٠٠، ١٤٠).

وبناءً على ذلك يمكن تحديد أهم خصائص النظام المعرفي الإسلامي على النحو الآتي:

١. إنه نظام يقوم على الإيمان بأن الحقيقة واحدة، لكن لا يستطيع الإنسان المنفرد الإمساك بها، أو ادّعاء تمثيلها.

٢. إنه نظام لا يعرف الكلمة الأخيرة، لأن عناصر العملية المعرفية دائماً متغيرة متحولة لأنها سنة من سنن الله عزّ وجل.

٣. إنه نظام متعدد يقوم على أساس كل شيء في الكون له (واقع) يدرك بالحواس ومعاونتها، له (نفس الأمر) الذي هو الشيء في حقيقته.

٤. إنه أنموذج واحد في مستواه الأعلى ومستواه الكامل، لكنه يقبل التعدد وفيما دون ذلك.

٥. نظام مفتوح لجميع إبداعات العقول الإنسانية، لأنه يقوم على أساس أن الله قد أودع في الكون حقائق وقوانين سخرها للمعرفة، ويسّرها للذكر، فالكون مسخر في حركته، ومسخر في معرفته، إنه ليس نظاماً ايديولوجياً لأنه يعتبر منهاج حياة.

لقد قامت هذه الخصائص على مستويات الخطاب القرآني الذي يمكن تصنيفه على النحو الآتي:

١. إنه خطاب منهجي اقتصر على قيادة الإنسان والأخذ بيده ليسير في الطبيعة باحثاً منقباً معتبراً، فكان كل ما يتعلق بعلوم الطبيعة متناولاً على مستوى المنهج.

٢. على مستوى التفضيل، فقد تناول القضايا الإنسانية المطلقة التي لا تخضع لنسبية الزمان والمكان مثل الزواج، والمواريث، والأمور الاجتماعية والشخصية، والعبادات، والأخلاق العامة، فقد تناولها القرآن الكريم بخطاب مُفصل يصل إلى تقدير النسب والحصص الدقيقة.

٣. إنه خطاب مقاصدي، يعالج الأمور النسبية التي تخضع لتغير الزمان والمكان واختلاف طبيعة الإنسان الثقافية ومستواه الحضاري، فكان الخطاب المتعلق بالنظام السياسي والنظام الاقتصادي مندرجاً في هذا المستوى متناولاً المقاصد العليا تاركاً التفاصيل والإجراءات وكيفيات التطبيق لمتغيرات الزمان ومعطيات المكان وقدرات الإنسان وضروراته (عارف، ٢٠٠٠، ١١٣).

جاء الإسلام بنظام متكامل للحياة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ومعرفياً، فقد أرسى الإسلام منظومة معرفية أساسها المفاهيم التي اختصت بها أمة الإسلام وميزت بين ما هو إسلامي وما هو مشترك بين الأديان وما هو وغير إسلامي، فجاءت الأصول في بناء المنهج تعتمد وبشكلٍ أساس على منظومة معرفية يكون المنهج وفقها قادراً على التوافق بين الوحي والعقل. هذا التوافق وعدم التضاد يمكّن المسلم من قراءة الشريعة، وقراءة الواقع (الحياة العلمية وفعالياتها) بوصفه مرجعاً للعلوم كافة. لا بد أن الربط بين هاتين القراءتين يتعدى إلى التأثير في النتائج وتقويمها والسعي نحو الأفضل انطلاقاً من كون الإنسان مستخلفاً في الأرض. إن الاختصاص بالاستخلاف يحتم على الإنسان النظر في فعاليات الحياة على أنها ممارسة اجتماعية تدخل في باب عمارة الأرض.

وسطياً، وفي إطار معطيات الشريعة الإسلامية تشكلت الحضارة الإسلامية تشكلاً توزع بين الاتّباع والإبداع، بين العقل والنقل وبين التجديد والتقليد. تأسيساً، لا بد من تثبيت أنه ليس

هناك من خصومة بين العقل والوحي، فالعقل في القرآن الكريم دليل يكشف، ومصدر يهتدى به إلى الحق وحَكَم يُحتَكم إليه عند الخصومة ومشعل يسير العاقل بنوره إذا خيّم الظلام، كما قال تعالى: ((**أَوَ مَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ**)) (الأنعام: ١٢٢)، فبهذه الآية أوجز القرآن الكريم قضية العقل المبدئية إيجازاً عظيماً قبل أن يتناول هذا الكتاب العزيز تقسيم العقل إلى مذاهبه (الكبيسي، ١٩٩٨، ٣٤).

وتبرز مسألة التجديد من خلال نهي القرآن الكريم عن التقليد وبيان خطورته في فساد المجتمع وتخلفه،))**وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ**(((البقرة:١٧٠)، إذاً الوحي يقدم لنا المعرفة الغيبية التي تستعصي على العقل البشري ثم يكشف الأغطية المعرفية لسنن الحياة وقوانين الطبيعة ثم يضع العقل البشري ميزاناً صادقاً لتحري تطورها ونشوئها فهو: ((**لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمٍ سُوءاً فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ**)) (الرعد: ١١).

من هنا وكمدخل لفحص ماهية النظام الاقتصادي الإسلامي نجد أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو مجموعة من القواعد والأنظمة والأحكام المنبثقة من الشريعة الإسلامية والمتعلقة بمختلف مراحل ومستويات الفعاليات الاقتصادية الفردية والجماعية (الزامل، جيلالي، ١٩٩٦، ٦)، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يتضمن القواعد الشرعية ذات المحمول الاقتصادي، إذ تكتسب من حيث الممارسة صفة الالتزام للفرد والجماعة، للحاكم والمحكوم، إذاً كان النظام الاقتصادي فعلاً حضارياً في رسم الحدود للفعل الاقتصادي في الحياة والتي يصطلح عليها (بفقه المعاملات) والسياقات الثانوية في تنظيم الملكية ورسم الحدود لما هو حلال وحرام كالاستهلاك والادخار والاحتكار والربا وأنواع البيوع، كل هذا يدخل في نطاق النظام الاقتصادي، إلاّ أن الذي حصل أن الحياة الاقتصادية اتساقاً مع الحياة الاجتماعية والسياسية بدأت تتطور نتيجة الاحتكاك بالمجتمعات والحضارات المجاورة وأدت إلى استحداثات جديدة في النظام الاقتصادي، إلاّ أن هذا لم يخرج الطور الاقتصادي إلى طور العلم والنظرية، لأن الشأن الاقتصادي ظل ضمن الدراسات الفقهية، لكن لا بد من إحقاق الحق في أن بعض الكتابات خرجت من طور الدراسات الفقهية إلى حدود بدأت تقترب من الدراسات الاقتصادية المتخصصة[٢]. فلم يكن علم الأموال (علم الاقتصاد) بالمصطلح المعاصر مفهوماً مدرسياً يقع في أنساق معرفية يتعلمها طلبة العلم من حيث هي معارف واجبة التحصيل لتمام الثقافة، بل انصبّ هذا العلم على تنظيم العلاقة بين الإنسان وخالقه، وبين الإنسان ونفسه، وبين الإنسان والآخرين. فأصبح جزءاً من فعالية الحياة المحكومة بأسس وقواعد وضوابط تسهل وتبسط إيقاع الحياة. إن الشريعة الإسلامية ونظامها الاقتصادي هما الركيزة الأساسية لدراسة الاقتصاد

الإسلامي الذي يقوم على تحليل الظاهرة الاقتصادية من خلال إيجاد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتفاعلها لتحدد في ضوئها طبيعة الإجابة على الأسئلة الاقتصادية.

إنَّ ما يميز الفعالية الاقتصادية هي أنها تخص الحياة بشكلها الشمولي لتبدأ من الحاجات الأساسية والترفيه إلى نسق الأخلاق وانضباط النفس البشرية بأحكام قيمية مستمدة من العقائد والرؤى الأخلاقية.

لا بد من قراءة الاقتصاد الإسلامي بوصفه علماً بمعزل عن المنجز الحضاري الغربي، لأن وجه المقارنة كما يحلو للبعض من الكتّاب في رؤية السيرورة للعلم بوصفه منجزاً إنسانياً والغاية هي أنه منجز غربي، إذاً تقرأ الأسس تاريخاً وفكراً ومنهجاً ومفاهيم، معاني ومصطلحات، تغيراً وتطوراً، في ضوء المنهج الإسلامي المعتمد على الوحي واجتهادات العقل في ضوء ذلك. أما المسألة الأخرى وهي أنه هل هناك تعارض بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي ؟ يستمد الاقتصاد الإسلامي أسسه من الشريعة الإسلامية والتراث الفكري الإسلامي المبدع في ضوء الوحي بما يخص الشأن الاقتصادي وإعمال الفكر والعقل، في ضوء ثوابت الشريعة وإبداعات الفكر. الاقتصاد الوضعي يعتمد العقل مستمداً من المنهج التجريبي حيث للتجربة المادية الأسبقية على أي عنصر قيمي ذاتي. التاريخ الاقتصادي الإسلامي مرتبط بالشريعة الإسلامية والتراث الإسلامي. الاقتصاد الوضعي يؤرخ له من الفلسفة الإغريقية مروراً بالأسكولائيين حتى عصر ما يعرف بالتنوير والحداثة[٣]، والفلسفات اللاحقة حتى عصر ما بعد الحداثة والعولمة. إلاّ أن هذا كله لا يعني أن الإسلام ديناً ومجتمعاً - متقوقع على نفسه، بل منذ عصر الرسالة كان منفتحاً على الحضارات، بل إن الإسلام كان دين التنوع الحضاري ضمن الوحدة.

من هنا سوف نواجه مستويين من السياقات:

١. سياقات وصفية، وهي تصف حالاً وواقعاً لما هو كائن مثل قولنا إن زيادة المعروض السلعي تخفض السعر، وإن زيادة الطلب ترفع السعر، حتى يمكن القول بشكلٍ نسبي إن هذا السياق يرقى إلى درجة القانون، سواء أكان الأمر هذا في الاقتصاد الإسلامي أم في الاقتصاد الوضعي ، والسياق هذا يحتمل الصدق ويحتمل الكذب.
٢. سياقات قيمية، وهي سياقات لا تحتمل الصدق ولا تحتمل الكذب لأنها تعبر عمّا يجب أن يكون، وهي تعبر عن تفضيل يتطابق مع قيم المجتمع من خلال العقيدة الدينية كما في الاقتصاد الإسلامي مثل تسلمينا بأن كل ربا حرام أو أن الإنتاج هو الطيبات.

يتضح أن سنن الله تعالى في الكون يعبّر عنها بعبارات وصفية أو خبرية، أما في الأحكام الآمرة في الشريعة وكذلك قواعد الأخلاق في أي مجتمع فيعبر عنها بعبارات قيمية (الزرقا، ١٩٩٩، ٣٣).

في هذا السياق فإن الاقتصاد الإسلامي، منهجاً ومفاهيم، سوف يواجه مسألتين لا بد من الخيار فيهما:

١. إن التشريح الأساسي للمشروع الثقافي السائد والمبني أساساً على مقدمات علمانية اصطلح على وصف قيم هذه الثقافة بالحداثة. خطاب هذا المشروع الثقافي يتناقض تناقضاً جذرياً والعقيدة الإسلامية لأنه إقصاء للعقيدة الإسلامية تشريعاً وفكراً من جراء التحولات العميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لا بل إن الساحة الثقافية تزدحم باستمرار بمفاهيم (علمنة) المجتمع الإسلامي.

٢. الخيار الثاني هو إسلامية العلم والمعرفة في استلهام مرجعيتها، متمثلةً بالوحي وفعالية العقل المسلم في توليد العلم والمعرفة بعيداً عن غربنة العقول وإعادة صياغتها وبعيداً عن مقومات الهوية والمسلّمات العقدية والمعرفية والوجودية للأمة على النحو الذي اختزل فعاليتها الكامنة وأدى بها إلى مسارات الاستلاب والتغرب (عارف، ١٩٩٤، ٣١)، فإسلامية المعرفة حالة ضرورية لتأسيس الإصلاح الفكري والثقافي لحضارة الأمة وإلغاء حالة الانفصام بين الفكر والممارسة التطبيقية. في الاقتصاد الإسلامي يكتشف العقل المسلم أن التقنيات هي وسائل وأدوات سواء أكانت شرقية أم غربية. هذه الوسائل عندما تكون في الاستخدام ضمن منظومة معرفية لها مرجعية تحدد قواعد العقل وحاكمية الفعاليات تتضح صورة المجتمع وعقيدته الفاعلين لتعبر عن الافتراق بين مجتمع الإيمان ومجتمع العلمانية. فإذا كان الاقتصاد الإسلامي هو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان، فإنه منضبط بمصدر المعرفة ومرجعيتها الوحي، وحر في التفاعل مع التجربة الإنسانية، وهذا ما نسميه بالتحليل الاقتصادي (الأدوات والتقنيات) (قحف، ٢٠٠٠، ٧).

وفي هذا السياق يقول الإمام الشاطبي: إذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية فعلى الشرع أن يتقدم النقل فيكون متبوعاً ويتأخر العقل فيكون تابعاً، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلاّ بقدر ما يسرحه النقل، إذ لو جاز ذلك لجاز إبطال الشريعة بالعمل، وهذا محال وباطل (الشاطبي، جـ١، ١٩٦٩، ٤٩).

من خلال الاستعراض السابق في المسألتين المطروحتين، فإن الخيار حتماً سيكون الثاني، وفي هذا السياق تبرز طروحات قد لا تتناقض ومفهوم إسلامية المعرفة، إلاّ أنها تؤكد المسألة التربوية في انتقاء المعارف الصافية الصحيحة. فالدعوة إلى أسلمة النفس قبل الدعوة إلى أسلمة المعرفة (زين العابدين، ١٩٩٠، ٦٦). ويأتي هذا الكلام في الوقت الذي نشهد في الجامعات الإسلامية قاطبة وبشكلٍ نسبي اعتماد المناهج الغربية في نقل العلوم والمعارف تنسحب على المدارس. فمن غير المعقول أن نطالب بالقضاء على التبعية الاقتصادية للغرب، ونحن ندرس الاقتصاد الغربي في كلياتنا دون أي مجهود نقدي علمي (الفارس، ٢٠٠٢، ٧٥)، هذا التغريب الذي يعانيه الفرد في المجتمع لا بد من مواجهته بمنهج علمي واضح لتقديم العلوم من المدرسة إلى الجامعة وهو أداة لترسيخ أسلمة النفس وأسلمة المعرفة في الوقت نفسه، فلا بد من وحدة العقيدة ومعارفها وعلومها وانسجام السلوك معها، تلك هي إسلامية المعرفة.

من ناحية أخرى، لا بد من الانفتاح على تجارب الأمم الأخرى ومناهجها في العلوم وتحصيل المعارف، من وجهة نظر نقدية وانتقائية، والسبب هو أن الكثير من محصلي العلوم والمعارف في العالم الإسلامي هم خريجو المدارس الغربية وبعضهم لا يميز بين الأداة والتقنيات وبين المنهج وخصوصيته، وحتى لا تكون العلوم والمعارف ذريعة لغربنة المجتمع الإسلامي، مما يؤدي إلى الانسلاخ عن عقديته ليرتبط ذرائعياً بمعطيات الحضارة الغربية، وهو ما نشهده ونلمسه كل يوم في تقرير أصول ومبادئ أسس النظرية الاقتصادية على الطلبة دون إعطاء البديل الموضوعي الآخر وهو الاقتصاد الإسلامي.

٥- الوسطية والتوازن

يتجسد البعد الأخلاقي لمفهوم الوسطية والتوازن في المنظور الإسلامي من خلال النظرة الواقعية التي تتميز بها المعالجات الإسلامية للظواهر والحالات الأساسية والمرافقة للفعاليات الإنسانية. هذه الفعاليات التي تتسم بالتكامل المفضي إلى التوازن بسلوك وسطي. فالرفاهية الاقتصادية المطلوبة للمجتمع الإسلامي، يجد القائمون عليها أنها لا مندوحة عن إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية من أجل إعادة التوازنات لوضع العدالة الاقتصادية والاجتماعية على الطريق الصحيح بوساطة توزيع الدخول وإعادة توزيعها وبشكلٍ حركي مستمر، كما يجدر القول إن هذه التوازنات تأتي بشكل هادئ وبطيء حتى لا تثير شيئاً من التحفظات إذا ما جاءت سريعة ومتطرفة وغير راشدة. فتوازن النفس البشرية ينتشر على مساحة واسعة من ثنائية الخير والأنانية، لذلك جاءت الرؤية الإسلامية للأخلاق شاملة وغير نسبية، لأنها تستند إلى الوحي الإلهي (عبدالحميد، ١٩٩٥). إن الإسلام يريد أن يوصل الإنسان إلى حالة الاستقامة في السلوك وهو التوازن الكامل بين طرفي التكوين الإنساني (عبدالحميد، ١٩٩٥). فالشارع لا يريد التردي الأخلاقي للإنسان، بل الارتقاء به إلى حالة السمو في السلوك الاقتصادي إنتاجاً و تبادلاً واستهلاكاً وتوزيعاً، والسلوك الاجتماعي الذي يليق بالنفس البشرية التي خلقها الله في أحسن تقويم هو السمو المتوازن بين ما هو مادي وروحي، لأنه ليس مخلوقاً دونياً. وفي هذا السياق يأتي دور الدولة التدخلي في نفي نسبية الأخلاق وترك العنان للمصلحة الذاتية في تحقيق أقصى تعظيم للمنفعة بعيداً عن تحديد الاتجاهات الأخلاقية في السلوك، وهذا بحد ذاته أحد أسباب الإخلال بالتوازن، فلا اليد الخفية ولا اليد المرئية قادرة على إعادة التوازن بمعزل عن الأحكام القيمية، أما الوسطية فلا تعني في أية حال من الأحوال الوسط بين نقيضين كما هي عند أرسطو، ولا تعني إنتاجاً ثالثاً من نقيضين Synthesis كما هي عند كارل ماركس، من خلال جدله في التفسير المادي للتاريخ، إنما هي وسطية تجمع بين التصور أنه نقائض ومضادات في توازن وسياق متناغم بحيث لا يمكن القول إنها هذا أو ذاك (عارف، ١٩٩٦، ٢١١)، فالوسطية التي يصدقها التوازن مرتبطة بمبدأ الاستخلاف المنظم بوساطة الشارع فبقدر إقامة شرع الله على الأرض كانت الأمة أمة

وسطاً، وتحقق التوازن، يقول الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم: «يا معشر المهاجرين خصال خمس إذا ابتليتم بهنّ أعوذ بالله أن تدركوهنّ: لن تظهر الفاحشة في قوم حتى يعلنوها إلاّ فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم، ولن ينقصوا المكيال والميزان إلاّ أخذوا بالسنين وشدة المؤونة وجور السلطان عليهم، ولن يمنعوا زكاة أموالهم إلاّ منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا، ولن ينقضوا عهد الله وعهد رسوله إلاّ سلط عليهم عدوهم وما لم تحكم أنفسهم بكتاب الله ويتفكروا في ما أنزل الله عزّ وجل إلاّ جعل الله بأسهم بينهم». (المقدسي، ١٩٨٣، ١٨٥). هذه الوسطية في عدم التطرف، وإقرار حقوق العقيدة، وإقران السلوك بالأخلاق تؤدي إلى حالة من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بعيدة عن الخلل والاختلال، والفساد والإفساد ((**أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُون**)) (الروم: ٩).

فالوسط هو العدل والخيار، فالزيادة على المطلوب في الأمر إفراط والنقص عنه تفريط وتقصير (عطية، ١٩٩١، ٥٥٥).

ولا تفهم الوسطية على أنها عامل يعيق التجديد والابتكار اللازمين لتحقيق التقدم العلمي المساند للفعاليات الاقتصادية، بل تفهم عدم التفريط في هذه الموارد وتخصيصها التخصص الكفوء لأنها أمانة. والمسلم محكوم بأحكام قيمية تعدّ الضابط لسلوكه ضمن النسق الاجتماعي في الحالة الراهنة وفي المستقبل مما يبرز دور التوازن في كل النشاطات الاقتصادية. فالبناء القيمي المبني على الوحي هو الذي يحدد اتجاهات فعاليات التحديث المصاحبة للنشاط الاقتصادي، فالحافز لدى المسلم هو رضا الله وكسب ثواب الآخرة، وليس كمية اللذة وتحاشي الألم، لذلك فقد جاء الإسلام لينقي سلوك الناس من المظالم والأنانية، فيقضي على عادات الأثرة والأطماع، من منطلق رقابة أخلاقية ذاتية لدى الفرد المسلم الذي يخشى يوم الحساب (حسين، ١٤١٨، ٤٨٧).

فالوسطية والتوازن علاقة بين النظام (الاقتصادي) والأحكام الشرعية، وهي ليست علاقة ذات درجة واحدة من حيث الإلزام وعدمه، فبعضها (واجب ومحرم) فيه الإلزام،، والبعض الآخر (مندوب ومكروه ومباح) وهي صيغ غير ملزمة فهل تشتق عناصر النظام الاقتصادي من هذه الأحكام جميعاً أم من بعضها؟ (الثمالي، ١٤١٥، ٢٥). ولو عقل الناس وارتفعت هممهم لزهدوا في الدنيا، ولو فعلوا ذلك لبطلت المباشرة، ولو بطلت لهلكوا وهلك الزهاد أيضاً (الغزالي، جـ٣، من دون تاريخ نشر، ٢٢٢). فالنظام الاقتصادي الإسلامي في تصوره للوسطية هو التوازن بين جوانب حياة الإنسان الروحية والخلقية والاجتماعية والبيئية. والوسطية في الإسلام شاملة للكون والحياة، فهي لا تنسى الجانب العقلي وتنميته بالعلم والحضارة والتقدم ولا تهمل حق المجتمع ودورها الكبير في إصلاحه وتوعيته وحثه على العمل الاقتصادي البناء.

٦- فلسفة النظرية الاقتصادية الإسلامية

تكمن فلسفة النظرية الاقتصادية الإسلامية في شقين أساسيين يتفرع عنهما تفصيلات كثيرة تصيب الفعاليات الاقتصادية كافة، هذان الشقان يضمان الأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية، وهما يختبران قدرة المسلم في التفاعل مع النظرية الاقتصادية الإسلامية وتطبيقها، وهما:

أ. الاستعداد العقلي.

ب. الاستعداد التطبيقي.

فالاستعداد العقلي هو قدرة الباحث الاقتصادي المسلم على فهم أحكام الوحي واستيعابها والتعامل معها بوصفها مسلمات (عقيدة) بدرجة الإيمان مع إعمال العقل لإدراك الظواهر الاقتصادية في ضوء الوحي، على اعتبار أن الفلسفة الاقتصادية للإسلام تتجسد في استراتيجية النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يسعى إلى فلاح الإنسان في الحياة الدنيا من خلال إعمار الأرض وإنماء مواردها، كذلك فلاحه في الحياة الآخرة من خلال اتباعه منهج الوحي في تحديد الحقوق والالتزامات، في معرفة حدود الله.

أما الاستعداد التطبيقي فيظهر في تحويل هذه الأحكام إلى سلوك يظهر تطبيقه في الفعاليات الاقتصادية، ومن ميزات النظرية الاقتصادية الإسلامية ومنذ صدر الإسلام هو التطبيق التدريجي، من ناحية أخرى هذا التطبيق يقترن بمرونة أخلاقية عالية في الجدل والإقناع قائمة على قاعدة الوحي، الحكمة والموعظة الحسنة ((**ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**)) (النحل: ١٢٥)، ولا يأتي التطبيق بصيغ القسر والقوة، لأن الهدف هو رفع مستوى الرفاهية الروحية والمادية للناس كافة وإلى إقامة العدل الاجتماعي – الاقتصادي، وهو الهدف المركزي للرسالة الإسلامية (شابرا، ١٩٩٦، ٤١١).

إن الفارق الأساس بين التحليل الاقتصادي الإسلامي والتحليل الاقتصادي الوضعي هو مرجعية المعرفة الاقتصادية ومصادرها التي تصاغ المفاهيم في هداها. هذه المرجعية هي التي تميز الإسلام ديناً ونظاماً (عملاً) وغايات، عن بقية الأديان والفلسفات الأخلاقية، في تقديم النظام الاقتصادي بنسق متوازن بين متطلبات الفرد نفسه ومع المجتمع ومع خالقه، فمنهج التحليل الاقتصادي الإسلامي، هو المنهج الذي يرى توافقاً وتكاملاً بين مصادر المعرفة (إبراهيم، قحف، ٢٠٠٠، ١١٧).

في النظرية الاقتصادية الوضعية جاء التحليل الاقتصادي منحازاً للغرائز ولا سيما الجانب الأناني النفعي الذاتي وبصيغة مثيرة للتناقضات وهي الصراع، فالبُغية لسلوك المستهلك هي أكبر إشباع من عاجل لا بديل له (في الآخرة). ولا يراعى في ذلك مدى

ضرر وسيلة الإشباع أو نوعية الإشباع (عفر، مصطفى، ١٩٩٩، ٢١). إذاً الإسلام يؤسس علم الاقتصاد على أساس مفهوم واسع وشامل وهو (صلاح الدنيا) وهذا المفهوم من حيث الدلالة أشمل وأبعد من أن يكون الاقتصاد فعالية خاصة بالحياة الدنيا، بل إن صلاح الدنيا وسيلة لصلاح الآخرة، لأن الدين يسوس الصلاح بصورة شاملة أولها الأخلاقي وثانيها التشريعي وثالثها الاجتماعي ورابعها الاقتصادي وخامسها السياسي.

فإذا كان الجانب التقني في الفعاليات الاقتصادية سوف يكون من هموم فلسفة التحليل الاقتصادي في رصد كل العلاقات التي يمكن أن تنشأ من جراء نشاط الإنسان الاقتصادي.

إذاً إن المعالجة الاقتصادية قائمة على بعدين لهما زمان ومكان، بُعد الشهادة ومكانه الأرض حيث استخلف الإنسان على ما سخر الله له، وزمانه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ وبُعد الغيب، ومكانه العالم الآخر حيث لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وزمانه الخلود.

الكيف الذي يكون عليه بُعد الغيب مرتبط بصلاح العمل في بُعد الشهادة، وصلاح العمل مرتبط بقدرة المستخلف على:

١. تخصيص الموارد بشكل أكفأ وأفضل وأمثل – تفضيل العدالة على المساواة.
٢. مراعاة مقاصد الشريعة في مستويات إنتاج: الحاجيات والتحسينات والتكميليات – الأصل في الأحكام الشرعية الاعتدال والتوسط بين طرفي التشديد.
٣. الإنتاج يراعي الوسطية في مراتب مقاصد الشارع.
٤. الأصل هو: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.
٥. التبادل: ولا تبخسوا الناس أشياءهم.
٦. التوزيع: الغرم بالغنم.
٧. الاستهلاك: نحن قوم لا نأكل حتى نجوع وإذا أكلنا لا نشبع.
٨. القاعدة الحاكمة لكل الفعاليات في الجسد الاقتصادي محكومة بالقاعدة الشرعية - لا ضرر ولا ضرار - أي الاعتدال والوسطية سوف تعمل على تخصيص أكفأ وأفضل وأمثل كمدخلات، مما يؤدي إلى مخرجات أقل تلويثاً وتخريباً ودماراً للبيئة بمفهومها الواسع.

خاتمة

الوسطية في الفعالية الاقتصادية ومراتبها في الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك ليس بديلاً أيديولوجياً عن الدين.

كما أن الوسطية ليست ترميماً للعقيدة كون هذه العقيدة بناء رباني كامل متماسك منذ التبليغ وحتى يرث الله الأرض ومن عليها. الوسطية سلوك في ممارسة العقيدة، والعقيدة إيمان، والإيمان شيءٌ وقَرَ في القلب وصدّقه العمل، فالسلوك عمل وخيار، وصدق العمل هو صدق الممارسة.

الوسطية في الاقتصاد الإسلامي بناء قيمي ومشروع حضاري تستند إلى قواعد كلية وأحكام تفصيلية في معالجة الأمور الشاملة وتفاصيلها اليومية، منفتحة على تجارب الأمم متفاعلة معها، تستعير أدوات التحليل ونظرياتها باعتبارها مشتركات إنسانية، على ألاّ تتعارض وثوابت العقيدة ومصالح الإنسان المشروعة، وهي بذلك لا تنتقص من الإرث الحضاري للأمة، بل تضع هذا الإرث، موضع الفحص عبر معاييره في الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، معتبرة من الإنسان قيمة عليا وهدف الفعالية الاقتصادية وليس عنصر إنتاج.

المراجع:

(١) أنظر للتفاصيل: اندره كونت سبونفيل ، ٢٠٠٥، هل الرأسمالية أخلاقية ، ترجمة بسام حجار، دار الساقي، بيروت.

(٢) يمكن البدء بكتابات الشيباني وأبي يوسف والجاحظ والغزالي وابن رشد وابن خلدون والمقريزي وابن الأزرق وغيرهم في معالجة المسائل الاقتصادية برؤية تقترب من الدراسات التحليلية التي تحدد الإجابات عن الأسئلة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع والنقود ومفاهيم القيمة والعمل... إلخ.

(٣) يعرف مفهوم الحداثة Modernism على أنه ظاهرة أوروبية سادت بعد الثورة الفرنسية وكانت تدعو إلى التغيير في النظام السياسي من الملكية إلى الديمقراطية واعتماد الحرية الاقتصادية نظاماً والمساواة الاجتماعية بغض النظر عن الجنس والعقيدة وإلغاء الفروق الدينية والطائفية في مجتمع علماني وتذويب الطوائف والأديان في بوتقة مدنية علمانية واحدة ، وتكون علاقة المواطن بالدولة لا بسلطة أخرى.

• • • • •

• • •

•

البيان الختامي
وتوصيات المؤتمر الدولي الأول للوسطية في لبنان

في نقلة متقدمة من أجل تفعيل الفكر الوسطي، باعتبار أن الوسطية مشروع الإنسانية الحضاري، واستكمالاً لمشاريع تعميق منهج الوسطية والذي أصبح ظاهرة إيجابية في عدد من الأقطار العربية، عقدت جمعية العزم والسعادة الاجتماعية في لبنان، بالتعاون مع المنتدى العالمي للوسطية، والذي يتخذ من عمان مقراً له، مؤتمراً دولياً بعنوان: «الوسطية: مشروع الإنسانية الحضاري» في مدينة طرابلس لبنان من ١١ نيسان ٢٠٠٨ حتى الثالث عشر منه، وبمشاركة نخبة من علماء ومفكريّ العالمين العربي والإسلامي لمناقشة دور ومنهج الوسطية وتقديمه للعالم ليكون مشروع الإنسانية الحضاري في جميع مجالات الحياة وفي تجلياته الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإسهاماً في صياغة مشروع عالمي إنساني رائد، واستمراراً للدور التاريخي والحضاري للبنان على مر العصور والأزمنة والذي كان له الأثر الكبير في تقدم وحضارة الشعوب.

وإيماناً من جمعية العزم والسعادة الاجتماعية والمنتدى العالمي للوسطية بضرورة تعميق التواصل الحضاري وإعادة استخراج المكنون الكبير لحضارة الإسلام الوسطية، والذي تحتاج إليه البشرية جمعاء في خِضَمِّ الأزمة العالمية الراهنة، عقد المؤتمرون خمس جلسات على مدار الأيام الثلاثة الماضية، ناقشوا خلالها محاور خمسة تناولت الوسطية والإسلام، الوسطية في الحياة السياسية، الوسطية في المعادلات السياسية، موقع الوسطية في القضايا المعاصرة، والوسطية في النظم الاقتصادية.

وبعد أن تداول المؤتمرون جميع هذه المحاور، اتفقوا على إصدار القرارات والتوصيات الآتية:

أولاً:

١- توجيه الشكر إلى جمعية العزم والسعادة الاجتماعية، وإلى راعي المؤتمر دولة الرئيس نجيب ميقاتي على الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل انعقاد المؤتمر وإنجاح أعماله.

٢- يدعو المؤتمر إلى غرس روح التسامح والمحبة والتعاون، واحترام الحرية الدينية والفكرية والسياسية، باعتبار أن هذه المفاهيم هي الأساس في مرتكزات فكر الوسطية.

٣- دعوة المفكرين إلى ضرورة ترسيخ فكر ومنهج الوسطية في سبيل الارتقاء بالإنسانية نحو الأفضل.

٤- يؤكد المؤتمر ضرورة الإصلاح السياسي واعتماد مبادئ الحرية والعدالة والمشاركة والمساءلة وحكم القانون، باعتبار أن ذلك يعزز الوسطية ويقود، من ثم، إلى الاستقرار السياسي في العلاقات الداخلية والدولية.

٥- يدعو المؤتمر إلى معالجة ظاهرة التطرف والعنف التي تعصف بالمجتمعات البشرية، وذلك باعتماد نهج الوسطية القائم على الحق والعدل واعتباره حبل النجاة للبشرية من التيه والضياع الذي يهدد حاضرها ومستقبلها.

٦- يطالب المؤتمر بترسيخ مفهوم الاعتراف بالرأي الآخر في المجتمعات العربية والإسلامية، لأن التعصب للرأي لا يفتح نافذةً للحوار مع الآخرين، ويؤدي إلى الانغلاق والجمود وعدم معرفة ما عند الآخر من رأي أو فكر، ويمنع التطور نحو الأفضل.

٧- يؤكد المؤتمر ضرورة اعتماد الديمقراطية كوسيلة استراتيجية في ممارسة الحكم في العالم العربي.

ثانياً: على الصعيد اللبناني

١- بناءً على توصية المؤتمرين بإنشاء منتدى الوسطية في لبنان قررت جمعية العزم والسعادة الاجتماعية إطلاق منتدى الوسطية في لبنان (هيئة لبنانية غير حكومية) ليكون جزءاً من الحركة الوسطية العالمية.

٢- السعي إلى تحويل المنتدى إلى مؤسسة ثقافية دولية فاعلة على المستوى العالمي معترف بها من قبل جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة.

٣- يهدف منتدى الوسطية في لبنان إلى نشر فكر الوسطية والاعتدال والدعوة إلى الالتزام به سلوكاً وممارسةً في الحوار مع الآخر.

٤- السعي إلى نشر فكر الوسطية عن طريق إنشاء دار نشر وترجمة تتولى إطلاق «المكتبة العالمية للوسطية» عبر طباعة ونشر كافة الأفكار والآراء التي تعنى بالفكر الوسطي وترجمتها من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية وبالعكس.

٥- اعتماد الموقع الإلكتروني لمنتدى الوسطية في لبنان نواة لنشر الفكر الوسطي ومنهج الاعتدال.

٦- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي سنوي في لبنان يناقش قضايا الوسطية ويعمل على تفعيل مفهومها.

١٤ / نيسان / ٢٠٠٨

طرابلس- لبنان